

في الفكر النهضوي الإسلامي

المسألة الشرقية

تأليف

مصطفى كامل

تقديم

مجدي سعيد



دار الكتاب المصرى
القاهرة

دار الكتاب اللبنانى
بيروت

المسيلة الشرقية

هــذا الكتــاب

طُبع لأول مرة عام (١٣١٥هـ/ ١٨٩٨م)، ويُعتبر من أهم مؤلفات الزعيم مصطفى كامل؛ وهو ليس مجرد كتاب في التاريخ، وإن كان يمثل حدًّا فاصلاً بين ما يُسمى بالتأريخ الزمني والتأريخ الحديث، لكنه كان أداةً من أدوات كفاح صاحبه، وجزءًا من السياق الذي أراد بوضعه تنوير الأذهان في إطار كفاحه لتحقيق مشروعه في الاستقلال والنهضة؛ حيث يتصل بقضية «النهضة» بسببين: مسألة الوعي بالذات الحضارية، ومسألة فقه الواقع.

يشتمل بين دفتيه على: فاتحة، ومقدمة عامة حول المسألة الشرقية، بالإضافة إلى قسمين: يتناول القسم الأول- وهو القسم الأصغر- المسألة الشرقية في القرن الثامن عشر، بينما يتناول القسم الثاني سبع أزمات تضمنتها أطوار المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر، وهي: استقلال اليونان، ومسألة الشام (بين مصر والدولة العلية)، وحرب القرم، والحرب بين الدولة العلية وروسيا عام ١٨٧٧م، والمسألة المصرية، والمسألتان البلغارية واليونانية من عام ١٨٨٥م إلى عام ١٨٨٧م، وينتهي بالحديث حول المسألة الأرمنية.

سلسلة
في الفكر النهضوي الإسلامي

الإشراف العام

إسماعيل سراج الدين

إدارة المشروع

صلاح الدين الجوهري

ألفت جافور - هالة عبد الوهاب- حنان عبد الرازق

اللجنة العلمية

محمد عمارة — محمد كمال الدين إمام

صلاح الدين الجوهري — إبراهيم البيومي غانم

الإشراف على الإخراج الفني

ألفت جافور

تصميم جرافيكي: عاطف عبد الغني

الإشراف على مراجعة النصوص

أحمد محمد شعبان — محمد القاسم

مراجعة لغوية: عائشة الحداد - محمد مسعد

الأعمال التحضيرية والمتابعة

بسمة عبد العزيز ـ هدى سيد ـ شيماء التركي



في الفكر النهضوي الإسلامي

المسألة الشرقية

تأليف

مصطفى كامل

تقديم

مجدي سعيد

١٤٣٤ هـ / ٢٠١٢ م

دار الكتاب المصري
القاهرة

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

دار الكتاب اللبناني
بيروت

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة – أثناء – النشر (فان)

مصطفى كامل، 1874-1908.

المسئلة الشرقية/ تأليف مصطفى كامل؛ تقديم مجدى سعيد.

– الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2012.

ص. سم. (في الفكر النهضوي الإسلامي)

تدمك 978-977-452-171-6

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية

1. مصر -- تاريخ -- العصر الحديث -- عصر محمد علي (1805-1849 م.) أ. سعيد، مجدي. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي – 962.04 2012619487

ISBN: 978-977-452-171-6 رقم الإيداع: 2012/9212

تتقدم مكتبة الإسكندرية بالشكر والتقدير

للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC)

ومؤسسة كارنيجي بنيويورك Carnegie Corporation of New York

على الدعم المادي والمعنوي الذي قدَّمتاه للمشروع.

المحتوى

مقدمة السلسلة

إن فكرة هذا المشروع الذي أُطلِق عليه «إعادة إصدار مختارات من التراث الإسلامي الحديث في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريَّيْن / التاسع عشر والعشرين الميلادِيَّين»، قد نبعت من الرؤية التي تتبناها مكتبة الإسكندرية بشأن ضرورة المحافظة على التراث الفكري والعلمي في مختلف مجالات المعرفة، والمساهمة في نقل هذا التراث للأجيال المتعاقبة تأكيدًا لأهمية التواصل بين أجيال الأمة عبر تاريخها الحضاري؛ إذ إن الإنتاج الثقافي - لا شكَّ - تراكمي، وإن الإبداع ينبت في الأرض الخصبة بعطاء السابقين، وإن التجديد الفعال لا يتم إلا مع التأصيل. وضمان هذا التواصل يعتبر من أهم وظائف المكتبة التي اضطلعت بها، منذ نشأتها الأولى وعبر مراحل تطورها المختلفة.

والسبب الرئيسي لاختيار هذين القرنين هو وجود انطباع سائد غير صحيح؛ وهو أن الإسهامات الكبيرة التي قام بها المفكرون والعلماء المسلمون قد توقفت عند فترات تاريخية قديمة، ولم تتجاوزها. ولكن الحقائق الموثقة تشير إلى غير ذلك، وتؤكد أن عطاء المفكرين المسلمين في الفكر النهضوي التنويري - وإن

مر بمدٍّ وجزر – إنما هو تواصل عبر الأحقاب الزمنية المختلفة، بما في ذلك الحقبة الحديثة والمعاصرة التي تشمل القرنين الأخيرين.

يهدف هذا المشروع – فيما يهدف – إلى تكوين مكتبة متكاملة ومتنوعة، تضم مختارات من أهم الأعمال الفكرية لرواد الإصلاح والتجديد الإسلامي خلال القرنين الهجريَّيْن المذكورَيْن. والمكتبة إذ تسعى لإتاحة هذه المختارات على أوسع نطاق ممكن، عبر إعادة إصدارها في طبعة ورقية جديدة، وعبر النشر الإلكتروني أيضًا على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)؛ فإنها تستهدف في المقام الأول إتاحة هذه المختارات للشباب وللأجيال الجديدة بصفة خاصة.

ويسبق كلَّ كتاب تقديمٌ أعده أحد الباحثين المتميزين، وفق منهجية منضبطة، جمعت بين التعريف بأولئك الرواد واجتهاداتهم من جهة، والتعريف بالسياق التاريخي/ الاجتماعي الذي ظهرت فيه تلك الاجتهادات من جهة أخرى؛ بما كان فيه من تحديات وقضايا نهضوية كبرى، مع التأكيد أساسًا على آراء المؤلف واجتهاداته والأصداء التي تركها الكتاب. وللتأكد من توافر أعلى معايير الدقة، فإن التقديمات التي كتبها الباحثون قد راجعتها واعتمدتها لجنة من كبار الأساتذة المتخصصين، وذلك بعد مناقشات مستفيضة، وحوارات علمية رصينة، استغرقت جلسات متتالية لكل تقديم، شارك فيها كاتب التقديم ونظراؤه من فريق الباحثين الذين شاركوا في هذا المشروع الكبير. كما قامت مجموعة من المتخصصين على تدقيق نصوص الكتب ومراجعتها بما يوافق الطبعة الأصلية للكتاب.

هذا، وتقوم المكتبة أيضًا - في إطار هذا المشروع - بترجمة تلك المختارات إلى الإنجليزية ثم الفرنسية؛ مستهدفة أبناء المسلمين الناطقين بغير العربية، كما ستتيحها لمراكز البحث والجامعات ومؤسسات صناعة الرأي في مختلف أنحاء العالم. وتأمل المكتبة أن يساعد ذلك على تنقية صورة الإسلام من التشويهات التي يلصقها البعض به زورًا وبهتانًا، وبيان زيف كثير من الاتهامات الباطلة التي يُتَّهم بها المسلمون في جملتهم، خاصة من قِبَل الجهات المناوئة في الغرب.

إن قسمًا كبيرًا من كتابات رواد التنوير والإصلاح في الفكر الإسلامي خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، لا يزال بعيدًا عن الأضواء، ومن ثم لا يزال محدود التأثير في مواجهة المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا. وربما كان غياب هذا القسم من التراث النهضوي الإسلامي سببًا من أسباب تكرار الأسئلة نفسها التي سبق أن أجاب عنها أولئك الرواد في سياق واقعهم الذي عاصروه. وربما كان هذا الغياب أيضًا سببًا من أسباب تفاقم الأزمات الفكرية والعقائدية التي يتعرض لها أبناؤنا من الأجيال الجديدة داخل مجتمعاتنا العربية والإسلامية وخارجها. ويكفي أن نشير إلى أن أعمال أمثال: محمد عبده، والأفغاني، والكواكبي، ومحمد إقبال، وخير الدين التونسي، وسعيد النورسي، ومالك بن نبي، وعلاَّل الفاسي، والطاهر ابن عاشور، ومصطفى المراغي، ومحمود شلتوت، وعلي شريعتي، وعلي عزت بيجوفتش، وأحمد جودت باشا - وغيرهم - لا تزال بمنأًى عن أيدي الأجيال الجديدة من الشباب في أغلبية البلدان العربية والإسلامية، فضلاً عن الشباب

المسلم الذي يعيش في مجتمعات أوروبية أو أمريكية؛ الأمر الذي يلقي على المكتبة عبئًا مضاعفًا من أجل ترجمة هذه الأعمال، وليس فقط إعادة نشرها بالعربية وتيسير الحصول عليها (ورقيًّا وإلكترونيًّا).

إن هذا المشروع يسعى للجمع بين الإحياء، والتجديد، والإبداع، والتواصل مع الآخر. وليس اهتمامنا بهذا التراث إشارة إلى رفض الجديد الوافد علينا، بل علينا أن نتفاعل معه، ونختار منه ما يناسبنا، فتزداد حياتنا الثقافية ثراءً، وتتجدد أفكارنا بهذا التفاعل البناء بين القديم والجديد، بين الموروث والوافد، فتنتج الأجيال الجديدة عطاءها الجديد، إسهامًا في التراث الإنساني المشترك، بكل ما فيه من تنوع الهويات وتعددها.

وأملنا هو أن نسهم في إتاحة مصادر معرفية أصيلة وثرية لطلاب العلم والثقافة داخل أوطاننا وخارجها، وأن تستنهض هذه الإسهامات همم الأجيال الجديدة كي تقدم اجتهاداتها في مواجهة التحديات التي تعيشها الأمة؛ مستلهمة المنهج العلمي الدقيق الذي سار عليه أولئك الرواد الذين عاشوا خلال القرنين الهجريين الأخيرين، وتفاعلوا مع قضايا أمتهم، وبذلوا قصارى جهدهم واجتهدوا في تقديم الإجابات عن تحديات عصرهم من أجل نهضتها وتقدمها.

لقد وجدنا أن من أوجب مهماتنا ومن أولى مسئولياتنا في مكتبة الإسكندرية، أن نسهم في توعية الأجيال الجديدة من الشباب في مصر، وفي

غيرها من البلدان العربية والإسلامية، وغيرهم من الشباب المسلم في البلاد غير الإسلامية بالعطاء الحضاري للعلماء المسلمين في العصر الحديث، خلال القرنين المشار إليهما على وجه التحديد؛ حتى لا يترسَّخ الانطباع السائد الخاطئ، الذي سبق أن أشرنا إليه؛ فليس صحيحًا أن جهود العطاء الحضاري والإبداع الفكري للمسلمين قد توقفت عند فترات زمنية مضت عليها عدة قرون، والصحيح هو أنهم أضافوا الجديد في زمانهم، والمفيد لأمتهم وللإنسانية من أجل التقدم والحث على السعي لتحسين نوعية الحياة لبني البشر جميعًا.

وإذا كان العلم حصاد التفكير وإعمال العقل والتنقيب المنظم عن المعرفة، فإن الكتب هي آلة توارثه في الزمن؛ كي يتداوله الناس عبر الأجيال وفيما بين الأمم.

إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

والمشرف العام على المشروع

تقديم

مجدي سعيد

«كوفئت مصر في يوم بأكبر مجد وأشرف فخار، وعوقبت في مثل ذلك اليوم بعد ٧٥ عامًا باحتلال جر عليها العار والشنار[١]، كوفئت لأنها صانت الوطن والديار، وعوقبت لأنها سلمت البلاد وانشقت على نفسها ونسيت تاريخها وتناست مطامع أعدائها، وامتلأت نفوس دعاة الثورة فيها بالأنانية والأغراض الذاتية والآمال الشخصية؛ فذهب الوطن فريسة، وقدمت الأمة على هيكل الدنايا ضحية، وتولى المجد القديم والعز التليد وأقام الذل والهوان، هذه عبرة العبر في التاريخ وموعظة المواعظ، فالتقِطوها معاشر المصريين الراغبين في خير البلاد ورفعتها»[٢].. هكذا عبر مصطفى كامل عن رؤيته لدور «نسيان التاريخ» فيما تعيشه الأمة من حاضر، ودور «الوعي بالتاريخ» في إطار ثلاثية الوعي بالزمان

---

(١) يقصد باليوم الأول، يوم جلاء حملة فريزر عن مصر في (١٢ رجب ١٢٢٢هـ/١٤ سبتمبر ١٨٠٧م)، وباليوم الثاني يوم دخول قوات الاحتلال البريطاني إلى القاهرة في (٢ ذي القعدة ١٢٩٩هـ /١٤ سبتمبر ١٨٨٢م).

(٢) مصطفى كامل في: يواقيم رزق مرقص (إشراف وتحقيق)، أوراق مصطفى كامل..الخطب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٨٤، ص ٢٤٥ (من خطبة ألقاها مصطفى كامل في العيد المئيني لولاية محمد علي، بتاريخ ١٣ صفر سنة ١٣٢٠هـ /٢١ مايو سنة ١٩٠٢م)

والمكان والأحوال في تحقيق «خير البلاد ورفعتها»، وهو المدخل الذي نقدم من خلاله كتابه «المسئلة[1] الشرقية» لكونه كتابًا تاريخيًّا بامتياز، لكنه التاريخ الذي نقرؤه وعقولنا معلقة بالحاضر وقلوبنا متعطشة إلى المستقبل .. مستقبل «الاستقلال والنهضة»، وهما القضيتان اللتان عاش مصطفى كامل من أجلهما، ومات وهو لا يزال وصحبه يركضون سعيًا لتحقيقهما، ولا نزال نحن من خلفهم قاصدين نفس الغاية وإن تغيرت الأحوال.

أولاً: مصطفى كامل.. النشأة والمشروع الوطني

بين احتلال وثورة عاش مصطفى كامل ومات على أرض مصر وهو فتاها الأول الذي تفتح وعيه (وهو ابن الثامنة) وقد وقع وطنه في أسر الاحتلال البريطاني، ومات ولم يبلغ الرابعة والثلاثين من عمره، وقد أسهم في غرس بذور الاستقلال والنهضة في أرض مصر، وهي البذور التي رعاها أصدقاؤه وتلامذته من بعده حتى أثمرت بعد وفاته بأحد عشر عامًا ثورة شعبية – ثورة عام ١٩١٩ – عُدَّت الثورة الأولى منذ أكثر من مائة عام.

ولد مصطفى كامل بحي الصليبة بقسم الخليفة أحد أحياء مدينة القاهرة (غرة رجب ١٢٩١هـ/ ١٤ أغسطس ١٨٧٤م). والده هو علي أفندي محمد أحد

(١) وردت كلمة «مسئلة» بهذا الرسم في الكتاب، وقد آثرنا تركها بهذا الشكل في مواضع الاقتباسات في تقديم الكتاب. (هذا الهامش يشير إلى إضافة مراجعي مكتبة الإسكندرية للنص الأصلي للكتاب، وسوف يستعمل الرمز (م) لاحقًا للإشارة إلى ذلك.

المهندسين الضباط الذين تعلموا في المدارس العسكرية التي أنشأها محمد علي، نشأ والده في بلدة تسمى «كتامة الغاب» من قرى مركز طنطا بمديرية الغربية، ودرس بمدرسة طرة[١] منذ عام (١٢٤٠هـ/١٨٢٥م) لمدة ٥ سنوات، ثم انتقل إلى مدرسة الخانكة[٢] وبقي بها ٤ سنوات، وفي سنة (١٢٥٠هـ/١٨٣٤م) نال رتبة الملازم الثاني مهندسًا طوبجيًا[٣] وعين معيدًا في المدرسة، وظل يترقى وينتقل من وظيفة إلى أخرى حتى عين أركان حرب معية الخديو سعيد، ثم أحيل للاستيداع في عهد إسماعيل، ثم عين مهندسًا ملكيًا بوزارة الأشغال حتى أحيل إلى المعاش عام (١٢٩٤هـ/١٨٧٧م). أما والدة مصطفى كامل فهي السيدة حفيظة كريمة اليوزباشي محمد أفندي فهمي، من جهة المحجر بالقاهرة بشارع الكومي[٤] بحي السيدة زينب.

حينما بلغ مصطفى كامل سن الخامسة عهد به أبوه إلى فقيه يدعى «أحمد السيد» ليعلمه في المنزل مبادئ القراءة والكتابة، ويحفظه القرآن الكريم، ولما بلغ السادسة أدخله مدرسة «والدة عباس الأول الابتدائية» بالصليبة؛ حيث مكث بها سنتين، ثم نقله أبوه إلى مدرسة «السيدة زينب الابتدائية»، وفي أثناء

---

(١) وهي مدرسة الطوبجية (المدفعية) التي تأسست ضمن مجموعة المدارس العسكرية التي أسسها محمد علي في إطار مشروعه لتأسيس جيش حديث، حول المدرسة طالع: عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٩٨٩، ص ٣٣٥ – ٣٤٣.

(٢) وهي مدرسة أركان الحرب، طالع حولها المرجع السابق، ص ٣٣٥ – ٣٣٦.

(٣) مهندس مدفعية.

(٤) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ص ٣١ – ٣٣.

دراسته بتلك المدرسة توفي والده في (٢٣ جمادى الآخرة ١٣٠٣ هـ/ ٢٨ مارس ١٨٨٦م)، فتولى رعايته أخوه الأكبر- غير الشقيق- حسين بك (باشا) واصف (وزير الأشغال الأسبق)، وما لبث مصطفى كامل أن نال شهادة الدراسة الابتدائية سنة ١٨٨٧م، وفي نفس العام دخل المدرسة التجهيزية (الخديوية) وظل بها حتى نال شهادة الدراسة الثانوية (البكالوريا) صيف سنة ١٨٩١م، ودخل مدرسة الحقوق الخديوية في أكتوبر من نفس السنة، ونجح في امتحان السنة الأولى، ثم التحق بمدرسة الحقوق الفرنسية سنة ١٨٩٢م، وجمع بين المدرستين، وفي النهاية حصل على شهادة الحقوق من كلية تولوز بفرنسا في نوفمبر سنة ١٨٩٤م(١).

الأخلاق والوطنية

من ينظر نظرة بانورامية إلى حياة مصطفى كامل، ومن يطالع تفاصيل تلك الحياة لدى من سطَّروها يستطيع أن يقول إن ذلك الشاب القصير العمر الوافر الثمرة، كان يتسم بعدة سمات لعل أهمها: قوة الإرادة، والهمة العالية، والإيمان بالرسالة الوطنية التي حملها، والاتسام بالشخصية الكاريزمية التي تعني قوة التأثير في الآخرين والقدرة على الإيحاء والإلهام ومن ثم التحريك والتفعيل، وتتمثل مفردات تلك الشخصية في: وضوح الرؤية والهدف من حياته، ونعني بها أنه كان يدرك من هو وفي أي زمان ومكان وجد، وأي شيء يريد أن يفعل حيال

(١) المرجع السابق، ص ٣٤ – ٣٦.

ذلك، ثاني تلك الصفات قوة الإيمان والثقة فيما يدعو إليه[١]، والاتساق الكامل مع ما يؤمن به، وخلو حياته مما يخدش هذه الثقة، إضافة إلى الجسارة التي تعطي الشخص قوة في حركته وكلماته، والتضحية بالنفس في سبيل ما يدعو إليه، والخلق الرفيع والذكاء الاجتماعي المانع من كسب العداوات، وامتلاك ناصية أدوات التأثير المتاحة: كالخطابة والكتابة. وقد امتلك مصطفى كامل (١٨٧٤–١٩٠٨م) كل ذلك، وترجع أسباب ذلك إلى:

أولاً: الاستعدادات الشخصية الفطرية التي لخصها الرافعي في: «الصدق، والإخلاص، وقوة العزيمة، والصراحة، والشهامة، وعلو النفس. وقد كانت هذه الأخلاق خير أساس لوطنيته، كما كانت عدته في الجهاد، وسبيله إلى الفوز في أداء رسالته القومية»[٢].

ثانيًا: تأثير التربية المنزلية[٣] والتي تلقاها بالأساس من أبيه وأمه، ثم من أخيه الأكبر الذي تولى رعايته بعد والده.

(١) طالع ما كتبه لمدام جولييت آدم في سبتمبر عام ١٨٩٥م: إني لا أزال صغيرًا، ولكن لي آمالاً كبارًا، فإني أريد أن أوقظ في مصر الهرمة مصر الفتاة، هم يقولون إن وطني لا وجود له، وأنا أقول يا سيدتي إنه موجود، وأشعر بوجوده بما آنس له في نفسي من الحب الشديد الذي سوف يتغلب على كل حب سواه، وسأجود في سبيله بجميع قواي، وأفديه بشبابي، وأجعل حياتي وقفًا عليه»، المرجع السابق، ص ٤١٧ – ٤١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٣) حول خصائص شخصية مصطفى كامل وتأثير الاستعدادات والميول وتأثير التربية المنزلية عليه راجع: فتحي رضوان، مصطفى كامل، القاهرة، دار المعارف، سلسلة اقرأ، العدد ٣٩٠، ديسمبر ١٩٧٤م، ص ١٥ – ٤٢، وراجع أيضًا: أحمد رشاد، مصطفى كامل حياته وكفاحه، القاهرة، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٩٥٨م، ص ١- ١٥ وص ٢٦ – ٣٩، وراجع أيضًا: عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ٣١ – ٤٠ وص ٤٣ – ٤٤.

ثالثًا: تأثير المحيط متمثلاً في البيئة الوطنية التي كانت تتلمظ وتختمر الخميرة الوطنية، وإن كانت في نفوس وعقول الرجال الذين تعرف عليهم وتأثر بهم، ومن هؤلاء:

- علي باشا مبارك (١٢٣٩- ١٣١١هـ/١٨٢٣ – ١٨٩٣م) أبو التعليم[١] ومؤرخ ومهندس العمران[٢]: والذي كان يتولى نظارة المعارف العمومية في فترة رئاسة مصطفى رياض باشا (١٨٨٨ – ١٨٩١م) وهي الفترة التي كان يدرس خلالها مصطفى كامل بالمدرسة الخديوية، ولم يمنع فارق المكانة والسن بينهما أن يعجب علي مبارك بكامل وأن يتعهده بنصحه، ويجالسه في بيته، ويقدمه إلى زواره من العلماء والساسة والصحفيين[٣].

- لطيف سليم باشا: الذي تعرّف عليه كامل من خلال ابنه فؤاد سليم الذي كان صديقًا لكامل؛ حيث كان لطيف سليم هو المؤسس الروحي لجمعية الحزب الوطني السرية، والتي ضمت في لقاءاتها عددًا من وجوه الأوساط الأدبية والسياسية في ذلك الوقت، ومنهم: إسماعيل باشا صبري الشاعر المشهور، وعلي بك فخري، وأمين باشا فكري، ومحمود بك سليم، وإسماعيل بك شيمي، ومحمود بك سالم، والشيخ علي

(١) كما وصفه حسين فوزي النجار في: علي مبارك أبو التعليم، القاهرة، وزارة الثقافة مؤسسة التأليف والنشر، دار الكتاب العربي، سلسلة أعلام العرب، العدد ٧١، ١٩٦٧.

(٢) كما وصفه محمد عمارة في: علي مبارك مؤرخ ومهندس العمران، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧.

(٣) أحمد رشاد، مصطفى كامل حياته وكفاحه، مرجع سابق، ص ٣٧.

الليثي الشاعر والأديب المشهور، وآخرون من أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية[١].

- عبد الله النديم: كان من أكبر من أثروا في مصطفى كامل عبد الله النديم (١٢٦١-١٣١٤هـ/١٨٤٢ – ١٨٩٦م) خطيب الثورة العرابية العائد من منفاه في (شوال ١٣٠٩هـ/ مايو ١٨٩٢م)، والذي بعث مجيئه الحماسة في نفوس الشبيبة، والذي قابله كامل وتعرف به، وقرأ له وتتلمذ عليه وتابع نشاطه، وكان له أبلغ الأثر في خطة وأساليب مصطفى كامل في نضاله الوطني، ومنه تعلم الحكمة المستفادة من أخطاء وأسباب فشل التجربة العرابية، وهي الأسباب التي تجنب كامل الوقوع فيها[٢]، وكان النديم أيضًا هو الفرع الذي وصل ما بين جذع الشجرة الذي مثله السيد جمال الدين الأفغاني بأفكاره ونضاله في مصر، وبين الشاب مصطفى كامل على الرغم من قصر مدة اللقاء بين النديم وكامل خلال الفترة ١٨٩٢ – ١٨٩٣م[٣].

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) وهي ألا يستعمل الجيش مطلقًا في حركته، وألا يعادي الخديو حتى لا تنقسم الأمة، وألا ييأس مطلقًا من طريق الكفاح الشاق والطويل، وألا يطمئن إلى الإنجليز بل يحذر من خداعهم ودسائسهم. حول تأثير النديم في مصطفى كامل طالع: عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي، عبد الله النديم ودوره في الحركة السياسية والاجتماعية، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م، ص ١٩٧ – ٢٢٥، وطالع عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ٤٨ – ٤٩.

(٣) حول دور همزة الوصل بين الأفغاني ومصطفى كامل الذي لعبه النديم طالع: تشارلز آدمس، الإسلام والتجديد في مصر، نقله عباس محمود، تقديم مصطفى عبد الرازق وأحمد زكريا الشلق، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد ٢٢، ص ٢١٢ – ٢١٤.

• جولييت آدم[١]: بدأت صلة مصطفى كامل بها منذ عام (١٣١٢هـ/١٨٩٥م)؛ حيث أرسل إليها من تولوز رسالة في سبتمبر من هذا العام، وأرفق مع الرسالة كتيبًا كان قد ألفه بالفرنسية حول «أخطار الاحتلال الإنجليزي لمصر»، وقد أعجبها خطابه وكتابه، فكتبت عن القضية المصرية في مجلتها «لا نوفل ريفيو» (المجلة الحديثة) واقتبست من كتابه، وتوطدت الصلة بلقائه إياها في دار المجلة، واستمرت المراسلات واللقاءات، والتي قامت فيها معه بدور الأم التي عرفته بجميع الرجال الذين يعنيهم شأن مصر، وأولته من حب الأم جميع منازل أبنائها، وأوجدت له صلات بعالم الصحافة الفرنسية، وكان هو دائمًا يعاملها معاملة الابن لأمه الروحية؛ فيستشيرها في شئونه الخاصة والعامة، ويوم أدبر عن فرنسا وأدبرت عنه بعث إليها فيما بعث عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) يقول: «إني أخون مجرد الشعور إذا اعتقدت لحظة أن فرنسا تصير صديقة مصر والإسلام، فأستودع الله تلك الأماني والأحلام، إذ ليس في فرنسا

(١) جولييت آدم: كاتبة كبيرة ذات شهرة عظيمة ونفوذ أدبي، من أعظم شخصيات فرنسا في عالم الوطنية والسياسة والأدب، كان مشاهير الرجال من نواحي الأرض يرحلون إليها ويجتمع بدارها العلماء والأدباء وكبار القوم وملوك الشعر والأدب والسياسة، ولدت عام ١٨٣٦، وتوفيت عام ١٩٣٦، أي أنها عمرت مائة عام، ظلت فيها موضع احترام مواطنيها طوال سني حياتها. وضعت سنة ١٩٢٢ كتابًا عن مصر أسمته «إنجلترا في مصر» وهو من خير ما ألف في المسألة المصرية، طالع حول علاقتها بمصطفى كامل: عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ٦٨ – ٧١.

غيرك، ولم يكن هناك من داعٍ يدعوني أحيانًا إلى ذكر فرنسا إلا وفائي البنوي القوي الأكيد نحو شخصك الكريم»[(١)].

الملامح الرئيسية لكفاحه الوطني

«تدل الشواهد والبيّنات على أن نشأة مصطفى كامل الوطنية بدأت وهو بعد في المدرسة الثانوية - وتحديدًا عام ١٨٩٠م، ونقصد بالنشأة الوطنية اتجاهه إلى العمل والجهاد في سبيل حرية مصر واستقلالها»[(٢)]، وقد ساهمت عوامل التكوين في أن جعلت لدى مصطفى كامل رؤية واضحة لدوره الذي يريد أن يلعبه في حياة أمته، وهو الدور الذي ذكره لشقيقه علي فهمي كامل (١٨٧٠–١٩٢٦م) في رسالته إليه عام ١٨٩١م (حال تخرجه من المدرسة الخديوية) حينما ذكر عزمه على دخول مدرسة الحقوق الخديوية؛ «لأنها مدرسة الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الأفراد والأمم، وأنت تعلم أني أميل إليها كثيرًا وعزمت كذلك على تأسيس جمعية باسم جمعية إحياء الوطن»[(٣)]، وقد كانت «الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الأفراد والأمم» أدواته الرئيسية في أهم الأدوار التي لعبها في تاريخ الوطن، وهو دوره في وضع الأساس المعنوي للاستقلال والنهضة، وقد بدأ تمرس مصطفى كامل على الخطابة وهو بعد طالب في المدرسة الخديوية؛ إذ أسس عام

(١) مصطفى كامل، أوراق مصطفى كامل .. المراسلات، القاهرة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سلسلة المذكرات التاريخية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص ٢٤٠.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٨ – ٣٩.

١٨٩٠م جمعية أدبية وطنية أسماها «جمعية الصليبة الأدبية» وانضم إلى جمعية أخرى شبيهة اسمها «جمعية الاعتدال» وكان يخطب خطبة وطنية كل أسبوع مرتجلاً، وكانت أولى خطبه حول «فضل الجمعيات في العالم»[(١)]، لكن أول خطبه الموثقة كانت في (٨ ربيع الأول ١٣١٢هـ/٨ سبتمبر ١٨٩٤م)، وآخرها في (٢٣ ذي القعدة ١٣٢٥هـ/٢٧ ديسمبر ١٩٠٧م)[(٢)].

أما دوره في الكتابة فقد بدأه بالصحافة مهتديًا بهدي أستاذه عبد الله النديم خاصة في مجلته «الأستاذ»؛ حيث بدأ بالكتابة خلال العامين ١٨٩٢ – ١٨٩٣م في جريدتي الأهرام والمؤيد، كما أسس في (٢٢ رجب ١٣١٠هـ/١٨ فبراير ١٨٩٣م) مجلة «المدرسة» وهو طالب في مدرسة الحقوق، وهي أول مجلة يصدرها طالب مصري، وكانت تصدر غرة كل شهر عربي، واستمر صدورها ٩ أشهر، كما كتب مصطفى كامل في عدد من الصحف المصرية والأجنبية[(٣)]، ثم أصدر صحيفة «اللواء» عام (١٣١٧هـ/١٩٠٠م)، أما الكتب التي ألفها فسوف يأتي الحديث عنها لاحقًا، وإذا كان لنا أن نبلور مشروع حياته في عنوان موجز فإننا يمكن أن نقول إنه «الاستقلال والنهضة» والذي انصرف إليه جهده طوال حياته

(١) المرجع السابق، ص ٣٧ – ٣٨.
(٢) طالع جميع خطبه الموثقة في: يواقيم رزق مرقص، أوراق مصطفى كامل، مرجع سابق.
(٣) طالع ما كتبه مصطفى كامل في الفترة من ١٨٩٣ حتى ١٨٩٩م في: يواقيم رزق مرقص (تحقيق وإشراف)، أوراق مصطفى كامل، المقالات، الكتاب الأول من ١٨٩٣ – ١٨٩٩م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٨٦.

القصيرة، وقد أخذ في تحقيقه من خلال مسارين رئيسيين:

- المسار الأول: الدبلوماسية الشعبية

- المسار الثاني: غرس بذور الاستقلال والنهضة

مسار الدبلوماسية الشعبية(١)

«رأى مصطفى كامل أن الدعاية للقضية المصرية في الخارج من أمضى الأسلحة في مجاهدة الاحتلال؛ لأن المسألة المصرية كانت مجهولة للرأي العام الأوروبي، بل كانت الفكرة الذائعة عن المصريين أنهم راضون عن الاحتلال، وأنهم أمة قانعة بالحكم الإنجليزي ليست لها آمال ولا حقوق تطالب بها، فنشط إلى تعريف الرأي العام الأوروبي بحق مصر في الاستقلال، وبأن الأمة المصرية تكره الاحتلال، ولا ترضى به بحال، وأن بقاءه لا يضر بمصر فحسب، بل يضر بالمصالح الأوروبية عامة، وقد كان لدعايته أثر كبير في إحراج مركز الاحتلال، وإبراز عدم مشروعيته، كما كان لها صداها في مصر ذاتها، إذ كانت وسيلة لنشر الحركة الوطنية؛ لذلك كانت دعايته في أوروبا من أهم صفحات جهاده الوطني وكانت في الوقت نفسه من دلائل عبقريته؛ لأن اتصال شاب في سنه بأقطاب السياسة في أوروبا من كتاب وسياسيين وأدباء وصحفيين، واستطاعته الدفاع

(١) الدبلوماسية الشعبية هي تلك الجهود التي يقوم بها نفر من أبناء الشعب من غير حملة المناصب الدبلوماسية الرسمية؛ للدفاع عن قضيتهم بالتواصل مع الإعلام والمفكرين والسياسيين الأجانب، دعوة لقضيتهم ودفاعًا عنها.

عن القضية المصرية على صفحات الجرائد الأوروبية، كل ذلك ليس من المهام السهلة التي يضطلع بها كل من يريد، وإنما هي عمل شاق يتطلب استعدادًا وكفايات متعددة وجهودًا هائلة، إذا اجتمعت في شخص واحد كان ذلك آية عبقريته، ولا غرو فهو أول مصري أسمع العالم صوت مصر، وعرف الرأي العام الأوروبي من مقالاته وأحاديثه وخطبه أن على ضفاف النيل أمة تشكو الاحتلال وتطلب الحرية والاستقلال»[١].

أدوات الدبلوماسية الشعبية لدى مصطفى كامل

كان مصطفى كامل إذًا أول دبلوماسي شعبي في تاريخ مصر الحديث، وقد استخدم في مهمته كل الأدوات التي كانت متاحة في عصره، واستهدف كل من يستطيع أن يصل إليه من جمهور مستهدف لها، وبيان ذلك:

- التواصل مع الصحافة الأجنبية: من خلال الأحاديث الصحفية والرسائل والمقالات التي أرسلها وكتبها للصحف الأجنبية.
- السفر والدعاية للقضية في الخارج: حيث ظل يقوم تقريبًا بما يعادل رحلة سنوية خارجية للدعاية للقضية المصرية.
- الخطب الموجهة للأجانب في الخارج والتواصل مع الجاليات الأجنبية في مصر.

(١) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ٥٩ – ٦٠.

- الخطب الموجهة للطلبة المصريين والعرب والمسلمين المبتعثين في الخارج.

- تأليفه الكتب باللغات الأجنبية للدفاع عن القضية الوطنية، ومن ذلك رسالة: «أخطار الاحتلال البريطاني» بالفرنسية عام (١٣١٢هـ/١٨٩٥م)، وكتاب «المصريون والإنجليز» بالفرنسية في باريس عام (١٣٢٣هـ/١٩٠٥م).

- مراسلاته مع الرموز الفكرية والسياسية الغربية وأشهرها مراسلاته مع مدام جولييت آدم الأديبة والكاتبة الصحفية الفرنسية بداية من عام ١٨٩٥م بالإضافة إلى غيرها من المراسلات.

- استخدامه أدوات التواصل غير المباشر: كتوزيع الكتب والصورة التعبيرية حول القضية المصرية أمام البرلمان الفرنسي عام ١٨٩٥م.

- استقباله للوفود الأجنبية والتواصل معها، مثل: استقباله للنائب والمستشرق الفرنسي دلونكل عام ١٨٩٥م، ولجولييت آدم عام ١٩٠٤م.

- استثماره للحوارات الشفهية غير المرتبة مع الشخصيات العامة الغربية، مثل: الكولونيل بارنج شقيق اللورد كرومر المعتمد البريطاني على الباخرة عام ١٨٩٥م، ومع مستر جولدنيك المواطن الأمريكي عام ١٨٩٧م، ومع الدكتور رزنر النائب النمسوي عام ١٨٩٧م.

- استثماره لأدوات التواصل الاجتماعي من خلال الولائم والحفلات.
- إصداره لصحيفتين يوميتين بلغات أجنبية: واحدة فرنسية (ليتندار إجبسيان) والأخرى إنجليزية (ذى إجبشيان ستاندرد) للدفاع عن حقوق مصر وإطلاع الرأي العام الأوروبي.

البذور المعنوية للاستقلال والنهضة

حرص مصطفى كامل كأي زعيم مدرك لمتغيرات الزمان والمكان والأحوال أن يهتم بالشئون المعنوية لأبناء الوطن، ومن ثم ركز في خطاباته الشفهية أو المكتوبة على إرسال عدد من الرسائل التي تخاطب الوجدان والعقل، أما الوجدان فقد حرص فيه على أمرين اثنين:

- بث روح الأمل ومحاربة اليأس: فالأمل هو أهم حوافز الإنسان للقيام بأي عمل من الأعمال؛ لذلك نرى أن أول خطاب عام – موثق – ألقاه مصطفى كامل في مصر في (١٩ رمضان ١٣١٣هـ/٣ مارس ١٨٩٦م) تظهر فيه تلك الرسالة واضحة:

«إن في مصر فئة من الناس نسيت أن الأمل داعي العمل، فلبست ثياب اليأس وقضت بظنونها على مستقبل الوطن العزيز، وجعلت مهمتها تثبيط الهمم وإقعاد العزائم، فلا تنادي في المحافل والأندية إلا بأنه ليس لمصر حظ في المستقبل من الحرية والسعادة الاجتماعية، وأن شعبها قد مات

من زمن طويل، وليس لمفكر عاقل أن يؤمل لها مستقبلاً جديدًا، وترى رجال هذه الفئة اليائسة يرمون كل رجل يقوم بالدفاع عن حقوق البلاد المقدسة بعدم الخبرة وقصر النظر. وعندي أن الرجال اليائسين، وإن كانوا أقل من القليل يضرون بلادهم أعظم ضرر بما يقولونه ويكررونه؛ إذ قتل العواطف الشريفة وإخماد نار الغيرة الوطنية هما ولا محالة أكبر جناية تجنى على الوطن وأهله»[(١)].

- إيقاظ الغيرة الوطنية لتصب في مصب الحرية والمدنية: وهو حين يحيي الغيرة الوطنية ويشعل وقودها كأساس ثان للروح المعنوية فإنه يفعل ذلك مقرونًا بتحديد مرمى نيران تلك الغيرة وهدفها الأسمى؛ حيث يقول في نفس الخطبة:

«إننا أمة حية متمدنة نريد أن نحكم أنفسنا بأنفسنا، ولا نرضى أن نبقى قصرًا تحت حكم وصي ننظر تقدم الأمم الأخرى نظرة الكئيب التعيس دون أن نستطيع محاكاتها ومجاراتها»[(٢)]، و«لا ريب عندي في أنكم كلكم تودون مثلي أن تكون مصر بلادًا حرة منتشرة في سائر أرجائها من الإسكندرية إلى منابع النيل أنوارُ العلوم والمعارف، وتصبح كما كانت مهدًا للفضائل والآداب مشرقًا لشمس المدنية في كل بلاد الشرق، مرسحًا للتنافس في الصناعة والتجارة»[(٣)].

(١) مصطفى كامل في: يواقيم رزق مرقص، أوراق مصطفى كامل، الخطب، مرجع سابق، ص ٩٨.
(٢) المرجع السابق، ص ١٠٢.
(٣) المرجع السابق، ص ١٠٤.

أما العقل فقد أرسل فيه عدة رسائل تتناول كافة القضايا التي شغلت أذهان الناس في زمانه، ومن ذلك مثلاً أن التعجل في الخطوات واستعجال النتائج، الناتج عن شدة الوطنية قد يحدث انتكاسة في المسيرة، ومن ذلك ضرورة الحفاظ على السلام الاجتماعي وقاية من الوقوع في الفتن، ومنها وحدة الكلمة واجتماع القلوب كونها من أسس تأمين الجبهة الداخلية وتحقيق السلام الاجتماعي، وهي البيئة التي يحتاجها أي مشروع للاستقلال والنهضة وهما الهدف الواضح من مجمل نضاله الوطني، والاعتماد في تحقيقهما على الذات وليس على تعضيد دولة من الدول (بالرغم من سعيه الدؤوب في مجال الدبلوماسية الشعبية)، كما حرص على تأكيد تلازم الدين والوطنية: إلا أنه حرص أيضًا على نفي ما علق أو يعلق بذلك التلازم من شوائب قد تعكره[١].

البذور المادية للاستقلال والنهضة

ارتكز كفاح مصطفى كامل في هذا المسار على:

- نشر التعليم بجميع مستوياته ومجالاته بين كافة فئات الشعب: حيث إن «الاستقلال نور من أنوار العرفان، وإنه كما أن الأفراد لا يعتدي اللصوص على أمتعتهم إلا في ظلام الليل، كذلك الأمم لا تفقد حياتها المعنوية ووجودها وأقدس حقوقها الشرعية إلا إذا كانت عائشة في ظلام الجهالة الحالك»[٢].

(١) راجع في ذلك مجمل ما ورد من خطبه في: المرجع السابق.

(٢) مصطفى كامل في: يواقيم رزق مرقص، الخطب، مرجع سابق، ص ١٦٩.

ومن ثم كان لابد أن يكون التعليم هو أحد المبادئ العشرة لخطة الحزب الوطني التي أعلنها مصطفى كامل في خطاب إعلان تأسيس الحزب يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧، والذي جاء فيه:

«العمل لنشر التعليم في أنحاء الديار على أساس وطني صحيح، بحيث ينال الفقراء النصيب الأوفر منه، ومحاربة الخزعبلات والترهات، ونشر المبادئ الدينية السليمة الداعية للرقي، وحث الأغنياء والقادرين على بذل كل المساعدات؛ لنشر التعليم بتأسيس الكليات في البلاد وإرسال الإرساليات لأوروبا وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال»[١].

وهو ما أثمر عن افتتاحه لعدد من المدارس الأهلية التي أوقف عليها أنصاره وتلامذته أوقافًا للإنفاق عليها[٢]، كما أنه كان من أوائل الدعاة لتأسيس

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٩ – ٣٣٠.

(٢) كانت أولى هذه المدارس تلك التي أسسها حسين بك القرشوللي أحد سراة الأعيان بالقاهرة عام ١٨٩٩ في حي الحلمية (طالع حولها: عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ١٤٨ – ١٤٩، وطالع نص خطبته في حفل افتتاحها في: يواقيم رزق مرقص، الخطب، مرجع سابق، ص ١٩٢ – ١٩٥، أما ثاني تلك المدارس فكانت تلك التي افتتحها محمد أفندي سعيد التومي وأحمد أفندي صادق في حي باب الشعرية عام ١٨٩٩ أيضًا، وطلبا من مصطفى كامل أن يقبل تسميتها باسمه (حول المدرسة طالع: عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ١٤٩ – ١٥٠، وطالع خطبته في افتتاحها في: يواقيم رزق مرقص، الخطب، مرجع سابق، ص ٢٢٣ – ٢٢٨)، كما أسس مصطفى بك الشوربجي مدرسة أخرى في قريته بريم بالبحيرة عام ١٩٠١ (طالع حولها: عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ١٦١ - ١٦٢، وطالع خطبته فيها في: يواقيم رزق مرقص، الخطب، مرجع سابق، ص ٢٣١ – ٢٣٧، وطالع في نفس المصدر خطبته في حفل توزيع الجوائز على المتقدمين من تلاميذ مدرسة مصطفى كامل عام ١٩٠٤، ص ٢٥٥ – ٢٦١).

«الجامعة الأهلية»[١]، وإرسال البعثات من طلاب مصر ليتعلموا في الخارج.

- بناء جيل وطني فريد: كانت فيه الطبقة المتعلمة المثقفة (طلابًا وخريجين) هي رأس الحربة؛ حيث حرص على التواصل مع الطلاب ومع عموم المثقفين في مصر وخارجها والخطابة فيهم والكتابة إليهم وشحذ همتهم الوطنية؛ ليكونوا طليعة مشروع الاستقلال والنهضة، وكانت أهم مؤسسة ولدت من رحم حركته تلك هي «نادي المدارس العليا»[٢] وهي المؤسسة التي جاءت ثمرة لتنامي الوعي الوطني بين طبقة المثقفين والنخب الثقافية المصرية، والتي كان لها الدور الأبرز في مشروع النهضة لدى الحزب الوطني، كونها كانت أهم منتديات التداول في الشأن العام بجميع جوانبه، والتي خرجت من عباءتها معظم المشاريع النهضوية للحزب

(١) حول دوره في الدعوة للجامعة الأهلية طالع: فتحي رضوان، مصطفى كامل، القاهرة، دار المعارف، سلسلة اقرأ، العدد ٣٩٠، ديسمبر ١٩٧٤، ص ٢٠١ – ٢٠٣، وإن كان عبد المنعم إبراهيم الجميعي في كتابه: الجامعة المصرية القديمة ١٩٠٨ – ١٩٢٥ دراسة في الوثائق، القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٧ يرى أن أول من دعا إلى الجامعة هو جرجي زيدان، ثم تلاه محمد عمر، وأن مصطفى كامل هو أول شخصية مصرية بارزة تتبنى هذه الدعوة، طالع ذلك في المصدر المذكور، ص ٧ – ٩، وعمومًا فإن الدعوة «اجتذبت عددًا من كبار الملاك كان على رأسهم مصطفى بك كامل الغمراوي من أعيان بني سويف ومن مشاهير مؤسسي الأوقاف هو وعائلته، الذي اقترح إنشاء الجامعة رسميًّا في أكتوبر سنة ١٩٠٦، وافتتح الاكتتاب لها بمبلغ ٥٠٠ جنيه»، طالع في هذا: إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ٢٦٣ – ٢٦٤.

(٢) حول نادي المدارس العليا طالع: عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ١٩٦ – ١٩٩، وحول صلة النادي بحركة التعاونيات طالع: عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، ص ٣٢٢ – ٣٣١.

الوطني لاحقًا، كحركة التعاونيات، ومشروع مدارس الشعب الليلية لتعليم وتوعية الطبقات العاملة ودمجها في تيار الوطنية، ومن مدارس الشعب الليلية خرجت «نقابة عمال الصنائع اليدوية»[١] التي كانت باتفاق المؤرخين أول نقابة عامة لعمال المصانع والحرفيين على اختلاف طوائفهم، كما كان النادي هو الواجهة العلنية لحركة الطلاب والخريجين، بينما حرص مصطفى كامل على أن تكون لتلك الحركة تكويناتها السرية خاصة في أوساط الطلاب، والتي كان لها الدور الأبرز في إطلاق شرارة ثورة ١٩١٩[٢].

ثانيًا: المسألة الشرقية في زمن مصطفى كامل

«المسألة الشرقية» هو مصطلح يعبر عن تاريخ طويل يتناول «مسئلة النزاع القائم بين بعض دول أوروبا وبين الدولة العلية بشأن البلاد الواقعة تحت سلطانها»[٣]، المصطلح إذًا يعبر عن قضية وعن هوية جيو - ثقافية وبنية

---

(١) حول مدارس الشعب الليلية ونقابة عمال الصنائع اليدوية طالع: عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٢) حول الجمعيات السرية للحزب الوطني وعلاقة مصطفى كامل بالنضال السري للمصريين ضد الاحتلال البريطاني طالع: عصام ضياء الدين السيد علي الصغير، الحزب الوطني والنضال السري ١٩٠٧ - ١٩١٥، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، خاصة الفصل الأول والثاني. أما حول وجود التنظيمات السرية للطلاب الذين فجروا الثورة من قبل قيامهم بثورتهم طالع: عاصم محروس عبد المطلب، دور الطلبة في ثورة ١٩١٩، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، ١٩٩٠، ص ٢٢ - ٣٧.

(٣) مصطفى كامل، المسئلة الشرقية، الطبعة الحالية، ص ٥.

جيو – سياسية في نظر مفكري وساسة الغرب الأوروبي تحديدًا، وهو المصطلح الذي تغير في مرحلة لاحقة ليصبح «الشرق الأوسط»[(١)] الذي اعتبر البعض أنه يعبر عن «وحدة جيوسياسية تشكلت حول الدين الإسلامي»، أو أنه يعبر عن «المناطق التي كانت واقعة تحت سيادة الدولة العثمانية» وأن الميزتين الأساسيتين للمصطلح أنه يعبر عن «الوحدة التي تشكلت حول الدين الإسلامي والميراث التاريخي الذي خلفه العثمانيون»[(٢)].

(١) ظهر مصطلح الشرق الأوسط للمرة الأولى في مقال بعنوان: «الخليج الفارسي والعلاقات الدولية» نشر بدورية ذى ناشونال ريفيو البريطانية في سبتمبر عام ١٩٠٢، كان كاتب المقال هو الكابتن ألفرد تاير ميهان من الأسطول الأمريكي، ولفت المقال نظر السير فالنتاين تشيرول محرر القسم الأجنبي بالتايمز فنشر عشرين مقالاً نوعيًّا بالتايمز بعنوان المسألة الشرق أوسطية، وفيما بعد جمعها في كتاب صدر عام ١٩٠٣ بعنوان: مسألة الشرق الأوسط أو بعض المشاكل السياسية في الدفاع عن الهند، وهكذا اكتسب ما كان عادة يسمى بالشرق الأدنى أو آسيا التركية أو الشرق اسمًا جديدًا، كان ما يسمى بلغة أيامنا الحالية «مشروع الشرق الأوسط» لدى تداوله للمرة الأولى آنذاك مبادرة أنجلو/ أمريكية مركزة على الخليج الفارسي، قصد بها إبعاد روسيا، والحيلولة دون تنامي ألمانيا من خلال استزراع شبكة من القواعد العسكرية البريطانية بالتحالف الوثيق مع الحكام المحليين التقليديين، أضف «النفط» إلى هذه المعادلة، وستجد أن مصطلح «الشرق الأوسط» كما نحت آنذاك واستعمل قد استبق قرنًا من الزمان ومهد لأحداثه، طالع: كارل إي ماير وشارين بليز بريزاك، صناع الملوك.. اختراع الشرق الأوسط الحديث، ترجمة فاطمة نصر، القاهرة، دار سطور، سلسلة إصدارات سطور الجديدة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ٣٩ – ٤١.

(٢) راجع: أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي.. موقع تركيا في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ٢٠١٠م، ص ١٥٨، أما الدكتور توفيق الشاوي فيرى أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحول شعار «الشرق الأوسط» إلى وسيلة استعمارية هدفها مقاومة تيار التحرر الوطني في مصر وغيرها من الأقطار العربية والإسلامية، كما كان وسيلة استعمارية أيضًا لتحويل أنظار الشعوب الإسلامية عن الهدف الإستراتيجي الذي أجمعت عليه منذ سقوط الخلافة العثمانية والذي يتمثل في إعادة بناء وحدة المنطقة في صورة عصرية، طالع: توفيق محمد الشاوي، الشرق الأوسط والأمة الوسط، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ت – ث.

أما التاريخ فهو تاريخ طويل مليء بالحروب والمعاهدات والفتن والمؤامرات اتخذت فيه كل ذريعة ممكنة لإضعاف الدولة العثمانية والتهام أجزائها المترامية، خاصة حينما بدأ الوهن يدب في جسدها، وإذا كانت عوامل الخلل في الدولة العثمانية قد ظهرت لأول مرة في مؤسساتها الداخلية، مما انعكست آثاره على إنجازاتها الخارجية[١]، الأمر الذي حدا بالقيصر الروسي نيقولا الأول لوصف الدولة العثمانية عام ١٨٤٤ بأنها «رجل أوروبا المريض»[٢]، وهي الحالة التي كانت الدول الأوروبية الكبرى هي المسئولة عن جانب كبير منها، حيث اتبعت روسيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا سياسة عدوانية تجاه الدولة، استهدفت تمزيقها وتوزيع ممتلكاتها أسلابًا فيما بينها، وواجهت الدولة ثورات عنيفة قامت بها الشعوب المسيحية الخاضعة لها التي ادعت الدول الأوروبية المختلفة حمايتهم وغيرهم من الأقليات في الدولة[٣]، ومن ثم دخلت الدولة في دوامة من ضعف داخلي ينعكس في ضعف (سياسي وعسكري) خارجي، فمعاهدات تعكس موازين القوى، فتدخل أجنبي، فقلاقل داخلية، فمزيد من الضعف، وهكذا، وإذا كنا لسنا هنا بصدد سرد فصول التاريخ الطويل للصراع العثماني الأوروبي، لكن حسبنا هنا الإشارة إلى أبرز فصول ذلك الصراع التي اكتنفت حياة

(١) سيد محمد السيد محمود، انهيار الدولة العثمانية (الأسباب)، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٣، ص ٥٦.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثاني، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٤، ص ١٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٥ – ١٢٦.

مصطفى كامل، خاصة في الفترة التي تولى فيها السلطان عبد الحميد الثاني الولاية من ١٨٧٦م إلى عام ١٩٠٩م، حيث إنها تكاد تتوازى مع حياة مصطفى كامل (١٨٧٤ – ١٩٠٨م).

تولى عبد الحميد العرش في ظروف متناهية في ظلامها وقسوتها، الأمر الذي حدا بأحد المؤرخين البريطانيين إلى القول «بأنه ندر أن تولى سلطان من سلاطين آل عثمان الحكم وسط صعاب أكثر خطورة على مركزه من الأخطار التي تعرض لها عبد الحميد الثاني من يمين ويسار»[1]، وكان أبرز ما حدث في ولايته من أطوار المسألة الشرقية ما يلي:

- من ثورات البلقان إلى مؤتمر برلين: منذ اليوم الأول لارتقائه العرش ووُجه السلطان عبد الحميد بثورات في دول البلقان بتحريض وإمدادات من روسيا وضغط من بريطانيا، وتطورت الأمور حتى وصلت إلى أن فرضت روسيا على الدولة العثمانية توقيع معاهدة سان ستفانو (٢٩ صفر ١٢٩٥هـ/٣ مارس ١٨٧٨م)، والتي كانت تؤسس لإمبراطورية صقلبية (سلافية)، حيث منحت الاستقلال لصربيا والجبل الأسود ورومانيا وأسست لبلغاريا الكبرى ووضعت البوسنة والهرسك تحت مراقبة روسيا والنمسا، ومنحت لروسيا امتيازات على المضايق، ومدت أراضي روسيا إلى قرب شمالي العراق والشام والأناضول، وقد

(١) المرجع السابق، ص ٣٠٧.

أثارت المعاهدة اعتراض الدول الأوروبية التي رأت أن روسيا وأتباعها من الدول قد استأثروا بالنصيب الأكبر، ومن ثم تداعت تلك الدول إلى عقد مؤتمر في برلين في (جمادى الآخرة ١٢٩٥هـ/ يونيو ١٨٧٨م) وقعت خلاله معاهدة برلين، والتي أعطت للنمسا والمجر حق احتلال البوسنة والهرسك، وقسمت بلغاريا الكبرى إلى جزأين، وأقرت باقي بنود معاهدة سان ستفانو[١].

- من احتلال قبرص إلى احتلال تونس: رأت بريطانيا مدى تدهور الدولة العثمانية[٢]، وهو التدهور الذي كشفت عنه الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧ – ١٨٧٨م) ومن ثم رأت أن تخرج من تلك الأزمة بنصيب من أملاك الدولة، ومن ثم ضغطت على السلطان عبد الحميد لتوقيع اتفاقية في (جمادى الآخرة ١٢٩٥هـ/ يونيو ١٨٧٨م) تجيز لها احتلال قبرص «مؤقتًا» بحجة الدفاع عن أراضي السلطان في آسيا[٣]، وهي الاتفاقية

(١) طالع تفاصيل ذلك في المرجع السابق، ص ٣٠٧ – ٣٣٧، وطالع تفاصيل أكثر في: تشارلز بيلافيتش وبربارا بيلافيتش، تفكيك أوروبا العثمانية (إنشاء دول البلقان القومية) ١٨٠٤ – ١٩٢٠م، ترجمة عاصم الدسوقي، القاهرة، دار العالم الثالث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

(٢) يرى المؤرخون أن ارتداد الجيش العثماني عن أسوار فيينا عام ١٦٨٣م ثم ما تلاه من توقيعها لمعاهدة كارلوفتز في يناير ١٦٩٩م، والتي تنازلت بموجبها للتحالف الذي ضم النمسا وروسيا وبولندا والبندقية عن بعض من أملاكها، هذا الارتداد وتلك المعاهدة يؤرخان معًا لبداية انحلال الدولة العثمانية، طالع: عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية...، مرجع سابق، ص ٣٠١ – ٣٠٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٣٨ – ٣٤١.

التي جعلت تونس موضوع الساعة في فرنسا بحجة المحافظة على التوازن الدولي في حوض البحر المتوسط، ومن ثم انتهزت فرنسا تحركات قبائل الكرميين على الحدود التونسية الجزائرية لتتحرك بقواتها لاحتلال تونس، وتجبر الباي محمد الصادق باي تونس على توقيع معاهدة في (جمادى الآخرة ١٢٩٨هـ/ مايو ١٨٨١م) تجعل من الاحتلال الفرنسي لتونس أمرًا واقعًا[(١)].

- احتلال مصر: وهو الاحتلال الذي جاء كثمرة لمؤتمر برلين وكفصل من فصول «المسألة الشرقية»، وذلك بغض النظر عن الحجج التي اتخذتها بريطانيا كي تفعل ذلك، بحيث إنه إذا لم تكن هناك أسباب ومبررات لفعلها ذهبت تختلقها اختلاقًا على نحو ما يرد مفصلاً في هذا الكتاب الذي نقدم له، وقد حدثت بعض الحوادث الناتجة عن هذا الاحتلال، والتي تمثل فصولاً فرعية للمسألة الشرقية، منها ما عرف بحادثة فاشودة عام ١٨٩٨م[(٢)]، واتفاقية السودان عام ١٨٩٩م[(٣)]، والاتفاق الودي بين

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٤١ – ٣٤٦.

(٢) وخلاصته أن فرنسا أرادت احتلال منطقة في أعالي النيل بالسودان لتصد التوسع الإنجليزي في باطن أفريقيا، ولتقوم بفتح ملف المسألة المصرية برمتها، لكن الحملة انتهت بتراجع فرنسا وإخلائها منطقة فاشودة، حول التفاصيل راجع: عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ١٢٩ – ١٣٢.

(٣) وخلاصتها أن إنجلترا أرغمت مصر على توقيع اتفاقية تقضي باشتراكها في إدارة شئون الحكم في السودان ورفع العلم البريطاني هناك بجوار العلم المصري، مخالفة بذلك معاهدة لندن الموقعة سنة ١٨٤٠م والتي أعطت الحكم على مصر والسودان لأسرة محمد علي، حول تفاصيل الموضوع طالع: المرجع السابق، ص ١٤٠ – ١٤٨، وحول=

فرنسا وإنجلترا عام ١٩٠٤م[١]، وحادثة العقبة عام ١٩٠٦م[٢]، وهي الحوادث التي جاءت في فترة نضال مصطفى كامل الوطني.

- أزمات يونانية: ظل اليونانيون بدعم روسي بريطاني فرنسي يضغطون على الدولة العثمانية منذ مؤتمر برلين حتى عام ١٨٩٧م من أجل اقتطاع ولايات من الدولة، وضمها إلى اليونان، تارة بإثارة الاضطرابات الداخلية في تلك الولايات، وتارة أخرى بالتلويح بالحرب، حتى عجزت القوات اليونانية البرية في مواجهتها العسكرية ضد الجيوش العثمانية في الحرب التي أشعلتها ضد الدولة العثمانية سنة ١٨٩٧م، وتكبدت فيها القوات اليونانية البرية هزائم أليمة ومتلاحقة، وهو ما كان دافع مصطفى كامل لتأليف كتابه «المسئلة الشرقية» كما سنرى[٣].

=تاريخ المطامع والمؤامرات البريطانية على السودان المصري طالع: داود بركات، السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية، القاهرة، المطبعة السلفية، (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م).

(١) والذي أعلنت فيه إنجلترا بألا تغير الحالة السياسية في مصر وتعهدت فرنسا بألا تعرقل عمل إنجلترا في مصر مقابل التزام الحكومة البريطانية بألا تعرقل عمل فرنسا في مراكش، حول ظروف الاتفاق وأثره على مصر وعلى نفسية مصطفى كامل طالع: عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ١٧٨ – ١٨٠.

(٢) وتسمى أيضًا بحادثة طابا والتي نتجت عن اعتزام الدولة العثمانية مد فرع من سكة حديد الحجاز بين معان والعقبة والنزاع حول نقطة الحدود بين أملاك الدولة العثمانية وأملاك مصر المحتلة التي أرادت بريطانيا أن تمدها إلى العقبة، وقيام العثمانيين باحتلال موقع طابا، وكانت الدولة العثمانية ترمي إلى إعادة فتح ملف المسألة المصرية مرة أخرى، وتعاطفت الأمة المصرية ومصطفى كامل مع موقف الدولة العثمانية، وانتهت الحادثة بتسوية مسألة الحدود وانسحاب الجنود العثمانيين من طابا، حول الحادثة طالع: المرجع السابق، ص ٢٠٣ – ٢٠٤.

(٣) حول تفاصيل تلك الأزمات اليونانية طالع: عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، مرجع سابق، الجزء الرابع، ص ١٨٣ – ١٩٢.

وإزاء كل تلك الحروب والمعاهدات والاضطرابات والأزمات عمل السلطان عبد الحميد على إدارة شئون الدولة العثمانية في المجتمع الدولي على أساسين:

- استثمار الخلافات الداخلية الأوروبية لتوفير ساحة مناورة تكتيكية للدولة، وذلك عن طريق موازنة القوى بين عدو قريب مؤثر وعدو بعيد كامن.

- استثمار الامتداد الثقافي للدولة العثمانية متمثلاً في المسلمين الذين يعيشون تحت الاستعمار وخارج سيطرة الدولة العثمانية، من خلال تمتين العلاقة مع هذا الامتداد من خلال حركة «الجامعة الإسلامية»، حيث كان السلطان عبد الحميد يرى أن استمرار وجود الدولة العثمانية مرتبط باستغلال هذه العلاقة بشكل مؤثر في النظام الدولي[١]، وقد عمل على دعم تلك السياسة من خلال مشاريعه العملية على أرض الواقع، ومن أهمها مشروع سكة حديد الحجاز[٢].

---

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي.. موقع تركيا في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص ٨٩ – ٩٠.

(٢) وهو المشروع الذي صدر الأمر بالبدء في تنفيذه في مايو من عام ١٩٠٠م وامتد من دمشق إلى المدينة المنورة ووصلت أول قطاراته إلى المدينة في أغسطس من عام ١٩٠٨م، حول المشروع طالع كلاً من: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص ١٥٥ – ١٦٧، وطالع تفاصيل المشروع في: متين هولاكو، الخط الحديدي الحجازي، ترجمة محمد صواش، إسطنبول، دار النيل، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

حركة الجامعة الإسلامية

حركة الجامعة الإسلامية Pan-Islamism هي إذًا حركة رد فعل تهدف إلى تخليص العالم الإسلامي من السيطرة الأوروبية المالية والسياسية والعسكرية، وكان من أوائل مَن نادى بها كل من نامق كمال(١) أحد أعلام الفكر العثماني في القرن التاسع عشر، والداعية المصلح المجدد السيد جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤- ١٣١٥هـ/١٨٣٨ – ١٨٩٧م)، وكانت فكرة الأفغاني تقوم على دعامتين: الحج إلى بيت الله الحرام، والخلافة وضرورة التمسك بها كنظام ديني وسياسي(٢)، ومن ثم فإن حركة الجامعة الإسلامية جاءت كرد فعل على أمرين:

- حالة الضعف والتخلف التي سادت بين المسلمين، سواء أكانوا تحت الحكم العثماني أم خارجه، وهي الحالة التي ذهب المفكرون والعلماء كل مذهب في تفسيرها ورؤى الخروج منها.

- مواجهة مشاريع القوى الأوروبية الكبرى تجاه بلدان المسلمين والتي كان التعبير الجامع عنها هو فيما سمي بـ «المسألة الشرقية»، غير أنه كانت

---

(١) والذي حذر من الخطر الغربي الثقافي والاستعماري على العالم الإسلامي، وطالب بأن تأخذ الدولة العثمانية زمام المبادرة إلى حماية العالم الإسلامي، وكانت دعوته تتجه إلى الوسائل الثقافية أكثر من الأساليب السياسية، ولكن دعوته كانت تجوب بالأساس في الوسط التركي بينما جابت دعوة الأفغاني في أوساط العالم الإسلامي كله، حول نامق كمال ودعوته واختلافها عن دعوة الأفغاني طالع: عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص ٤٤ – ٤٨ وص ٥٥ – ٥٦.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص ٥٣.

هناك تعبيرات منفصلة لكل قوة من تلك القوى عن مصالحها الخاصة، فقد ظهرت الدعوة للجامعة الإسلامية في نفس وقت ظهور حركة الجامعة الصقلبية Panslavism وهي حركة روسية قومية كان من أهدافها جمع صقالبة[١] البلقان الأرثوذكس وتخليصهم من السيطرة العثمانية، وكان هدفها النهائي القضاء على الوجود العثماني في أوروبا[٢].

وقد لاقت حركة الجامعة الإسلامية نجاحًا جزئيًّا تمثل في خشية حكومات الدول الأوروبية الكبرى من هذه الحركة، ونظرتها إليها نظرة معارضة جدية، وهجومها العنيف الذي شنته عليها في مجلس العموم البريطاني وفي الصحافة وفي شتى الهيئات في بريطانيا وفرنسا، كما تمثل أيضًا في توقف الزحف الاستعماري الأوروبي العسكري على الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢م وحتى نهاية حكم السلطان عبد الحميد؛ حيث كان المثل الأعلى للفكرة التي قامت عليها حركة الجامعة الإسلامية مغريًا جدًّا، حيث استطاعت الحركة أن توقظ شعورًا يعطف عليها في كل جزء من أجزاء العالم الإسلامي، وكان من نتائجها إيقاظ الشعور بالوحدة الإسلامية من جديد وتقويته إلى حد لم يسبق له مثيل[٣].

(١) الصقالبة بمصطلح ذلك الزمان هم السلاف وهو العرق الذي يجتمع تحته الروس وكثير من البلقانيين.

(٢) المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٣٠٣ – ٣٠٤، وحول تفاصيل المشاريع الاستعمارية للقوى الأوروبية الأخرى، طالع نفس المرجع، الفصل التاسع ص ٢٧٩ – ٣٠٦.

(٣) المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ٧١ – ٧٥.

وفي المقابل توافرت عدة أسباب أعاقت حركة الجامعة الإسلامية؛ منها حالة التفسخ والتخلف التي سادت العالم الإسلامي وحالت دون أن يجتمع قادته على كلمة سواء، إضافة إلى انعدام وسائل الإعلام والاتصال الحديثة؛ مما قلل من انتشار الدعوة ووصولها إلى جميع التجمعات الجماهيرية الإسلامية، إضافة إلى القبضة القوية للدول الاستعمارية على الأقاليم الخاضعة لها، وعدم سماحها بحركات مناهضة لها أو تيارات فكرية تشجع هذا الاتجاه الوحدوي.

وكان من العوامل التي أدت لإضعاف حركة الجامعة الإسلامية موقف المعارضة الشديدة للحركة الذي اتخذه المسيحيون العرب في الولايات العثمانية؛ إذ خشوا أن تهدد الأخطار كيانهم إذا قامت وحدة سياسية كبيرة تزداد فيها ضآلتهم العددية وسط أكثرية إسلامية ساحقة فتهضم حقوقهم، وتأسيسًا على هذه المخاوف تنادوا إلى حركة القومية العربية كبديل لحركة الجامعة الإسلامية، وكانت حركة القومية العربية قد بدأت عام ١٨٧٥م - قبل أن يصل عبد الحميد للحكم وقبل أن تظهر حركة الجامعة الإسلامية - على يد جمعية بيروت السرية التي ألفها خمسة شبان من المسيحيين العرب من خريجي الكلية البروتستانتية ببيروت، على أن صوت وتأثير تلك الجمعية بقي خافتًا حتى قام نجيب عازوري بنشر كتابه «يقظة الأمة العربية» بالفرنسية عام ١٩٠٥م، والذي دعا فيه إلى إنشاء دولة عربية دينية إسلامية في الحجاز تحكمها أسرة عربية، ويلقب حاكمها بالخليفة، ويباشر سلطة روحية على جميع المسلمين، ودولة عربية علمانية مستقلة تضم

سوريا ولبنان وفلسطين، وقد وضع في مقدمة كتابه مذكرة مفتوحة إلى الدول الكبرى قال فيها إن القومية العربية حقيقة واقعة، وإن الوعي العربي قد انتشر بين العرب، وهم يريدون أن ينفصلوا عن تلك الشجرة البالية شجرة آل عثمان، وأن يؤسسوا دولة مستقلة[١].

لكن يبدو أن سوء حكم بعض رجال الإدارات المحلية التابعين للدولة العثمانية كان سببًا أيضًا من أسباب ضعف حركة الجامعة الإسلامية تحت لواء الدولة العثمانية، فقبل أن يظهر كتاب عازوري كان عبد الرحمن الكواكبي قد نشر كتابه «أم القرى» عام ١٩٠٠م، والذي دعا فيه إلى أن تكون الجامعة الإسلامية في إطار خلافة عربية شورية وليس في إطار حكم العثمانيين[٢].

ورغم ذلك فقد ظلت «النزعة الإسلامية غالبة على العصبية الجنسية والرابطة القومية في مصر إلى أوائل القرن العشرين؛ ولذلك لم يكن المصريون يجدون غضاضة في الاعتراف بسلطة الخليفة التركي»[٣]، وهو ما عبر عنه قادة الفكر في ذلك الزمان، سواء السيد جمال الدين الأفغاني، أو الشيخ

(١) حول موقف المسيحيين العرب من الجامعة الإسلامية طالع: المرجع السابق، ص ٨٢ – ٨٨.
(٢) حول رؤية عبد الرحمن الكواكبي للخلافة التي يريدها طالع: المرجع السابق، ص ١٠٠ – ١٠٦.
(٣) محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠، ص ١.

محمد عبده خاصة في جريدة العروة الوثقى الصادرة سنة ١٨٨٤م[١]، أو عبد الله النديم في مجلته الأستاذ (عام ١٨٩٢م)، ومن ثم فقد كان طبيعيًّا أن يكون موقف مصطفى كامل من الجامعة الإسلامية في إطار الدولة العثمانية ثابتًا لا يتزعزع، وهو نبت من هذه الشجرة، وهو الموقف الذي عبر عنه في حديثه لإحدى الصحف الألمانية عام ١٨٩٨ بمناسبة انتصارات الدولة العثمانية على اليونان؛ حيث قال: «إن إحساسات المصريين نحو الدولة العالية لا تزال كما هي إحساسات التابع للمتبوع، وكلما مر الزمان قويت الرابطة بين مصر والدولة العلية»، وقد أرجع ذلك لعدة أسباب:

١- أن المصريين في أغلبهم مسلمون. وبما أن دولة الخلافة الإسلامية هي الدولة العلية وسلطانها هو رئيسها الديني (ومن ثم) تعلق النفوس بهذه الدولة المحبوبة.

٢- أننا رأينا في أيامنا هذه فوق ما قرأناه في التاريخ أن أوروبا جمعاء تحارب الدولة العلية بصفتها دولة إسلامية، وإلا فلم نجدها تهلل وتكبر كلما انتصرت أمة مسيحية على أمة إسلامية في حين أنها تتألم وتستشيط غيظًا إذا كان الأمر على العكس من ذلك، ألم يكن في نتيجة انتصار الدولة العلية على اليونان ما يحقق هذه النظرية، وذلك من شأنه أن يزيد تعلقنا بالدولة العلية.

(١) طالع أعداد العروة الوثقى كاملة في: العروة الوثقى لمدير سياستها السيد جمال الدين الأفغاني، ومحررها الأول الشيخ محمد عبده، باريس (١٣ مارس ١٨٨٤- ١٦ أكتوبر ١٨٨٤م) جزآن في مجلد، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٤.

٣- أنها الدولة الإسلامية الوحيدة التي لها أملاك في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأغلب هذه الأملاك إسلامي، ونحن أبناء دين يحتم علينا أن نكون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا، وأن نعامل ذوي الأديان بالرفق والإنسانية، وأن نجادلهم بالتي هي أحسن[١].

وإضافة إلى ما سبق من أسباب فإن مصطفى كامل كزعيم سياسي وطني درس قضيته جيدًا لم يجد من الحكمة أن ينادي في وقت واحد بجلاء الاحتلال البريطاني وبإلغاء السيادة العثمانية؛ لأن معاداة الدولة العلية في ذلك الوقت كانت تؤدي حتمًا إلى انضمامها إلى إنجلترا وتنازلها لها عن سيادتها، وهذا ما كانت تبغيه إنجلترا، إضافة إلى حقيقة أن مركز مصر السياسي حتى الحرب العالمية الأولى كانت تحدده معاهدة لندن سنة ١٨٤٠م[٢] والتي تعتبر صكًّا دوليًّا التزمت الدول باحترامه، وأهم أحكام هذه المعاهدة الاعتراف باستقلال مصر المكفول من الدول وضمان عرش مصر في أسرة محمد علي وبقاء السيادة العثمانية عليها[٣].

(١) حول نص الحوار كاملاً طالع: يواقيم رزق مرقص، أوراق مصطفى كامل (المقالات)، مرجع سابق، ص ٢٨٤ - ٢٨٧.

(٢) حول المعاهدة وملابساتها طالع: عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، مرجع سابق، ص ٢٨٥ - ٢٩٢.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

الأمم لا تنهض إلا بنفسها

في ظل الفصول المتلاحقة للمسألة الشرقية التي عايشها مصطفى كامل، والتي كان يستند فيها في تحييده لمعاداة الدولة العلية أو الخديوي (قدر المستطاع) فإنه اعتمد في نضاله على استجلاب دعم الرأي العام الأوروبي عامة والفرنسي خاصة، لكنه أدرك بعد عام واحد من نشاطه في الدبلوماسية الشعبية أن تلك الجهود لن تحقق وحدها غاية الوطن في الاستقلال والنهضة، فكشف عن رأيه بـ «أن هذا الأسلوب الذي تطرقه مصر إنما قضت به الأيام وإن كان وقتيًّا إلا أنه من أجل مصلحة مصر» وعلم علم اليقين أن العبء الأكبر في تحقيق ذلك إنما يقع على عاتق أبناء مصر بالدرجة الأولى[١]، وجاء الاتفاق الودي ليزيد الوطنيين إيمانًا بعدم الاعتماد من قريب أو بعيد بعد أن خيبت فرنسا رجاءهم في إمكانية مساعدة الحركة الوطنية[٢]، وقد عبر كامل عن رأيه في الاتفاق في خطبته بالإسكندرية في (ربيع الأول ١٣٢٢هـ/ يونيو ١٩٠٤م) قائلاً: إني تألمت أشد الألم كسائر المصريين من هذا الاتفاق المشؤوم، ورأيت فيه ضربة جديدة لوطننا العزيز، ولم أكن أنتظر من فرنسا مجاراة إنجلترا في نسيان الوعود والعهود، ولكن أعتقد أن وزراءنا هم الذين ادعوا إليه وحرضوا عليه؛ لأنه لا يوجد في العالم إنسان يخدم من لا يخدم نفسه ويدافع عن حق من تنازل عن حقه، وقد استسلمت حكومتنا

---

(١) عصام ضياء الدين السيد، الحزب الوطني والنضال السري ١٩٠٧ – ١٩١٥، مرجع سابق، ص ٢٦، نقلاً عن رسالة بعثها إلى صديقه عبد الرحيم أحمد بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٨٩٥م.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠.

للاحتلال استسلامًا أبعد عنها كل محب لها ميال لمساعدتها[١]، وفي خطبته التي ألقاها في الإسكندرية أيضًا بعد ثلاث سنوات (شعبان ١٣٢٥هـ/ أكتوبر ١٩٠٧م) والتي كانت بمثابة دعوة عامة لتأسيس الحزب الوطني عاد يقول: «ظن الساسة الإنكليز أنهم إذا اتفقوا مع فرنسا على مسئلة مصر، طويت أوراق هذه القضية الخطيرة، وخفت كل صوت ومات كل أمل، وحل اليأس محل الرجاء، وصار الشعب المصري أثرًا كتلك الآثار القديمة. ولكنهم أخطئوا خطأ كبيرًا، نعم أخطأ أولئك الساسة الذين يظنهم العالم أمهر الناس في تدبير الشؤون العامة وإعداد الحوادث ومعرفة المستقبل، أخطئوا لأن العزلة التي صرنا إليها بعثت فينا روحًا جديدة، وأرشدتنا إلى الحقيقة التي لا قوام لشعب بدونها ولا حياة لأمة بغيرها ولا وجود لنفر من الناس إذا لم يتبعوها، وهي: أن الأمم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها، وأن الشعب كالفرد لا يكون آمنًا على نفسه إلا إذا كان قويًّا بنفسه مستجمعًا لكل عدد الدفاع وآلات الذب عن الشرف والمال والحياة، نعم فقهنا أن الشعوب التي لا ترجو الرقي إلا بمعونة جيرانها وأصدقائها ولا تحفظ استقلالها إلا بالاعتماد على حلفائها هي شعوب في خطر وحياتها مهددة في كل وقت»[٢].

(١) مصطفى كامل في: يواقيم رزق مرقص، أوراق مصطفى كامل (الخطب)، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٢.

كانت هذه هي الحقيقة التي استشعرها إذًا في مبتدأ نضاله الوطني، والتي توثقت لديه قرب منتهاه، وهي الحقيقة التي انعكست فيما قدم للأمة من مقالات وكتب رويدًا رويدًا، وإن كان التأليف في حقيقته ليس مقصده الأساسي، فهو بالأساس زعيم وناشط، وللكتابة عنده وظيفة محددة في خدمة قضيته.

ثالثًا: الإنتاج الفكري لمصطفى كامل

ولد مصطفى كامل وعاش في بيئة محملة بالهم العام، ممثلاً في القضية الوطنية وقضايا الأمة بشكل عام، وساهم ذلك الجو ومن خالطهم فيه من رجال في تكوينه، وتكوين حصيلته التي أخرج من مكنونها بعد ذلك في رحلة عطائه، وإضافة إلى هؤلاء الرجال، وإضافة إلى الصحف السيارة حينها وما كان يكتب فيها حول تلك القضايا، اجتهد كامل بشكل شخصي كي يرفع حصيلته المعرفية حول القضية التي تمنى أن يكون المدافع عنها أمام العالم أجمع، وقد حكى عن ذلك شقيقه علي فهمي كامل قائلاً:

«إنه (لما) استقبله في الإسكندرية عند رجوعه بعد حصوله على شهادة الحقوق وجد معه ضمن متاعه صندوقين كبيرين مملوءين بالكتب القديمة والحديثة في تاريخ المسألة المصرية، وسياسة الأمم، وفيهما مذكرات بعضها لكبار السياسيين وبعضها من مكتبة باريس وبعضها من وزارة الخارجية الفرنسية، وبعد أن استقر به المقام في القاهرة كان لا يفتأ يدرس الكتب والمذكرات التي أحضرها معه، وقد

أكب عليها كأنه لا يزال في دور الدراسة، فوضع لنفسه برنامجًا للعمل سار عليه، فكان يعمل يوميًّا ثماني ساعات في مكتبه، ذلك أنه يستيقظ في السادسة صباحًا فيؤدي صلاة الصبح، ثم يتناول الفطور، ويقصد كوبري قصر النيل للرياضة، ثم يعود في السابعة ويأخذ في المطالعة والعمل، فيستمر بين قراءة وكتابة وتدوين مذكرات إلى الظهر ثم يتناول الغداء، وينام إلى الساعة الثالثة، ثم يستأنف المطالعة حتى الساعة الخامسة، وبعدئذ يزور إخوانه وأصدقاءه ويعود في السابعة مساء ليعاود القراءة مرة أخرى إلى الساعة التاسعة، ثم يتناول مع أفراد الأسرة طعام العشاء، ويقضي السهرة معهم ومع الزائرين حتى منتصف الليل ثم يأوي إلى فراشه، وقد نضج فكره من هذه الدراسات العميقة، فكانت عدة له في الكفاح إلى جانب إخلاصه وقوة يقينه، ومواهبه الخطابية والصحافية»[١].

أثمرت المذاكرة في تلك الحصيلة المعرفية خطبًا ومقالات ورسائل وأحاديث صحفية وكتبًا عدة، وقد بذلت محاولات عدة سواء في حياة مصطفى كامل أو بعد مماته لجمع شتات هذا الجهد الوطني، لكن كل ما بذل في هذا المجال من جهد ما زال قاصرًا، ومن تلك الجهود:

- كتاب شقيقه علي فهمي كامل: مصطفى كامل في ٣٤ ربيعًا سيرته وأعماله من خطب ورسائل سياسية وعمرانية، ٩ أجزاء في ثلاثة مجلدات، القاهرة ١٩٠٩م.

(١) عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ٥٥ – ٥٦.

- ما أصدره مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر من أوراق مصطفى كامل في خمسة أجزاء شملت: المراسلات (جزء واحد) ١٩٨٢م، الخطب (جزء واحد) ١٩٨٤م، المقالات (٣ أجزاء) ١٩٨٦م.

- المؤلفات الكاملة لمصطفى باشا كامل الصادرة ضمن سلسلة المكتبة التاريخية، عام ٢٠٠١[(١)].

والمتأمل لكل ما قاله أو كتبه مصطفى كامل يجد أنه يصب بشكل أساسي في هدفين رئيسيين كان يسعى إليهما في كفاحه، وأن أحدهما يؤدي إلى الآخر: الهدف الأول هو الاستقلال، والهدف الثاني هو النهضة أو العمران، وهو ما يفسر لنا تخصيص شقيقه علي فهمي كامل لهذين الهدفين في قوله: «رسائل سياسية وعمرانية»، ويمكننا أن ننظر إلى مؤلفاته من الكتب التي حصرها المؤرخون ونصنفها على النحو التالي:

(١) لم يصل الباحث من هذا المشروع إلا كتاب: «المسئلة الشرقية»، والذي حققه وقدم له كل من عبد الرازق عيسى وعبير حسن، وجاء فيه نص كتاب مصطفى كامل مليئًا بالأخطاء والصفحات المتكررة؛ مما شوه النص على الرغم من الجهد المبذول في التحقيق والتقديم.

المؤلفات	القسم
- أخطار الاحتلال الإنجليزي لمصر وقد نشر بالفرنسية وعربته جريدة المؤيد في عددها الصادر بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٨٩٥م - رسالة إلى الجمعية الوطنية الفرنسية، وهي رسالة تقدم بها إلى الجمعية مرفقًا بها لوحة مرسومة وهي خاصة بطلب مساعدة فرنسا لمصر في تحقيق استقلالها/ ١٨٩٥م - مصر والاحتلال الإنجليزي، عبارة عن خطب ومقالات مصطفى كامل خلال عامي ١٨٩٥ – ١٨٩٦م جمعها محمد مسعود/ ١٨٩٦م - المصريون والإنجليز، أصدره مصطفى كامل في باريس، ويتناول مقالاته ومراسلاته في ١٢ فصلاً، ويتكون من ٣٢٨ صفحة من القطع الصغير، وقد قدمت له مدام جولييت آدم/ ١٩٠٦م - مصطفى كامل والإنجليز، أو دفاع المصري عن بلاده، ويتضمن خطب مصطفى كامل ومقالاته، قامت بجمعها جريدة اللواء وطبعت بمطبعة اللواء، وقدم لها محمد فريد/ ١٩٠٦م - رغائب الحزب الوطني، وهي خطبة ألقاها مصطفى كامل في مساء يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٠٧م على مسرح زيزينيا/ ١٩٠٧	القسم الأول: ويتناول قضايا الحاضر، وعلى وجه أخص قضية المسألة المصرية المتمثلة في الاحتلال البريطاني لمصر

المؤلفات	القسم
- أعجب ما كان في الرق عند الرومان، نشرته سنة ١٣١٠هـ مطبعة المحروسة في ٢٠٤ صفحات من القطع الصغير، ١٨٩٣م - رواية فتح الأندلس، وهي رواية وطنية عن الفتح الإسلامي للأندلس نشرت أولاً في جريدة المؤيد عدد ١٢/١٨ / ١٨٩٣م، ثم ظهرت في كتاب مستقل عام ١٨٩٤م - المسئلة الشرقية، نشر في إبريل ١٨٩٨م بمناسبة انتصار الدولة العثمانية في حربها ضد اليونان، مطبعة الآداب في جزأين من ٣٥٢ صفحة - صور الجنود العثمانية المظفرة، وهي خاصة بالحرب بين الدولة العلية واليونان، وعبارة عن إحدى عشرة صورة عن قواد الجيش العثماني وجنوده وفرقه، بالإضافة إلى قائد الجيش اليوناني، ١٨٩٨م - الشمس المشرقة، وقد ألفه مصطفى كامل بعد ما حققته اليابان على روسيا من انتصارات في الحرب التي كانت دائرة بينهما، وهو في جزء واحد من ٢٢٣ صفحة (مطبعة اللواء سنة ١٩٠٤م)، ولم يعثر إلا على هذا الجزء وإن كان قد أشار إلى أنه الجزء الأول	القسم الثاني: ويتناول قضايا تاريخية، وهو غير منفصل عن قضايا الحاضر، فهو إما يصب في قضيته السياسية، أو في قضيته العمرانية

رابعًا: المسألة الشرقية في إطار مشروعه

كتاب «المسئلة الشرقية» أحد أهم ما كتبه مصطفى كامل، أصدره عام (١٣١٥هـ/ ١٨٩٨م)، وأعيد نشره مرة أخرى عام (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٩م)، ثم نُشر مرة ثالثة محققًا عام ٢٠٠١[١]، وقد ترجمت مقدمته إلى التركية، ثم ترجم الكتاب كله إلى التركية، وطبع مترجمًا مرتين في مصر خلال مدة قصيرة (في سنتي ١٨٩٨م و١٨٩٩م)[٢]، وكتاب «المسئلة الشرقية» ليس مجرد كتاب في التاريخ، لكنه كان أداة من أدوات كفاح مصطفى كامل في حاضره، وهو بالنسبة إلينا الآن يتصل بقضية «النهضة» بسببين:

١- مسألة الوعي بالذات الحضارية: فمما لا شك فيه أن أي مشروع للنهضة لابد أن يسبقه ويوازيه إعادة صياغة لعقل ووجدان أبناء الأمة، ولابد لتلك النهضة أن تنبني على وصل الذات الحضارية لأبناء الأمة بعد أن تعرضت لتقطيع أوصالها، سواء كانت تلك الأوصال رأسية تمتد في أعماق التاريخ، أو كانت أفقية تمتد بامتداد الجغرافيا، وكتاب «المسئلة الشرقية» في الحقيقة يصلنا بالبعدين معًا.

(١) وهي النسخة التي حققها وقدم لها كل من عبد الرازق عيسى وعبير حسن، والصادرة عن العربي للنشر والتوزيع في إطار المكتبة التاريخية، والتي صدرت طبعتها الأولى في ٢٠٠١.

(٢) أكمل الدين إحسان أوغلو، الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي، نقله إلى العربية صالح سعداوي، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١١، ص ٢٨٤ – ٢٨٥.

٢- مسألة فقه الواقع: فقد كان كتاب «المسئلة الشرقية» في حينه ذا صلة بواقع «المسألة المصرية» التي هي جزء من الشرق محل الصراع، وهو أيضًا في حيننا ذو صلة لكون الشرق في أعين الغرب هو هو، وإن تغير الاسم «من المسألة الشرقية إلى الشرق الأوسط» كما بينا، إذ إن مشروعنا اليوم للنهضة، لابد أن نلحظ فيه بأعيننا السياق الدولي الذي نبنيه فيه، وهذا السياق متصل وممتد لم ينقطع، ولم تتغير الأسس التي ينبني عليها.

سياق ظهور الكتاب

كان كتاب مصطفى كامل كأنه حلقة في سلسلة من الكتابات التي تناولت المسألة الشرقية وتاريخ الدولة العثمانية في تلك الفترة، ونتناول هنا أهم هذه الكتب:

فقبل أن يصدر مصطفى كامل كتابه هذا، كان رفيق كفاحه والزعيم الثاني للحزب الوطني محمد فريد قد أصدر كتابه «تاريخ الدولة العلية العثمانية» عام ١٨٩٤، والذي صدرت منه في حياة المؤلف ثلاث طبعات[١]، وهو يسير في نفس الاتجاه الذي سار فيه كتاب «المسئلة الشرقية» لاحقًا ويرمي إلى نفس مراميه؛ إذ إنه «لما كانت هذه الدولة قد وقفت نفسها للذب عن حرية الشرق والذود عن حوضه، ولما كانت هي الحامية لبيضة الدين الإسلامي زمانًا طويلاً رأت فيه

(١) الأولى عام ١٨٩٤م، والثانية عام ١٨٩٦م، والثالثة عام ١٩١٢م.

من التعصب الأوروبي الإحن والمحن، وجب علينا أن نعلم تاريخها التفصيلي حق العلم لنقف على ما كان يربطنا بغيرها من الدول من المعاهدات والوفاقات الدولية؛ لذلك رأيت من الواجب عليّ خدمة للحقيقة ونفعًا لأبناء البلاد أن أدون هذا التاريخ»[١]، إلا أنه يختلف عنه في كونه يفصل في الدولة العثمانية منذ نشأتها، ويسبقه بموجز لتاريخ الدول الإسلامية قبلها، بينما يتناول مصطفى كامل بعدًا معينًا في تاريخ الدولة يختص بصراع الدول الأوروبية الكبرى معها، بادئًا بذلك الصراع في القرن الثامن عشر، ثم تاليًا ذلك بالقرن التاسع عشر، كما أن مصطفى كامل حين دوَّن كتابه فإنه دونه بروح المناضل السياسي الوطني الذي كان الكتاب بالنسبة له أداة في نضاله، أما محمد فريد فإنه دونه بما عرف فيه وعنه من نزوع للبحث والتأريخ[٢].

وقبلهما أصدر أمين إبراهيم شميل عام ١٨٧٩ جزأين من سفر كان مقدرًا له أن يصدر في ستة أجزاء هو «الوافي في المسألة الشرقية ومتعلقاتها وتاريخ الحرب الأخيرة بين الروس والعثمانيين سنة ١٣٩٤هـ/ ١٨٧٧م»، وحسب ما تشير مقدمة الكتاب فإن الأجزاء الثلاثة الأولى كانت لتناول تاريخ العلاقة بين

(١) محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٩٩٧، ص ٤- ٥.

(٢) أصدر عام ١٨٩١م كتابه «البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة المحمدية» وهو تاريخ واف لمحمد علي باشا، ثم كان تاريخ الدولة العلية كتابه الثاني الصادر عام ١٨٩٤م، وفي عام ١٩٠٢م أخرج كتابه «تاريخ الرومان» ويشتمل على تاريخ تلك الدولة منذ سقوط قرطاجنة، وكان قد نشره تباعًا في مجلة الموسوعات التي كان يصدرها مع أحمد حافظ عوض بك ومحمود بك أبي النصر منذ عام ١٨٩٨م، وله فيها عدة مباحث تدل على سعة اطلاعه وميله إلى البحث والتمحيص، طالع حول مؤلفاته: عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق، ص ٣٥ – ٣٧.

دول المسلمين ودول الغرب المسيحي منذ ظهور الإسلام، بينما تؤرخ الأجزاء الثلاثة الأخيرة للحرب الروسية العثمانية، ومرد هذا التقسيم راجع إلى رؤية أمين شميل للمسألة الشرقية التي يرى أنها تبدأ منذ أن وجدت دولة للمسلمين تنازع دول الغرب المسيحي أملاكها: «هذا ولما كانت طوارئ الحرب المذكورة من النوادر الغنية، نظرًا إلى ما تنطوي عليه من الصوالح والعناصر المتنوعة الكلية، لم يكن رقم حوادثها كافيًا لمن أراد الاطلاع على الأسباب المختلفة، إذ ليست هي كبقية الحروب الجارية المؤتلفة، بل هي حلقة من سلسلة ما يدعوه أهل السياسة في عهدنا هذا بالمسألة الشرقية، المندرجة في سلاسل الطوارئ العالمية، وهي المسألة التي عاشت القرون الطويلة فلم يكن ما يفنيها، لها السلم كالسيف وما يميتها يحييها، فلو تتبعنا التاريخ من أول ما اشتغل به الناس لما وجدنا مدة تميزت بكثرة الدول والحروب نظير المدة الأخيرة من لدن ما ولد نبي الأمة العربية، وأفرغت دولتا الروم والفرس إلى الدولة الإسلامية»[١].

وفي عام ١٩٠٠م، أصدر الناشط التركي علي كمال كتابًا طبع له بعنوان «مسأله شرقيه» بالتركية تحدث فيه عن ماهية المسألة الشرقية وملابسات ظهورها ومراحل تطورها، وهو الكتاب الذي جاء ضمن نشاط حركة تركيا الفتاة في إصدار الكتب والمجلات في مصر، وهي الحركة التي نشطت في أعقاب

(١) أمين بن إبراهيم شميل، الوافي في المسألة الشرقية ومتعلقاتها وتاريخ الحرب الأخيرة بين الروس والعثمانيين سنة ١٣٩٤هـ - ١٨٧٧م، الإسكندرية، مطبعة الأهرام، سنة ١٨٧٩ - ١٣٩٦، ص ٢.

الاحتلال البريطاني لها، وبتشجيع من الإنجليز دعمًا منهم للنشاط المناهض للدولة العثمانية، وقد بدأت الحركة إصداراتها في مصر منذ عام ١٨٩٥م[١].

وفي عام ١٩٠٢م، صدر كتاب «تاريخ حرب الدولة العثمانية مع اليونان» من تأليف حقي العظم، وهو من أهم الكتب التي صدرت في أعقاب نفس تلك الحرب التي بسببها دون مصطفى كامل كتابه، غير أن هذا الكتاب يتميز كما يقول حقي «بجمع الكثير من الدقائق السياسية والجغرافية والمسائل الاقتصادية والحربية مما لا يوجد في كتاب سواه»[٢]، وقد اعتمد فيها مؤلفه على مراجع متخصصة باللغات التركية والإنجليزية والفرنسية، يقول «حقي» في فاتحة كتابه «قصدت إلى ذكر الحقائق المهمة التي أغفلها كثير ممن كتب في هذا الشأن، وعمدت إلى سرد الوقائع وما تضمنته من الملاحظات، كما أني أجهدت الفكر في تحري الحق والتزام الصدق شأن المؤرخ المنصف والباحث العادل»[٣]، وأرجع في مستهل كتابه أسباب الوهن الذي أصاب الدولة العثمانية وأدت لانفصال الولايات البلقانية إلى: الاعتماد على قوتها، وعلى المستقبل وتقلباته والأيام

(١) علي كمال (١٨٦٧ – ١٩٢٢) هو ناشط تركي ناصر لفترة حركة تركيا الفتاة ثم عاد بعد ذلك وانقلب عليها، وفي سنة ١٩٠٠ توجه إلى مصر لتولي إدارة مزرعة لأحد الأمراء المصريين وهناك أصدر كتابه هذا، إضافة لإصداره جريدة «مجموعة كمال» وجريدة «ترك»: أكمل الدين إحسان أوغلو، الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي، مرجع سابق، ص ٢٧٢، وحول مجمل أعمال ناشطي حركة تركيا الفتاة في مصر، طالع: المرجع السابق، ص ٢٦٤ – ٢٧٧.

(٢) حقي العظم، تاريخ حرب الدولة العثمانية مع اليونان، القاهرة، مطبعة الترقي، الطبعة الأولى، (١٣١٩هـ / ١٩٠٢م)، ص ٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٤.

وتحولاتها، بدلاً من توثيق عرى الرابطة الدينية مع أهل تلك الولايات بالدعوة، أو توثيق عرى اللغة بنشر اللغة التركية بينهم، أو حتى زيادة العنصر الإسلامي في تلك الولايات بالهجرة، إضافة إلى سماحتها النابعة من التزامها بتعاليم الدين الإسلامي واقتفائها سنة الدول الإسلامية من قبلها بعدم تعرضها لحرية الأديان؛ ومن ثم كان طبيعيًّا أن يسعى أهل تلك البلدان – والحالة هكذا – إلى التخلص من حكم الدولة العثمانية والانفصال عنها[(١)].

نظرة على الكتاب

يقع الكتاب - في طبعته الأصلية التي اعتمدنا عليها - في **٣٥٢** صفحة من القطع المتوسط، وينقسم إلى: فاتحة (أو تمهيد) ومقدمة عامة حول المسألة الشرقية، ويشتمل الكتاب على قسمين، يتناول القسم الأول المسألة الشرقية في القرن الثامن عشر وهو القسم الأصغر، ويمتد حتى صفحة ٤٩ من طبعة الكتاب الأولى، بينما يتناول القسم الثاني - ويشمل باقي الكتاب - سبع أزمات تضمنتها أطوار المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر، وهي: استقلال اليونان، ومسألة الشام (بين مصر والدولة العلية)، وحرب القرم، والحرب بين الدولة العليا وروسيا عام ١٨٧٧م، والمسألة المصرية، والمسألتان البلغارية واليونانية من عام ١٨٨٥م إلى عام ١٨٨٧م، وينتهي بالحديث حول المسألة الأرمينية، ويعتبر

---

(١) حول تفاصيل رؤيته راجع: المرجع السابق، ص ٥ – ٦.

بعض مؤرخي علم التاريخ المصري الحديث أن كتاب «المسئلة الشرقية» كان حدًّا فاصلاً بين ما يسمى بالتأريخ الزمني والتأريخ الحديث، والذي يتضمن تفسير الحوادث وتحليلها لا مجرد سردها في تسلسلها التاريخي[١]، وهو ما يجعل لكتاب «المسئلة الشرقية» ميزة عما سبقه من كتابات تاريخية مصرية في القرن التاسع عشر، وفضلاً على ما تلاه من كتابات تاريخية، ورغم الميزة والفضل فإننا بنظرة عامة على الكتاب يمكننا أن نخرج بالملاحظات التالية على أسلوب مصطفى كامل في كتابته:

- الملاحظة الأولى: أنه بالرغم من تميز الكتاب بالاعتماد على المعلومات وسعيه لتفسيرها وتحليلها، فإنه جاء مشبوبًا بالعاطفة، مشوبًا بحسن الظن، أما العاطفة فقد جعلته يصب جام غضبه وسوء ظنه على الإنجليز بشكل خاص، وهو غضب وسوء ظن مفهومان لكون وطنه محتلاً من قبل الإنجليز، لكنه يلح في الكتاب كله على تحميل الإنجليز بالعبء الأكبر فيما آلت إليه أحوال الدولة العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بينما أدى به حسن ظنه إلى التماس الأعذار والتبرير أحيانًا حينما يأتي ذكر فرنسا والفرنسيين، ربما تأثرًا برجائه في مساعدة فرنسا لمصر في قضيتها وحسن ظنه بها في تلك الفترة التي ألف فيها الكتاب، حتى إنه حينما تناول المسألة الشرقية في القرن الثامن عشر لم يتناول الحملة

(١) طالع تقييمًا لكتاب «المسئلة الشرقية» في: جاك كرابس جونيو، كتابة التاريخ في مصر القرن التاسع عشر دراسة في التحول الوطني، ترجمة عبد الوهاب بكر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الألف كتاب الثاني، العدد ١١٨، ١٩٩٣، ص ٢٠١ – ٢١٧.

الفرنسية على مصر، ولم يشر حتى إليها.

- الملاحظة الثانية: أن العاطفة وحسن الظن أديا به إلى أن يخفف بعض الشيء من مسئوليات باقي الدول الأوروبية الكبرى – باستثناء بريطانيا - فيما آلت إليه الأمور، وذلك رغم أن الاستقراء العام لسير الأحداث التي ذكرها الكتاب ينبئنا أنه لا مكان في العلاقات الدولية بشكل عام، ولعلاقات القوى الأوروبية بالدولة العثمانية للعواطف أو المشاعر النبيلة أو لحسن الظن، فإذا كانت بريطانيا أكثر الدول في التآمر السياسي فإن فرنسا كانت شريكة في التواطؤ ولم تكن أقل استعماريًّا، كما أن ألمانيا ومنذ مؤتمر برلين عام ١٨٧٨م كان لها دور مهم في التآمر على الدولة العثمانية، أما روسيا فإنها كان لها الدور الأكبر في إنهاك قوى الدولة العثمانية عسكريًّا، وساهمت مع النمسا وإن كان لها الدور الأكبر في تأليب دول البلقان على الدولة العثمانية، ثم اقتطاعها من الدولة واحدة تلو الأخرى، مرة بحكم رابطة العرق السلافي وأخرى بحكم الرابطة الدينية المسيحية الأرثوذكسية.

- الملاحظة الثالثة: أنه بالرغم من أن المناسبة التي ألف مصطفى كامل من أجلها الكتاب هي مناسبة لبث الأمل والتعبير عن السعادة بـ «فوز الدولة العلية في حربها مع اليونان فوزًا عظيمًا وانتصارها نصرًا مبينًا»[1] فإنه وهو يسطر سطور الكتاب ويقلب صفحات تاريخ المسألة الشرقية كان

(١) مصطفى كامل، المسئلة الشرقية، مرجع سابق، ص ٣.

كمن يمسك بشوكة ليكتب بها على صفحة من الصوف المبلول، فلا هو أسعد قلبًا ولا أشفى نفسًا، لكونه كان يكتب عن تاريخ الدولة العثمانية وهي تتشبث بمنحنى انهيارها تحاول أن تبطئ منه، بينما يدفعها أعداؤها إلى الهاوية ويمزقونها إربًا إربًا.

مقدمة الكتاب

أهم ما احتوته مقدمة الكتاب ثلاثة أمور: الأول ما احتوته من التعريفات التي قدمها للمسألة الشرقية، الثاني ما رآه أسبابًا مؤدية لها، أما الثالث فهو ما يمكن أن نسميه المقولة الأساسية أو الرسالة الرئيسية للكتاب.

التعريفات

- أما التعريف الأول فهو ذلك الذي نقلناه سابقًا وهو أنها «هي مسئلة النزاع القائم بين بعض دول أوروبا وبين الدولة العلية بشأن الدول الواقعة تحت سلطانها، وبعبارة أخرى هي مسئلة وجود الدولة العلية نفسها في أوروبا»، ويبدو أنه كان يميل إلى هذا التعريف لكونه لم يناقشه كما ناقش التعريف الآخر.
- أما التعريف الثاني والذي نوّه إلى أن كُتابًا آخرين من الشرق والغرب يقولونه فهو «مسئلة النزاع المستمر بين النصرانية والإسلام، أي مسئلة

حروب صليبية متقطعة بين الدول القائمة بأمر الإسلام وبين دول المسيحية». وقد استدرك على هذا التعريف الثاني بأنه وإن كان فيه شيء من الحقيقة فليس بصحيح تمامًا؛ لأن الدول التي تنازع الدولة العلية وجودها لا تعاديها باسم الدين فقط، بل في الغالب تعاديها طمعًا في نوال شيء من أملاكها، واعتبر أن الدين هو «ستار تختفي وراءه أغراض شتى وأطماع مختلفة»[١].

أما أسباب المسألة الشرقية فقد رآها مصطفى كامل كما يلي:

- الطمع فيما تحت سلطة الدولة «من أجمل البلاد وأغناها» والتي من أجلها «كانت هذه الدول تحارب الدولة العلية بأمل تقسيمها شيئًا فشيئًا والاستيلاء على أجزائها جزأ فجزأ»[٢].

- إنكار الدول الأوروبية للتسامح والتساهل والاعتدال الذي عاملت به الدولة رعاياها الذين يدينون بغير دينها، واستغلالهم لهذه المكرمة لجعلها أكبر سبب لكل ما لحق الدولة العلية من الضرر والإجحاف، «فمسئلة اختلاف الدين ... التي هي نتيجة الاعتدال الديني والعدل والإنصاف كانت ولا تزال الداء الدفين الذي يهدد حياة الدولة من

(١) المرجع السابق، ص ٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٦.

وقت لآخر، فتداخل الدول الأوروبية في شئون الدولة العلية باسم المسيحيين المحكومين بها، ومضايقة أوروبا للدولة باسم هؤلاء المسيحيين واضطرابات الدولة تقوم باسم هؤلاء المسيحيين، والإنذارات التي توجه للدولة توجه باسم هؤلاء المسيحيين»[١].

- الدخلاء في الدولة العلية، وهم الأجانب الذين دخلوا في جسم الدولة العلية «وغيروا أسماءهم بأسماء إسلامية، وعملوا على الارتقاء في المناصب؛ حتى وصل بعضهم إلى أسماها، وصاروا من أقرب المقربين؛ فعرضوا بالدولة للدمار، وأطلعوا أعداءها على أسرارها»[٢].

- أما الرسالة الرئيسية التي يلح عليها في ثنايا تعليقاته على الأحداث في جميع فصول الكتاب فهي أنه «ليس للسلطنة العثمانية وبالطبع الخلافة الإسلامية في هذه الأيام عدو يجاهر بالعدوان لها ويعمل على دك أركانها وتقويض بنيانها غير إنكلترا»، وذلك مقارنة بباقي الدول التي حاربت الدولة العثمانية طويلاً كروسيا والنمسا، والتي يرى أنها كفت عن عداوتها للدولة في الآونة الأخيرة، ومن ثم فبعد أن وصل لتلك النتيجة في نهاية مقدمته أعاد تعريف المسألة الشرقية واصفًا إياها بأنها صارت «مسئلة النزاع القائم بين إنكلترا وبين بقية دول أوروبا بما فيها الدولة العلية»[٣].

(١) المرجع السابق، ص ٨.
(٢) المرجع السابق، ص ١١.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٣.

القسم الأول من الكتاب

في هذا القسم من الكتاب والذي يحمل عنوان «المسئلة الشرقية في القرن الثامن عشر» يتناول مصطفى كامل «الحرب بين الدولة العلية والروسيا التي طالت من أواخر عام ١٧٦٨ إلى أوائل عام ١٧٧٥، وهذه الأزمة كانت شديدة، غزيرة النتائج، وأصلاً لتداخل أوروبا في أمور الدولة العثمانية باسم الدين»(١)، وقد كانت تلك الحرب استكمالاً لفصول سابقة من الصراع بين روسيا والدولة العثمانية واستهلالاً لفصول تالية منه، وهو صراع كان يدور على أربعة محاور:

- الأول: الصراع على المناطق الشمالية والشمالية الغربية من تركيا الحالية وتشمل أوكرانيا وبولندا ورومانيا.

- المحور الثاني وهو الصراع في البلقان، وهو الصراع الذي كانت النمسا طرفًا ثالثًا فيه من الناحية العسكرية.

- أما المحور الثالث فهو الصراع على المضايق البحرية الواصلة ما بين بحر إيجة جنوبًا وصولاً للبحر المتوسط، إلى البحر الأسود شمالاً مرورًا بالدردنيل وبحر مرمرة ثم البوسفور.

(١) المرجع السابق، ص ٢٥.

- أما المحور الرابع فهو الصراع في شمال شرق تركيا في القوقاز وأذربيجان وما وراءهما تجاه الشرق.

وفي هذا الفصل من الحرب الذي تناوله القسم الأول من الكتاب يدور الصراع على المحاور الثلاثة الأولى، وهو الصراع النموذج الذي يمكن من خلاله تبين نمط إدارة الصراع في إطار «المسألة الشرقية»، والذي كانت تستخدم فيه أدوات:

- إثارة النعرات الدينية في وجه الدولة العثمانية وذلك على محور البلقان؛ حيث «حصل أن بعض قسوس الروسيا جاءوا بلاد الدولة وأخذوا يهيجون أهالي اليونان وكريد والجبل الأسود باسم الدين»[١]، وهو ما كان من أحد أسباب إعلان الحرب، ثم كان من فصولها عندما أرسلت روسيا بمعاونة إنجلترا أسطولين على البحر المتوسط عام ١٧٧٠ لإثارة اليونانيين ضد الدولة[٢].

- المواجهات العسكرية المباشرة: وهو ما بدأ عام ١٨٦٩ بين روسيا والدولة العثمانية على المحور الأول (شمال غرب) على شواطئ نهر الديستر، حول خوتين وآزوف وتاجانروج[٣]، وفي مقاطعة البغدان (الرومانية)

(١) المرجع السابق، ص ٢٧.
(٢) المرجع السابق، ص٢٩.
(٣) مناطق في أوكرانيا الحالية.

وفي مدينة بوخارست، وما تلا ذلك من استيلاء على مقاطعة الأفلاق الرومانية وعلى شبه جزيرة القرم، واستيلاء النمسا على الصرب.

- التحالفات المتغيرة دائمًا بحسب تيار المصالح: ومن ذلك التحالف الروسي البروسي(١) والذي تجلى في معاونة بروسيا لروسيا في حربها، ثم الاتفاقية الودية بين النمسا وبروسيا عام ١٧٦٩ رغبة في الضغط على روسيا للقبول بتقسيم بولونيا، ثم اتفاق النمسا مع الدولة العلية عام ١٧٧١ ومحادثاتها السرية مع روسيا في نفس الوقت لدراسة مشاريع تقسيم الدولة العلية.

- المراسلات السرية بين جميع الأطراف مع الحليف ونقيضه (روسيا/ بروسيا، والنمسا/ روسيا، النمسا/ بروسيا، وإنجلترا/ روسيا)، ودفعًا لطرف للحرب بالوكالة عن طرف (سعي فرنسا لدفع الدولة لمحاربة روسيا)، والتجسس (النمسا تتجسس لصالح فرنسا، وإنجلترا تتجسس وتؤلب الدول الأوروبية على التحالف النمساوي العثماني).

- المعاهدات العلنية لتكريس ما تم تحقيقه على الأرض بقوة السلاح وتعميقه، وأهم مظاهر ذلك هو معاهدة «كوتشك قاينارجه» والتي تم الاتفاق على إبرامها في يوليو ١٧٧٤، وتم التصديق النهائي عليها في ٢٤ يناير ١٧٧٥، والتي يقول مصطفى كامل عنها إنها: «أشهر عهدة أمضت عليها الدولة

(١) البروسي = الألماني.

العلية والحجر الأول للمسئلة الشرقية، وعنوان النزاع بين المسيحية والإسلام، وأصل الحروب الطويلة التي وجهت ضد الدولة في القرن التاسع عشر والأزمات الشداد التي وقعت فيها، وشروط هذه المعاهدة أن الدولة العلية تتنازل للروسيا عن كاباردا، وتضع مقاطعات الدانوب تحت حمايتها وتعلن استقلال بلاد القرم تحت ضمانتها، وتتنازل لها عن أزوف وكرتش ويني قلعة[١] وتعطيها حق الملاحة في البحر الأسود وشبه حماية معنوية على رعايا الدولة العلية المسيحيين عمومًا والأرثوذكسيين منهم خصوصًا، وهذا الشرط كان ولا يزال آفة الدولة العلية في علاقاتها مع دول أوروبا فكلها تتداخل في شؤون الدولة باسم المسيحية»[٢].

القسم الثاني من الكتاب

في هذا القسم من الكتاب يتناول مصطفى كامل سبع أزمات يمكن تتبعها في خطين:

- الأول: المتصل بالمشروع التحديثي لمحمد علي وخلفائه، ويشمل ثلاث أزمات (استقلال اليونان، ومسئلة الشام بين مصر والدولة العلية، ثم المسئلة المصرية).

(١) على السواحل الشمالية للبحر الأسود.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٨.

- الثاني: ويشمل أربع أزمات ذات صلة بامتداد الصراع الروسي العثماني (حرب القرم، والحرب بين الدولة العلية والروسيا عام ١٨٧٧، ومؤتمر برلين وما تلاه متمثلاً في المسئلة البلغارية والمسألة اليونانية من عام ١٨٨٥ حتى عام ١٨٨٧، ثم المسئلة الأرمينية).

المسئلة الشرقية ومحمد علي وخلفاؤه

ويشمل الحديث عن الأزمة الأولى (استقلال اليونان)، والثانية (مسئلة الشام)، والخامسة (المسئلة المصرية):

استقلال اليونان: وهي الأزمة التي يمكن أن نرى فيها أربعة ملامح:

- **الأول**: أن استقلال اليونان كان الهدف الذي سعت روسيا إلى تحقيقه إبان حربها مع الدولة العلية لتمد مناطق نفوذها غرب الدولة العثمانية من بولندا شمالاً وحتى اليونان جنوبًا، وقد فشلت في تحقيق ذلك الاستقلال عام ١٧٧١، لكنها نجحت في التوصل إليه في نهاية المطاف بتوقيعها اتفاقًا مع إنجلترا وفرنسا في لوندرة[١] يوم ٣ فبراير ١٨٣٠.

- **الثاني**: وهو المسعى الذي كان هدفًا أيضًا لعناصر الثورة اليونانية (والتي بدأت عام ١٨٢١) الذين احتضنتهم روسيا بإدخالها زعماء تلك الثورة

(١) لوندرة = لندن (العاصمة البريطانية).

في خدمة القيصر الشخصية ورعايته، والذين كونوا في روسيا جمعية (هيتري أي الجمعية اليونانية الوطنية)، وذلك على الرغم من الحرية الدينية والمعاملة الحسنة التي نال اليونانيون منها «ما لم يخطر لهم على بال من السعادة والرفاهية»، وعلى الرغم من الحرية التجارية التي أدت لنمو التجارة في أيدي اليونانيين فصاروا بفضل الدولة العلية وبفضل تساهلها الديني «أغنياء أثرياء عائشين في أتم الراحة والهناء»، وعلى الرغم ثالثًا من الثقة الكبيرة التي أعطتها الدولة العلية لليونانيين، سواء بجعلهم حكامًا لمقاطعات صربيا والأفلاق والبغدان[1] «مؤملة أنهم يخدمونها بصدق وأمانة كما أكرمتهم وأكرمت أمتهم فكانوا الأعداء الألداء في ثياب الأصدقاء الأمناء، وعوضًا عن أن يقوموا بالواجب عليهم نحو دولة رفعتهم إلى أسمى المناصب استعملوا سلطتهم ونفوذهم في تهييج أهالي هذه البلاد ضد الدولة العلية وإلقاء بذور الثورات والاضطرابات فيها»[2].

- **الثالث**: هو التحالف الشعبي والرسمي (الروسي الإنجليزي الفرنسي) لدعم الثورة اليونانية أولاً ثم للقضاء على الأسطول المصري ثانيًا. أما شعبيًّا فإنه لما انتشر خبر قيام اليونانيين بالثورة ضد الدولة العلية حتى تظاهر الكثيرون من الكتاب والشعراء بتعضيدهم والانتصار لثورتهم ضد

---

(١) الأفلاق والبغدان هما المقاطعتان اللتان تتكون منهما دولة رومانيا الحالية.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦.

المسلمين، ومن هؤلاء الشاعر الإنجليزي لورد بيرون والكاتب الفرنسي فيكتور هوجو «وأسست اللجان المختلفة في فرنسا وإنكلترا لمساعدة اليونانيين بالمال والرجال، وسافر المتطوعون من كل بلد في أوروبا ومن كل جانب، وقد قامت الحركة كلها في بلاد أوروبا باسم معارف اليونان وأنوارها القديمة وباسم الدين المسيحي»[(١)]. أما الاتفاق الرسمي فقد وقع بين الدول الثلاث في لوندرة بتاريخ ٦ يوليو ١٨٢٧ وكان أساسًا لواقعة ناورين الشهيرة[(٢)].

- **الرابع**: وهو استعانة الدولة العلية بمحمد علي باشا لمعاونتها في إخماد الثورة، حيث كان هذا الأخير قد نجح منذ توليه في أن يؤسس جيشًا وأسطولاً قويًا؛ فأجاب طلب الدولة وأتم تجهيزات بعثته العسكرية بقيادة ابنه إبراهيم باشا في ٩ يونيو ١٨٢٤ «وكان الأسطول المصري مركبًا من ثلاث وستين مركبًا حربية عظيمة ومن ثمانية آلاف جندي مصري من خيرة الرجال، وكان مع الأسطول والجيش ذخيرة سنتين كاملتين»[(٣)]، «أما المصريون فقد أتوا في بلاد اليونان من الأعمال الجليلة ما يخلده لهم التاريخ وما يحق لمصر أن تفتخر به في كل آن وفي كل زمان ... فقد هزم

(١) المرجع السابق، ص ٥٩.

(٢) وهي الواقعة الشهيرة في التاريخ والتي تم فيها إغراق الأسطول المصري من قبل أساطيل الدول الثلاث بالرغم من حالة الهدنة، طالع: المرجع السابق، ص ٨٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٥.

المصريون اليونانيين شر هزيمة واستولوا على كل بلادهم حتى ارتفعت أصوات أنصار اليونان في أوروبا»[١]، وما وقع بعد ذلك في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ في مياه ناوارين من تدمير ثلاثي (إنجليزي / روسي / فرنسي) للأسطول المصري في وقت هدنة، ومحاولة الوقيعة بين الضحية المصرية وبين الدولة العلية هو أمر مشهور وذو دلالة.

مسئلة الشام بين مصر والدولة العلية

وهي الأزمة التي وصفها مصطفى كامل بأنها «الأزمة التي إذا تذكرها العثمانيون والمسلمون امتلئوا حسرة وأسفًا أكثر من كل أزمة سواها؛ لأنها أعظم شقاق وقع بين التابع والمتبوع وبين مصر والدولة العلية، أي بين قلب الخلافة الإسلامية وهذه الخلافة نفسها وبين روح المملكة العثمانية وهذه المملكة»، ويعتبرها أيضًا «نذيرًا بأن الشقاق بين أعضاء مجموع واحد يعود على المجموع كله وعلى أعضائه عضوًا عضوًا بالمصائب العظام والبلايا الجسام»[٢].

ويمكننا أن نلاحظ في تلك الأزمة ما يلي:

- أولاً أن السؤال الذي يتبادر للذهن للوهلة الأولى هو: ما علاقة مسألة

(١) المرجع السابق، ص ٧٥، وحول تفاصيل الدور المصري في ثورة اليونان طالع: محمد أحمد حسونة، إبراهيم باشا في بلاد اليونان، في إطار: الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨ – ١٩٤٨، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨، ص ٣٣ – ٧٧.

(٢) مصطفى كامل، المسئلة الشرقية، مرجع سابق، ص ٩٥.

الشام، والتي كانت بين مصر والدولة العلية بالمسألة الشرقية؟ فشأن الأزمة هو شأن داخلي فـ «محمد علي باشا كان يعمل لتوسيع نطاق ملكه، وكان مولعًا بأن يتولى إمارة مصر والشام لتتم له الكلمة في الشرق وفي البحر الأبيض المتوسط، وكأنه رأى ما رآه قبله نابليون من أن صاحب مصر لا يهنأ له عيش ولا تكمل له سعادة بغير الشام، وكذلك صاحب الشام لا تؤيد إمارته ولا تقوى سلطته إلا باستلامه زمام أمور مصر؛ فطمح لذلك مؤسس العائلة الخديوية لجعل الشام تحت حكمه، وانتهز فرصة رفض والي عكا قبول طلبه بإرجاع المصريين المهاجرين من مصر إلى وطنهم؛ لفتح الشام وتحقيق أمانيه، ومما سهل عليه ذلك علمه بارتباك أحوال الدولة عندئذ، واشتغال المرحوم السلطان محمود الثاني بتنظيم جيش جديد»[١].

- السؤال الآخر الذي ناقشه الكتاب: هل كان محمد علي باشا يؤمل القبض على زمام الخلافة الإسلامية والسلطنة العثمانية والجلوس على أريكة آل عثمان؟ وهو ما رأى نفيه نفيًا قاطعًا وحجته في ذلك ما كان يتمتع به محمد علي من ذكاء وفكر وبصيرة تمنعه من التفكير في «هذا الأمل المستحيل»، ويرى سنده في هذا الرأي رسائله إلى لويس فيليب ملك فرنسا التي تثبت أن غاية أمانيه كانت الاستيلاء على الشام[٢].

(١) المرجع السابق، ص ١١١.

(٢) المرجع السابق، ص ١١١-١١٢.

- الغريب في الأمر أن الدولة العلية هي التي جعلت مسألة الشام تدخل في باب «المسألة الشرقية»، إذ اضطرت للاستنصار بالدول الأوروبية لما ووجهت بالانتصارات المتوالية للجيش المصري الذي كان يقوده إبراهيم باشا على الجيش العثماني ووصوله إلى كوتاهية في آسيا الوسطى[١]، وكانت روسيا أول من تطوع بالمساعدة والتوسط والحماية حتى وصل أسطولها إلى مياه البوسفور، الأمر الذي دفع كلاً من إنجلترا والنمسا وفرنسا إلى التدخل بنفس الأساليب والأغراض التقليدية في المسألة الشرقية، وما زالت تعمل حتى اضطرت محمد علي إلى الرضوخ والاكتفاء بمصر له ولأبنائه من بعده، والخروج من الشام، وتقليل أعداد جيشه إلى ١٨ ألف عسكري وذلك في (١٩ مارس ١٢٥٧هـ/١٠ مايو ١٨٤١م).

- خرج مصطفى كامل من هذه الأزمة بخلاصة أنه «لا سلامة للدولة العلية ولمصر إلا بالوفاق والاتحاد، وقد أدرك هذه الحقيقة المصريون عن بكرة أبيهم ... وإنه ليجب على كل مصري صادق وعلى كل عثماني يخلص الحب لبلاده أن يحبط أعمال الذين يبثون الدسائس بين مصر والدولة العلية»[٢].

---

(١) تقع كوتاهية حاليًّا في تركيا.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٣-١١٤.

المسئلة المصرية

وهي المسألة التي يمكن أن نلمح في تناول مصطفى كامل لها ثلاثة ملامح:

- **الملمح الأول**، موقفه من مسألة الديون التي اقترضها الخديو إسماعيل: حيث اعتبر أنها «سبب مصائب مصر»؛ حيث إنها «العلة الوحيدة لتداخل الأجانب في شؤون مصر ولتداخل إنكلترا على الخصوص في أمورها»، وأن سواس هذا العصر قد أوجدوا قاعدة جديدة لاستعباد الأمم «وهي (أدِنْ تَستعبِدْ)، فإن اعتماد السياسة الأوروبية في استيلائها على البلاد الأفريقية والآسيوية إنما هو على إقراض أمرائها، فمتى أرادت دولة أن تستعبد أمة وتستولي على بلادها سلطت على أميرها من يحسن له المدنية وزخرفها وتغيير حالة بأحسن منها، فإذا كان الأمير ضعيف الرأي قصير النظر في العواقب، أو كان ذا أهواء شريرة أصغى إلى هذه الأقوال المزخرفة، واستدان وأثقل عاتق أمته وبلاده بالديون التي تجر وراءها التداخل الأجنبي والاستعباد»[(١)].

- **الملمح الثاني**: هو رؤيته للحركة العرابية: التي قدم لحديثه عنها بالقول بأنه «من سوء حظ مصر أن سماسرة الإنكليز نجحوا في التفريق بين المصريين وبعضهم، فاستحكم الشقاق بين الجراكسة والمصريين في الجيش، وبعبارة

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٣.

أخرى بين المصريين وبعضهم؛ لأنه لا يمكن اعتبار الجراكسة الذين قضوا في مصر طول حياتهم واستوطنوا البلاد وتناسلوا فيها أجانب عنها، بل هم فيها مصريون لا فرق بينهم وبين سلالة الفراعنة القدماء، ولو كان زال من بين الجراكسة والمصريين سوء التفاهم وعرفوا أنهم كلهم مصريون تجمعهم جامعة الوطن العزيز، وأن لبلادهم عدوًّا طامحًا إلى الاستيلاء عليها من عهد بعيد لكانت نجت مصر من الخطر الجسيم الذي هي واقعة فيه الآن، ولكانت تمت لمصر السعادة والرفاهية والحرية، ولكن العداوة استحكمت بين بنيها؛ ففشل أمرهم وذهبت ريحهم وتداخل الأجنبي بينهم وتساقطت على مصر المصائب العديدة، وهذا شأن كل أمة يقع الشقاق والتفريق بين أفرادها»[١].

- **الملمح الثالث**، وهو بيت القصيد في هذا الكتاب: وهو المتعلق بموقفه من الاحتلال البريطاني لمصر والذرائع التي تم اختلاقها له، والتي تم اختلاقها لاستمراره وعدم الوفاء بوعد الجلاء السريع؛ حيث يرى أن الأمر بدأ بازدياد نفوذ إنكلترا في مصر في نهاية عهد إسماعيل، والذي ازدادت بعده المشاكل في بلادنا وتمهدت لها سبل احتلالها[٢]، وأن السياسة التي اتبعتها إنكلترا من أول الحوادث العرابية لآخرها لسياسة كلها غش

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٥.

وخداع وكذب أو كما يقول عنها السياسيون سياسة كلها دهاء ومهارة[١]، وقد رصد وترصد عددًا من دعاوى الإنجليز ومؤامراتهم:

- فـ «كما أن الإنكليز وجَّهوا عنايتهم لقتل نفوذ أوروبا في مصر فإنهم عملوا ما في استطاعتهم لتنفير المصريين من الدولة العلية»، وهو ما رأى أنهم لم يفلحوا فيه[٢].
- ادعاء إنكلترا قبل الاحتلال وبعده أن جل أمانيها تقوية السلطة الخديوية في مصر وتقوية المصريين وجعلهم كفؤًا لأن يحكموا بلادهم بأنفسهم[٣].
- تهويل إنكلترا لأوروبا بأن المسلمين متعصبون في الدين، وأن سلامة الأوروبيين في مصر متعلقة بدوام الاحتلال الإنكليزي[٤].
- إشاعتها في كل أوروبا أن المصريين قوم لا يصلحون لاستلام زمام أمور بلادهم، وليسوا أكفاء لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وأنهم في حاجة لمعونة ومساعدة الاحتلال الإنكليزي[٥].

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٩.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٨٤-٢٨٥.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٨٦.
(٤) المرجع السابق، ص ٢٨٨.
(٥) المرجع السابق، ص ٢٨٩.

• بعد أن بيّن خطر الاحتلال البريطاني على السياسة الدولية ختم بالقول بأن «قصارى القول أنه يجب علينا أن نعمل لتقريب ميعاد الجلاء، وأن ننشر المعارف في أنحاء البلاد وفي سائر القرى؛ حتى يعرف كل مصري حقوقه وواجباته نحو الوطن والأمة، وحتى لا يعتدي لصوص الحرية على بني الوطن العزيز، وإن الوطني الحقيقي هو الذي يظهر وطنيته في وقت الشدائد، ويقول ويعمل بهذا القول: إني لو استطعت أن أغير وجه البسيطة لإنقاذ بلادي لغيرته بلا تردد»[١].

الصراع الروسي العثماني ومؤتمر برلين وما تلاه

ويتضمن هذا المحور أربع أزمات تشمل: حرب القرم، والحرب بين تركيا والروسيا، وما تلاها من مؤتمر برلين، وما يعتبر من نتائج المؤتمر من: المسئلة البلغارية والمسئلة اليونانية (وهي نتائج مباشرة) والمسئلة الأرمينية (وهي نتيجة غير مباشرة):

حرب القرم

ويتحدث فيها مصطفى كامل عن ثلاثة محاور:

أسباب الحرب: وفيها يذكر أسبابًا لافتعال روسيا المشكلات لشن الحرب، الأول: استياء روسيا من حلول إنجلترا بدلاً منها في النفوذ لدى الدولة

(١) المرجع السابق، ص ٣٠٣.

العلية في أعقاب أزمة حرب الشام فـ «عقدت النية على الانتقام من الدولة العلية التي أحلت إنكلترا محلها»، الثاني: عمل السلطان عبد المجيد خان «على إصلاح الدولة وتنظيم إدارتها فأصدر فرمان الكلخانة[١] الشهير الذي اشتمل على إصلاحات عديدة كانت تكفي لتقويم أحوال الدولة وتقويتها في ظرف قليل من السنين، فساء ذلك القيصر (نيقولا الأول) لأن سياسته كانت تقتضي تقهقر الدولة على الدوام وعدم تمكنها من إصلاح شؤونها وتقويم المعوج في أحوالها؛ ولذلك أوعز إلى المسيحيين الأرثوذكس في الدولة بمعارضة التنظيمات والعمل على إيقاف تنفيذها»، السبب الثالث فشل مساعي روسيا في إخراج الجبل الأسود من التبعية للدولة، وفشل الثورة التي حرضت عليها حاكم الجبل الأسود، وهي الثورة التي هزمها الجيش العثماني بقيادة عمر باشا، السبب الرابع للحرب هو الخلاف بين روسيا وفرنسا بشأن الأماكن المقدسة في الشام؛ حيث أرادت روسيا تسليم مفاتيح الكنائس بأورشليم إلى القسس الأرثوذكس (بدلاً من الكاثوليك) ليزداد نفوذها في الشرق[٢].

أحداث الحرب: والتي بدأت في (٢٨ رمضان ١٢٦٩هـ/٤ يوليو ١٨٥٣م)، ودارت في مجملها في المحور الشمالي والشمالي الغربي وعلى محور المضايق البحرية للحروب الروسية العثمانية، وهي الحرب التي ساهمت فيها

(١) حول الفرمان طالع: تحقيق عبد الرازق عيسى وعبير حسن لكتاب المسئلة الشرقية، مرجع سابق، الهامش رقم ٢، ص ٢٠٣.

(٢) حول تفاصيل تلك الأسباب طالع: مصطفى كامل، المسئلة الشرقية، مرجع سابق، ص ١٢٣.

الجيوش الإنجليزية والفرنسية والإيطالية فضلاً عن الجيشين التركي والمصري، ودارت فيها مباحثات ومفاوضات وتحالفات تُقام وتَنفض، انحازت فيها بروسيا لروسيا، وحاولت فيها النمسا أن تأخذ موقفًا حياديًّا وإصلاحيًّا خوفًا على مصالحها في البلقان وأوروبا، وانتهت باتفاقية باري في (٢٤ رجب ١٢٧٢هـ/٣٠ مارس ١٨٥٦م).

نتائج الحرب: يرى مصطفى كامل أن النتيجة الإيجابية الوحيدة التي حصلت عليها الدولة العلية هي بقاء الأماكن المقدسة تحت إدارتها، وفي المقابل فقدت المال والرجال وضياع الوقت، وخسرت سلطتها المطلقة على مقاطعتي الأفلاق والبغدان، وحصلت في المقابل على امتيازات أثبتت الحوادث أنها لا تفيدها شيئًا مذكورًا، ومنها تعهد دول أوروبا بضمان استقلال الدولة العلية وسلامتها، واتفاق الدول على اعتبار الدولة العلية دولة أوروبية وقبولها في المجتمع الأوروبي. أما روسيا فقد خرجت في نظره سليمة لم تخسر غير المال والرجال ومعاكسة الدول لها في البحر الأسود معاكسة وقتية. أما الدولة التي استفادت كثيرًا من الحرب – رغم عدم اشتراكها فيها عسكريًّا – فهي بروسيا؛ إذ استمالت روسيا نحوها، وأوجدت عندها كراهية للنمسا، مما جعل روسيا تساعدها في حربها على النمسا عام ١٨٦٦م، واستولت – بروسيا - على مقاطعتين نمساويتين، وتمت نتائج الحرب بالنسبة لها بانتصارها على فرنسا عام ١٨٧٠م وتكوين الوحدة الألمانية. أما النمسا فقد خسرت استقلال إيطاليا واستقلال المجر إداريًّا، بينما

كسبت إنجلترا وفرنسا ازدياد نفوذهما في الأستانة، فاستغلته إنجلترا في إنهاء ثورة سيباي في الهند، واستغلته فرنسا في زيادة نفوذها في الشام بإرسالها جيشًا عام ١٨٦٦م بحجة قمع الفتنة بين الموارنة والدروز.

الحرب بين تركيا والروسيا

ويضمها الفصل الذي عنونه باسم الأزمة الرابعة، والذي يتتبع فيه الحوادث من عام ١٨٧٥م إلى عام ١٨٧٨م، وإذا كنا قد نوَّهنا بتلك الأحداث أثناء حديثنا حول سياق تطور المسألة الشرقية في حياة مصطفى كامل، فإن من المفيد الإشارة هنا إلى الأسباب التي ذكرها الكتاب:

أسباب الحرب: كانت أسباب تلك الحرب أولاً امتدادًا للمكاسب التي تحصلت عليها بروسيا من حرب القرم وما بعدها، وثانيًا تقرب النمسا من ألمانيا عدوتها اللدودة طمعًا في تعويض ما فقدته بعد حرب القرم على حساب الدولة العلية، واتفاق روسيا وألمانيا والنمسا على العمل سويًّا بعد انتصار الألمان عام ١٨٧٠م، ثالثًا سعي روسيا لتغيير شرط حرية الملاحة في البحر الأسود الذي تضمنه اتفاق باريس عام ١٨٥٦م، ومن ثم تم عقد مؤتمر في لندن في (٢١ ذي الحجة ١٢٨٧هـ/١٣ مارس ١٨٧١م) أعطى روسيا حرية الملاحة، رابعًا اجتهاد روسيا في تهييج أمم البلقان؛ حيث أرسلت من ينشرون مبدأ اتحاد السلافيين تحت راية القيصر، ويدعون أقوام البلقان كافة للعصيان باسم الدين الأرثوذكسي

ضد الحكومة العثمانية الإسلامية، وكان من مصلحة النمسا أن تهيج البوسنة والهرسك ضد الدولة العلية أملاً في الاستيلاء عليها[(١)]، وهكذا بدأت المشكلة التي انتهت بالحرب على ما بيناه سابقًا.

وفي تناوله للأحداث توقف مصطفى كامل عند نقطة ادعاء أعداء الدولة العلية «أنها إذا فتحت بلادًا نشرت فيها لجنودها راية السلب والنهب والفتك بأهلها، وإذا مرت بأرض خربتها وغيرت معالمها»، وهو ما حرص على أن يتوقف عنده لنفيه من خلال شهادات الكتاب والصحفيين الغربيين أنفسهم[(٢)].

وتعليقًا على أحداث الحرب قال مصطفى كامل إن الدولة العلية فقدت في هذه الحرب ما لم تفقده في حرب أخرى. فإن الدول الأوروبية كانت كلها ضد الدولة العلية، وكانت كل واحدة منها تعمل للاستيلاء على شيء من أملاكها، مرجعًا ذلك إلى ثقة الدولة العلية بإنجلترا وخذلان الأخيرة لها[(٣)]، وأشار إلى أن بسمارك (السياسي الألماني) كان له الشأن الأول فيما آلت إليه الأمور، وأنه هو الذي خلق أغلب البلايا التي نزلت بالدولة العلية في هذه الأزمة الشديدة[(٤)].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٢) طالع ما أورده من شهادات في: المرجع السابق، ص ١٧٨ – ١٨٨.

(٣) طالع رأيه في تأثير ثقة الدولة العلية بإنجلترا في: المرجع السابق، ص ١٩٣-١٩٤.

(٤) حول تقييمه لدور بسمارك في الأزمة طالع: المرجع السابق، ص ١٩٤.

وقد أفرد مصطفى كامل فصلاً لـ «ما بعد مؤتمر برلين»، لعرض النتائج المترتبة عليه والتي أسلفنا الحديث حولها، وتناول فيه عدة مسائل تتعلق في أغلبها بالبلقان وبما أوجدته قرارات المؤتمر من طموحات، سواء لدى شعوب البلقان المسيحية والقوى الأوروبية المناصرة لها في زيادة أملاكها على حساب ما بقي في عهدة الدولة العلية، ومن ذلك رغبة روسيا وسعيها في ضم الروماللي الشرقي إلى بلغاريا، ورغبة الجبل الأسود في توسيع ممتلكاتها على حساب أراضي ألبانيا زيادة على ما قرره مؤتمر برلين، ثم سعي اليونان للحصول على بعض أجزاء من ممتلكات الدولة العلية، وقد كانت القوى الأوروبية نصيرة لطلبات روسيا والجبل الأسود واليونان وضد الدولة العلية على طول الخط، الأمر الآخر هو احتلال النمسا للبوسنة والهرسك ومساعدة بسمارك لها على توسيع نفوذها في البلقان وتوطيد علاقاتها مع رومانيا والصرب وبلغاريا، وينتهي الفصل بالحديث حول الاحتلال الفرنسي لتونس بدعم من بسمارك.

المسئلة البلغارية والمسئلة اليونانية

وهي الأزمة السادسة التي تناولها كامل، وهي امتداد لأحداث ما بعد مؤتمر برلين، وفي هذا الفصل يتناول سعي إنجلترا والنمسا في توطيد نفوذهما في بلغاريا على حساب روسيا، وسعيهما في ضم الروماللي الشرقي نهائيًّا لبلغاريا، وهو ما رضخت له الدولة العلية عام ١٨٨٥م، الأمر الذي فتح شهية الصرب واليونان لتوسيع ممتلكات دولتيهما، ودخلت الصرب في حرب مع بلغاريا رغبة

في توسيع دولتها على حساب بلغاريا، لكن الأخيرة انتصرت في حربها وردت الجيش الصربي، أما اليونان فإنها لم تحصل على ما تريد، وأخذت الاستعداد للحرب ضد الدولة العثمانية، وهو ما وقفت ضده الدول الأوروبية خشية هزيمة اليونان عسكريًّا، ووصل الأمر إلى محاصرة الأساطيل الأوروبية للثغور اليونانية في (شعبان ١٣٠٣هـ/ مايو ١٨٨٦م) وهو ما علق عليه مصطفى كامل بقوله «لا ينس القارئ أن أوروبا كانت تعمل لخير اليونان ومصلحتها فإن الدولة العلية كانت تهزم اليونان شر هزيمة لو كانت أعلنت الحرب؛ فلذلك كان تهديد أوروبا لليونان بمثابة إنقاذ لها من الوقوع في مهواة الخطر والاضمحلال»[١]، بعد ذلك يعود كامل لمتابعة تطورات الأحداث في بلغاريا – وذلك وفق منهجه في تتبع الأحداث زمنيًّا – حيث يتناول الصراع الإنجليزي النمساوي من جهة والروسي من جهة في فرض النفوذ على بلغاريا وتعيين أمير يدين بالولاء لأحد الطرفين، ومحاولة الاستعانة بالدولة العلية للتداخل لصالح طرف على حساب آخر، وفي نهاية الفصل يعلق كامل قائلاً بأن «من الأمور المحزنة أن كل أزمة من أزمات المسئلة الشرقية تنتهي بسلخ جزء أو أجزاء من أملاك الدولة العلية، فقد فقدت الدولة في هذه الأزمة الروملي الشرقي، وأضاعت نفيس أوقاتها في مخابرات لا نفع فيها ولا جدوى»[٢].

(١) المرجع السابق، ص ٣١٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٢٤.

المسئلة الأرمينية

يتناول مصطفى كامل في هذا الفصل الختامي المسألة الأرمينية من جهة مسئولية إنجلترا ومسئولية الأرمن البروتستانت الذين احتضنتهم عن اشتعالها، ويحلل من وجهة نظره المرامي البعيدة لإنجلترا من إشعال تلك الفتنة قائلاً «إن إنكلترا عملت بإيجادها للمسئلة الأرمينية على تدمير ملك آل عثمان وضعضعة السلطة الإسلامية وإذلال العثمانيين والمسلمين وإحداث حرب عامة في الغرب وفي الشرق»[١]، ثم يفصل في الدور الإنجليزي ومسئوليته عن الأزمة قائلاً: «وقد والت إنكلترا الأرمن بالتشجيع والتحريض على متابعة الثورة والهيجان، وما فتئت ترسل إليهم الذخائر والأسلحة وتحضهم على الاسترسال في التمرد والعصيان، فعملوا بتحريضها وتلطخوا بدماء الجرائم والفظائع، متسلحين في كل أعمالهم بالأسلحة الإنكليزية، ورأى العالم هذه الطائفة التي كانت عائشة في بحبوحة السعادة والرفاهية، والتي كان يسميها العثمانيون بـ(الملة الصادقة) والتي لها في مناصب الحكومة والإدارات وفي التجارة والصناعة الشأن الأول؛ تثور ضد الدولة العلية»[٢]، وقد سعى كامل من خلال النتائج التي توصلت إليها لجان التحقيق، وما كتبه الغربيون حول الأزمة ومن خلال المعلومات حول تعداد السكان من أرمن ومسلمين وغيرهم في المناطق التي ثار فيها الأرمن للإشارة إلى الرابط بين المسألتين المصرية والأرمنية، ودور السياسي المصري الأرميني «نوبار

(١) المرجع السابق، ص ٣٣٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٣٠.

باشا» والذي كان يسعى من خلال مؤتمر برلين لأن يكون حاكمًا على أرمينيا، ويعلق كامل على كل ما ذكر من تفاصيل وحقائق بقوله «برهنت الحوادث الأرمينية على أن إنكلترا هي عدوة المسيحيين في الشرق، فهي وحدها المسؤولة عن دماء الذين ماتوا من الأرمن ضحية لسياستها وفريسة لأغراضها. وإن المسئلة الأرمينية لدرس مفيد للمسيحيين في الشرق يرشدهم إلى أن اتباع الإيعازات الأجنبية ضار بهم كل الضرر»[١].

خاتمة

لا شك أن كتاب «المسئلة الشرقية» كان جزءًا من السياق الذي أراد مصطفى كامل تنوير الأذهان بوضعه إطارًا لكفاحه في تحقيق مشروعه في الاستقلال والنهضة، وهو بلا شك يستلفت انتباهنا ونحن نعيش المرحلة الانتقالية لما بعد ثورة ٢٥ يناير في مصر إلى ضرورة أخذ السياق الدولي في الاعتبار، ونحن نعيد بناء مشروع استقلال ونهضة الوطن، ولا شك أن المسألة الشرقية تمثل جذرًا تاريخيًّا لذلك السياق الدولي الذي نعيشه، والذي علينا أن نعيه ونعي دروسه.

وبعد أن شهدت مصر ثورة ٢٥ يناير التي توشك أن تضع مصر على أعتاب جمهورية جديدة، تتحرك فيها جميع مؤسسات الدولة ومواردها البشرية والطبيعية ناحية تحقيق أهداف الاستقلال الحقيقي والنهضة، والتي طال غيابها

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٥.

مائتي عام ونيف، بعد هذه الثورة علينا أن نتذكر دروس المسألة الشرقية:

- أن الشقاق – كما قال مصطفى كامل - بين أعضاء مجموع واحد يعود على المجموع كله وعلى أعضائه عضوًا عضوًا بالمصائب العظام والبلايا الجسام، وهو الدرس الحريّ بأن يتذكره الفرقاء السياسيون في مصر، بألا يكون للشقاق من أجل مصالح ضيقة أولوية على الوفاق من أجل المصلحة العليا للوطن.

- علينا أن نتذكر أن استعانة أحد فرقاء الوطن في أي من مراحل الشقاق بالأجنبي المتربص لن يعود علينا إلا بتأخر تحقق هدفي الاستقلال والنهضة عقودًا أخرى.

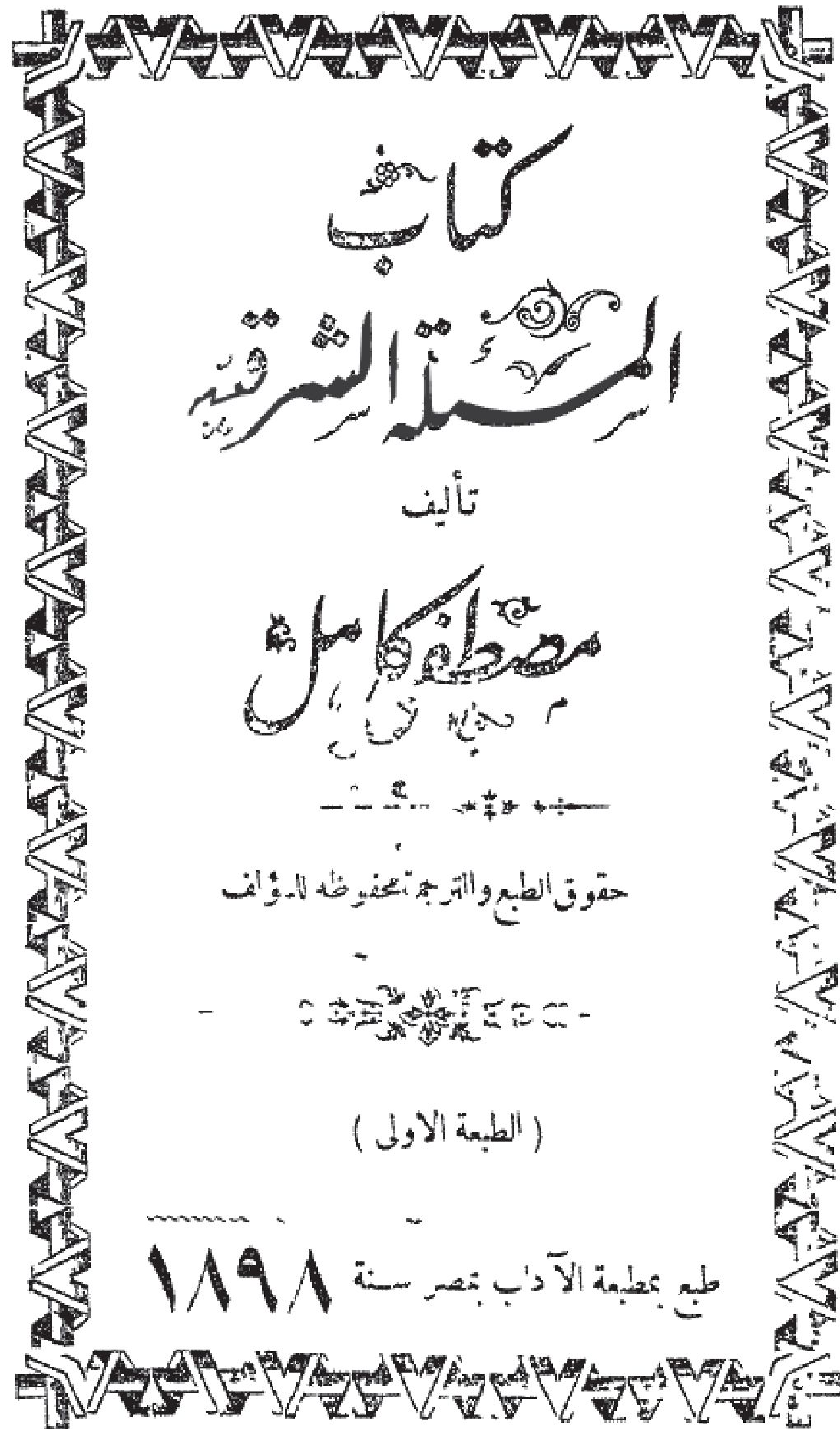
- علينا أن نتذكر قاعدة استعباد الأمم التي ذكرها مصطفى كامل وهي (أدِنْ تَسْتعبِدْ) فكما قال إنه متى أرادت دولة أن تستعبد أمة وتستولي على بلادها سلطت على أميرها - أو على نخبها - من يحسن له أو لهم المدنية وزخرفها وتغيير حالة بأحسن منها، فإذا كان الأمير – أو كانت النخبة - ضعيف الرأي قصير النظر في العواقب، أو كان ذا أهواء شريرة أصغى إلى هذه الأقوال المزخرفة، واستدان وأثقل عاتق أمته وبلاده بالديون التي تجر وراءها التداخل الأجنبي والاستعباد.

- أنه إذا كان الأمر كما قال مصطفى كامل: «لا سلامة للدولة العلية ولمصر إلا بالوفاق والاتحاد. وإنه ليجب على كل مصري صادق وعلى كل عثماني يخلص الحب لبلاده أن يحبط أعمال الذين يبثون الدسائس بين مصر والدولة العلية» إذا كان ذلك كذلك فإنه في ظل صيرورة الدولة العلية أثرًا بعد عين، فإن على مصر أن تبحث عن أمنها وأمن الإقليم من خلال علاقات إستراتيجية قوية بدول المنطقة، وأن تحبط أعمال الذين يبثون الدسائس بينها وبين تلك الدول، حتى تستعيد المنطقة عافيتها في ظل دول قوية مستقلة وناهضة.

- أنه إذا كان بث الأمل الذي أراد مصطفى كامل تحقيقه من خلال إصداره للكتاب احتفالاً بنصر الدولة العثمانية في حربها على اليونان، إذا كان هذا الأمل ربما يصيبه بعض الفتور من قراءة أحداث الكتاب، فإن علينا أن نتذكر أن بث الأمل في النفوس هو إحدى المهام الرئيسية التي قام بها مصطفى كامل، والتي نحتاج دائمًا أن نفعلها مهما كانت الانكسارات، ومهما كانت العقبات، وأن النزر الذي تحقق للشعب المصري أتى في ثورة لم يكن يتوقعها أكثر المتفائلين بالشكل الذي حدث، والأمر نفسه في بقية الثورات العربية (ثورات تونس وليبيا واليمن).

- وأخيرًا فإن علينا أن نتذكر أن الوعي بالتاريخ ودروسه وعبره، وتجلياته المتمثلة في الوعي بالذات الحضارية في أبعادها الجغرافية والتاريخية والثقافية،

والوعي بامتدادات هذا التاريخ في حاضرنا وتأثيره على مستقبلنا، كل ذلك جميعًا – وهي الخلاصة الأساسية من تسطير مصطفى كامل لهذا الكتاب – هو من أهم دعائم بناء عقل ووجدان الإنسان الذي تتعلق به آمال الأمة في الاستقلال والنهضة.


كتاب
المسألة الشرقية
تأليف
مصطفى كامل
حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمؤلف
(الطبعة الاولى)
طبع بمطبعة الآداب بمصر سنة ١٨٩٨

صفحة الغلاف الداخلي لآخر طبعة للكتاب صدرت في حياة المؤلف

المسئلة الشرقية

تأليف

مصطفى كامل

طُبِع لأول مرة في عام (١٣١٥ هـ/١٨٩٨ م).

الفاتحة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه خير الأنبياء والمرسلين.

(وبعد)

فقد شهد هذا العام فوز الدولة العلية في حربها مع اليونان فوزًا عظيمًا وانتصارها نصرًا مبينًا، ورأى العالمون بين أصدقاء للدولة وأعداء براهين حياتها ودلائل شبيبتها. فانتعشت نفوس أبنائها وأصدقائها، وطمس الله على قلوب خصومها وأعدائها؛ حيث قضى لها بما قضى من الفوز والنصر والسمو والرفعة.

وقد طلب مني بعد انتهاء الحرب بعض أصدقاء يحسنون الظن بشخصي الضعيف أن أكتب تاريخ هذه الحرب الشهيرة، فأحببت الطلب لاعن شعور بمقدرتي على ذلك، بل عن سرور جزيل وحبور نادر المثيل بما نالت الدولة العلية حماها الله.

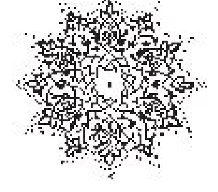
وقد أحببت أن أقدم للقراء الكرام قبل تاريخ الحرب ملخصًا عن المسئلة الشرقية التي هي موضوع اشتغال الشرقيين والغربيين. وإني أسأل القراء الكرام عذرًا إذا كنت اضطررت للإيجاز في بيان المسئلة الشرقية؛ فقد قضى عليّ الوقت بذلك. وأؤمل العودة لموضوعها في فرصة أخرى مع بيان أوفى وأشفى.

وإني أضرع إلى الله فاطر السموات والأرض من فؤاد مخلص وقلب صادق أن يهب الدولة العلية القوة الأبدية والنصر السرمدي؛ ليعيش العثمانيون والمسلمون مدى الدهر في سؤدد ورفعة. وأن يحفظ للدولة العثمانية حامي حماها وللإسلام إمامه وناصره جلالة السلطان الأعظم والخليفة الأكبر الغازي (عبد الحميد الثاني)، وأن يحفظ لمصر في ظل جلالته عزيزها المحبوب وأميرها المعظم سمو الخديو (عباس حلمي باشا الثاني). إن ربي سميع مجيب.

مصر في شعبان سنة ١٣١٥- يناير سنة ١٨٩٨

مصطفى كامل

* * *



المسئلة الشرقية

اتفق الكتاب والسياسيون على أن المسئلة الشرقية هي مسئلة النزاع القائم بين بعض دول أوروبا وبين الدولة العلية بشأن البلاد الواقعة تحت سلطانها. وبعبارة أخرى هي مسئلة وجود الدولة العلية نفسها في أوروبا.

وقد قال كتاب آخرون من الشرق ومن الغرب بأن المسئلة الشرقية هي مسئلة النزاع المستمر بين النصرانية والإسلام؛ أي مسئلة حروب صليبية متقطعة بين الدولة القائمة بأمر الإسلام وبين دول المسيحية. إلا أن هذا التعريف وإن كان فيه شيء من الحقيقة فليس بصحيح تمامًا؛ لأن الدول التي تنازع الدولة العلية وجودها لا تعاديها باسم الدين فقط، بل في الغالب تعاديها طمعًا في نوال شيء من أملاكها. وقد أرانا التاريخ أحوالاً كثيرة لم يستعمل الدين فيها إلا سلاحًا أو وسيلة لنوال غرض جوهري، فهو ستار تختفي وراءه أغراض شتى وأطماع مختلفة.

والذي يراجع تاريخ الدولة العلية ويقلب صحائف أمورها من أول وجودها إلى اليوم، يرى أن المسئلة الشرقية نشأت مع الدولة نفسها. أي أنه منذ وطأت أقدام الترك ثرى أوروبا، وأسسوا دولتهم الفخيمة، قام بينهم وبين بعض الدول الأوروبية النزاع الشديد ودارت الحروب العديدة. وبالجملة فإنه منذ ظهرت صولة الترك في أوروبا أخذت بعض الدول على عهدتها معاداة الدولة ومطاردتها والعمل على إخراجها من هاته القارة. ولكنها أعمال حبطت وآمال خابت إذ أصبح أمر بقاء دولة آل عثمان من أول الأمور الضرورية اللازمة لسلامة بني الإنسان.

وقد وهب الله الدولة العثمانية سلطة عالية ورهبة عظيمة حينًا طويلاً من الزمان، فأخضعت لسلطانها الأمم والدول، وأرهبت بقوتها وعظمتها كل قوي وكل عظيم، ورفعت رايتها الهلالية الجليلة على أصقاع شاسعة وأقطار واسعة، فأبقت فتوحاتها وانتصاراتها في نفوس الأمم المقهورة بغضاء كامنة وعداوة لدودة. فكان ذلك السبب الأول في الحروب العديدة التي وجهت ضدها وأقيمت في وجهها.

ولما كانت البلاد الواقعة تحت سلطة الدولة العلية من أجمل بلاد العالم وأغناها، فقد تاقت نفوس أصحاب الدولة الأوروبية لإخراج الترك من هذه البلاد وتقسيمها بينها. فكانت هذه الدول تحارب الدولة العلية بأمل تقسيمها شيئًا فشيئًا والاستيلاء على أجزائها جزأً فجزأً؛ وهذا هو سبب آخر لعداوة بعض الدول الأوروبية للدولة العلية.

وإذا دققنا النظر في سبب العداوة المشهور وهو مسئلة الدين، وجدنا أن الدولة العلية هي الدولة الوحيدة في دول الأرض التي عاملت رعاياها الذين يدينون بغير دينها بالتسامح والتساهل والاعتدال؛ فقد اتبعت أوامر الشرع الشريف وتركت للمسيحيين حرية دياناتهم وعوائدهم وتقاليدهم واحترمت عقائدهم كل الاحترام. فعاشوا طويلاً ممتعين بهاته الحرية على حين أن مسيحيي إسبانيا قتلوا المسلمين لأنهم مسلمون وهتكوا أعراض نسائهم وحرمة بيوتهم وما رحموا إنسانًا.

ولم تكتف الدولة العلية – حماها الله – بحسن معاملة المسيحيين واحترام أديانهم وعقائدهم، بل عاملتهم كأعز أبنائها المسلمين ولم تميز بين هؤلاء وبينهم، وسلكت مع الكل طريق المساواة وعينت الكثيرين من المسيحيين في المناصب السامية والوظائف العلية، وائتمنتهم على أمورها وجعلتهم محل ثقتها. وبقاء المسيحيين إلى اليوم في الدولة العلية أكبر شاهد على اعتدالها الديني في الماضي وفي الحاضر، بل بقاء الجنسيات المختلفة كالبلغار والصرب واليونان وغيرها دليل ساطع وبرهان قاطع على أن الدولة العلية احترمت من نفسها وبمحض إرادتها دين الذين وقعوا تحت سلطتها ولم تقهر أحدًا على اعتناق الدين الإسلامي. ويعترف الكتاب والمؤرخون جميعًا بل ويعترف كل إنسان في الوجود مجرد عن الغرض الأعمى أن الدولة العلية كان في قدرتها، يوم كانت أقوى دول الأرض، أن تجبر كل المسيحيين في بلادها على اعتناق دين الإسلام أو أن تطردهم من أراضيها

إذا خالفوا رغبتها، ولكنها احترمت الشرع الشريف فاحترمت الدين المسيحي وأصحابه.

وهي حقيقة يقررها التاريخ وينطق بها كل منصف محب لها. ولكن من غرائب أحوال هذا الوجود أن هذه الفضيلة السامية وهذه المكرمة الفريدة، كانت أكبر سبب لكل ما لحق الدولة العلية من الضرر والإجحاف، وأصلاً لكل ما حل بها من المصائب والبلايا. فاحترامها لعقائد المسيحيين على اختلاف أنواعهم أقام أمامها بعض دول أوروبا بحجة المسيحيين أنفسهم وكان سببًا لحروب جمة.

فمسئلة اختلاف الدين في الدولة العلية التي هي نتيجة الاعتدال الديني والعدل والإنصاف كانت ولا تزال الداء الدفين الذي يهدد حياة الدولة من وقت إلى آخر. فتداخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العلية باسم المسيحيين المحكومين بها، ومضايقة أوروبا للدولة باسم هؤلاء المسيحيين واضطرابات الدولة تقوم باسم هؤلاء المسيحيين، والإنذارات التي توجه للدولة توجه باسم هؤلاء المسيحيين بل وأغلب الحروب التي جرت مع الدولة جرت باسم هؤلاء المسيحيين. ويعلم الله أنهم سعداء الحظ في الدولة العلية وأن تداخل أوروبا بحجة نصرتهم لا لزوم له البتة.

ولو أنصفت الدول الأوروبية قليلاً لاعترفت بهذه الحقيقة الواضحة وهي أن المسيحيين في الدولة العلية لا ينقصون عن المسلمين في حسن المعاملة إنْ لم

يكونوا من الراجحين. وها هم اليهود لا يثورون ولا يهيجون ولا يشتكون ولا يتألمون بل يحمدون الدولة ليلاً ونهارًا في السراء والضراء ويسبحون في كل آونة بنعمها عليهم وحسن رعايتها لهم؛ وما ذلك إلا لأنه لا يوجد في الدول الأوروبية دولة تدَّعي الدفاع عنهم والعمل لمصالحهم، فهم ليسوا بآلات في الدولة ضد الدولة بل هم يعرفون من أنفسهم أنهم عثمانيون ممتَّعون بكل الحقوق العثمانية. وأما العناصر التي كالأرمن تستعملها بعض الدول كإنكلترا، فهي تثور بعوامل الدين وبدسائس دينية. وقد ثبت ذلك جليًّا في المسئلة الأرمينية وشوهد أن الأرمن الكاثوليك كانوا على سكينة تامة بينما كان البروتستانت يثورون ويدبرون المكائد ضد الحكومة العثمانية. فمسئلة الدين في الدولة العلية هي الآلة القوية التي يستعملها أصحاب الدسائس والغايات. وأولئك الذين يثورون بدسائس أعداء الدولة إنما يثورون ضد أنفسهم ويقضون على حياتهم وسعادتهم بعبثهم وجنونهم واتباعهم لأوامر أعداء الدولة المحركين لهم؛ فالذين ماتوا من الأرمن في الحوادث الأرمنية إنما ماتوا فريسة الدسائس الإنكليزية، والذين ماتوا في كريد ماتوا فريسة الدسائس الإنكليزية، بل والذين ماتوا من جنود اليونان في تساليا ماتوا فريسة الدسائس الإنكليزية نفسها. ومن يعمل بنصيحة أعداء الدولة ويتبع أوامرهم فجزاؤه ما نال الأرمن واليونان.

وبديهي أن دولة مثل دولة إنكلترا التي تدعي محبة المسيحيين في الشرق والعمل لراحتهم وسعادتهم، لو كانت صادقة في دعواها لرأت من الواجب عليها

أن تصافي الدولة العلية حتى تنال منها متمناها بشأن المسيحيين. وإلا فمن الجنون في السياسة أن تدعي إنكلترا محبة المسيحيين ثم تعادي الدولة العلية القابضة بيديها على زمام أمور المسيحيين. فهل يقبل العقل البشري أن دولة قوية كالدولة العلية تعمل في بلادها على خلاف رغبتها، وتنيل أصدقاء الإنكليز أي أصدقاء ألد أعدائها الراحة والسعادة والهناء؛ هل يقبل العقل البشري أن المسيحيين المدافعة عنهم إنكلترا يعادون المسلمين ثم يسألونهم معاملتهم بالرقة واللطف وحسن العناية بهم؟

إن الاتفاق والوفاق بين المسلمين والمسيحيين في الدولة العلية لا يكون نتيجة الضغط والقوة؛ بل نتيجة الميل المتبادل وحسن النية من الجانبين والإخلاص والوفاء للدولة العلية. وإذا كانت دول أوروبا تريد حقيقة سعادة المسيحيين في الشرق، فأول واجب عليها هو أن تأمرهم الامتثال لأوامر الدولة والتعلق بها والإخلاص في خدمتها. وإلا فالدولة أو فالدول العاملة على إلقاء بذور الشقاق والعداوة بين المسلمين والمسيحيين لا تجني، ويستحيل أن تجني شيئًا آخر غير العداوة المرة والخصومة الشديدة.

وغني عن البيان أن المسلمين في الدولة العلية متى رأوا فريقًا من أخدانهم المسيحيين يعمل بأوامر الأجنبي عدّوه خائنًا للوطن العثماني ناكثًا لعهد الدولة العثمانية، أي عدوًّا دخيلاً في الوطن والملة والدولة، ووجب عليهم العمل ضده بكل ما في استطاعتهم قيامًا بواجباتهم الوطنية. وهذا هو الشأن في كل أمم العالم؛

فلو فرضنا أن فريقًا من الإنكليز قام يومًا ما في إنكلترا بإحداث الاضطرابات والثورات تنفيذًا لأوامر دولة أجنبية كالروسيا أو ألمانيا أو فرنسا، فأي واجب تحتمه الوطنية عندئذ على بقية الإنكليز؟ أليس القضاء على هؤلاء الخونة المنفذين لأوامر دولة أجنبية بكل الوسائل؟! القائمون بالثورات والاضطرابات في الدولة العلية خونة، منفذون لأوامر أعداء الدولة يجب على العثمانيين الصادقين إعلان العداء لهم والانتقام منهم بكل ما في الجهد والاستطاعة. ويستحيل الوصول كما قدمنا إلى الاتفاق السليم الصحيح بين المسيحيين والمسلمين في الدولة العثمانية إلا بإخلاص الجميع لها إخلاصًا تامًّا. هذه هي الحقيقة وحدها دون غيرها.

وإذا كان اختلاف الدين في الدولة العلية هو داء من أدوائها، بل هو أكبر أدوائها؛ فالدخلاء في الدولة العلية داء عضال وبلية لا يعادلها بلية. فإن الذين كانوا سببًا في هزيمة الدولة في حروب مختلفة هم الدخلاء والذين ساعدوا الدسائس الأجنبية هم الدخلاء. فلقد دخل في جسم الدولة العلية كثير من الأجانب نساءً ورجالاً، وغيروا أسماءهم بأسماء إسلامية وعملوا على الارتقاء في المناصب حتى وصل بعضهم إلى أسماها، وصاروا من أقرب المقربين فعرّضوا بالدولة للدمار وأطلعوا أعداءها على أسرارها. وقد انتشر الدخلاء في الزمن السالف في كل فروع الدولة العلية حتى في الجيش نفسه وصارت لهم سلطة عظيمة ونفوذ كبير، وكنت تجد من وزراء الدولة العلية من يعمل لصالح الروسيا مدعيًا أنه روسي السياسة، ومن يعمل لصالح إنكلترا مدعيًا أنه إنكليزي السياسة. ولكن ليس منهم من كان عثماني السياسة.

ولولا أن الأمة العثمانية أمة حية قوية عظيمة الشهامة والوطنية، لكانت تلاشت اليوم بدسائس الدخلاء. ولو كان للدخلاء في دولة أخرى ما كان لهم في الدولة العلية من السلطة والحول، لكانت تقوض بنيانها وتداعت أركانها. وإن أعظم سلطان جلس على أريكة ملك آل عثمان ووجه عنايته لإبطال مساعي الدخلاء وتطهير الدولة من وجودهم هو جلالة السلطان الحالي؛ فلقد تعلم من حرب سنة ١٨٧٧ وما جرى فيها أن الدخلاء بلية البلايا في الدولة ومصيبة المصائب. فعمل بحكمته العالية على تبديد قوتهم وتربية الرجال الذين يرفعون شأن الدولة ويعملون لإعلاء قدرها. وقد برهنت الحرب العثمانية اليونانية على أن للدولة اليوم رجالاً من أبنائها الصادقين يخدمونها بالأمانة والوفاء ويتفانون في محبتها، وأن ليس للدخلاء من سبيل لنوال مآربهم السيئة. فأمثال صاحب الدولة (أدهم باشا) الذي كان مجهول الاسم عند الكثيرين من العثمانيين قبل الحرب؛ كثيرون في الدولة العلية تظهرهم الحوادث وتعرفنا بهم وبقدرهم المشكلات.

وإن أغرب شيء في أحوال الدولة العلية وفي تاريخها يدهش أعداءها، ويحير الكتاب الكارهين لها هو بقاؤها حية بعد كل المصائب التي تساقطت عليها والبلايا التي نزلت بها. فلقد رأت هذه الدولة العثمانية ما لم تره دولة من دول الأرض القديمة والحديثة؛ فقد كانت تتحالف معها بعض الدول كالنمسا مثلاً وتعمل وهي متحالفة معها على الاتفاق مع الروسيا على تقسيمها. وقد كانت تتظاهر إنكلترا لها بالصداقة والوفاء وتسعى وهي متظاهرة كذلك على ضياع

أملاكها من يديها وسقوطها في قبضتها. وقد كانت دول أوروبا كلها تجتمع وتتحد على ما تسميه بالمبدأ المقدس مبدأ حماية استقلال الدولة العلية وسلامتها، ثم كانت هي بعينها أوروبا تجزي الدولة العلية باسم هذا المبدأ المقدس نفسه، وقد كان العاملون على تقويض أركان الدولة وحلها عديدين أقوياء. ومع ذلك كله لا تزال الدولة العلية حماها الله قوية ثابتة الأركان تخافها أقوى الدول ويخطب ودها إمبراطور شهد العالم كله بقوته وعظمته وبأسه.

ولقد يندهش الإنسان غاية الاندهاش عندما يقرأ ما كان يكتب من نحو مائة وعشرين سنة عن الدولة العلية، فقد كان الكتاب والسياسيون يتناقشون في مشروعات تقسيمها؛ فالبعض كان يريد أن يؤسس مكان الدولة العلية دولة (الاتحاد البلقاني)، والبعض الآخر كان يريد إعادة ملك بيزانتان، وكان سياسيو الروسيا والنمسا يتباحثون في مشروع تقسيم الدولة بين دولتيهما؛ فكل كان يضع مشروعًا والجميع كانوا متفقين على أن الدولة قصيرة الأجل، وأكثرهم أملاً في حياتها كان يجوز عليها في مشروعه بعشرة من السنين أو عشرين عامًا. ولو بعث اليوم من القبور كتاب أواخر القرن الماضي وسواسه، ورأوا الدولة العلية قائمة عزيزة تحارب في آخر القرن التاسع عشر، وتنتصر وتجتاز العقبات عقبة بعد عقبة وتصرف المصائب مصيبة بعد أخرى، لكذبوا أعينهم وما صدقوا بالحقيقة.

ولكن الحقيقة هي أن بقاء الدولة العلية ضروري للنوع البشري، وإن في بقاء سلطانها سلامة أم الغرب وأم الشرق. وإن الله جل شأنه أراد حفظ بني

الإنسان من تدمير بعضهم البعض ومن حروب دينية طويلة بحفظ سياج الدولة العلية، وبقاء السلطنة العثمانية. فقد لاقت هذه الدولة العثمانية في حياتها الطويلة أخطارًا هائلة كانت تكفي لتداعي بنيان أقوى الممالك. ومرت عليها ملمات كانت تندك لها الدول القوية والممالك القاهرة بدون أن تمس حياتها الحقيقية بسوء. بل بقيت حية تدهش العالم بشبيبتها.

وقد أحس الكثيرون في أوروبا من رجال السياسة ومن رجال الأقلام أن بقاء الدولة العلية أمر لازم للتوازن العام، وأن زوالها (لا قدر الله) يكون مجلبةً للأخطار أكبر الأخطار ومشعلة لنيران يمتد لهبها بالأرض شرقها وغربها شمالها وجنوبها. وأن هدم هذه المملكة القائمة بأمر الإسلام يكون داعية لثورة عامة من المسلمين وحرب دموية، لا تعد بعدها الحروب الصليبية إلا معارك صبيانية.

وإن الذين يدعون العمل لخير النصرانية في الشرق يعلمون قبل كل إنسان أن تقسيم الدولة العلية أو حلها يكون الضربة القاضية على مسيحيي الشرق عمومًا قبل مسلميه. فقد أجمع العقلاء والبصيرون بعواقب الأمور على أن دولة آَل عثمان لا تزول من الوجود إلا ودماء المسلمين والمسيحيين تجري كالأنهار والبحار في كل واد. وهي الملمة التي يجب على محبي الإنسانية الصادقين في محبتهم العمل لمنع وقوعها ودفعها بتعضيد الدولة العلية وتقوية سلطانها.

ولقد اعتقدت الآن الروسيا كما اعتقدت النمسا - وقد كانتا العدوتين القديمتين للدولة العلية - بأن تقسيم الدولة العلية أمر مستحيل؛ فعملت كلتاهما

على المحافظة على السلام العام بالمحافظة على سياج الدولة العثمانية.

فقد رأت النمسا أن حروبها مع الدولة العلية أضرتها ضررًا بليغًا، وظهرت النتائج المشؤومة لهذه الحروب. فقد ضعفت النمسا من حروبها مع الدولة العلية وانتهى بها الأمر أن فقدت أملاكها الإيطالية التي تكونت منها إيطاليا الحالية، وفقدت كذلك أمام بروسيا جزءًا عظيمًا من مقاطعاتها الألمانية، ولقد عملت النمسا في عهد عدائها للدولة العلية على تهييج أمم البلقان ضد السلطنة السنية باسم مبدأ الجنسيات؛ لأنها بصفتها دولة كاثوليكية كان لا يمكنها أن تهيج هذه الأمم الأرثوذكسية باسم الدين. فكانت نتيجة تهييج النمسا لأمم البلقان باسم الجنسيات وبالاً عليها، وذلك أن مبدأ الجنسيات نفسه وجد أنصارًا كبارًا في قلب المملكة النمساوية، فقامت المجر ونالت حريتها واستقلالها النوعي باسم مبدأ الجنسية المجرية. وها هي أمة البوهيم قائمة اليوم بالمطالبة باستقلالها النوعي باسم مبدأ الجنسية البوهيمية. وقد أصبح من الظاهر للعيان أن دولة النمسا تنازع نزاع الموت في الأيام الحالية بفضل مبدأ الجنسية.

أما الروسيا فقد قامت دائمًا في المسئلة الشرقية باسم الدين الأرثوذكسي، فعملت لإخراج الرومانيين واليونانيين والصربيين والبلغاريين وأهل الجبل الأسود من تحت سلطة الدولة العلية باسم الدين الأرثوذكسي. فنشأ عن ذلك مع استقلال هذه الأمم الصغيرة عداوة شديدة بينها وبين بعضها لما وجدت في نفسها من الطمع لتوسيع دائرة أراضيها. ذلك فضلاً عن أن الكنيسة اليونانية التي

هي أم الكنائس الأرثوذكسية، أصبحت غير معتبرة عند البلغاريين والصربيين. والنزاع القائم بين هذه الجنسيات المختلفة في مقدونيا يبين جيدًا درجة عداوتها لبعضها ودرجة الخطر الذي صارت إليه بلاد البلقان بسبب مسئلة الجنس والدين.

وإذا بحثنا فيما اكتسبته الروسيا من حروبها مع الدولة العلية، نجد أنها عادت تركيا قرنًا ونصف قرن وحاربتها المرار العديدة، وفقدت الرجال والمال بكثرة عظيمة في كل حرب. ولم تنل في الحقيقة من كل حروبها إلا بلاد القرم والقوقاز. وقد رأت الروسيا ما لم تكن تظنه أبدًا وهو أن بعض البلاد الصغيرة التي حررتها كصربيا وبلغاريا واليونان ورومانيا عادتها أشد العداء. ولا تزال صربيا ورومانيا واليونان سائرة في سياسة لا ترضي الروسيا. وعلى الأخص رومانيا التي تمكن بينها وبين ألمانيا والنمسا والدولة العلية الصفاء والوداد. ولم تعتدل بلغاريا نفسها في سياستها مع الروسيا إلا في هذه السنين الأخيرة من يوم اعتناق البرنس بوريس ولي عهد بلغاريا للدين الأرثوذكسي.

وقد رأت الروسيا من جهة أن حروبها مع الدولة العلية لا تفيد غير إنكلترا التي قوي مركزها في آسيا وفي الشرق الأقصى، والتي لها أعظم مصلحة في إضعاف قوة الروسيا وإضاعتها الوقت والمال والرجال في حروبها مع الدولة العلية. ورأت كذلك من جهة أخرى أنه يستحيل عليها أن تأخذ الأستانة وتنفذ وصية بطرس الأكبر لما تلاقيه في القيام بهذا الأمر من قبل الدولة العلية ومن دول أوروبا

نفسها وفي مقدمتها فرنسا حليفتها. ولذا فضلت الروسيا الاهتمام بمسائل الشرق الأقصى ومسالمة تركيا. وقد تحقق العثمانيون من هذه المسالمة في المسئلة الأرمينية وفي مسئلة الحرب الأخيرة.

وقد شهد السياسيون بأنه لا يوجد في تاريخ علاقات الدولة العلية مع الروسيا مثال للمسالمة والصداقة مثل التلغراف الذي بعث به جلالة القيصر إلى جلالة السلطان يرجوه فيه أن يصدر أمره بإيقاف الحرب مع اليونان.

أما الدولة التي أصبحت في هذه السنين الأخيرة حاملة لراية العدوان ضد الدولة العلية، فهي إنكلترا عدوة الإسلام وعدوة مصر.

فلقد قضت هذه الدولة أزمانًا طويلة ظهرت فيها للدولة العلية بمظهر الصديقة الوفية والحليفة الأمينة. وكانت تكسب من هذه الصداقة الكاذبة بقدر ما كانت تخسر تركيا. فإن لإنكلترا مصلحة عظمى دائمية في أن الروسيا تحارب تركيا لتضعف قواها فلا تستطيع مطاردة الإنكليز في الهند والشرق الأقصى، ولتضعف تركيا فتستولي إنكلترا على شيء من أملاكها بحجة الدفاع عنها. وفوق ذلك فإن إنكلترا كسبت كثيرًا من صداقة تركيا لها - بقطع النظر عن المكاسب المادية والتجارية والصناعية - بما كانت تنيلها هذه الصداقة من النفوذ عند المسلمين ومن السلطة التامة على مسلمي الهند. فلقد كاد أهل الهند يطردون الإنكليز من بلادهم في ثورة سيباي الشهيرة، لولا صداقة تركيا لهم،

هذه الصداقة التي حملت المرحوم السلطان (عبد المجيد) على إصدار منشور لمسلمي الهند، أمرهم فيه بالركون إلى السكينة والهدوء وعدم القيام بإحداث الاضطرابات ضد حكومة صدقته (ملكة بريطانيا).

فإذا كان الإنكليز في الهند قد عاشوا طويلاً آمنين شر المسلمين، فما الفضل في ذلك إلا للدولة العلية. وها هم اليوم يدعون أن تركيا «عدوتهم الحالية» وصديقتهم القديمة أوعزت إلى الهنود المسلمين بالثورة فثاروا ولا يزالون ثائرين. وسواء كانت ثورتهم بإيعاز من تركيا – وهو ما لا أظنه لأن الثورة قائمة بها قبائل معلومة ولو كانت الدولة العلية أوعزت بالثورة لثار مسلمو الهند جميعًا – أو بإيعاز من ضمائرهم ونفوسهم. فدعواهم هذه دليل ساطع على أنهم استفادوا كثيرًا من تظاهرهم بالصداقة للدولة العلية، وأن إشهارهم العداوة لتركيا لا يضر إلا بهم.

ولقد أدركت الحكومة العثمانية من يوم أن تولى أمور الدولة العلية جلالة السلطان الأعظم (عبد الحميد الثاني) أن إنكلترا خداعة في ودها وأنها تضر بمن تتظاهر لهم بالصداقة أكثر مما تضر بأعدائها الظاهرين، فقد أخذت من الدولة العلية قبرص بدعوى مساعدتها ضد الروسيا في مؤتمر برلين، ثم دخلت المؤتمر وخرجت منه بدون أن تستفيد تركيا من هذه المودة الإنكليزية الكاذبة أقل فائدة. بل إن الدولة العلية فقدت في هذا المؤتمر ما لم تفقده قط في مؤتمر آخر.

وقد شعرت الروسيا كذلك بعد حرب سنة ١٨٧٧ أنها لا تستفيد من حروبها مع تركيا ما يعوض عليها خسائرها العظيمة في هذه الحروب ففضلت سياسة مسالمة الدولة على سياسة العداء. فكان هذا التاريخ مبدأ للشقاق والعداوة بين الدولة العلية وبين إنكلترا. وقد ظهرت هذه العداوة بمظهرها التام الواضح بعد احتلال الإنكليز لمصر؛ حيث رأى جلالة السلطان في هذا الاحتلال وفي خطة الإنكليز فيه، وفي خداعهم لجلالته ما علم منه أن الإنكليز لا صديق لهم وأنهم أكبر أعداء تركيا وأن صداقتهم القديمة المزعومة لم تكن إلا حجابًا ستروا وراءه عداوتهم المرة وأطماعهم الشديدة ضد دولة آل عثمان.

ومن ذلك الحين عملت إنكلترا على دس الدسائس ضد السلطنة السنية في كل أنحاء الأملاك المحروسة فأهاجت الأرمن والكريديين والدروز. ولكن دسائسها لم تأت بغير نتيجة واحدة، وهي إضعاف هذه العناصر التي اتخذتها إنكلترا آلات لها، وإظهار قوة الدولة العلية أمام الملأ كله. وقد علمت اليوم كل العناصر على اختلافها وجميع الأمم صغيرة كانت أو كبيرة أن عدو اليونان الحقيقي ليس بتركيا التي صبرت على رذائلها طويلاً، بل إنكلترا التي شجعتها على الحرب وساعدتها في السر والجهر، وملأت مقدونيا من الأسلحة والدنانير الإنكليزية مؤملةً قيامها في وجه تركيا أثناء الحرب فخابت آمالها وحبطت مساعيها ورجعت مخذولة خذلانًا سياسيًّا دونه خذلان اليونان الحربي.

وقد حسب الإنكليز أنهم يبلغون متمناهم من مصر ووادي النيل ويضعون بذلك أيديهم على الحجر الأساسي للخلافة الإسلامية والسلطنة العثمانية. ولكن ما لا ريب فيه هو أن نصيبهم في مصر الفشل عاجلاً أو آجلاً. ولا يغرن القراء سيرهم الحالي في بلاد وادي النيل، فإنما هو نتيجة ضعف رجال مصر الذين سلمت إليهم مقاليد الأمور. واستيلاء الإنكليز على الإدارات المصرية لا يؤثر مطلقًا على جوهر المسئلة نفسها. وحيث فشل نابليون الأول يفشل الإنكليز ولا محالة.

وقد علمت إنكلترا أن احتلالها لمصر كان ولا يزال ويكون ما دام قائمًا سببًا للعداوة بينها وبين الدولة العلية، وأن المملكة العثمانية لا تقبل مطلقًا الاتفاق مع إنكلترا على بقائها في مصر؛ إذ إن مسئلة مصر بالنسبة لتركيا والخلافة تعد مسئلة حيوية. ولذلك رأت إنكلترا أن بقاء السلطنة العثمانية يكون عقبة أبدية في طريقها ومنشأ للمشاكل والعقبات في سبيل امتلاكها مصر، وأن خير وسيلة تضمن لها البقاء في مصر ووضع يدها على وادي النيل هي هدم السلطنة العثمانية ونقل الخلافة الإسلامية إلى أيدي رجل يكون تحت وصاية الإنكليز وبمثابة آلة في أيديهم.. ولذلك أخرج ساسة بريطانيا مشروع الخلافة العربية مؤملين به استمالة العرب لهم وقيامهم بالعصيان في وجه الدولة العلية. ولكن العرب وغير العرب من المسلمين أرشد من أن يخدعهم الإنكليز بعد ما مر من الأمور وما جرى من الحوادث. ولذلك أيضًا كنت ترى الإنكليز ينشرون في جرائدهم أيام الحوادث

الأرمنية مشروع تقسيم الدولة العلية حماها الله جاعلين لأنفسهم من الأملاك المحروسة مصر وبلاد العرب أي السلطة العامة على المسلمين.

والذي يبغض الإنكليز على الخصوص في جلالة السلطان الحالي هو ميله الشديد إلى جمع كلمة المسلمين حول راية الخلافة الإسلامية. وهو أمر يحول بينهم وبين أسمى أمانيهم أي إيجاد الشقاق بين المسلمين وبعضهم وخروج بعض المسلمين على السلطنة العثمانية. و من ذلك يفهم القارئ سبب اهتمام الإنكليز بالأفراد القليلين الذين قاموا من المسلمين ضد جلالة السلطان الأعظم وسبب مساعدتهم لهم بكل ما في وسعهم.

وإن إنكلترا تعلم علم اليقين أنها لو استطاعت أن تجعل خليفة المسلمين تحت وصايتها أي آلة لها يكون لها سلطة هائلة ونفوذ لا حد له في سائر أنحاء المعمورة؛ فإنها تستطيع عندئذ (لا قدر الله) أن تنفذ رغائبها عند المسلمين التابعين لها وغير التابعين بواسطة هذا الخليفة. ولذلك فهي بعملها على هدم السلطنة العثمانية تعمل على تحقيق غرضٍ بعيد هو أكبر أغراضها وأمنية سياسية دونها كل الأماني.

وكما أن مشروع الاستيلاء على السودان بواسطة مصر هو من المشروعات القديمة عند الإنكليز - ويثبت ذلك إرسال غوردون وساموييل باكر إلى آخر السودان بواسطة حكومة مصر التي أحسنت الظن بالإنكليز - فإن مشروع جعل

الخلافة الإسلامية تحت وصاية الإنكليز وحمايتهم هو مشروع ابتكره الكثيرون من سواسهم منذ عهد بعيد. وقد كتب كتاب الإنكليز في هذا الموضوع ومنهم المستر بلانت المعروف في مصر؛ فقد كتب كتابًا قبل احتلال الإنكليز لمصر في هذا المعنى سماه (مستقبل الإسلام)، وأبان فيه أغراض حكومة بلاده وأماني الإنكليز في مستقبل الإسلام وقد كتب في فاتحة كتابه:

لا تقنَطُــوا فالدُّرُّ يُنْثَرُ عقدُهُ ليعودَ أحسنَ في النِّظَامِ وأجمَلاَ

أي أن هدم السلطنة العثمانية لا يضر بالمسلمين، بل إن هذا العقد العثماني ينثر ليعود عقدًا عربيًّا أحسن وأجمل، ولكن ما لم يقله المستر بلانت هو أن قومه يريدون هذا العقد العربي في جيد بريطانيا لا في جيد الإسلام!!

ويبين المستر بلانت في كتابه هذا قوة العالم الإسلامي، وكيف أن المدير لأموره يكون قويًّا واسع السلطة، ويبين كذلك مشروع نابليون الأول وكيف أنه أراد أن يكون خليفة المسلمين، وأن يقود قواهم. وهو يريد بذلك استلفات أنظار قومه إلى مشروع هم القائمون به الآن. ويبين المستر بلانت أيضًا «أن مركز الخلافة الإسلامية يجب أن يكون مكة وأن الخليفة في المستقبل يجب أن يكون رئيسًا دينيًّا لا ملكًا دنيويًّا» أي أن الأمور الدنيوية تترك لإنكلترا تدبر أمورها كيف تشاء! ويعقب المستر بلانت ذلك بقوله: «إن خليفة كهذا يكون بالطبع محتاجًا لحليف ينصره ويساعده، وما ذلك الحليف إلا إنكلترا!» وبالجملة فحضرة المؤلف لكتاب

(مستقبل الإسلام) يرى – وما هو إلا مترجم عن آمال أبناء جنسه – أن الأليق بالإسلام أن ينصب إنكلترا دولة له. ولم يبق المستر بلانت إلا أن يقول بأن الخليفة يجب أن يكون إنكليزيًّا!!

يتضح جليًّا للقارئ مما قدمناه أن ليس للسلطنة العثمانية وبالطبع للخلافة الإسلامية في هذه الأيام عدو يجاهر بالعدوان لها ويعمل على دك أركانها وتقويض بنيانها غير إنكلترا. ويمكن تعريف المسئلة الشرقية اليوم بأنها مسئلة النزاع القائم بين إنكلترا وبين بقية دول أوروبا بما فيها الدولة العلية؛ فإن معاداة إنكلترا للدولة العلية هي في الحقيقة معاداة لكل المسيحيين ولكل المسلمين أي للعالمين الغربي والشرقي.

وإن واجب أوروبا أمام هذه الحرب السياسية حرب الدسائس والأكاذيب القائمة بها إنكلترا ضد الدولة العلية واضح جلي. فمحتم عليها، إذا كانت تعمل للمحافظة على السلام العام وعلى أرواح البشر، أن تحبط مساعي إنكلترا في الشرق وأن تقف لها بالمرصاد. ومن العدل أن نقول إن حكومتي فرنسا والروسيا قامتا في المسئلة الأرمنية بإبطال الدسائس الإنكليزية وإحباط مساعي سواس إنكلترا. وأظن أنه لم يغب عن ذهن إنسان أن إنكلترا عرضت رسميًّا على الدول الأوروبية خلع جلالة السلطان الأعظم، فرفضت الروسيا وفرنسا طلب إنكلترا قبل كل الدول. وقد قامت ألمانيا في الحرب الأخيرة بواجب أوروبا كلها ضد إنكلترا، فتم للدولة العلية الظفر والنصر وتم لبريطانيا الفشل والخذلان.

أما واجب العثمانيين والمسلمين أمام عداوة إنكلترا للدولة العلية فبيّن لا ينكره إلا الخونة والخوارج والدخلاء. فواجب العثمانيين أن يجتمعوا جميعًا حول راية السلطنة السنية، وأن يدافعوا عن ملك بلادهم بكل قواهم ولو تفانى الكثيرون منهم في هذا الغرض الشريف حتى يعيشوا أبد الدهر سادة لا عبيدًا. وواجب المسلمين أن يلتفُّوا أجمعين حول راية الخلافة الإسلامية المقدسة وأن يعززوها بالأموال والأرواح؛ ففي حفظها حفظ كرامتهم وشرفهم وفي بقاء مجدها رفعتهم ورفعة العقيدة الإسلامية المقدسة.

* * *

المسئلة الشرقية في القرن الثامن عشر

لقد حدثت في القرن الثامن عشر أزمة شديدة مهمة للمسئلة الشرقية، هي الحرب بين الدولة العلية والروسيا التي طالت من أواخر عام ١٧٦٨ إلى أوائل عام ١٧٧٥. وهذه الأزمة كانت شديدة غزيرة النتائج وأصلاً لتداخل أوروبا في أمور الدولة العثمانية باسم الدين.

وقد كانت الروسيا حليفة للبروسيا في ذلك العهد محالفة أمضى عليها فريدريك الكبير ملك بروسيا وكاترينا إمبراطورة الروسيا يوم ١١ إبريل سنة ١٧٦٤، وكان أجلها ثماني سنوات. وسبب تداخل البروسيا في المسائل الشرقية هو تحالفها مع الروسيا نحو قرن. وداعية هذا التحالف هي العداوة الشديدة التي كانت بين النمسا والبروسيا في ألمانيا وبين النمسا والروسيا في مسائل الشرق. وقد كان يعقد أحياناً اتفاق بين هذه الدول الثلاث، ولكن العداوة بقيت طويلاً بالرغم عن ذلك شديدة بينها وبين بعضها.

ومن أسباب تحالف الروسيا والبروسيا غير ما ذكرناه، اشتراكهما في المصلحة ضد بولونيا التي كانت جمهورية وقتئذ وفي حالة من الفوضى عظيمة،

وقد كان يروق للروسيا والبروسيا بقاء نفوذهما قويًّا في بولونيا والعمل على زيادة الفوضى فيها لتتمكنا من تقسيمها والاستيلاء عليها.

وكان قد عقد بين فرنسا والنمسا عام ١٧٥٦ تحالف يضمن للنمسا مساعدة فرنسا الحربية والسياسية في كل أوروبا، ويضمن لفرنسا عدم تداخل النمسا ضدها في حالة قيام الحرب بينها وبين إنكلترا. وقد حصل وقتئذ أن (أوجست الثالث) ملك جمهورية بولونيا توفي وأرادت الروسيا بالاتفاق مع البروسيا أن تعين بدلاً عنه (ستانيسلاس أوجست بونياتووسكي) الذي كان محبوبًا عند كاترينا إمبراطورة الروسيا وعاشقًا من أكبر عشاقها، وكانت ترمي الروسيا بهذا التعيين إلى إلقاء بذور الشقاق والشحناء بين البولونيين، وإحداث الاضطرابات في بلادهم بواسطة هذا الملك الجديد. فعمل عندئذ الوطنيون البولونيون لدى الباب العالي مستغيثين به لإحباط مساعي الروسيا في تعيين (ستانيسلاس)، ولكن سفير الروسيا والبروسيا بالأستانة بذلا ضد هؤلاء الوطنيين كل جهدهم.

وكان من صالح النمسا وفرنسا عدم نجاح الروسيا والبروسيا في مسعاهما لتعيين (ستانيسلاس)، فحرضتا الدولة العلية ضد الروسيا والبروسيا وأظهرتا لها فائدة تداخلها في صالح البولونيين. ولكن المرحوم السلطان (مصطفى الثالث) كان يعجب بفريدريك ملك البروسيا إعجابًا زائدًا، فلم يرض لذلك العمل ضده، سيما وأن تعيين (ستانيسلاس) كان لا يضر بمصالح الدولة مطلقًا. فتم تعيين هذا الرجل ملكًا لبولونيا يوم ٧ سبتمبر سنة ١٧٦٤.

وما استقر هذا الرجل على كرسي ملك بولونيا حتى خلق فيها المشاكل والاضطرابات، طبقًا لرغائب كاترينا وسهّل لها التداخل في شؤونها الداخلية. فطلب عندئذ بتاريخ ٢٥ نوفمبر من السنة نفسها سفيرا الروسيا والبروسيا من حكومة بولونيا جملة طلبات تخالف المصلحة البولونية، فرفضها مجلس نواب بولونيا، وكان رفضه هذا سببًا لتداخل الروسيا، فدخلت بولونيا بجيوشها الجرارة وأسالت الدماء وأنحت على الكثيرين من الأبرياء واستمرت الثورات في بولونيا تباعًا والعالم كله ناظر إليها بلا حراك. حتى بلغت الروسيا مرامها من هذه الديار التعيسة وصارت بولونيا مستقلة في الظاهر محكومة في الباطن بأهواء الروسيا وأغراضها.

وفي هذه الأثناء تعين المسيو (شوازيل) وزيرًا لخارجية فرنسا، وكان ألد أعداء الروسيا، وعلى الخصوص كان عدوًّا شخصيًّا لكاترينا. فكتب إلى المسيو (دي فرجين) سفير فرنسا من الأستانة يأمره بعمل كل ما في سعته لخلق المشكلات بين الدولة العلية والروسيا. وأرسل إليه ثلاثة ملايين من الفرنكات ليشتري بها ذمم بعض رجال الدولة. وكان الوطنيون البولونيون حين ذاك يستغيثون بالدولة ليلاً ونهارًا.

وحصل أن بعض قسوس الروسيا جاءوا بلاد الدولة وأخذوا يهيجون أهالي اليونان وكريد والجبل الأسود باسم الدين، حاملين بأيديهم وعلى صدورهم الصليب. وقام وقتئذ قسيس اسمه (ستيفانو بيكولو) في شهر أكتوبر عام ١٧٦٧ يدعو أهالي الجبل الأسود للقيام ضد المسلمين. فهاجت الأهالي هياجًا شديدًا.

فلما رأت الدولة ذلك ووقفت على الفظائع العديدة التي جرت في بولونيا، أنذرت الدولة الروسية بالخروج من بولونيا فرفضت وكان ذلك سبب الحرب.

وقد كانت الأمة العثمانية ميالةً إلى البولونيين؛ حتى أن المسيو (زيجلين) سفير بروسيا بالأستانة كتب إلى حكومته بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٧٦٨ يقول «إنه وإنْ كانت الحكومة العثمانية مطلقة النفوذ والسلطة في بلادها، ولكن للرأي العام صوتًا إذا ارتفع لا تقدر الحكومة على مخالفته».

وعندما علمت الروسيا باستعداد الدولة العلية للحرب أرسلت عساكرها واحتلت (كاركوفيا). وقد أعلنت الحرب يوم ٦ أكتوبر سنة ١٧٦٨، وكان ذلك بإلقاء الدولة العلية سفير الروسيا في القصر المعروف (بقصر السبعة أبراج) وبهذه الصورة كانت تعلن الحرب في القرن الماضي.

وقد أرسلت الدولة عندئذ منشورًا للدول الأوروبية بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٧٦٨، أبانت فيه أسباب إعلانها الحرب للدولة الروسية قائلة «لقد تجاسرت الروسيا وقضت على حرية بولونيا وأجبرتها على قبول ملك ليس من عائلة ملوكية، ولم تنتخبه الأمة ملكًا عليها طبقًا لقوانينها وشرائعها. وأسالت الروسيا الدماء وذبحت كل من خالف سياستها وأغراضها، وخربت الأراضي والأملاك».

وقد أدهش إعلان الحرب بهذه الصورة كل رجال السياسة الأوروبية، وجعل كل همه الانتفاع منها. أما المسيو (دي فرچين) سفير فرنسا فقد أعاد إلى

حكومته الثلاثة ملايين، وكتب إليها «إن رجال تركيا لا تُشترى ذممهم، ولكنهم يعملون بمقتضى مصلحة بلادهم وشرف دولتهم».

ومضت أشهر طويلة اشتغل كل خصم بالتجهيز والتحضير ولم تقم الحرب الحقيقية إلا في شهر يوليو عام ١٧٦٩ على شواطئ نهر (الدينستر)، وقد اقتتل الجيشان طويلاً حول (خوتين) واختلف المؤرخون في إثبات وجود فرق بروسية بين الجيش الروسي؛ فقال بعضهم بوجودها بمقتضى المعاهدة التي بين الروسيا والبروسيا، وأنكر البعض الآخر وجودها. ولكن الرأي الأول أقرب إلى العقل والحقيقة.

وفي يوم ١٦ سبتمبر هجم الجيش العثماني على الجيش الروسي ووقعت بينهما معركة هائلة، انتهت بانتصار الروسيين واستيلائهم على مقاطعة (البغدان). وأخذوا بعد هذه الواقعة قلاع خوتين وأزوف وتاجانروج. ثم احتلت العساكر الروسية يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٧٦٩ مدينة (بوخارست) التي هي عاصمة رومانيا الحالية. أما مقاطعة البغدان فهي تكون مع مقاطعة الأفلاق مملكة رومانيا نفسها.

وقد اغترت الروسيا بهذا الانتصار وأرادت فصل اليونان من أملاك تركيا - وكانت أرسلت من قبل بطلاً اسمه (أورلوف) ليهيج اليونانيين ضد الدولة العلية - فأرسلت في البحر الأبيض المتوسط في آخر سنة ١٧٧٠ أسطولين؛ الأول تحت قيادة (سبيروتوف) الروسي والثاني تحت قيادة (ألفنستون) الإنكليزي، وقد

تجمعت عندئذ جماعات اليونان وتظاهرت بالقيام في وجه الدولة ولكنها تفرقت شذر مذر عند تقدم الأتراك والألبانيين. فرجعت الروسيا بخفي حُنين ويئست من تخليص اليونان في ذلك الحين.

ثم أرادت الروسيا أن تنتقم من الدولة العلية لفشل مساعيها في اليونان، فعاكست مراكبها وأسطولها ولم تأخذ بعد حرب وقتال عنيفين إلا بعض السفن العثمانية في (تشمسه).

* * *

وقد كانت سياسة كل دولة من الدول الأوروبية في هذه الحرب مختلفة عن الأخرى؛ فكانت فرنسا مصادقة للدولة العلية ومعادية للروسيا، وكانت الدولة الوحيدة المنتصرة لبولونيا. ولكن صداقتها للدولة العلية وانتصارها لبولونيا لم ينتجا أقل نتيجة؛ لأن الدول الثلاث الروسيا والبروسيا والنمسا اتفقت في آخر الأمر كما سيراه القارئ على تجزئة بولونيا، فكان من المستحيل على فرنسا مساعدة تركيا مساعدة فعلية خوفًا من اشتعال نار الحرب بينها وبين الدول الأوروبية. ولكن ما كانت تخافه لنفسها تشجع الدولة العلية على الإتيان به؛ فهي كانت تخشى الحرب ولكنها كانت أول محرضة للدولة العلية عليها. وهكذا الدول كلها والأمم جميعها متى رأت في عمل من الأعمال احتمال الخير والشر تفضل أن يقوم به غيرها، فإن أنتج خيرًا استفادت منه وإن أنتج شرًّا اجتنبت أضراره. وكان

(شوازيل) وزير فرنسا الأكبر ذا سياسة خرقاء؛ حيث كانت النمسا ساخرة من تحالفها مع فرنسا لا تقبل منها نصيحة ولا تتبع لها رأيًا. وكانت سياسة (شوازيل) ترمي إلى إضعاف الروسيا وتركيا في آن واحد، كما يتضح ذلك جليًّا من مذكرة رسمية أرسل بها في شهر دسمبر عام ١٧٦٩ إلى البرنس (كونيتز) وزير النمسا الأكبر؛ وجاء فيها «وترى فرنسا أن أحسن شيء يعود على تحالفنا (أي تحالف فرنسا والنمسا) بالفائدة، هو أن تستمر الحرب بين الروسيا وتركيا مع انتصارات متبادلة من الجانبين حتى يضعف الخصمان بدرجة واحدة. وإذا ساعدتنا الأيام تكون لنا الصدف كلها والفوائد أجمعها».

أما النمسا فكانت قد عقدت مع الروسيا في عام ١٧٥٣ معاهدة ضد الدولة العلية ولكنها بطلت عام ١٧٦٢، بسبب تحالف الروسيا مع البروسيا. ولما أعلنت الحرب بين الدولة العلية والروسيا عام ١٧٦٨، اتبعت النمسا في بادئ الأمر سياسة الحيادة مع مسالمة الدولة العلية. وفي ختام عام ١٧٦٩ كلفت النمسا سفيرها في الدولة العلية المسيو (توجوت) أن يعرض على وزراء جلالة السلطان رغبة النمسا للتداخل في عقد الصلح بين المتحاربين. ولم تكن رغبة النمسا الحقيقية من هذا التداخل عقد الصلح، بل كان غرضها الوصول إلى امتلاك مقاطعة من أملاك تركيا وتوسيع نطاق المملكة النمساوية.

وسيجد القارئ في خلال هذا الفصل الخطة التي جرت عليها النمسا مع الدولة العلية، وكيف أنها حالفتها ضد الروسيا وعملت في الوقت نفسه على الاتفاق مع الروسيا ضد تركيا!!!

وأما البروسيا فقد كان ملكها وقتئذ (فريدريك الكبير) المشهور بدهائه السياسي وقدرته الفائقة على الاستفادة من كل حادث أوروبي. وقد جعل سياسته في المسئلة الشرقية الاستفادة من الحرب بين الدولة العلية والروسيا مع المحافظة على استقلال الدولة العلية. وكتب في مذاكراته السياسية الشهيرة «أنه يوجد لنا طريقتان أمام تقدم الروسيا واتساع أملاكها؛ الأولى إيقافها في تقدمها وفتوحاتها، والثانية – وهي أحكم طريقة – الاستفادة من تقدمها واتساع أملاكها وفتوحاتها بمهارة. وقد اتبع فريدريك الكبير الطريقة الثانية كما كتب في مذاكراته فكان متحالفًا مع الروسيا وعلى تمام الصفاء مع تركيا وبذلك كان يستفيد أكثر من غيره.

ولما قامت الحرب بين الدولة العلية والروسيا، كان اشتغال فريدريك الكبير منحصرًا في الوقوف على الخطة التي ستجري عليها النمسا. هل تبقى وفية لفرنسا حليفتها أي مصافية لتركيا وبولونيا، أو تنخدع للروسيا فيفقد التحالف الروسي البروسي أهميته الأولى. وقد وجد عندئذ فريدريك بدهائه الغريب وذكائه العالي طريقة مثلى لفصل النمسا من فرنسا ولمنعها من معاداة الروسيا في الشرق وفي بولونيا، ولبقاء التحالف الروسي البروسي بأهميته الأولى. فوضع لذلك مشروع

تحالف ثلاثي بين الروسيا وبروسيا والنمسا، يكون غرضه حل المسئلة الشرقية لا في تركيا نفسها بل في بولونيا بأن تقسم هذه المملكة بين هاته الدول الثلاث. وهذه الأمنية كانت أكبر أماني فريدريك الكبير أيام حكمه؛ لأنه كان يرى في تقسيم بولونيا ربحًا كبيرًا للبروسيا واتساعًا لنطاقها بضم بولونيا البروسية لها.

وأول مرة فاتح المسيو (سولمس) سفير بروسيا في سان بطرسبورغ المسيو (بابين) وزير الروسيا الأكبر في مسئلة تقسيم بولونيا، كان جواب الوزير الروسي أن تحالف الدول الثلاث يجب أن يرمي أيضًا إلى تقسيم الدولة العلية. فلما سمع فريدريك هذا الجواب تخوف منه وأهمل أمر التحالف الثلاثي في الظاهر.

وقد قلنا إن فريدريك الكبير كان يرى في بقاء الدولة العلية فائدة عظمى لبروسيا، وكان يستطلع بحدة ذهنه وقوة بصيرته من خلال الأيام الآتية أن مودة الروسيا للبروسيا لا تدوم أبد الدهر، وأن بقاء الدولة العلية قوية يكون كحاجز حصين أمام الروسيا وكصخرة عالية واقفة أمامها. وبالجملة تكون للبروسيا قوة عظيمة يمكن الاعتماد عليها حسب مقتضى الحوادث.

وقد برهنت الأيام على أن فريدريك الكبير - وهو أول عامل على توسيع نطاق بروسيا، وأول واضع لمشروع الوحدة الألمانية الذي تم على يدي غليوم الأول وبسمارك - نظر نظرة بصير فجاء من سلالته جلالة الإمبراطور غليوم الثاني مدركًا أهمية التودد للدولة العلية، وتوثيق الروابط بينه وبينها، فاستفاد العالم من هذه المودة المزدوجة واستفادت ألمانيا منها كثيرًا.

ولما علم فريدريك الكبير بجواب وزير الروسيا تخوف منه كما قدمنا، ولكنه لم يرجع عن عزمه الأول وهو العمل على تقسيم بولونيا. فرأى لنوال هذه البغية أن يتحبب إلى النمسا ويتحد معها اتحادًا سريًّا يوقع الروسيا في الارتباك والبلبال فتضطر إلى قبول آرائه وتدرك فائدة التحالف معه والعمل بنصائحه. وبالفعل تقابل في مدينة (نيس) مع (جوزيف الثاني) إمبراطور النمسا وابن (ماري تيريزيا) الشهيرة، وتوصل إلى عقد اتفاقية ودية معه في شهر أغسطس عام ١٧٦٩.

فكانت نتيجة هذه الاتفاقية أن الروسيا صارت في بلبال زائد كما أراد فريدريك؛ فإنها كانت تجعل مضمونها وكانت تظن أنها اتفاقية عقدت للعمل ضدها في المسئلة الشرقية، فاضطرت إلى تجديد محالفتها مع البروسيا يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٧٦٩، واشترط جعل أجلها ممتدًّا إلى غاية عام ١٧٨٠، فنالت بذلك البروسيا ما كانت تتمناه وهو أن الروسيا عرفت مقدار تحالفها معها وصار لآرائها عندها تقدير القبول والرضى وباتفاقها مع النمسا اتفاقية ودية صارت حليفة الروسيا وصديقة النمسا، ووضعت بذلك الأساس لمشروعها العظيم؛ أي مشروع تقسيم بولونيا بين الدول الثلاث.

وقد بعث فريدريك الكبير بأخيه البرنس هنري إلى سان بطرسبورغ لزيارة القيصرة، فوصل عاصمة الروسيا يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٧٧٠ وقد تحادث كثيرًا مدة وجوده في بطرسبورغ مع القيصرة ورجال السياسة الروسية في مشروع عقد

تحالف ثلاثي بين الروسيا والبروسيا والنمسا بقصد تقسيم بولونيا. فوجد لهذا المشروع قبولاً عند الروسيين لم يكن عندهم من قبل.

وقد بذلت البروسيا في ذلك الحين جهدها في إقناع الدولة العلية بضرورة إيقاف الحرب والتوسط في الصلح، حتى رضيت الدولة العلية وطلبت بمذكرة تاريخها ١٢ أغسطس سنة ١٧٧٠ من بروسيا والنمسا التوسط بينها وبين الروسيا في أمر عقد الصلح.

يرى القارئ مما تقدم سياسة كل من دول فرنسا والنمسا والبروسيا في المسئلة الشرقية في القرن الثامن عشر. أما إنكلترا فقد جرت في هذا القرن الماضي على سياسة مزدوجة؛ فكانت تساعد الروسيا في الحرب كل المساعدة وتظهر للدولة العلية بمظهر الصديقة لتقف على أسرارها حيث تطلع الروسيا عليها. ولما قامت الحرب بين الدولتين العلية والروسية كانت إنكلترا مشتغلة بأمور الهند التي كانت استولت عليها بضع سنين من قبل.

ولما كانت الروسيا مصافية لإنكلترا وغير ميالة وقتئذ للاستيلاء على الهند، وسلبها من أيدي الإنكليز، وكانت فرنسا هي العدوة اللدودة لإنكلترا والدولة الوحيدة التي كانت تخاف منها إنكلترا على الهند - وقد كانت الهند من قبل ملكًا لفرنسا ومستعمرة من مستعمراتها - اتبع الإنكليز سياسة التقرب من الروسيا والتودد إليها ومعاداة فرنسا والدولة العلية.

وفضلاً عن الأسباب السياسية الداعية لذلك، فهنالك أسباب تجارية دفعت الإنكليز لمحاباة الروسيا؛ فقد كانت إنكلترا تتاجر وحدها في الشمال وكانت واردات الروسيا كلها من إنكلترا. وكان الكثير من البحارة الإنكليز موظفين في المراكب الروسية. وقد أراد (شوازيل) وزير فرنسا الأكبر أن يضرب المراكب الروسية بالعمارة الفرنساوية وقدم بذلك مذكرة لمجلس نظار فرنسا ولكنها رفضت، وقبل رفضها أعلنت وزارة لندرة أن كل عمل يعمل ضد الروسيا يعد إهانة لإنكلترا واعتداء عليها. وهو قول يبين مقدار ميل الإنكليز للدولة الروسية في ذلك الحين، أو بعبارة أصرح يبين مقدار المكاسب العظيمة التي كانت تكسبها إنكلترا من الروسيا.

ومن أكبر الأسباب التي جعلت إنكلترا ضعيفة الصوت في مسائل الشرق في هذا الحين هو اضطراباتها الداخلية، وقيام الأمريكيين بالثورة ضدها مطالبين بالاستقلال الذي نالوه بدماء أبطالهم أي بأعز الأثمان.

ومن غريب أمر السياسة الإنكليزية أنها مع محاباتها للروسية كل المحاباة، أرادت أن تظهر لتركيا بمظهر الصداقة كما قدمنا فعرضت عليها في صيف عام ١٧٧٠ أن تتداخل بينها وبين الروسيا لعقد الصلح فأجابت الدولة العلية سفير إنكلترا بالأستانة (السير موري) بمذكرة حكيمة جاء فيها «إنه لمن الأمور المدهشة الخارقة للعادة أن إنكلترا تعرض على الباب العالي توسطها في الحرب، مع أن لها سفنًا في الأسطول الروسي حاربت ضدنا. ولذلك نحن نعتقد أن طلبها التوسط

في الحرب ليس إلا ستارًا لأغراض أخرى ينويها العدو (أي الروسيا). فلتعلن إنكلترا خطتها وسلوكها بدون مراوغة حتى يعلم الباب العالي مع أي المتحاربين هي أمعه؟ أو ضده؟» وقد أحدثت هذه المذكرة الحكيمة تأثيرًا شديدًا لدى الإنكليز وأفهمتهم أن الأتراك خبيرون بسياستهم، وبما فيها من الغش والنفاق فاضطروا لسحب ضباطهم وعساكرهم من الأساطيل والجيوش الروسية ولكن ذلك جاء بعد أن قضت الحرب معظمها.

ولما طلبت الدولة العلية من بروسيا والنمسا التوسط في أمر الصلح أبلغت إنكلترا الروسيا هذا الطلب لتأخذ حذرها، فكانت وظيفة إنكلترا في هذه المسئلة أشبه بوظيفة جاسوس على الدولة العلية للدولة الروسية.

* * *

ولما علمت الروسيا بواسطة الإنكليز بأمر طلب الصلح، أرادت أن تعرقل مساعي البروسيا والنمسا، فأمرت الجنرال رومانتسوف بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٧٧٠ أن يكتب إلى الصدر الأعظم بأن الروسيا مستعدة للمناقشة مع الباب العالي مباشرة في أمر الصلح متى أطلق سراح (أوبرسكوف) سفير الروسيا في الأستانة. وبذلك منعت الروسيا البروسيا والنمسا من التداخل في أمر الصلح مدعية بأن تداخل هاتين الدولتين يدعو لتداخل فرنسا. وهو الأمر الذي ترفضه القيصرة رفضًا باتًا.

وفي هذه الأثناء استولى الجيش الروسي على مدينة بندر وأكرمان وبرايلا.
ولما طال أمر المراسلات بشأن الصلح بين فريدريك وكاترينا، كتبت قيصرة الروس إلى ملك بروسيا بتاريخ ٢٠ سبتمبر من السنة نفسها توضح له الشروط التي تشترطها لعقد الصلح؛ وهي الاستيلاء على أزوف وكاباردا مع استقلال البغدان والأفلاق أو بقاء هاتين المقاطعتين تحت حكم الروسيا مدة ربع قرن كغرامة حربية. واستقلال ترتار البسرابي والقرم، وحرية الملاحة في البحر الأسود، والتنازل عن جزيرة للروسيا في الأرخبيل، وعفو عام عن كل اليونانيين الذين ثاروا ضد الدولة العلية أثناء الحرب.

فلما اطلع فريدريك على هذه الشروط، اندهش غاية الاندهاش من مطالب الروسيا وأطماعها. وقد حصل وقتئذ أن رئيس أفندي (وهي وظيفة كانت في الدولة العلية بمثابة وظيفة ناظر الخارجية) أخبر سفيري النمسا وبروسيا أن الدولة العلية لا تقبل المخابرة مع الروسيا مباشرة بشأن الصلح، ولكنها تقبل توسط النمسا والبروسيا، وأبلغهما أنه أعلن ذلك للجنرال رومانتسوف.

وقد كتب فريدريك لما اطلع على شروط الصلح المبعوثة إليه من القيصرة إلى أخيه البرنس هنري - الذي كان لا يزال بسان بطرسبورغ - بتاريخ ٣ يناير سنة ١٧٧١ «لقد اندهشت اندهاشًا عظيمًا لما اطلعت على الشروط التي تقدمها الروسيا للصلح، وإنه يستحيل عليّ أن أقدمها للأتراك أو للنمساويين لأنها شروط لا يمكن قبولها»، وأبان فريدريك في كتابه لأخيه أن هذه الشروط لا يمكن لدول

أوروبا قبولها وأنها تعتبر إعلان حرب للنمسا. وقد كتب بنفسه للقيصرة بتاريخ ٥ يناير سنة ١٧٧١ أنها إذا كانت تريد اجتناب الحرب مع النمسا، يجب عليها أن تكتفي بأخذ أزوف وكاباردا وبحرية الملاحة في البحر الأسود.

وفي أثناء ذلك كانت القيصرة كاترينا تتحدث مع البرنس هنري بسان بطرسبورغ في أمر تقسيم بولونيا. فلما كتب البرنس هنري إلى أخيه بذلك سُرّ ملك بروسيا حيث جاء هذا الأمر موافقًا لرغائبه. واجتهد في جعل حل المسئلة الشرقية في بولونيا فقط لعلمه بما لبقاء الدولة العلية من اللزوم والأهمية. فأراد تقسيم بولونيا على شرط أن الروسيا لا تأخذ البغدان والأفلاق.

وقد جرى عندئذ أن النمسا طمحت لمحالفة تركيا ضد الروسيا والعمل للاستفادة من هذه المحالفة ولو ضد تركيا نفسها. فبعث (كونيتز) رئيس الوزارة النمساوية إلى المسيو (توجوت) سفير النمسا في الأستانة يأمره بمخابرة رجال الدولة العلية في أمر عقد محالفة بين النمسا وتركيا، يشترط فيها أن تركيا تدفع سنويًّا للنمسا ٣٤ مليونًا من الفلورينو، أي فوق الثلاثة ملايين من الجنيهات. وأن تتنازل لها عن (الأفلاق) ومدينة بلغراد، وأن تجعل للنمساويين في ممالك الدولة العلية أهم الامتيازات التجارية. وفضلاً عن كل هذه الشروط، تقدم للنمسا في حالة الحرب من خمسين إلى ستين ألف مقاتل. وتشترط النمسا على نفسها مقابل ذلك أن تحارب الروسيا مع تركيا، إذا لم ترض القيصرة بطريق المخابرات إعادة البلاد التي استولت عليها إلى الدولة العلية.

وقد سعى (كونيتز) عندئذ لدى فريدريك ملك بروسيا أن يبقى على الحيادة، إذا قامت الحرب بين النمسا والروسيا. ولكن فريدريك اتبع طريق المراوغة فلم يجب بجواب صريح.

أما فرنسا حليفة النمسا فكانت تعمل في هذا الحين على مساعدة تركيا بأسطولها مقابل عوض مالي. ولكن (توجوت) سفير النمسا (الذي كان يكاتب سرًّا الحكومة الفرنساوية كجاسوس لها مقابل أجرة شهرية، وكان في الحقيقة يغشها ولا يخدم إلا مصلحة النمسا وطنه) بذل أقصى جهده من حين ما علم بهذا المشروع على إحباط مسعى فرنسا؛ فأبان لرجال الدولة العلية أن مساعدة الأسطول لا تفيد شيئًا ما لأن الحرب برية محضة لا بحرية، وأن قصد فرنسا ليس مساعدة الدولة العلية بل معاداة الروسيا ومد أمد الحرب إلى ما شاء الله. فأفلح (توجوت) واقتنع رجال الدولة بصدق أقواله وصحة أفكاره ورفضوا مشروع فرنسا.

وقد كان رجال الدولة العلية يؤملون أن اتفاق فرنسا مع الدولة يحمل النمسا (حليفة فرنسا) على مساعدة تركيا. ولكن النمسا كانت تخشى هذا الأمر لما فيه من التقييد لها ولعلمها بأنها لا تستطيع أن تخدع تركيا إذا كانت فرنسا متحدة معهما، بخلاف ما إذا كانت هي المتحدة مع الدولة العلية دون غيرها. ولذلك كان فشل مشروع فرنسا مضرًّا بالدولة العلية مفيدًا للنمسا حليفة فرنسا!

ولما فشل مسعى فرنسا، عمل (توجوت) على عقد التحالف بين النمسا وتركيا. ومن حسن حظ النمسا وقتئذ أن خضعت تاتار بلاد القرم للروسيا وصارت كتاتار البسرابي، فاضطرت الدولة بهذا السبب لتعجيل الاتفاق مع النمسا وقبول معاهدة التحالف. فأمضت المعاهدة مساء يوم ٦ يوليو سنة ١٧٧١. وشروط هذه المعاهدة أن النمسا تتعهد بمساعدة تركيا ضد الروسيا، وعدم سلخ أي جزء من الأملاك العثمانية، والمحافظة على استقلال بولونيا مراعاة لشرف الدولة العلية، وأن تركيا تتعهد بدفع مبلغ ١١٢٥٠٠٠٠ فلورينو للنمسا (لا ٣٤ مليون كما طلبت النمسا أولاً) أي نحو المليون جنيه، وبالتنازل للنمسا عن أراضي (الأفلاق)، وبمساعدة الرعايا النمساويين في بلاد الدولة العلية على ترويج تجارتهم وصنائعهم. واشترط بين الدولتين المتعاهدتين أن هذه المعاهدة يكتم أمرها خصوصًا على فرنسا حليفة النمسا إذ ذاك!

وقد رفع (توجوت) صورة هذه المعاهدة إلى حكومة دولته وطلب التوقيع عليها. فلما وصلت صورة المعاهدة إلى (كونيتز)، اطمأن من جهة الدولة العلية وأخذ يهدد الروسيا مؤملاً بهذا التهديد حملها على مخابرته في شأن تقسيم الدولة العلية، وقد كان ذلك وأرسلت الروسيا الكونت (ماسين) حاملاً لجملة مشروعات تختص بالدولة العثمانية ومكَلفًا من قبل القيصرة بعرضها على (كونيتز). ومن ضمن المشروعات مشروعان يشتملان على عقد اتحاد بين النمسا والروسيا يكون غرضه الوحيد إخراج الأتراك من أوروبا وتقسيم الدولة العلية. فالمشروع الأول

يبين صورة تقسيمها بين الدولتين بأن تأخذ النمسا صربيا والبوسنة والهرسك وألبانيا ومقدونية، ويترك للروسية بقية أملاك الدولة العلية بما فيها الأستانة. وفي المشروع الثاني تأخذ النمسا الأفلاق وصربيا وبلغاريا والهرسك، وتأخذ الروسيا مقدونية وألبانيا ورومانيا وقسمًا عظيمًا من الأرخبيل وآسيا الصغرى والأستانة. وتأخذ كذلك الروسيا الأراضي الواقعة على شمال الدانوب وشواطئ البحر الأسود، أما بلاد القرم والمورة فتبقى مستقلة.

والمشروع الثالث يتضمن بقاء الترك على الشاطئ الشمالي للدانوب وإعطاء صربيا والبوسنة والهرسك للنمسا، وما على شواطئ البحر الأسود للروسيا مع استقلال التاتار. وقدم الكونت (ماسين) غير ذلك مشروعات أخرى تتعلق بتقسيم بولونيا بين الروسيا والنمسا والبروسيا.

وقد اطلعت النمسا على هذه المشروعات كلها وتباحثت فيها واحدًا بعد آخر في وقت كانت تعد فيه متحالفةً مع تركيا تحالفًا يقتضي رد الروسيا عن أملاك الدولة العلية وبقاء تركيا سليمة كما كانت قبل الحرب، والمحافظة على استقلال بولونيا..

وبينما كانت النمسا تتباحث في هذه المشروعات الغريبة، كان فريدريك الكبير ملك بروسيا يسعى لتقسيم بولونيا مع بقاء مقاطعات الدانوب تحت سلطة الدولة العلية. أي لحل المسئلة الشرقية في بولونيا كما قدمنا.

أما الدولة العلية فقد قامت بما تعهدت به نحو النمسا وأرسلت إلى حكومة فيينا بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٧٧١ جانبًا من مبلغ المليون جنيه الذي فرضته على نفسها. وقد طلبت الدولة العلية جملة مرات التوقيع على معاهدة التحالف، غير أن النمسا كانت تهمل طلب الدولة رغبة منها في الوصول إلى نوال مآربها وأغراضها بدون حرب وقتال. وقد كانت سياسة (كونيتز) ترمي إلى عقد اتفاق يفيد النمسا فائدة عظمى إما مع الروسيا ضد تركيا أو مع تركيا ضد الروسيا. فلذلك كان يؤجل كل مرة أمر التوقيع على معاهدة التحالف مع تركيا أملاً منه في الوصول إلى عقد اتفاق مع الروسيا يكون أكبر فائدة وأعظم نفعًا. وكان يخشى (كونيتز) أنه إذا أمضى على معاهدة الاتحاد مع تركيا تقسم الروسيا والبروسيا بلاد بولونيا بين دولتيهما بدون أن تأخذ النمسا شيئًا منها.

ولما رأي كونيتز أن الدولة العلية تلح كثيرًا في أمر التوقيع على عهدة التحالف، كتب إلى الحكومة العثمانية بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٧٧١ كتاب صدق وإخلاص قال لها فيه: «إن دولته محافظة على عهودها وفيّة في تحالفها»، ولكنه لم يرسل مع ذلك بالعهدة موقعًا عليها.

وفي هذا الأثناء علم سفير إنكلترا بالأستانة اللورد (موري) بأمر المبلغ الذي أرسلته الدولة العلية للنمسا، فأخبر سفير دولته في باريس وهذا أخبر سفير البروسيا بها. فلما علم فريدريك الكبير بهذا الخبر بعث به في الحال إلى القيصر، وكتب إلى سفيره بالأستانة يأمره بأن يرشد وزراء الدولة العلية إلى حقيقة أغراض

النمساويين، ويبين لهم أنها تعمل للإضرار بمصالح حكومة جلالة السلطان، وكتب كذلك فريدريك إلى سفيره بباريس يأمره أن يعرض على الوزارة الفرنساوية أن تطلب عقد مؤتمر بالأستانة لعقد الصلح بين الروسيا وتركيا. كل ذلك قصد به فريدريك الكبير أن يظهر النمسا لدول أوروبا بمظهر الدولة الخداعة في ودها، الخائنة لعهودها مع تركيا وفرنسا في آن واحد.

وقد كانت الحرب مع تركيا أضعفت الجيوش الروسية كثيرًا، وقتالها في بولونيا جعلها في أشد حاجة للراحة والسكينة، فضلاً عن أن المال كان ينقص وقتئذ الدولة الروسية. فكتبت (كاترينا) إمبراطورة الروسيا بتاريخ ٦ دسمبر سنة ١٧٧١، إلى فريدريك الكبير ملك بروسيا تخبره أنها تنازلت عن مطالبها بشأن (البغدان والأفلاق)، ولكنها تطلب من تركيا التنازل لها عن بعض مدائن منها (بندر) و(أوتشاكوف)، وتعلمه بأنها قبلت تقسيم بولونيا وإعطاء البروسيا ما طلبته منها أي بولونيا البروسية و(فارميا) وتطلب القيصرة مقابل ذلك من ملك بروسيا أن يسير عشرين ألف جندي على مقاطعتي (الأفلاق والبغدان) إذا قامت النمسا بمحاربة الروسيا.

وعند وصول هذا الكتاب إلى فريدريك الكبير ملك البروسيا، كان همه موجهًا إلى تقسيم بولونيا وتوسيع دائرة أملاك بلاده؛ ففرح غاية الفرح بكتاب القيصرة، وانتهى الأمر باتفاق الروسيا والبروسيا على تقسيم بلاد بولونيا التعيسة. وصارت النمسا بهذا الاتفاق بين أمرين؛ إما الوفاء بالعهد لتركيا وفرنسا، ومعارضة

مشروع تقسيم بولونيا وإما الاتفاق مع الروسيا والبروسيا وعدم احترام عهودها نحو تركيا وفرنسا. فاختار كونيتز الأمر الثاني عاملاً بالمبدأ السياسي القائل «بأن لا عهد ولا شرف في السياسة». ووافق الإمبراطور جوزيف والإمبراطورة ماري تيريزيا والدته على خطة كونيتز، وكان ذلك في أوائل عام ١٧٧٢.

وفي يوم ٢٨ يناير سنة ١٧٧٢ كتب (كونيتز) إلى حكومة الروسيا يبلغها قبول النمسا لمشروع تقسيم بولونيا، ولمطالب القيصرة نحو الدولة العلية. مظهرًا أمله وأمل حكومته في أن النمسا تأخذ من أملاك الدولة العلية شيئًا كما أخذت من بلاد بولونيا أي أن تقسم الدولة العثمانية كما قسمت بولونيا!!!

وبذلك يرى القارئ أن النمسا بعد أن تحالفت مع تركيا على أن ترد الروسيا عن أملاكها بواسطة المخابرات السياسية أو بواسطة الحرب، وأن تدافع عن استقلال بولونيا، وبعد أن قدمت إليها الدولة العلية ما طلبت من المال، عرضت بنفسها على الروسيا والبروسيا في يناير عام ١٧٧٢ تقسيم بولونيا وتجزئة الدولة العلية!! وهي نتيجة اعترفت (ماري تيريزيا) نفسها بأنها لا تشرف المملكة النمساوية. وقالت عنها في رسائلها السياسية «إنها سياسة جرت عليها النمسا ضد الشرف وضد مجد المملكة وضد الذمة والعقيدة».

وقد تم اتفاق الروسيا والبروسيا والنمسا على تقسيم بولونيا وانتهى الأمر بتقسيم هذه المملكة بفضل دسائس الدخلاء، وانقسام أهلها على بعضهم.

وذهبت هذه الأمة البولونية الشريفة المشهورة بالوطنية الفائقة والشهامة العظيمة ضحية مطامع الدول الثلاث وفريسة الدسائس الأجنبية والشقاق الأهلي.

وقد امتنعت الدولة العلية عن إرسال المدد المالي للنمسا لما رأت تلاعبها معها وتلونها في سياستها. فجعل (كونيتز) عدم إرسال المدد المالي سببًا لحل التحالف بين دولته وتركيا!

ولما علمت الدولة العلية بأن الروسيا قابلة لعقد الصلح بدون استيلائها على مقاطعتي (البغدان والأفلاق) رضيت بالصلح وعقدت مع حكومة الروسيا هدنة بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٧٧٢. واتفق رجال الدولتين على اجتماع مندوبين من قبليهما بمدينة (فوكتشاني) للمناقشة في شروط الصلح. فاجتمع المندوبون ولبثوا مجتمعين عشرين يومًا اتفقوا فيها على سائر الشروط إلا على شرط استقلال الترتار. فقد طلب مندوبو تركيا بقاء الترتار تحت سلطة الدولة العلية لأن جلالة السلطان بصفته خليفة المسلمين لا يمكنه التنازل عن السلطة عليهم. فرفض الروسيون هذا الطلب وبذلك انحل المؤتمر. وبعد انحلاله بزمن عرضت الروسيا على الدولة العلية عقد مؤتمر آخر فقبلت الدولة وعقد المؤتمر بمدينة (بوخارست) بعد أن عقدت هدنة ثانية جعل آخر أجلها ٢١ مارس سنة ١٧٧٣. وقد اتفق مندوبو الروسيا وتركيا في هذا المؤتمر على مسئلة الترتار فرضيت الروسيا ببقائهم تحت سلطة جلالة السلطان. ولكنها طلبت من تركيا التنازل لها عن (كرتش) و(يني قلعة). فلم تقبل تركيا ذلك وانحل هذا المؤتمر أيضًا - كما انحل المؤتمر الأول بغير نتيجة - في أوائل يناير سنة ١٧٧٣.

وقد عادت المخابرات مرة أخرى بين الدولتين بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٧٧٣، ولكن الاتفاق كان مستحيلاً لأن الروسيا كانت تطالب بعزم ثابت بكرتش ويني قلعة، وساسة الدولة العلية كانوا يرفضون طلب الروسيا أشد الرفض؛ لأنهم كانوا يرون – والحق معهم – أن أخذ هذين الموقعين يجعل الأستانة في خطر مستمر من جهة الروسيا ولذلك أقفل باب المخابرات وعادت الحرب بين الدولتين. فأمرت القيصرة (رومانتسوف) جنرال الجيش الروسي بأن يسير وراء الدانوب ويحمل على العثمانيين، فسار بأمرها الجيش الروسي يوم ١٣ يونيو سنة ١٧٧٣ وحمل على (سيليستريا) (وهي مدينة ببلاد البلغار)، ولكن الجيش العثماني انتصر عليه انتصارًا عظيمًا وقطع عليه خط الرجعة حتى فقد الجيش الروسي معظم رجاله. فقام عندئذ الجنرال فيسمان الروسي بعمل جملة مناورات اضطرت الأتراك للرجوع إلى الوراء. وقد مات في هذه المناورات الجنرال فيسمان نفسه ولكنه أعاد للجيش الروسي بعض قوته.

وقد رأت الروسيا عندئذ أن مصلحتها تقضي عليها بعقد الصلح مع الدولة العلية، خصوصًا وأن جيوشها انهزمت هزيمة شديدة بالقرب من (وارنا)، وأن أهل القرم أظهروا ميلهم للانضمام مع جلالة السلطان ضد الروسيا. فضلاً عن أن ثورة أهلية قامت في الروسيا تحت قيادة رجل اسمه (بوجاتشيف) كانت تهدد القيصرة وملكها. فلذلك طلبت الروسيا من النمسا التوسط بينها وبين الدولة العلية في أمر الصلح مقابل جزء تعطاه من أملاك تركيا نفسها.

وفي ذلك الحين توفي المرحوم السلطان (مصطفى الثالث)، وتولى بعده السلطان (عبد الحميد الأول) فأمر باستمرار الحرب ولكنها عادت بخسائر جمة على الدولة؛ لأن الجيش كان غير مستعد للقتال بعد الحروب الطويلة التي قام بها. فاضطر الصدر الأعظم إلى عرض الصلح على الجنرال (رومانتسوف). وتم الاتفاق بينهما في ١٠ يوليو سنة ١٧٧٤ وأمضيا بعد ذلك في ٢١ يوليو سنة ١٧٧٤ على عهدة الصلح بمدينة (كوتشك قاينارجة)، وهي أشهر عهدة أمضت عليها الدولة العلية، والحجر الأول للمسئلة الشرقية وعنوان النزاع بين المسيحية والإسلام، وأصل الحروب الطويلة التي وجهت ضد الدولة في القرن التاسع عشر والأزمات الشداد التي وقعت فيها.

وشروط هذه المعاهدة أن الدولة العلية تتنازل للروسيا عن كاباردا، وتضع مقاطعات الدانوب تحت حمايتها، وتعلن استقلال بلاد القرم تحت ضمانتها، وتتنازل لها عن (أزوف) و(كرتش) و(يني قلعة)، وتعطيها حق الملاحة في البحر الأسود وشبه حماية معنوية على رعايا الدولة العلية المسيحيين عمومًا والأرثوذكسيين منهم خصوصًا.

وهذا الشرط الأخير كان ولا يزال آفة الدولة العلية في علاقاتها مع دول أوروبا؛ فكلها تتداخل في شؤون الدولة باسم المسيحية، وإذا قامت الحرب بينها وبين إحدى الدول كانت العلة المسيحية وحقوقها. وإن سياسة الروسيا مع الدولة العلية في القرن الثامن عشر كانت كسياستها مع مملكة بولونيا التعيسة تخلق

لنفسها حزبًا في قلب المملكة يخلق لها الاضطرابات والمشاكل عند الحاجة لتتداخل في شؤون المملكة الداخلية باسم هذا الحزب وبحجة نصرته. ولكن هذه السياسة التي أفلحت في بولونيا تمامًا بفضل النمسا والبروسيا لم تفلح في تركيا تمامًا كما كانت تؤمله الروسيا لما عند العثمانيين من الشهامة الحقيقية، ولما لجيشهم من القوة الهائلة ولما بين الدول الأوروبية من الشقاق والاختلاف بشأن أمور تركيا ومسائل الشرق.

أما النمسا فقد انتهزت فرصة اشتغال الروسيا وتركيا بأمر الصلح، ووضعت يدها على جزء مهم من البغدان وعرضت على الروسيا مقابل ذلك مشروعًا يتضمن تحالفها معها ضد الدولة العلية!

ولم توقع الحكومة العثمانية نهائيًّا على معاهدة (قاينارجه) إلا يوم ٢٤ يناير سنة ١٧٧٥.

ولم يمض على هذه المعاهدة زمن يسير حتى أحدثت الروسيا في بلاد القرم الاضطرابات بفضل الدخلاء العاملين بأمرها، وأرسلت جيشًا جرارًا إلى داخل البلاد بدعوى تسكين الاضطرابات. ولكن غرضها الحقيقي كان الاستيلاء على بلاد القرم، وبالفعل استولت عليها وظهر للعيان أن الروسيا إنما كانت تعمل لإخراج هذه البلاد من حوزة الدولة العلية، وإن بذل جهدها في سبيل إعلان استقلالها لم يكن إلا ليسهل لها الاستيلاء عليها. وقد احتجت الدولة العلية

ضد هذا العمل المخالف لشروط معاهدة (قاينارجة)، وأرادت إعلان الحرب ضد الروسيا ولكنها رجعت عن عزمها بنصائح فرنسا التي كانت تعلم أن الروسيا والنمسا متفقتان على تقويض أركان السلطنة العثمانية.

ولكن الروسيا كانت تبذل أقصى الجهد للوصول إلى إعلان الحرب بينها وبين تركيا فأرسلت مبعثوين من عندها لتهييج بلاد اليونان والأفلاق والبغدان ضد السلطنة السنية، ونشرت الجواسيس في أنحاء الدولة العلية ليحدثوا فيها القلاقل ويخلقوا الاضطرابات. فلما رأت الدولة العلية ذلك، وأن لا مناص لها من الحرب، طلبت من سفير الروسيا بالأستانة أن يخابر دولته في تسليم حاكم الأفلاق الذي عصى أمر الدولة والتجأ إلى الروسيا، وفي عزل قناصل الروسيا المهيجين للأهالي في بلاد الدولة، وفي منح الدولة العلية حق تفتيش مراكب الروسيا التجارية التي تمر من بوغاز الأستانة. فرفضت الروسيا هذه الطلبات وكان ذلك الرفض إعلانًا للحرب بينها وبين الدولة العلية.

ولما كانت النمسا متفقةً مع الروسيا على مساعدتها ضد تركيا، أرسل جوزيف الثاني إمبراطور النمسا جيشًا عظيمًا لمحاربة الأتراك والاستيلاء على مدينة (بلغراد)، فانهزم جيشه أمام العثمانيين واضطر للعودة إلى مدينة (تمسوار) ببلاد المجر حيث اقتفى أثره الجيش التركي وهزمه هزيمة عظيمة.

أما الجيش الروسي فقد استولى في هذا الأثناء على مدينة (أوزي). وبينما الجيش العثماني يقاوم جيش الروسيا والنمسا، إذ مات المرحوم السلطان (عبد الحميد الأول) في ٧ إبريل سنة ١٧٨٩ وتولى بعده السلطان الغازي (سليم خان الثالث)؛ حيث أمور الدولة مرتبكة والحرب قائمة على قدم وساق. وقد انتهز الروسيون فرصة انتقال الملك في الدولة العلية واتحدوا مع النمساويين في الحركات العسكرية وتولى القيادة العامة قائد واحد، فانتصر الجيشان على جيش الدولة واستولى الروسيون على مدينة (بندر) واحتلوا جزأ عظيمًا من بلاد الأفلاق والبغدان وبسرابيا، ودخل النمساويون بلاد الصرب ومدينة بلغراد.

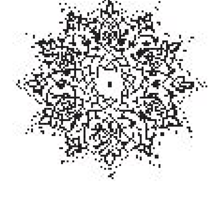
وقد مات حينذاك جوزيف الثاني إمبراطور النمسا، وأعقبه على سرير المملكة النمساوية ليوبولد الثاني فسعى في عقد الصلح مع الدولة العلية تخوفًا من قيام النمساويين بالثورة ضده تقليدًا للأمة الفرنساوية التي كانت ثائرة وقتئذ ثورتها الأولى الكبيرة ضد لويس السادس عشر، فعقدت عهدة الصلح بين النمسا والدولة العلية في أغسطس سنة ١٧٩١ بمدينة (زشتوي) وقد ردت النمسا إلى الدولة العلية بمقتضى هذه المعاهدة بلاد الصرب وبلغراد التي كانت في قبضتها ولم تخسر الدولة العلية من هذه الحرب مع النمسا خسارة تذكر.

أما الروسيا فقد استمرت بمفردها على محاربة الدولة العلية حتى توسطت بينهما البروسيا وإنكلترا وهولاند. فأمضيت بينهما معاهدة بمدينة (ياش)، أخذت

الروسيا بمقتضاها بلاد القرم نهائيًّا وبسارابيا والبلاد الواقعة بين نهري بوج دينستر ومدينة (أوتشاكوف).

وبذلك انتهت هذه الأزمة الشديدة التي جاءت في أواخر القرن الثامن عشر، وكانت عنوانًا لأزمات شداد توالت بعد بعضها في القرن التاسع عشر. نأتي عليها الواحدة بعد الأخرى.

* * *



المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر

ليس غرضنا أن نأتي في هذا الفصل على تاريخ الدولة العلية في القرن الحاضر بل على أشهر وأهم أزمات المسألة الشرقية؛ فلذلك نهمل الحوادث الصغار ونفصل الأزمات الشداد أزمة بعد أخرى.

الأزمة الأولى
استقلال اليونان

كل من قرأ تاريخ الدولة العلية يعلم أن المرحوم السلطان الغازي (محمد الثاني) لما فتح الأستانة، أمن الناس على اختلاف عقائدهم ومذاهبهم على أموالهم وأرواحهم ودياناتهم وتقاليدهم؛ حيث اتبع أوامر الشرع الشريف ونشر راية الاعتدال الديني. فنال اليونانيون من هذه المعاملة الحسنة ما لم يكن يخطر لهم على بال من السعادة والرفاهية، ورأوا من سلطان آل عثمان إكرامًا لهم واحترامًا لدينهم ولرجال دينهم، حتى أنه لما انتخب بطريرقهم بعد فتح الأستانة قال له المرحوم السلطان محمد الثاني: «كن بطريرقًا لليونان والله يحميك، وفي كل الأحوال والظروف اعتمد على مساعدتي وتمتع بكل الامتيازات التي كانت لأسلافك من قبل؟»

وقد كانت هذه المعاملة الإسلامية فريدةً في نوعها غريبةً في بابها، فإن الكاثوليكيين أنفسهم كانوا يعاملون اليونانيين بالاحتقار والازدراء، ويستحيل على المؤرخين أن ينكروا على محمد الفاتح وعلى المسلمين هذه الصفات العالية

والمكارم الجليلة التي ظهرت في الأستانة بعد الفتح كشمس تبدد الظلمات وآية من أكبر آيات الدين الإسلامي الباهر.

وقد أدى هذا الاعتدال الديني إلى نمو التجارة في أيدي اليونانيين، فصاروا بفضل الدولة العلية وبفضل تساهلها الديني أغنياء أثرياء عائشين في أتم الراحة والهناء، ولكنهم لم يحفظوا للدولة العلية عهدًا ولم يرعوا لها نعمة بل أنكروا المعروف والجميل، وصاروا في الصف الأول من أرباب الدسائس العاملين ضد السلطنة العثمانية، وأضر الآلات لأعداء الدولة في قلبها.

وقد بلغت ثقة الدولة العلية برعاياها على اختلاف دياناتهم وأجناسهم وحسن نواياها نحو المسيحيين المحكومين بها، أنها عينت لمقاطعات صربيا والأفلاق والبغدان حكامًا من اليونانيين مؤملة أنهم يخدمونها بصدق وأمانة كما أكرمتهم وأكرمت أمتهم، فكانوا الأعداء الألداء في ثياب الأصدقاء الأمناء. وعوضًا عن أن يقوموا بالواجب عليهم نحو دولة رفعتهم إلى أسمى المناصب، استعملوا سلطتهم ونفوذهم في تهييج أهالي هذه البلاد ضد الدولة العلية وإلقاء بذور الثورات والاضطرابات فيها.

وقد أسس المهيجون من اليونانيين جمعية في بلاد الروسيا اسمها (هيتري) - أي الجمعية اليونانية الوطنية - غرضها استقلال اليونان والانتقام من الدين الإسلامي، وقد ساعد القيصر هذه الجمعية كل المساعدة فأخذت تنمو وتنتشر،

وأخذ الكثير من أعضائها يقتلون ويسلبون باسمها وبدعوى المطالبة باستقلال اليونان. وكان (إسكندر إيبسيلانتي) و(ديمتريوس إيبسيلانتي) أهم أعضاء الهيتري في خدمة القيصر الشخصية. وكان (كابو ديستريا) زعيم الثورة اليونانية أحد وزراء القيصر إسكندر الأول.

وكان ابتداء الثورة اليونانية دخول (إيبسيلانتي) في المقاطعات اليونانية في عام ١٨٢١ محرضًا على الثورة بلاد اليونان كلها. وقد اعتبر هذا العمل بإيعاز من الروسيا. وكان من البديهيات أن (إيبسيلانتي) الذي كان ضابطًا بمعية القيصر عمل ما عمل بأمر القيصر أو برضاه، وقد أتى (إيبسيلانتي) نفسه بما يدل على ذلك؛ حيث كتب في دعوته للثورة «وإذا اعتدى أحد من الأتراك على أراضي بلادكم، فلا تخشوا له بأسًا فإن دولة عظيمة مستعدة لمعاقبة المعتدين عليكم».

ولم يكن بين دول أوروبا دولة تعارض هذه الحركة اليونانية مثل دولة النمسا، فإنها كانت تحيط الباب العالي علمًا بكل دسائس ثورويي اليونان وبكل تشجيعات الروسيا لهم وأعمالها السرية.

أما إنكلترا فكانت خطتها في بادئ الأمر التظاهر بمساعدة تركيا ضد الروسيا، ومقاومة الحركة اليونانية أشد المقاومة. ولكن الدولة العلية أظهرت شكها في نوايا بريطانيا لعلمها بطمعها وجشعها وكراهتها الحقيقية للإسلام. خصوصًا وأن سوء قصدها كان قد ظهر باستيلائها على الجزائر اليونانية. وقد جاءت الأيام

مبرهنة بأسطع برهان على أن الدولة العلية كانت مصيبة في سوء ظنها بالإنكليز؛ فقد انقلبت إنكلترا في مسئلة الثورة اليونانية ضد الدولة العلية كل الانقلاب وغيرت كراهتها الأولى لليونانيين بالمحبة العلنية والمساعدة الظاهرة.

ولما علمت النمسا بأعمال الروسيا ومساعداتها لليونانيين، بذل وزيرها الأول (مترنيخ) الشهير أقصى جهده لدى القيصر إسكندر الأول ليعيد السكون إلى بلاد اليونان، ويأمر الثورويين بعدم القيام في وجه حكومة المرحوم السلطان محمود والامتثال والخضوع لأوامر الدولة. وقد أظهر مترنيخ للقيصر إسكندر الأول مقدار الخطر الذي ينتج عن اشتعال نار الفتنة والثورة في بلاد اليونان مبينًا له أن تعضيده لثورة اليونان يكون داعيًا لانتشار الثورة في كل أنحاء أوروبا ضد الملوك. فأثرت هذه الأقوال على القيصر إسكندر الأول، وأعلن رسميًّا غضبه وسخطه على إيبسيلانتى ووجه ملامه لليونانيين ناصحًا لهم بالسكينة والانصياع لحكم الدولة العلية.

ولكن هذه التصريحات العلنية لم تكن إلا ترضية وقتية للنمسا التي كانت مضطربة الأحوال لاشتغالها بقمع الثورة الإيطالية التي قامت وقتئذ في وجهها. ولم يرجع القيصر إسكندر الأول عن عزمه بل صار يتظاهر علنًا بمحبة السلم والميل إلى الإنصاف مع الدولة العلية، وهو يكمن لها في الباطن السوء والضرر منتظرًا الفرص المناسبة.

أما إيبسيلانتي فقد هزمته الدولة هو ورجاله شر هزيمة، واضطر إلى الهروب في ترانسلفانيا حيث قبضت عليه النمسا وسجنته لغاية عام ١٨٢٧. وقد أسس ثوار اليونان بالرغم عن سقوط إيبسيلانتي في قبضة النمسا مجالس أهلية ومجلسًا عموميًّا لهم كبرلمان يوناني.

وما انتشر في أوروبا خبر قيام اليونانيين بالثورة ضد الدولة العلية، حتى تظاهر الكثيرون من الكتاب والشعراء بتعضيدهم والانتصار لثورتهم ضد المسلمين. وأول من جاهر بالانتصار لليونانيين وبالنداء باستقلالهم هو اللورد (بيرون) الشاعر الإنكليزي. فقد هاجر من بلاده وعاش غريبًا ينشد مجد اليونان السالف وينادي أوروبا بمساعدة أبناء اليونان ونصرتهم. وقد أثرت كتاباته وأشعاره في أغلب بلاد أوروبا، وجرى على سنته الكثير من شعراء فرنسا وكتابها وفي مقدمتهم (فيكتور هوجو) الشاعر الشهير. وأسست اللجان المختلفة في فرنسا وإنكلترا لمساعدة اليونانيين بالمال والرجال. وسافر المتطوعون من كل بلد في أوروبا ومن كل جانب.

وقد قامت الحركة كلها في بلاد أوروبا باسم معارف اليونان وأنوارها القديمة وباسم الدين المسيحي. فكنت تجد الكتاب الذين لا دين لهم ولا عقيدة في أفئدتهم يدافعون عن اليونانيين باسم الدين المسيحي ويوجهون إلى الإسلام أقبح السباب وأدنى الشتائم.

وكان أنصار اليونانيين يحسبونهم كآبائهم الأولين، متى نالوا حريتهم واستقلالهم بزغت شموس المعارف والآداب والفلسفة من بلادهم وعادت أثينا مشرقًا لأنوار الحكمة والعرفان. والذين كانوا ينتصرون لليونانيين مؤملين هذا الأمل، كانوا إما متعصبين في الدين ضد المسلمين يحملهم بغضهم على اعتقاد فاسد كهذا، أو كانوا سليمي النية. فلقد برهن اليونانيون بعد استقلالهم على أن بينهم وبين اليونانيين القدماء بونًا بعيدًا وفرقًا عظيمًا. ولا ريب أن أولئك الذين كانوا ينتظرون شروق أنوار الحكمة والفلسفة العالية من أبناء أثينا الحاليين تحسروا طويلاً واندهشوا منتهى الاندهاش من خطئهم في آمالهم هذا الخطأ الكبير، واعتدائهم بغير حق على السلطنة السنية التي كانوا يقولون عنها إنها المانعة لترقي اليونان والواقفة في سبيل (شروق شموس الحكمة والعرفان من أثينا).

ومن الغريب أن أغلب أنصار اليونانيين إن لم نقل كلهم كانوا يجهلون تمام الجهل بلاد اليونان وأهلها. على أنهم لو كانوا أرسلوا بعض الوفود لزيارة هذه البلاد والوقوف على حقيقتها وحقيقة أهلها، لكانوا أدركوا أنهم مخطئون خطأ كبيرًا وأن آمالهم البعيدة حلم لا حقيقة له ويستحيل أن يكون له وجود.

وقد أنصف بعض الكتاب الأوروبيين الدولة العلية وأظهروا للعالم المتمدن الحقيقة التي لامراء فيها، وفضحوا أعمال اليونانيين حتى خجل أنصارهم. وفي مقدمة هؤلاء الكتاب الفضلاء المسيو (ألفريد لميستر) الفرنساوي؛ فقد وضع

كتابًا على استقلال اليونان كشف فيه الغطاء عن أمور عديدة تشرف الدولة العلية وترفع من مقامها أمام التاريخ وتشهر أكاذيب أنصار اليونان الجمة.

ومن المستندات الرسمية العديدة التي أوردها حضرة المؤلف السالف الذكر عريضة رفعها جماعة من الفرنسويين، كانوا سافروا إلى بلاد اليونان لنصرة الثائرين فيها، إلى أميرال البحرية الفرنساوية بالبحر الأبيض المتوسط يسألونه فيها أن يردهم إلى فرنسا. وهذه العريضة تترجم للقارئ عن الحقيقة وعن أكاذيب أنصار اليونان فقد جاء فيها: «وقد وصفوا لنا اليونانيين قبل سفرنا من فرنسا بشجعان وأبطال يفوقون آباءهم الأولين شهامة ومجدًا، فما وجدنا هنا إلا رجالاً يحملهم حب المال على حب الجرائم وأناسًا لا يزالون في ظلمات الجهالة والوحشية».

وقد كتب القومندان (بوجول) في مذكراته عن ثورة اليونان بتاريخ ٢٢ دسمبر سنة ١٨٢٧ ما تعريبه:

«وقد جئت الشرق وأنا من أكبر أنصار هذه الأمة (اليونانية)، ولم يتغير اعتقادي فيها وإحساسي نحوها إلا بالتجربة؛ فهي مجردة عن الوطنية والشجاعة والاتحاد، وهمّ كل رئيس من رؤسائها أن يكون غنيًّا وقد بلغت الفوضى حدها في بلاد اليونان. وأغلب أعضاء حكومتها – وكلهم محتقرون أشد الاحتقار – معروفون من الجميع بأنهم المسلحون للصوص البحار. ولولا تداخل الدول لخضع

اليونانيون جميعًا هذا العام. واعترافًا بالجميل نحو أمم أوروبا لا يزال اللصوص اليونانيون يعتدون على تجارة هذه الأمم نفسها!».

وكتب الأمير (ريني) أميرال الأساطيل الفرنساوية بالبحر الأبيض المتوسط من أزمير بتاريخ ٢٣ مارث سنة ١٨٢٦ ما تعريبه:

«لقد تغش أوروبا بشأن كل ما يختص بثورة اليونانيين ضد تركيا، فقد تنقص المستندات الرسمية وليس من عادة الأتراك أن ينشروها. والتقارير اليونانية ليست إلا مراسلات خصوصية تجسم فيها الأمور وتمر على (زانت) و(كورفو) والنمسا قبل أن تلونها الجرائد في لوندرة وباريس بالألوان الساطعة البهية. ولكنها في أغلب الأحيان ألوان كاذبة. ولا شك أن هذا هو اللازم للتأثير على أفكار العالم. ولكن هذا لا يكفي لإنارة أفكار الذين يقودون زمام الأمور».

وقد انتهز اليونانيون فرصة قيام (علي باشا) والي يانيه ضد الدولة العلية لإحداث الاضطرابات والهيجان في كل أنحاء بلاد اليونان. فقد طغى هذا الباشا وعصى الدولة العلية وأراد الاستقلال والخروج من تحت السلطة الشرعية فصار يعمل لاستمالة اليونانيين إليه ضد الدولة العثمانية. ولكن أطماعه الشديدة وأخلاقه الشرسة أكثرت من أعدائه بالرغم عن تملقه لليونانيين ونفاقه.

وسبب عصيانه على الدولة أن إسماعيل باشا، أكبر أصدقائه وأول المقربين إليه، وقع بينه وبينه خلاف شديد أدى إلى هروب إسماعيل باشا إلى الأستانة،

حيث تعين فيها بالحرس السلطاني وأبلغ رجال الدولة أعمال هذا الرجل وسوء نواياه. فقررت الدولة عزل ابنه الذي كان حاكمًا لتساليا. فاغتاظ علي باشا من ذلك وأرسل أحد أتباعه من الألبانيين إلى الأستانة لقتل إسماعيل باشا، وبالفعل قتله هذا الألباني عند ذهابه للصلاة.

وقد علمت الدولة وقتئذ بأن الإنكليز يشجعون علي باشا على رفع لواء العصيان ضد الدولة العلية، ووقفت على كل مراسلاته مع اليونانيين فامتلأت غيظًا منه، واعتبر خائنًا للدولة والملة، وأصدر شيخ الإسلام منشورًا للمسلمين باعتباره خارجًا على الدولة كافرًا بنعمتها.

وقد أمرته الدولة بالحضور إلى الأستانة في ظرف أربعين يومًا، فخالف أمرها وصمم على معاداتها والقيام في وجهها. وصار يجتهد في استمالة المسلمين إليه. فلما لم يفلح لأنهم جميعًا اعتبروه خائنًا وخارجًا من دين الإسلام، مال إلى اليونانيين وصار يتقرب منهم ويستنصر بهم ضد الدولة ويوزع الأموال عليهم. ولما أراد الانتفاع بهذا الود، سألهم بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٨٢٠ تكوين جيش ينصره ضد الدولة. ولكن اليونانيين الذين كانوا يعرفون أخذ الأموال وسماع المدائح وبدائع الأقوال من هذا الطاغية، كانوا يعرفون من أنفسهم أنهم عاجزون عن تقديم الأسلحة والرجال فلم يجيبوا للعاصي طلبًا ولم يلبوا له نداءً، بل بقي يناديهم وهم صامتون حتى اقترب منه الجيش العثماني، فلم يجد له مخرجًا من

ورطته إلا حرق مدينة (يانينا) والالتجاء إلى جزيرة كان بنى فيها قلعة حصينة جمع فيها كل ذخائره وأمواله.

وقد كان يقود الجيش العثماني ضده خورشيد باشا حاكم المورة، فوصل بمهارته وحكمته إلى دخول القلعة التي كان ملتجئًا بها هذا المتمرد، ولما لم يجد علي باشا لنفسه سبيلاً غير التسليم، سلم نفسه لخورشيد باشا الذي أنفذ أمر الدولة بقتله عقابًا له على تمرده وعصيانه. وفي أوائل فبراير سنة ١٨٢٢ أرسل برأسه إلى الأستانة لتعلق في مكان عام إنذارًا لكل عدو للدولة ولكل خائن.

وقد انتهز اليونانيون فرصة عصيان علي باشا والي يانينا وأخذوا يسلبون وينهبون في كل أنحاء اليونان، وجعلوا المورة منبع الثورات والاضطرابات لخلوها من العدد الكافي من الجنود العثمانية. وفي ٥ مارس عام ١٨٢١ دخل من يدعي (كارافيا) وهو يوناني تعلم الجندية في الروسيا في ميناء (جالاتز) - وهي ميناء من رومانيا على الدانوب - وهجم على قلعتها برجاله العديدين حيث نهبوا وسلبوا وقتلوا مَنْ في المدينة كلها وأسالوا الدماء وخربوا المنازل. وقد أشاع اليونانيون عندئذ في كل أصقاع العالم أن ما أتوه في هذه الميناء الصغيرة التي يكاد لا يوجد بها جنود يعد انتصارًا كبيرًا على الدولة العثمانية وعملاً عظيمًا. وهاج كذلك أعضاء الهيتري بمدينة (ياسي)، واحتالوا على حرسها وكان مكونًا من خمسين رجلاً فأفهموهم أن الأهالي عازمة على الثورة وقطع دابر الأتراك، ولكنهم إن تجردوا من أسلحتهم وبنادقهم توطد الأمن في المدينة وعادت الأمور

إلى السكينة والسلام، فاغتر رئيس الحرس وظن أن أعضاء الهيتري صادقون في أقوالهم، فأجاب طلبهم وأمر الجنود بالتجرد من السلاح والذخائر الحربية. فقابل اليونانيون هذا العمل بأن نشروا لواء النهب والسلب في المدينة ورفعوا راية الفتك بالمسلمين فقتلوا الكثير منهم بلا تمييز بين الرجال والنساء والأطفال. ولما جاء (إيبسيلانتي) زعيم جمعية الهيتري استحسن هذه الفظائع والمنكرات ووافق عليها باسم الانتقام من الإسلام والمطالبة بالحرية!

وقد كانت جمعية الهيتري تهدد الأغنياء من اليونانيين بالقتل إن لم يساعدوها بالمال – وقد اتبعت هذه الخطة نفسها جمعية ثوار الأرمن مع أغنياء الطائفة الأرمينية – وحصل أن (إيبسيلانتي) المذكور لما جاء مدينة (ياسي) علم بوجود يوناني عظيم الثروة اسمه (بول أندرياس)، فألقى القبض عليه بدعوى أنه اختلس أموالاً كثيرة من أموال الهيتري فأدرك الرجل أن هذه التهمة ألقيت عليه ليقدم لإيبسيلانتي شيئًا من المال ففعل ذلك وكان في فعله نجاته.

وقد أحدثت هذه الفظائع التي جرت في (ياسي) في كل بلاد اليونان فرحًا شديدًا، واشتاقت نفوس أهاليها للسلب والنهب وذبح المسلمين باسم الحرية والدين!

وقد يجد الإنسان في بعض الكتب المنتصر أصحابها لليونان فصولاً طويلة على هذه المذابح المختلفة والجرائم العديدة. ومن هذه المؤلفات أشهرها مؤلف

المسيو (بوكفيل) المسمى (محطة الشرق) فقد جاء بالرغم عن شدة تعصب المؤلف ضد المسلمين بحقائق يخجل منها كل إنسان يحترم الإنسانية ويحبها.

ولما كانت المورة كما قدمنا منبعًا للثورات والاضطرابات حاصر اليونانيون مدينة (مونبازيا)، فقاوم أهلها الحصار طويلاً حتى فقدوا كل الذخائر والمأكولات. وكان يقود اليونانيين وقتئذ (ديمتريوس إيبسيلانتي) فاستعمل الخداع للاستيلاء على هذه المدينة وأعلن أهلها بأنه يحترم أملاكهم وأموالهم ويحترم قبل كل شيء أرواحهم، إذا سلموا المدينة وأنه يساعدهم على الرحيل منها إذا أرادوا ذلك. فصدق أهل هذه المدينة الشقية كلام (إيبسيلانتي) وسلموا القلعة والأسلحة. فدخل اليونانيون المدينة وأول شيء قاموا به هو أنهم لم يحترموا لرئيسهم قولاً ولا عهدًا بل هتكوا الأعراض ونهبوا الأموال وقتلوا النساء والأطفال قبل الرجال.

وإنه ليسهل على القارئ أن يتمثل قومًا لا سلاح بأيديهم ولا قوة تحميهم يهجم عليهم جماعة من أشرار اليونانيين متسلحون بأنواع السلاح، ويتمثل مناظر المعارك الدموية التي تجري بينهم ودفاع الموت الذي يدافع به المسلمون عن نسائهم وأطفالهم.

وقد كتب الكونتر أميرال الفرنساوي (هالجان) في عام ١٨٢١ تقريرًا عن دخول اليونانيين إلى (مونبازيا) جاء فيه:

«وقد وجد في قلعة مونمبازيا ثلاثمائة يوناني لم يكتف الأتراك أيام الحصار بمعاملتهم بالحسنى بل عاملوهم كإخوتهم الحقيقيين أثناء المجاعة واحترموا كنائسهم كل الاحترام. ولكن يونانيي المورة لم يعاملوا الأتراك بنفس هذه المعاملة عندما أخذوا المدينة. بل أتوا بأشنع القبائح وأفظعها في مساجد الأتراك.

أما المسجونون فقد أرسلوا بغير زاد إلى (كاسوميس). ووجدت على الأرض العائلات الإسلامية التعيسة تنازع نزاع الموت من الجوع والعطش ونائمة على الأحجار، وحوالي الجزيرة وجدت جثث القتلى. وبالرغم عن ذلك كله فقد أراد اليونانيون ضرب هاته العائلات بالرصاص. ولم تنج من أيديهم إلا بفضل المسيو (دي بونفور) الذي هدد اليونانيين وأخذ كل الأتراك الموجودين بهذه الجهة في سفينة، مخاطبًا ضباط اليونانيين بأن ما عملوه هم ورجالهم لا يأتي به إلا لصوص البحار!»

وهذا التقرير وحده يشهد بأبدع بيان على أن أنصار اليونان في أوروبا كذبوا على العالم كله الأكاذيب الشنيعة وأن الجرائم والفظائع الدموية التي جرت في بلاد اليونان لم يأتها إلا اليونانيون ضد المسلمين.

وإن الفيلسوف ليقف مندهشًا أمام هذه الدنايا والجرائم، ويعجب كيف أن شعراء أوروبا وكتابها كانوا ينتصرون لقوم لا تتغذى أرواحهم إلا بذبح الأبرياء، ولا تستريح نفوسهم إلا إلى الجرائم. فهل كان ينتظر شعراء أوروبا وكتابها من

هؤلاء القوم الذين كتب عنهم ضباط أوروبا نفسها وبعض من أفاضل كتابها ما قرأه القارئ أن يعيدوا لربوع اليونان مجدها السالف، وأن يردوا للوجود أثينا مشرقًا لأنوار الحكمة والعرفان؟؟

وقد استولى ثوار اليونان في ١٩ أغسطس سنة ١٨٢١ على مدينة (ناورين) الشهيرة، وأتوا فيها من الفظائع ما لم تره عين ولم تسمع به أذن. وكتب عن هذه الفظائع القس الأرثوذكسي (فرانتزيس) ما ترجمته: «وكانت البنات التي تريد الهروب من أيدي القتلة تجري نحو شاطئ البحر وعلى أجسادها أثر الرصاص. ومع ذلك كانت ترمى وتقتل. وكانت النساء يحمل أكثرهن الأطفال على الذراع فيمزق المعتدون ملابسهن. واللواتي كانت تلقي بأنفسهن إلى البحر لتستر عوراتهن كانت ترمى كذلك بالرصاص وتقتل. وقد هشمت رؤوس بعض الأطفال التي اختطفت من أمهاتها. وألقى اليونانيون في عميق البحار بنات وأطفالاً لم يتجاوز أغلبهم الرابعة أو الخامسة من العمر كأنهم قطع من لحوم الكلاب».

وفي ٥ أكتوبر من السنة نفسها استولى ثوار اليونان بعد حصار طويل على مدينة (تريبوليتزا). وإنه يستحيل على كاتب شرقي أو غربي مهما كانت بلاغته وقوة إنشائه وعظيم تأثيره أن يصف المذابح الهائلة البهيمية - أو التي لا اسم لها - التي أتاها اليونانيون. بل يكفي القارئ أن يعلم أن اليونانيين ذبحوا في (تريبوليتزا) ثمانية ألف من الرجال، وفوق ذلك من النساء وأن المذابح استمرت

ثلاثة أيام كاملات حتى فسد الجو وتغير الهواء وانتشر من بعدها الوباء؛ حيث عم كل بلاد اليونان وجاء من المنتقم الجبار منتقمًا للأبرياء الشهداء من الظالمين المجرمين السافكين للدماء.

وقد كتب أغلب كتاب أوروبا إلا من أعماهم الغرض والتعصب على هذه الفظائع ووصفوها كما تستحق. فقال عنها الكاتب الإنكليزي (فنلي) المشهور - وكان قد شهد الحادثة بعينه - في كتابه (تاريخ اليونان):

«إن منظر هذه المذابح لا يعادله منظر في تاريخ البشر لا في فظاعته ولا في طول مدته».

وقد أحدثت هذه الفظائع في الأستانة تأثيرًا شديدًا جدًّا وهاج الأهالي طالبين عقاب اليونانيين الذين لهم يد في جمعية الهيتري. فقام عندئذ شيخ الإسلام ونصح المسلمين بالسكينة والاعتدال وعدم الاعتداء على الأبرياء انتقامًا من الآفكين. (وسيرى القارئ أن اليونانيين كافئُوا شيخ الإسلام هذا بأن قتلوه هو وعائلته شهرًا كاملاً بعد ندائه في صالح الأبرياء منهم).

فلما علم المرحوم (السلطان محمود) بما عمله اليونانيون بدسائس جمعية الهيتري، أمر بتفتيش منازل بعض اليونانيين المشتبه فيهم وعمل تحقيق تام على كل الذين اشتبه في أمرهم. فأبان التحقيق إدانة الكثيرين من اليونانيين ومنهم (موروزي) الذي كان للسلطان به ثقة عظمى فاستعملها في تبليغ أعضاء الهيتري

أسرار السياسة العثمانية والبطريق (جريجوريوس)، فأمر السلطان بإعدام الجميع عبرة لغيرهم من المفسدين والثوار.

أما في أثينا فقد اتبع اليونانيون خطتهم الدموية بنفسها، فأسالوا الدماء بكثرة عظيمة ولم يرحموا أحدًا من المسلمين.

وقد انتشر بعض أعضاء الهيتري في أزمير وجعلوا غايتهم جمع الأموال بأدنى الوسائل وأسفل الطرق، وإلقاء الخوف والرعب في نفوس اليونانيين المقيمين بأزمير. فأشاعوا الإشاعات المختلفة عن نوايا الدولة العلية نحو اليونانيين حتى اضطرت العائلات اليونانية كلها إلى المهاجرة من أزمير، فاستفاد أعضاء الهيتري من هذه المهاجرة أنهم جمعوا أموالاً كثيرة، وأوهموا أوروبا بأن سبب هذه المهاجرة ظلم الدولة العلية وسوء معاملتها لليونانيين!!

ومما يؤكد ذلك أن أحد رجال فرنسا بعث من أزمير بكتاب إلى وزير البحرية الفرنساوية في ذلك الحين جاء فيه:

«وقد أشاع في كل أنحاء المدينة رجال يعملون على جمع الأموال بكل الوسائط الدنيئة الإشاعات المزعجة للخواطر بشأن نوايا الأتراك، فمتى علم الأهالي بأن أحد بواخرنا تقصد ميناء الأرخبيل، تأتيني العائلات اليونانية وتسألني من كل جانب السفر على هذه البواخر. وقد يطول بي الأمر إذا أردت

أن أشرح لسعادتكم كل الوسائل التي يمليها الشره وسوء القصد على رجال يعملون لجمع الأموال بدعوى الإنسانية. وإنه يجب أن يكون الإنسان هنا ليعتقد ذلك».

وقد استعملت هذه الوسائل في جهات مختلفة، وأهاج ثوار اليونان كل المسيحيين في البلاد اليونانية، إما بدعوى الدين وإما بالتهديدات والإنذارات.

أما في الأرخبيل فقد جعل اليونانيون همهم الأكبر السرقة واللصوصية والقتل والسلب والنهب. وقد كانت الدولة العلية استخدمت الكثيرين من أبناء اليونان في بحريتها ثقة منها بهم كثقتها بكل رعاياها على اختلاف دياناتهم وأجناسهم. فلما قامت الثورة اليونانية ترك البحرية العثمانية كل اليونانيين الموظفين بها، فأعاق ذلك الدولة العلية عن قمع الثورة في الأرخبيل كما قمعتها بعد في بلاد اليونان نفسها.

وقد قدمنا فيما سبق أن شيخ الإسلام أصدر منشورًا بالأستانة نصح فيه المسلمين بالسكينة وعدم الاعتداء على الأبرياء من اليونانيين، وقلنا إن مكافأته من هؤلاء كانت القتل. و ذلك أن المرحوم السلطان (محمود) عزله من منصبه لهياج الشعب ضده. فغادر الأستانة على باخرة عثمانية قاصدًا بلاد الحجاز. ولما وصلت الباخرة الأرخبيل هجمت عليها بعض السفن اليونانية وضايقتها من كل جانب حتى أسرتها وأخذت ما فيها من الأموال والخيرات. ولما رأى

البحارة اليونانيون أن شيخ الإسلام وعائلته بين ركاب السفينة، قبضوا على بناته وذبحوها أمامه وألقوا بها إلى البحر ثم قتلوا كل من بالسفينة على مشهد منه حتى صار وحده أمامهم فقتلوه شر قتلة جزاءً له على نصحه المسلمين بالسكينة وعدم الاعتداء على الأبرياء من بني اليونان!!

وقد أحدثت مذابح اليونان تأثيرًا شديدًا في الروسيا؛ فقام القسس ورجال الدين يحرضون الأهالي ورجال الحكومة على أن يطلبوا من القيصر الانتقام من الهلال للصليب، وطرد الأتراك المسلمين من بلاد اليونان المسيحية. ومع أن اليونانيين هم الذين اعتدوا على المسلمين وأتوا الفظائع الجسام، فإن أنصار اليونان في أوروبا ملئوا الأرض بكاءً وعويلاً، واتهموا الدولة العلية بأنها تذبح الأبرياء وتسفك الدماء. فأرسل عندئذ القيصر (إسكندر) إنذارًا للدولة العلية على يد سفيره بالأستانة المسيو (ستروجونوف) جاء فيه:

«إن الباب العالي يجبر المسيحية على أن تتساءل إذا كانت تستطيع أن تنظر بغير حراك إلى إبادة أمة مسيحية، وترضى بهذه الإهانات الموجهة للدين المسيحي».

وطلب القيصر من الدولة العلية في مذكرته هذه طلبات ملؤها التهديد والوعيد. وفي الوقت نفسه أرسل إلى الدول الأوروبية مذكرة يفسر فيها لها خطته وسلوكه، ويسألها عن الخطة التي تنوي كل واحدة منها اتباعها إذا قامت الحرب بين الروسيا والدولة العلية. وعلى أي صورة ترضي كل منها تقسيم الدولة العلية...

فكان القيصر إسكندر الأول يريد بثورة اليونان تقسيم الدولة العلية وبلوغ أمانيه من الأستانة والبوسفور.

أما الدولة العلية فقد أجابت على إنذار الروسيا بغاية الشرف والشهامة غير خائفة تهديدها ووعيدها. فترك عندئذ سفير الروسيا الأستانة، وأعلن في ٨ أغسطس سنة ١٨٢١ انقطاع العلائق السياسية بين الدولتين. فلما رأت النمسا ذلك خافت النتائج الهائلة والعواقب الوخيمة التي تنتج عن الحرب بين تركيا والروسيا، واتفقت مع إنكلترا على مقاومة الروسيا ومعارضة أغراضها واتحدت معها على منع الحرب بين الدولة العلية وبينها بكل الوسائل؛ فكتبت وزارة لوندرة كما كتبت وزارة فيينا إلى القيصر تعارض مشروعاته، وتعده بالتوسط مع النمسا لدى الباب العالي لنوال ترضية للروسيا. فقبل القيصر توسط النمسا وإنكلترا ورضخ لنصائحهما، وبالفعل توصل ساسة النمسا وإنكلترا إلى منع الحرب بين الروسيا وتركيا.

ولا يحسبن القارئ أن توسط إنكلترا مع النمسا لمنع الحرب بين الدولة العلية والروسيا كانت تقصد به إنكلترا خدمة تركيا أو مساعدتها. بل الحقيقة أن الإنكليز لما رأوا الروسيا تسعى لجعل بلاد اليونان تحت حمايتها المعنوية واستخدامها في سبيل سياستها، قاموا في وجهها وردوها عن محاربة تركيا ثم تظاهروا بعدئذ بنصرة اليونان أكثر منها؛ حتى حول اليونانيون أنظارهم إلى بريطانيا وصار للإنكليز النفوذ الأول في اليونان؛ حيث شكلوا في لوندرة الجمعيات

العديدة لمساعدة اليونان ونصرتهم، ولم يتأخر ماليو إنكلترا عن تسليف مبالغ طائلة لحكومة اليونان الثورية. فصارت إنكلترا بذلك أول عدوة للدولة العلية وأول دولة منتصرة لليونان.

وفي أوائل عام ١٨٢٣ صار حاكم الجزائر اليونانية الإنكليزي، الذي كان يعامل قبل هذا الحين ثوار اليونان بغاية القساوة والشدة، يحميهم ويساعدهم ويتركهم يتآمرون في جزائره ضد الدولة العلية.

ولما رأت الدولة أن الاضطرابات قد كثرت في بلاد اليونان، وأن الثورة قد عمّت كل أنحائها، طلبت من المرحوم (محمد علي باشا) عزيز مصر أن يمدها بالرجال، فأجاب الطلب وأرسل جيشًا جرارًا على أساطيل مصر تحت قيادة ابنه المرحوم (إبراهيم باشا).

وفي أثناء تأهب المصريين للدخول في بلاد اليونان، كانت الدول الأوروبية تتناقش في سان بطرسبورغ في أمر المسئلة اليونانية. ولكن إنكلترا كانت تعمل على عدم نجاح المؤتمر حتى يكون لها حرية تامة في العمل. وغاية ما أقر عليه هذا المؤتمر هو أن الدول الأوروبية تطلب من الباب العالي أن يعطي أمة اليونان شيئًا من الحرية والاستقلال في إدارتها، وقد أجاب الباب العالي على هذا الطلب بأنه لا يهب اليونانيين حقًّا جديدًا إلا بعد تمام خضوعهم، وأنه لا يقبل مطلقًا تداخل أية دولة أوروبية أو كل الدول بينه وبين رعاياه.

أما المصريون فقد أتوا في بلاد اليونان من الأعمال الجليلة ما يخلده لهم التاريخ، وما يحق لمصر أن تفتخر به في كل آن وفي كل زمان؛ فإنهم خدموا الدولة العلية أكبر الخدم وأجلها وبرهنوا على أن المصري إذا تعلم وتربى يقوم بأشرف الأعمال وأعظمها. فقد هزم المصريون اليونانيين شر هزيمة، واستولوا على كل بلادهم حتى ارتفعت أصوات أنصار اليونان في أوروبا ضدهم وسموا بطل مصر المرحوم (إبراهيم باشا) بالسفاح إظهارًا لغيظهم من رجل قام بالواجب عليه نحو دولته وأمته وملته.

وقد قدمنا فيما سبق أن البحرية العثمانية كان أغلب عمالها من اليونانيين، وكانت غير قادرة على قطع دابر اللصوص من الأرخبيل وحدها، فلما طلب المرحوم السلطان (محمود) من عزيز مصر أن يمده برجاله وسفنه، أمر المرحوم (محمد علي باشا) بإرسال أساطيل مصر الفخيمة إلى مياه الأرخبيل، فاستعدت البواخر في الإسكندرية، ورأت عندئذ هذه الميناء الزاهرة مظهر جلال مصر وقوتها في البحر مما لم تر له في طول حياتها مثيلاً. وكان الرأي المنتشر حين ذاك بين قناصل دول أوروبا في مصر أن مصر بقوتها وسلطتها تقهر وحدها بلاد اليونان وتعيدها خاضعة للدولة العلية قبل تمام ستة أشهر.

وقد أتمت مصر تجهيزاتها الحربية في ٩ يونيو سنة ١٨٢٤. وكان الأسطول المصري مركبًا من ثلاث وستين مركبًا حربية عظيمة، ومن ثمانية ألف جندي مصري من خيرة الرجال. وكان مع الأسطول والجيش ذخيرة سنتيْن كاملتيْن.

وبعد مبارحة الجنود المصرية لثغر الإسكندرية وقفت بجزيرة (كاكسوس) وأخضعتها وقهرت أهلها الذين كان أغلبهم يعيش من النهب والسلب. وبعد ذلك بقليل استولى الأميرال التركي خسرو باشا على «إيبسارا) التي أتى أهلها من قبل إخضاع الدولة لها من الفظائع ما يعجز القلم عن وصفه حتى أنهم قتلوا الكثيرين من أهل ساموس لعدم رضاهم بدفع شبه جزية لهم.

وما أخذ المصريون والأتراك هذين الموقعين المهمين، حتى نادى أنصار اليونان في أوروبا بالويل والثبور. ونشروا الأكاذيب والمفتريات عن دخول العثمانيين في هذين البلدين مدَّعين أنهم ذبحوا الأبرياء وقتلوا الأطفال والنساء. هذه العبارات نفسها التي تذكر في كل خلاف يقع بين المسلمين والمسيحيين في الدولة العلية والتي لا تتغير وإن تغيرت الظروف والحوادث.

وفي أول سبتمبر عام ١٨٢٤ اجتمع المصريون والأتراك في خليج (بودرون) تحت القيادة العامة لخسرو باشا، فلم علم (مياوليس) رئيس بحرية ثوار اليونان باجتماع هذه القوى العظيمة، جمع سفن الثوار كلها بين (كوس) وجزيرة (كاباري). فوجّه عندئذ (إبراهيم باشا) أسطوله إلى جزيرة كريد حيث كان وصلها من الإسكندرية جنود أخرى وأسلحة وذخائر جديدة. وجرى حين ذاك أن البحارة اليونانيين الذين كانوا تحت قيادة (مياوليس) طالبوه بماهياتهم ومرتباتهم الماضية وأنذروه بأنهم يعودون إلى جزائرهم ولا يبقون بسفنه إذا لم يعطهم هذه المرتبات، فحار (مياوليس) في أمره مع هؤلاء القوم الذين كان يظنهم شجعاناً

أبطالاً وخدامًا للوطن اليوناني، والذين كان يسميهم أنصار اليونان في أوروبا برجال الحرية والاستقلال وبورثة اليونانيين القدماء! فاضطر عندئذ (مياوليس) إلى الذهاب إلى مدينة (نوبلي). وقد كانت هذه المدينة مركز حكومة اليونان الثوروية.

أما (إبراهيم باشا) فقد أتم كل تجهيزاته ومعداته وسار بأسطوله وجنوده قاصدًا (مودون) بالمورة حيث وصلها في ٢٤ فبراير سنة ١٨٢٥، وما استقر بها حتى أخذ يهيئ الجيش للقتال والحرب. وفي ٢٥ مارس من السنة نفسها بدأ المصريون بمحاصرة مدينة (ناورين) الشهيرة ومدينة (بيلوس).

ولا يسل القارئ عن مقدار الاحتقار والازدراء الذي كان يظهره اليونانيون نحو الجنود المصرية المظفرة، فقد كانوا يظنونهم نساء في الحرب يهربون من ساحة القتال لأول طلقة نارية، ولكنهم لما اقتربوا منهم عرفوا أن أمامهم شجعانًا كبارًا وأبطالاً يحق لمصر على مدى الدهر أن تفتخر بهم كل الفخار، وحق لمحمد علي ولابنه الكريم وقتئذ ويحق لسلالتهما من بعد أن تفاخر بهم جنودُ أعظم الأمم المتمدنة.

وفي كل واقعة حدثت بين المصريين واليونانيين، كان اليونانيون يولُّون الأدبار ويهربون، مسلِّمين البلاد والمواقع!

وقد رأى (إبراهيم باشا) أن الاستيلاء على (ناورين) لا يكون إلا بالاستيلاء على جزيرة (سفاكتيريا)، فأرسل إليها حسين بك الجريدلي المشهور بشهامته العظيمة ونظره الصائب في مسائل الاستحكامات العسكرية. فقهر جنود هذه الجزيرة اليونانية واستولى عليها. وما مضى إلا ثلاثة أيام على استيلائه عليها حتى فتح أهالي (بيلوس) أبوابها وسألوا (إبراهيم باشا)، أن يتركهم يهربون بدون أن يلحق بهم الأذى، فقبل ذلك (إبراهيم باشا)، وكانت نتيجة تسامحه الجميل أن أهالي (ناورين) لما تضايقوا من طول الحصار ويئسوا من الأمر، خابروه في أمر تسليم المدينة إليه بعين الشروط التي سلمت بها (بيلوس)، فرضي ابن عزيز مصر بطلبهم وسقطت (ناورين) في أيدي المصريين في شهر مايو سنة ١٨٢٥.

ولما رأى (إبراهيم باشا) أن اليونانيين امتلأت قلوبهم بالخوف منه ومن جنوده الأعزاء، شرع في مهاجمة مدائن المورة ومعاقلها، فاستولى بدون صعوبة تذكر على (نيزى) و(كالاماتا) وبلغ (تريبوليتسا) التي تركها اليونانيون، وتركوا فيها ذخائرهم من شدة تسرعهم في الهروب منها. وفي ٢٦ يونيو من سنة ١٨٢٥ استولى (إبراهيم باشا) على مدينة (أرجوس).

وقد جعل اليونانيون دأبهم وقتئذ حرق مساكنهم ومعاقلهم ومنازلهم وتخريب المدائن والقرى. وكان أنصار اليونان في أوروبا يكذبون على العالم كله ويدعون أن إبراهيم باشا هو الذي يخرب مدائن اليونان. وقد بلغت قحة بعضهم أن سماه بالسفاح!

أما خسرو باشا فقد صدرت إليه أوامر الدولة بأن يسافر بأسطوله إلى الإسكندرية حيث يستعد المرحوم (محمد علي باشا) لإرسال مدد جديد، فسافر إليها. وكان المرحوم (إبراهيم باشا)، أرسل كذلك بأسطوله إليها وبقي هو وجنوده في المورة. فاهتم أمير مصر رحمه الله بتجنيد الجنود حتى تهيئوا جميعًا، وكان عددهم أحد عشر ألف مقاتل وسافروا من الإسكندرية بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٢٥. وكان في ذلك الحين (رشيد باشا) محاصرًا لمدينة (ميسولونجي) التي كان المدد يصلها من اليونانيين من جهة البر، وكانت محاطة ببرك عفنة انتشرت منها الأمراض والحميات في جيش رشيد باشا مما أطال الحصار وأضر بالجيش العثماني ضررًا بليغًا. ولما علم بذلك (إبراهيم باشا)، سافر بجنوده إلى (ميسولونجي). وكانت الجنود المصرية وصلت عندئذ من مصر برفقة خسرو باشا فقوي عدد الجيش المصري التركي المحاصر لهذه المدينة. وفي ٩ مارس سنة ١٨٢٦ استولى الجيش على قلعة (فازيليادي). وفي ١٣ منه سقطت (أنتاليكون) في أيدي العثمانيين، ولما رأى قواد الجيش المصري التركي أن (ميسولونجي) واقعة في أيديهم لا محالة، وأنها إنْ وقعت بغير التسليم من سكانها أسيلت فيها الدماء كتبوا إلى أهلها بتسليم المدينة والأسلحة وخروج من يشاء الخروج منها، وأعلنوا كل من يريد البقاء فيها أنه يبقى آمنًا مطمئنًّا.

وقد جاء عندئذ (مياوليس) بأسطوله ووقف في خليج (باتراس). ولكن الأسطول المصري التركي هزمه شر هزيمة وقضى بهذه الهزيمة على كل آمال اليونانيين.

وقد أراد اليونانيون المقيمون بميسولونجي الهجوم على الجيش المصري التركي في مساء ٢٢ إبريل سنة ١٨٢٦، ولكن (إبراهيم باشا) وجنوده تنبهوا للأمر وأطلقوا الرصاص عليهم فحصل بين اليونانيين فزع شديد وولوا الأدبار. وفي فجر يوم ٢٣ إبريل من السنة نفسها أي في اليوم التالي سقطت مدينة (ميسولونجي) في أيدي الجيوش العثمانية.

وفي شهر يونيو سنة ١٨٢٧ استولى الجيش العثماني على مدينة (آتينا) عاصمة اليونان الحالية. وقد أعجب كل منصف محب للإنسانية بالخطة التي جرى عليها العثمانيون في دخولهم أثينا؛ حيث عاملوا أهلها بالرفق ولم يقتلوا بل ولم يهينوا أحدًا ما بخلاف ما عمله اليونانيون مع المسلمين عند استيلائهم في أول الثورة اليونانية على المدائن والقرى.

وتفصيل أخذ آتينا بالعثمانيين أن اليونانيين استدعوا إليهم اللورد (كوشران) والسير (روبرشرش) الإنكليزيين ليقودا جيوشهم وعصاباتهم، فأجابا الطلب وسافرا إلى اليونان وتوليا رئاسة الجيش اليوناني المحاصر في آتينا. وقد أبدى الجيش العثماني بقيادة (رشيد باشا) في محاصرة آتينا من المهارة والشهامة ما أبقى له ذكرًا عاطرًا في التاريخ. فقد جمع هذا القائد العثماني الجليل بين منتهى الشهامة العثمانية ومنتهى الإنسانية التي أمر بها الشرع الشريف.

وإن انتصار جيش (رشيد باشا) على ثوار اليونان في آتينا لمن الانتصارات المعدودة في تاريخ الحروب البشرية؛ فقد كاد السير (روبرشرش) نفسه أن يقع أسيرًا في قبضة العثمانيين لولا أنه عند الهزيمة ألقى بنفسه إلى البحر حتى أدرك مركبًا كانت بالقرب من الشاطئ.

ولما رأى القائدان الإنكليزيان أن لا مناص من التسليم وسقوط أثينا وقلاعها في أيدي العثمانيين، سألا قومندان مركب (جومون) الفرنساوية أن يتوسط بين اليونانيين والعثمانيين في أمر الصلح، فأجاب سؤلهما وكتب بذلك إلى (رشيد باشا)، فقبل القائد العثماني الشروط التي عرضها عليه المسيو (لوبلان) قومندان مركب (جومون) وهي نزع السلاح من الجنود اليونانية، وترك الحرية المطلقة لكل من يرغب السفر من أثينا ومعاملة الذين يرغبون البقاء فيها بالحسنى وعلى الخصوص الجرحى منهم. ولما علم السير (شرش) بقبول (رشيد باشا) لهذه الشروط فرح كثيرًا واندهش غاية الاندهاش من هذا الاعتدال العظيم الذي أظهره ظافر كبير كرشيد باشا.

ولكن ثوار اليونان أرادوا أن يظهروا شيئًا من الشهامة التي كان يترنم بها أنصارهم في أوروبا، فرفضوا هذه الشروط وأبوا تسليم قلاع أثينا.

ولو كان (رشيد باشا) رجلاً وحشيًّا كما قال عنه ذلك كذبًا أنصار اليونان في أوروبا، لكان دخل أثينا جوابًا على وقاحة ثوار اليونان وشهامتهم الكاذبة،

وقضى عليهم وعلى جنودهم وضباطهم شر قضاء، و لكنه تأنى في الأمر واستعمل الدعة التي جبل عليها رعاية للأبرياء من سكان أثينا.

إلا أن (رشيد باشا) أنذر السير (شرش) بأنه إذا لم تسلم أثينا وقلاعها للجيش العثماني في أقرب زمن، هاجم المدينة وكان حرًّا في عمله غير ملوم. فأرسل السير (شرش) بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٢٧ إعلانًا لثوار أثينا وضباطها أمرهم فيه بوجوب التسليم وأنذرهم بسوء العاقبة أن خالفوا أمره. ولكن ثوار أثينا جروا على خطتهم الأولى ورفضوا الانصياع لأوامر السير (شرش) أي لأوامر قائدهم ورئيسهم.

فلما رأى ذلك (رشيد باشا) كتب إلى المسيو (لويلان) قومندان مركب (جومون) كتابًا في غاية اللطف والرقة، أظهر فيه أنه عمل كل ما في وسعه للمحافظة على أرواح الأبرياء من اليونانيين القاطنين بأثينا، ولكن خطة ثوارهم تحمله على اتخاذ طريقة أخرى للاستيلاء على أثينا. وعندئذ أعلن السير (شرش) ثوار أثينا بأنه يتركهم وأنفسهم لعدم انصياعهم لأوامره. فوقعوا في حيص بيص وارتبكوا أشد الارتباك وانتهزوا فرصة وجود مركب نمساوية في الميناء، فسألوا قومندانها التوسط بينهم وبين (رشيد باشا) في أمر تسليم المدينة وقلاعها بطريقة سلمية. فسلم هذا الضابط النمساوي طلبهم للمسيو (دي ريني) قومندان مركب (سيرين) الفرنساوية، فاستلم هذا الأخير الطلب وأخذ يخابر (رشيد باشا) مدة ثلاثة أيام حتى قبل القائد العثماني دخول آثينا بالسلم وعدم سفك الدماء. وفي

يوم ٥ يونيو سنة ١٨٢٧ أمضى زعماء الثورة اليونانية بأثينا على شروط تسليم المدينة ورحلوا جميعًا عنها بعد ذلك.

وقد كتب المؤرخ الإنكليزي (فنلي) في كتابه (تاريخ اليونان) عن خطة (رشيد باشا) ودخول أثينا ما تعريبه:

«لقد اكتسب (رشيد باشا) في سقوط أثينا بخطته التي جرى عليها شرفًا أبديًّا، وظهر فوق السير (روبرشرش) شهامة في الحرب ورأيًا في السلم. ولم يترك العثمانيون وسيلة من وسائل الاحتراس إلا وأتوها ولم ينتقموا أقل انتقام من اليونانيين».

وقد توفي في أول دسمبر عام ١٨٢٥ القيصر إسكندر الأول وتولى بعده (نيقولا الأول). وما جلس هذا القيصر على أريكة الملك حتى أعلن عداءه لتركيا وأرسل للحكومة العثمانية بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٢٦ إنذارًا طلب منها فيه جملة طلبات مختصة بالأفلاق والبُغدان وبلاد الصرب، وترك لها مهلة ستة أسابيع لقبول طلباته وأنذرها بأنها إن لم تقبل هذه الطلبات انقطعت العلائق السياسية بين الدولتين واشتعلت نيران الحرب.

فانتهزت إنكلترا هذه الفرصة للتقرب من الروسيا وأرسلت في بادئ الأمر إلى بلاد اليونان ثم إلى الأستانة سفيرًا يعرض توسط إنكلترا بين الدولة العلية واليونان، فرفضت الدولة طلبه بعد أن قبله اليونانيون الذين كانوا في أسوأ الحالات

بفضل (إبراهيم باشا) بطل مصر وابن عزيزها فاغتاظت إنكلترا من الدولة وعملت على الإضرار بمصالحها والانتقام منها. وأرسلت (والنجتون) الشهير - بطل واترلو التي هزم فيها نابليون - إلى سان بطرسبورغ ليتفق مع القيصر على المسئلة اليونانية ضد الدولة العلية، وبالفعل اتفق معه وأمضي بينهما اتفاق يتضمن أن الروسيا تقبل توسط إنكلترا بين الدولة العلية واليونان، وأن بلاد اليونان تصير مستقلة استقلالاً نوعيًّا وأنها تختار بنفسها حاكمًا عليها.

ومن الغريب أن إنكلترا لما لم تفلح في أمر التوسط بين الدولة العلية واليونان، أرادت أن تتوسط بالقوة والقهر، وبالرغم عن الدولة العلية نفسها مستعينة في ذلك بالروسيا. وهكذا كانت إنكلترا تفهم معنى صداقتها لتركيا ومعنى إخلاصها لملك آل عثمان!

ولما رأى المرحوم السلطان (محمود الثاني) أن إنكلترا والروسيا متفقتان ضده، اضطر إلى قبول مطالب الروسيا منتظرًا الفرص المناسبة. وأرسل مندوبين من قبله للمخابرة مع مندوبي الروسيا في أمر عقد معاهدة بين الدولتين، وقد اجتمع المندوبون في (آق كرمان) ووضعوا بها في سبتمبر عام ١٨٢٦ عهدة سميت باسم هذه المدينة تضمنت أن يكون للروسيا حق الملاحة في البحر الأسود والمرور من البوغازين بدون أن تفتش الدولة سفنها، وأن تكون بلاد الصرب مستقلة تقريبًا وتضمنت كذلك بعض شروط مختصة بامتيازات الأفلاق والبُغدان.

ويقول بعض المؤرخين إن الذي حمل تركيا على قبول هذه المعاهدة غير اتفاق إنكلترا والروسيا ضدها هو تعهد الروسيا صريحًا للحكومة العثمانية بعدم التداخل في صالح اليونان.

وقد اجتهدت إنكلترا بعد عقد هذه المعاهدة في استمالة فرنسا لها وللروسيا، وتوصلت إلى عقد اتفاق بينها وبين الدولتين لمساعدة اليونان ضد تركيا أمضي عليه في لوندرة بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٨٢٧.

وقد كان هذا الاتفاق أساسًا لواقعة (ناورين) الشهيرة؛ فإن الدول الثلاث لما رأت أن (إبراهيم باشا) فاز في المورة وانتصر نصرًا مبينًا، وأخضع اليونانيين كافة، وأن الثورة قاربت الانتهاء وأخذ لهيبها في الانطفاء، أمرت كلتاها أميرال أسطولها بأن ينذر (إبراهيم باشا) بالوقوف عن كل عمل عدائي ضد اليونانيين وبالعودة إلى الإسكندرية مع رجاله وأسطوله. فرفض (إبراهيم باشا) هذا الطلب أو هذا الإنذار، قائلاً لكل أميرال إنه لا يتبع غير أوامر أبيه وأوامر الدولة العلية. ولكنه لما رأى من قواد الأساطيل الأوروبية استعدادهم لإشهار الحرب لأسطوله وعدهم برفع بلاغهم إلى الأستانة وإلى والده الجليل. واتفق معهم على هدنة وقتية لحين ورود أوامر الدولة وأوامر أبيه.

ولكن قواد الأساطيل لم يعملوا باتفاقهم مع (إبراهيم باشا)، بل أخذوا يراقبون حركاته وسكناته ويشجعون – خلافًا لشروط الهدنة – كل ضابط يوناني

أو أوروبي في خدمة اليونان على مهاجمة المدائن والمواقع التي وقعت في قبضة (إبراهيم باشا) وجنوده؛ فشجعوا اللورد كوشران على مهاجمة قلعة (فازيلادي) كما شجعوا غيره من الضباط. وقد احتج (إبراهيم باشا) على هذه الأعمال، ولما رأى أن احتجاجه لدى قواد الأساطيل الأوروبية لم يفد شيئًا. وتحقق من تشجيعهم اللورد كوشران على مهاجمة مدينة (باتراس) خرج من ميناء (ناورين) مع بعد مراكبه لإنقاذ تلك المدينة التي كان بها فوق الألف مصري. ولكن الأسطول الإنكليزي أنذر (إبراهيم باشا) بالعودة إلى (ناورين)، فعاد هو وأسطوله احترامًا للهدنة التي كان يذكره بها قواد الأساطيل الأوروبية وكانوا لا يذكرون بها أنفسهم.

وجرى عندئذ أن (إبراهيم باشا) نزل إلى البروتوغل في المورة، فانتهز قواد الأساطيل الدولية فرصة غيابه عن الأساطيل المصرية العثمانية وأجمعوا على تدميرها. فأصدر الأميرال (كودرنجتون) الإنكليزي - الذي كانت له القيادة العامة على الأساطيل الفرنساوية والروسية والإنكليزية - أمره باستعداد السفن الدولية، وعين لكل سفينة مكانها وألقى التعليمات اللازمة لكل ضابط يقود مركبًا. وفي يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ادعى الأميرال (كودرنجتون) أن مركبًا من المراكب المصرية قتل أحد بحارته إنكليزيًّا من مركب إنكليزية. وجعل هذه الجريمة المختلقة سببًا لتدمير المراكب المصرية والتركية، فسلط عليها الأساطيل المتحدة الدولية حتى دمرتها عن آخرها وزالت هذه الأساطيل الفخيمة في يوم واحد

حيث كان قومندانها الأول وأميرها الأعظم (إبراهيم باشا) متغيبًا عنها ظانًّا أن قواد الأساطيل الأوروبية يحترمون كلامهم وعهودهم!

ويقدر المؤرخون عدد الذين ماتوا من بحارة مصر في هذه المذبحة الشهيرة بستة ألف بحري، وقد عد أنصار اليونان مذبحة (ناورين) بواقعة المجد والفخار. أما أنصار الحقيقة فقد قضوا عليها شر قضاء ووجهوا الملام أشد الملام إلى حكومات فرنسا والروسيا وإنكلترا التي قامت باسم المدنية بأمر ليس فيه إلا العار والشنار. وقد قال إمبراطور النمسا وقتئذ عن حادثة (ناورين) بأنها (مذبحة)!! ونعم التسمية. وقال عنها جورج الرابع نفسه ملك إنكلترا إنها (حادثة مشؤومة).

وقد تهيج الأحرار في إنكلترا ضد الأميرال (كودرنجتون)، واعتبروا عمله وحشيًّا لا شرف فيه ولا فخار. فاضطرت الحكومة الإنكليزية لأن تعلن عدم موافقتها على عمل (كودرنجتون). ولكنها لم تعلن عدم موافقتها على هذا العمل الفظيع الوحشي إلا بعد حدوثه.... ويتضح من المستندات الرسمية التي لا تزال باقية في وزارة البحرية الفرنساوية، والتي أتى على بعضها المسيو (الفريد لميتر) في كتابه عن استقلال اليونان، أن حكومات فرنسا والروسيا وإنكلترا كانت متفقة من قبل على كل ما أتاه قواد أساطيلها. وقد قال الأميرال (كودرنجتون) لما علم بعدم موافقة حكومته على مذبحة (ناورين): «إن الوزراء يضحونني ليحفظوا مراكزهم».

أما (إبراهيم باشا) فقد عاد بعد المذبحة ولا يسألن القارئ عن تحسره الشديد على أسطوله العظيم الذي تركه زاهيًا قويًّا وعاد فوجده أثرًا بعد عين، وعن عظيم اندهاشه من هذا العمل الفظيع الذي قام به دعاة المدنية وأنصار الحرية والإنسانية. وقد احتج (إبراهيم باشا) أشد الاحتجاج على هذا العمل الوحشي وزاد احتجاجه واندهاشه عندما علم بالمطاعن السافلة التي كان يوجهها إليه الأميرال (كودرنجتون)، وبأن هذا الإنكليزي الذي دمّر الأساطيل المصرية والتركية بأسفل الطرق وأدنى الوسائل ادعى أنه – أي إبراهيم باشا – هو الخائن للعهد الناكث لشروط الهدنة، وأنه المسبب لواقعة (ناورين).

وقد كتب الضابط الفرنساوي البحري المسيو (بوجول) تاريخ مذبحة (ناورين) وأتى فيها على كل ما قاله له (إبراهيم باشا) عقب المذبحة. وإنا نأتي هنا على ترجمة فصل يتضمن تصريحات (إبراهيم باشا) بشأن تهم الأميرال كودرنجتون. كتب المسيو بوجول ما ترجمته:

«قال لي (إبراهيم باشا) عند زيارتي إليه: إنهم يتهمون إبراهيم بأنه خان العهد ولم يحترم كلامه، ولكنني مستعد لأن أسافر لباريس وللوندرة إذا اقتضى الحال ذلك لأظهر الحقيقة ولكي يحمل الذين أسالوا دماء الأبرياء وحدهم الفضيحة والملامة. وما أنشئت السفن إلا لتكون فريسة النار أو البحار. فلذلك لست اليوم آسفًا عليها. ولكن اتهامي بأني خنُت عهودي هو وشاية سافلة. وإني أعتمد على شرفك يا حضرة الضابط لتبلغ كلمة بكلمة إلى أميرالك ما قلته لك.

فقل له إن ثاني يوم لواقعة (ناورين)، دعا الأميرال الإنكليزي الأميرال التركي إلى مركب إنكليزية، وأوشى له بأني قدمت إليه مبالغ طائلة ليساعدني على الاستقلال بمصر من الدولة العلية ومن التابعية للحضرة السلطانية، وقال له بأني خائن وأشار عليه بتبليغ ذلك للضباط والبحارة الأتراك. فماذا يقال عن هذا السلوك وعن هذا الغش؟ أو لم تبلغ الوقاحة بالأميرال الإنكليزي أنه طلب من الأميرال التركي أن يسلمه امرأة من نسائي؟»

وإنه ليسهل على القارئ أن يحكم بعد اطلاعه على أقوال (إبراهيم باشا) أي الرجلين صادق؛ أإبراهيم ذلك البطل النادر المثال الذي عامل ثوار اليونان بعد انتصاره عليهم النصر المبين بالرأفة والرحمة، وما سفك للأبرياء دمًا، ذلك الذي احترم عهده. أم كودرنجتون الذي تولى أمر تدمير أساطيل لم تعاده أقل عداء، وخان بذلك عهده وكلامه وشرفه بل لطخ أوروبا والمدنية الغربية بدنس الفضيحة والعار.

وبينما كانت الدول الثلاث تتداخل لصالح اليونانيين وتسفك دماء الأبرياء لأجلهم وتدمر الأساطيل غدرًا لمساعدتهم ونصرتهم، كان اليونانيون يهجمون على سفن التجارة الأوروبية ويسرقون كل ما فيها من المتاجر والمصانع والأموال. وقد أيد هذه الحقيقة الأميرال الفرنساوي (دي ريني) نفسه، وكتب جملة كتب على هذه السرقات الفظيعة والتعديات المتعددة إلى وزارة البحرية الفرنساوية. وقد قال في كتاب من كتبه «إن عدد السفن التي اعتدى اليونانيون

عليها وسرقوا ما بها بلغ في شهر واحد ستين سفينة» فليعجب القارئ بقوم تحارب أوروبا لأجلهم وتخون عهدها حبًّا فيهم، ويلطخ قواد أساطيلها شرفهم وشرف دولهم بمذبحة (ناورين)، وهم يجيبونها على هذا التناهي في الإحسان بالتناهي في إساءة رعاياها وسرقة أمتعتهم وأموالهم ومتاجرهم ومصانعهم!

وقد طلبت الحكومة العثمانية من الدول الثلاث ترضية علنية لمذبحة (ناورين)، فرفضت الدول طلبها ولم تكتف برفضه فقط بل طلبت منها أن تقبل مطالبها المشتركة بشأن اليونان وأن تعلن استقلالها. فأجابت الدولة على هذا الطلب الغريب بالاندهاش والاستغراب والرفض. فبارح عندئذ سفراء إنكلترا والروسيا وفرنسا الأستانة بتاريخ ٨ دسمبر سنة ١٨٢٧.

وفي ١٢ دسمبر من السنة نفسها تجدد بين الدول الثلاث اتفاق لوندرة السالف الذكر. وأخذت الروسيا من ذلك العهد تعمل لإعلان الحرب بينها وبين الدولة العلية. وبتاريخ ١٦ إبريل سنة ١٨٢٨ أشهرت بالفعل إعلانها الحرب لتركيا. وفي ٧ مايو اجتازت الجنود الروسية نهر (بروث).

ولا شك أن الدولة العلية كانت وقتئذ في أشد الأخطار وكانت أزمتها شديدة قوية، فإن الروسيا أظهرت عداءها لها بإشهار الحرب عليها، وإنكلترا أظهرت عداءها لها بمساعدة اليونانيين في السر والجهر وبترك أسطولها واقفًا في مياه الشرق يهدد موانيها وبعقد المؤتمرات المختلفة لإعلان استقلال اليونان

بالرغم عن إخضاع (إبراهيم باشا) لثوروييهم، وانطفاء نار الفتنة. وفرنسا اشتركت في هذه العداوة بإرسال جيش جرار تحت قيادة الجنرال (ميزون) إلى بلاد اليونان.

وقد رأى عندئذ المرحوم (محمد علي باشا) بنظره الصائب أن الدول الثلاث متفقة كلها ضد الدولة العلية، وأن مأمورية مصر قد انتهت بقمع الثورة اليونانية، فأصدر أمره إلى ابنه المرحوم (إبراهيم باشا) بالعودة هو وجنوده إلى الوطن العزيز فصدع بأمر والده وعاد لمصر؛ حيث احتلت الجنود الفرنساوية المواقع والبلاد التي أخلتها جنود مصر.

وبذلك يرى القارئ أن الدول الثلاث كانت تعمل في آن واحد ضد الدولة العلية، وكانت الدولة بلا نصير ينصرها ولا صديق يساعدها، وكانت النمسا تعضدها بالقول في الباطن وتعلن في الظاهر صداقتها للروسيا شأنها في سياستها على الدوام. فضلاً عن أن الجيش العثماني كان حديث التشكيل؛ لأن المرحوم السلطان (محمود) قد ألغى طائفة الانكشارية، ومع ذلك فقد أظهرت الجنود العثمانية في الحرب مع الروسيا من الشهامة والثبات ما حيّر رجال الحرب في أوروبا وأدهش الروسيين، فإن الجيش الروسي مع عظيم استعداده وكثرة عدده لم يستول على (وارنا) إلا بعد صعوبات جمة، ولم يستطع أخذ مدينة شوملا، واضطر للرجوع إلى الوراء في شهري أكتوبر ونوفمبر بعد أن خسر الخسائر الجمة. وقد قارن وقتئذ (مترنيخ) وزير النمسا الأول تقهقر الروسيين في هذه الحرب بتقهقر نابليون في عام ١٨١٢.

وقد استمرت الحرب في عام ١٨٢٩. ولكن الجنود العثمانية التي كانت مشكلة حديثًا كما قدمنا لم تستطع مقاومة الجيش الروسي تمام المقاومة؛ فاستولى هذا الجيش على مدينة (أسكي إستانبول)، واجتاز جبال البلقان وبلغ في ٢٠ أغسطس سنة ١٨٢٩ مدينة (أدرنه). وبالرغم عن هذه الانتصارات فإن القيصر نيقولا الأول كان يخاف الهزيمة لما رأى عند الجيش العثماني من الدراية والكفاءة في سنة ١٨٢٨، ولذلك سأل ملك بروسيا أن يتوسط في أمر الصلح بينه وبين الدولة العلية. فقبل ملك بروسيا ذلك وتوسط بالفعل في أمر الصلح، وفي ٤ سبتمبر من السنة نفسها أمضت الروسيا والدولة العلية على معاهدة (أدرنه). وهي تتضمن استيلاء الروس على جملة مواقع آسيوية وضمانة حقوق الأفلاق والبغدان وصربيا، وحرية مرور السفن الروسية من بوغازي الدردانيل والبوسفور، وحرية التجارة للرعايا الروسيين، وتتضمن أيضًا أن الدولة العلية تدفع للروسيا غرامة حربية تبلغ الخمسة ملايين ونصف من الجنيهات، وأن الدولة العلية تقبل ما اتفقت عليه الدول بشأن اليونان.

وهذا الاتفاق بين الدول بشأن المسئلة اليونانية لم يكن مشتملاً إلا على جعل بلاد اليونان مستقلة تمام الاستقلال! وقد أمضت الدول في لوندرة بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٣٠ على معاهدة بهذا المعنى.

وبذلك انتهت هذه الأزمة الشديدة وتم استقلال اليونان. وإن القارئ يجد من خلال هذه السطور، ومن مطالعة هذه الحوادث الحكم الصحيح على

خطة الدول نحو الدولة العلية، ويرى كيف أنها أخرجت من تحت حكم الدولة بلاد اليونان بحجة المسيحية والمدنية، مع أن الروسيا جزّأت من قبل مع البروسيا والنمسا بلاد بولونيا ولم ترع للمسيحية حرمة ولا للمدنية مقامًا! وهكذا الغرض في كل الأمور يعمي الدول كما يعمي الأفراد.

الأزمة الثانية- مسئلة الشام بين مصر والدولة العلية

إن هذه الأزمة هي الأزمة التي إذا تذكرها العثمانيون والمسلمون امتلؤوا حسرة وأسفًا أكثر من كل أزمة سواها؛ لأنها أعظم شقاق وقع بين التابع والمتبوع، وبين مصر والدولة العلية، أي بين قلب الخلافة الإسلامية وهذه الخلافة نفسها، وبين روح المملكة العثمانية، وهذه المملكة.

وسيجد القارئ في هذا الفصل تفاصيل هذه الأزمة المشؤومة، وما جرّت على الدولة ومصر والإسلام من الأضرار والمصائب، مما يبقى أبد الدهر درسًا للعثمانيين والمسلمين، ونذيرًا بأن الشقاق بين أعضاء مجموع واحد يعود على المجموع كله وعلى أعضائه عضوًا عضوًا بالمصائب العظام والبلايا الجسام.

ابتدأت هذه الأزمة بخلاف وقع بين عزيز مصر ووالي (عكا) بسبب مهاجرة بعض المصريين إلى الشام؛ حيث لم يرض والي (عكا) بأن يعيدهم إلى مصر، طبقًا لرغائب المرحوم (محمد علي باشا). فأمر عزيز مصر ابنه المرحوم (إبراهيم باشا) بالسفر إلى بلاد الشام على رأس جيش جرار للانتقام من هذا الوالي فسافر واستولى في ٢٧ مايو سنة ١٨٣٢ على (عكا). وبعد الاستيلاء عليها دخل

هو وجيشه دمشق وحمص وعبر جبال طوروس بعد معارك مختلفة بين الجيش المصري والجيش التركي. وقد انتهت سنة ١٨٣٢ بوصول المرحوم (إبراهيم باشا) إلى قلب آسيا الصغرى حيث وقعت بين عساكر مصر وعساكر الدولة واقعة (قونية) الشهيرة التي انتهت بسقوط هذه المدينة في أيدي المرحوم (إبراهيم باشا). وكان ذلك في ٢١ دسمبر سنة ١٨٣٢- وقد وقع في هذه الواقعة أسيرًا في أيدي المصريين المرحوم (رشيد باشا) الذي كان يقود الجيش التركي أمام (إبراهيم باشا)، والذي كان من قبل في بلاد اليونان مكلفًا بقمع الثورة اليونانية.

ولاشك أن هذه الانتصارات المتوالية تدل من جهة على ما كان لمصر وقتئذ من القوة الهائلة، وتحمل الإنسان من جهة أخرى على التساؤل كيف تقهقر الأتراك الأبطال في هذه المواقع. فالجواب على ذلك أن المرحوم السلطان (محمود الثاني) كان قد ألغى طائفة الانكشارية كما قدمنا، وكان مشتغلاً بتنظيم جيش جديد عندما قام المرحوم (محمد علي باشا) بإحداث هذه الأزمة المشؤومة ولم يكن الجيش التركي الجديد مستعدًّا تمام الاستعداد للقتال.

وكان من نتيجة هذا الخلاف المشؤوم بين مصر والدولة العلية أن المرحوم السلطان (محمود الثاني) اضطر للاستنصار بالدول الأوروبية. فانتهزت الروسيا هذه الفرصة لتقوية نفوذها في تركيا وجعل سيطرتها عظيمة على الباب العالي؛ فأظهرت للدولة العلية استعدادها لمساعدتها ضد عزيز مصر، وأرسلت إلى الأستانة الكونت (مورافييف) أحد ضباط القيصر الخصوصيين، مكلفًا بتبليغ الباب العالي

أن الحكومة الروسية تقدم إليه إذا أراد أسطولاً قويًّا وجيشًا عظيمًا لنصرة الدولة ضد عزيز مصر، ومكلفًا كذلك بالسفر إلى الإسكندرية لإقناع المرحوم (محمد علي باشا) بضرورة الاتفاق مع الدولة، والرجوع عن نواياه ومشروعاته ضدها.

وبالفعل ذهب (مورافييف) إلى الأستانة فاستقبل رجال الدولة بلاغه بالرضى مع الحزن الشديد على هذه الحالة، التي وصلوا إليها بسبب الشقاق المشؤوم بين المتبوع الأعظم والتابع أي بين خليفة الإسلام وأكبر أمرائه، وقد سافر الكونت (مورافييف) من الأستانة إلى الإسكندرية في يناير عام ١٨٣٣، بقصد إقناع عزيز مصر بوجوب حل المشكلة حلاًّ سلميًّا.

هذه كانت سياسة الروسيا، وسيرى القارئ نتائجها السيئة على الدولة العثمانية. أما البروسيا فلم تتداخل في الأمر بل تركت بقية الدول الأوروبية مشتغلة بالمسئلة وانتظرت النتيجة. وقد ود بعض سواس النمسا أن تتداخل دولتهم في هذه الأزمة المهمة لتحول دون أغراض الروسيا، ولكن القابضين على أمور المملكة النمساوية حينئذ رأوا أن الثورة تهدد دولتهم من كل جانب، وأنهم في حاجة شديدة لعضد الروسيا ومساعدتها، فالتزموا لهذا السبب الحيادة واختاروا سياسة مراقبة الحوادث والانتظار.

أما إنكلترا فقد كانت أميالها من بادئ الأمر ضد أميال عزيز مصر، ولكنها كانت تخاف إضعاف نفوذها في تركيا بتقوية نفوذ الروسيا؛ فكانت تريد العمل

ضد الروسيا ومساعدة تركيا في آن واحد. غير أن أيرلندا كانت في ذلك الحين قائمة بالثورة ضد بريطانيا، رغبة في نوال حريتها واستقلالها فبقيت لذلك إنكلترا مترددة في سياستها.

ولم يكن لعزيز مصر بين الدول الأوروبية دولة تريد نصرته في السر والجهر غير فرنسا. فإن الرأي العام فيها كان يحب (محمد علي باشا) حبًّا شديدًا، وكانت أعمال عزيز مصر ومجهوداته في سبيل رفع شأن مصر وتمدينها معروفة في فرنسا، ومقدرة فيها حق قدرها، لاسيما وأن أغلب عمال عزيز مصر في تمدين مصر كانوا من الفرنساويين. وكان بين (لويس فليب) ملك فرنسا وبين (محمد علي باشا) مودة شديدة وصداقة متينة.

إلا أن سفير فرنسا في الأستانة كان يخاف سقوط نفوذ دولته في المملكة العثمانية بقدر ارتفاعه وازدياده في مصر، فعرض على الباب العالي أن يتوسط بينه وبين أمير مصر، وكتب إلى المرحوم (إبراهيم باشا) يرجوه باسم فرنسا أن لا يتقدم في فتوحاته، وكتب إلى المرحوم (محمد علي باشا) يسأله أن يقبل الشروط التي أرسل بها إليه المرحوم السلطان (محمود الثاني) مع خليل باشا. وهذه الشروط كانت تنحصر في تنازل الدولة لعزيز مصر عن ولايات (عكا ونابلس وصيدا وبيت المقدس). ولكن (محمد علي باشا) كان يريد الاستيلاء على الشام كلها، وكان قنصل فرنسا بمصر يشجعه على أمياله وأغراضه. فلذلك لم يقبل عزيز مصر الشروط السلطانية التي عرضها عليه خليل باشا، ولم يلق رجاء

سفير فرنسا بالأستانة عنده قبولاً؛ لأنه اعتبره مجاملة لتركيا وغير صادر عن تعليمات سياسية واردة من الحكومة الفرنساوية. وأمر ابنه المرحوم (إبراهيم باشا) بالتقدم في فتوحاته، فصدع بالأمر وتقدم إلى أن وصل مدينة (كوتاهية).

فلما علم المرحوم السلطان (محمود الثاني) بذلك سأل الروسيا في آخر يناير سنة ١٨٣٣ أن ترسل إليه بأسطولها فوعدته بذلك. وفي هذه الأثناء عاد (مورافييف) من الإسكندرية وكان قد نجح في مأموريته لدى (محمد علي باشا) بعض النجاح، فأعلن الباب العالي أن أمير مصر وعده وأصدر أمره لابنه بالوقوف عن التقدم في فتوحاته. فلما علمت الدول الأوروبية بذلك، رأت أن مجيء الأسطول الروسي إلى مياه البوسفور صار غير لازم. فسألت الباب العالي أن يجعل وقوفه ببلاد القرم، ولكن الروسيا كان يهمها أن يظهر أسطولها في مياه الشرق، ويعلم المسلمون قبل المسيحيين أنها صارت الحامية للمملكة العثمانية والأمينة على مصالح دولة آل عثمان!!

فجاء الأسطول الروسي إلى مياه البوسفور وجعل مرساه أمام سراي السلطان. وبعد وصوله بأيام قليلة وصل جزء من الجيش الروسي إلى الأستانة وأقام بها. فهاجت لذلك إنكلترا والنمسا وفرنسا، وطلبت من الدولة العلية الإسراع بالاتفاق مع عزيز مصر وإبعاد العساكر الروسية عن أراضي الدولة. فقبل المرحوم السلطان (محمود الثاني) طلب الدول الثلاث وبعد مخابرات مختلفة أعلنت الدولة العلية في أوائل مايو سنة ١٨٣٣ بخطين شريفين أنها عيّنت أمير

مصر واليًا على الشام وعلى ولاية (أطنه). وقد سُمي هذا الاتفاق الذي صدر به الخطان الشريفان باتفاق (كوتاهية) نسبة إلى المدينة التي كان محتلاً لها (إبراهيم باشا) عند عقد هذا الاتفاق.

ولما صدر هذان الخطان الشريفان، سألت الدول الأوروبية الدولة الروسية أن تسحب أسطولها من مياه البوسفور وجنودها من أراضي الدولة، فأجابت الطلب ولكنها لم تنفذه إلا بعد أن أمضت مع الدولة العلية على معاهدة (خونكار أسكلة سي) التي جعلت للروسيا في الدولة العلية نفوذًا قويًّا وسلطة عظيمة.

ومضمون هذه المعاهدة أن الدولة العلية تتحالف مع الروسيا تحالفًا دفاعيًّا، وأن تتعهد كل واحدة منهما بمساعدة الأخرى في داخل بلادها أو في خارجها حسب الظروف. ولاشك أن ظاهر هذه المعاهدة لا يفيد شيئًا غريبًا، ولكن المتأمل يرى أن الدولة الروسية كانت غير واقعة وقتئذ تحت خطر. فكان من المستحيل أن ترسل الدولة العلية يومًا ما جيشًا تركيًّا لداخل البلاد الروسية بخلافها، فإنها كانت واقعة تحت خطر ظاهر احتمال، وكان احتمال دخول الجنود الروسية إلى قلب المملكة العثمانية حاصلاً. ذلك فضلاً عن أن الروسيا كان في استطاعتها أن تحدث في قلب الدولة من الاضطرابات ما تشاء؛ لما كان لها فيها من الآلات القوية. أي أنه كان يمكنها أن ترسل بجنودها إلى داخل الدولة في أي وقت تريد.

والذى يثبت أن دخول الجيوش العثمانية إلى قلب المملكة الروسية كان مستحيلاً، حتى في حالة قيام الحرب بين الروسيا وبين إحدى الدول خلافًا لظاهر معاهدة (خونكار أسكلة سي) أن الروسيا اشترطت في آخر المعاهدة أن الدولة العلية غير ملزمة بإرسال مدد عسكري إليها في حالة وقوع الحرب بينها وبين إحدى الدول، بل يكفيها عوضًا عن إرسال مدد عسكري أن تقفل بوغاز الدردانيل أمام أساطيل الدولة أو الدول المحاربة للروسيا.

وقد علمت فرنسا وإنكلترا بهذه المعاهدة، وعملت كلتاهما على إبطالها ولكن مسعاهما لم ينجح وتكدرت بذلك علائقهما مع الروسيا.

* * *

ولم يسر حكم هذا الاتفاق طويلاً؛ فإن إنكلترا التي كان يسوءها استتباب السكينة والسلام في الشرق، والتي اقتضت سياستها في كل أطوار المسئلة الشرقية إضعاف سلطة المسلمين، عملت على تحريض الدولة العلية على الأخذ بالثأر والانتقام من عزيز مصر. وفضلاً عن اهتمام إنكلترا بإضعاف السلطة الإسلامية في الأستانة ومصر؛ فإنه كان يروق لها أن تأخذ المركز الأول في النفوذ لدى الباب العالي، وتخفض من نفوذ الروسيا وسلطتها. فلذلك استمرت تحرض الدولة على الانتقام من (محمد علي باشا)، ووجدت عند رجال الدولة آذانًا صاغية لأن قلوبهم كانت قد تغيرت من جهة مصر وأميرها وتركت فيها حوادث الشام آلامًا كبارًا.

وقد نجحت إنكلترا في هذه السياسة وعقدت مع الباب العالي اتفاقًا تجاريًّا يخول لها كل ما للروسيا من الحقوق والامتيازات، وقابلت ثقة تركيا بها بأن استعدت لاحتلال (عدن)، كأنها أرادت أن تعرف الحكومة العثمانية مقدار ثمن المودة الإنكليزية..

ومع ذلك فقد اتبعت الدولة العلية آراء الإنكليز ونصائحهم، وسيرت جيشًا جرارًا إلى آسيا تحت قيادة (حافظ باشا). فعبر هذا الجيش نهر الفرات في ٢١ إبريل سنة ١٨٣٩، وفي ٧ يونيو من السنة نفسها أعلنت الدولة العلية الحرب على جيوش مصر. وقد كان المرحوم (محمد علي باشا) علم من قبل باستعداد الدولة لمحاربته وإخراجه من الشام، فتأهب للقتال واستعد أكمل استعداد.

فلما علمت الدول الأوروبية باستعداد الدولة العلية للحرب، اهتمت كلها بالمسئلة، وأخذت إنكلترا تبذل الجهد في استمالة فرنسا إليها، والاتفاق معها على مساعدة تركيا ضد (محمد علي باشا)، وإضعاف نفوذ الروسيا في الدولة العلية. ولكن فرنسا لم تقبل الاتفاق مع إنكلترا ضد عزيز مصر لما كان له عندها وعند الشعب الفرنساوي من الاحترام العظيم والكلمة العلياء.

وقد قام وقتئذ الخطباء على منبر مجلس النواب الفرنساوي بإلقاء الخطب البليغة دفاعًا عن أميال عزيز مصر وأغراضه السياسية سائلين حكومتهم مساعدته، ومنع كل عمل عدائي ضده. ولم يظهر الرأي العام الفرنساوي قوته وشدة تأثيره

على حكومته في ظروف كثيرة مثل ما أظهر في مسئلة الخلاف بين مصر والدولة العلية؛ فإنه كان منتصرًا لعزيز مصر أشد الانتصار، وقد أدى رفض فرنسا لطلب إنكلترا إلى اتفاق هذه الدولة مع الروسيا اتفاقًا مبدئيًّا ضد عزيز مصر.

أما النمسا فقد عرضت على الدول مشروع عقد مؤتمر بفيينا لحل المشكلة المصرية، فلم تقبل الروسيا هذا الطلب خوفًا من تداخل الدول في شؤون تركيا الداخلية، وإضعاف نفوذها بمثل هذا التداخل. ورفضت فرنسا كذلك طلب النمسا منعًا لاتفاق الدول ضد (محمد علي باشا).

وبينما الدول مشتغلة بهذا الخلاف الخطير إذ انتشر خبر واقعة (نصيبين) أو (نزيب) التي انتصر فيها الجيش المصري بقيادة (إبراهيم باشا) على الجيش التركي في ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩. وبعد هذه الواقعة بأسبوع واحد توفي المرحوم السلطان (محمود الثاني) ولم تكن وصلته أخبار واقعة (نصيبين) لعدم وجود الأسلاك البرقية وقتئذ. وتولى بعده على الأريكة العثمانية ابنه السلطان الغازي (عبد المجيد خان).

وفي ٤ يوليو من السنة نفسها شرع أحمد باشا القبودان الأول للأسطول العثماني في تسليم هذا الأسطول لعزيز مصر وسبب ذلك أنه كان يبغض خسرو باشا الصدر الأعظم بغضًا شديدًا ويميل كثيرًا إلى عزيز مصر. فلما علمت الدول الأوروبية بهذا النبأ الغريب، أرسلت مذكرة إلى الباب العالي

بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩ تفيده أنها متفقة كلها على مساعدته في هذه الأزمة ودفع الخطر عن المملكة العثمانية. وقد اشتركت فرنسا مع بقية الدول في إرسال هذه المذكرة، ولم يكن قصدها بذلك الاشتراك معها ضد (محمد علي باشا) بل منع اتفاقها ضده اتفاقًا حربيًّا. وبناء على رجاء فرنسا لم يتقدم (إبراهيم باشا) بعد (نصيبين) بل وقف عندها.

وقد عرض وقتئذ بالمرستون وزير خارجية إنكلترا على الدول الأوروبية أن ترسل جميعها إنذارًا لعزيز مصر، تأمره فيه بسحب جنوده من الشام والاكتفاء بإمارته على مصر، وتهدده بأنها تنفذ مطالبها بالقوة إن لم يرض بها ويذعن إليها. فعارضت فرنسا مطلب بالمرستون أشد المعارضة وطلبت باسم (محمد علي باشا) تعيينه أميرًا على مصر والشام وبلاد العرب، واستمر الجدال بين حكومتيْ باريس ولوندرة طويلاً، واشتدت لهجة السياسيين من الجانبين كما اشتدت لهجة جرائد الدولتين وتكدرت عقب ذلك العلائق بين الحكومتين. فسعت الروسيا في أن تضم إليها إنكلترا وتجعل ما بين هذه وفرنسا من الخلاف أساسًا لوفاق يوضع بينها وبين إنكلترا، وأرسلت لهذا الغرض البارون دي (برونو) للوندرة. ولكن بعض وزراء الحكومة الإنكليزية كانوا يخالفون بالمرستون رأيًا، وكانوا يودون الاتفاق مع فرنسا. فلم يتم لهذا السبب بين إنكلترا والروسيا الاتفاق، وعاد البارون دي (برونو) إلى سان بطرسبورغ ليتلقى تعليمات جديدة.

وقد زاد وقتئذ تهيج الشعب الفرنساوي في صالح عزيز مصر ازديادًا هائلاً، وخاف (لويس فيليب) ملك فرنسا من عواقب هذا التهيج؛ فأمر بإرجاع بقايا (نابليون الأول) من جزيرة سانت هيلينه ودفنها بباريس في موكب حافل ليشتغل الشعب الفرنساوي عن مصر وأميرها بذكرى نابليون الأول وذكرى فتوحاته وانتصاراته العديدة. وبالفعل جيء بجثة نابليون الأول وسارت في باريس في موكب لم ير له مثيل لا في جلاله ولا في فخامته. مما حول أنظار الشعب الفرنساوي عن مصر قليلاً لا كثيرًا.

أما إنكلترا فقد اتفق سواسها مع البارون دي (برونو) بعد عودته من الروسيا، ودعوا الدول الأوروبية لإرسال مندوبين من قبلها لحضور مؤتمر يعقد بلوندرة لحل المشكلة المصرية. وقد اشتركت فرنسا في هذا المؤتمر غير أن سفيرها بلوندرة المسيو (جيزو) الشهير وجه عنايته كلها لمد أجل المؤتمر، ومنع الدول من الوصول إلى اتفاق نهائي؛ لأن الحكومة الفرنساوية كانت مشتغلة سرًّا بالتوسط بين تركيا ومصر، وكانت تؤمل بلوغ نتيجة مرضية لعزيز مصر بدون تداخل الدول الأخرى.

وقد نجحت فرنسا في مخابراتها السرية مع مصر والباب العالي بعض النجاح، وتوصلت إلى عزل (خسرو باشا) الصدر الأعظم. إلا أن (بونسونبي) سفير إنكلترا بالأستانة علم بمخابرات فرنسا السرية وأبلغ حكومته هذا الخبر العظيم الأهمية، فهاج (بالمرستون) لذلك واغتاظ كثيرًا، وصمم على الانتقام

من فرنسا فدس الدسائس ضد (محمد علي باشا) في الشام، وأقام أهلها ضده، وعمل على عقد اتفاق بين إنكلترا والروسيا والنمسا والبروسيا، أي بين كل دول أوروبا ما عدا فرنسا. وبالفعل عقد هذا الاتفاق وأمضى مندوبو الدول الأربع في لوندرة بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ على اتفاقية مختصة بالمشكلة المصرية.

وهذه الاتفاقية تضمنت أن (محمد علي باشا) يرد إلى الدولة جزيرة كريد وبيت المقدس وأطنه وبلاد الشام الشمالية، وأن يحفظ له ولأبنائه من بعده مصر ويتولى ولاية (عكا) مدة حياته. وإنه إنْ لم يخضع لأوامر الدول في مدة عشرة أيام من تاريخ إرسال الإنذار الدولي إليه، لا تترك الدول له غير مصر، وإن لم يخضع في مدة عشرة أيام أخرى، لا تترك له مصر نفسها. وتضمنت هذه الاتفاقية غير ذلك أن الدول تشترك في حماية بوغازي الأستانة والدردانيل ضد كل اعتداء.

وقد اتفق مندوبو الدول في هذه الاتفاقية على أنها تنفذ قبل توقيع دولهم عليها إذا اقتضى الحال ذلك.

وما علم (لويس فيليب) ملك فرنسا بهذه الاتفاقية حتى أعلن غضبه وسخطه، ووافق وزيره الأول (تييرس) على الاستعداد للحرب؛ فجند هذا الأخير الجنود الفرنساوية، وجمع الرديف واشتغل بتحصين الحدود وساعد الجرائد على تهييجها الشعب ضد دول أوروبا. فتهيجت فرنسا كلها منادية بالانتقام لها ولأمير مصر من دول أوروبا.

وفي ١١ سبتمبر سنة ١٨٤٠ ضرب الأميرال الإنكليزي (نابييه) ثغر بيروت وجبر (إبراهيم باشا) على إخلاء هذا الثغر. وبعد إخلائه بثلاثة أيام أعلن الباب العالي عزل (محمد علي باشا) من إمارة مصر نفسها وكان ذلك بناء على إيعاز (بونسونبي) سفير إنكلترا بالأستانة. فأحدثت هاتان الحادثتان في فرنسا تأثيرًا شديدًا وهياجًا عظيمًا، مما جعل عناية الحكومة الفرنساوية بتتميم استعداداتها الحربية عظيمة شديدة وصير الحرب قاب قوسين أو أدنى.

وقد استعفى بعد ذلك بقليل المسيو (تييرس) من رئاسة الوزارة الفرنساوية، وعين مكانه المرشال (سولت) وتقلد المسيو (جيزو) سفير فرنسا بإنكلترا منصب وزارة الخارجية. فبذل أقصى جهده في تعديل اتفاقية ١٥ يوليو التي عقدت بين الدول الأربع في لوندرة، ولكنه لم يفلح في مسعاه لشدة كراهة (بالمرستون) وزير خارجية إنكلترا لفرنسا ولعزيز مصر.

وفي ذلك العهد جاءت الأخبار من الشام مؤيدة آمال بالمرستون؛ فإن الأسطول الإنكليزي والأسطول النمساوي استوليا على أهم المواني السورية وخرجت (عكا) نفسها من أيدي الجنود المصرية في ٢ نوفمبر سنة ١٨٤٠- ولم يستطع المرحوم (محمد علي باشا) قمع الهيجان الذي أحدثته الدسائس الإنكليزية ضده في الشام. فسر بالمرستون بهذه الأخبار وأراد أن يزيد الطين بلة ويجعل الاضطراب عامًّا في كل أنحاء أوروبا، فاقترح على الدول الأوروبية عزل (محمد علي باشا) من إمارة مصر نفسها، وإخراجه هو وعائلته من الديار المصرية.

فازداد لذلك الهياج في فرنسا ازديادًا هائلاً وحمل المسيو (تييرس) في مجلس النواب الفرنساوي على الوزارة حملة شديدة متهمًا إياها بترك إنكلترا تنتقم من (محمد علي باشا) صديق فرنسا الحميم، فأجاب المسيو (جيزو) وزير خارجية فرنسا على اعتراضات (تييرس) وغيره من الخطباء بأن فرنسا لا تقبل أبدًا نزع إمارة مصر من أيدي (محمد علي باشا) وأبنائه من بعده، وأنها مستعدة للدفاع عن حقوقه في مصر ولو اضطرت إلى الحرب. فأدركت أوروبا من لهجة الحكومة الفرنساوية أن قبول اقتراح بالمرستون يكون داعية لحرب عامة وأصلاً لمصائب جمة، فرفضته إرضاءً لفرنسا ومنعًا للحرب وعواقبها الوخيمة.

ولم يرضخ المرحوم (محمد علي باشا) لأوامر الدول الأوروبية إلا عندما رأى أن فرنسا غير قادة على مقاومة أوروبا كلها، وأن الأميرال الإنكليزي (نابييه) يهدد ثغر الإسكندرية إن بقي مستمرًّا على المقاومة وعدم الانصياع لأوامر الدول، فأمضى معه اتفاقية تعهد فيها بسحب الجنود المصرية من الشام وتعهد له فيها الأميرال (نابييه) بجعل إمارة مصر له ولأبنائه من بعده. وما وصل خبر هذه الاتفاقية إلى الأستانة حتى أشار (بونسونبي) سفير إنكلترا بها على الباب العالي برفضها فرفضها، وصرح بأنه لا يقبل جعل إمارة مصر وراثية لعائلة (محمد علي باشا) بل له وحده مدة حياته.

فلما علمت فرنسا بذلك عرضت حكومتها على مجلس النواب مشروع تحصين مدينة باريس، أي إتمام الاستعدادات الحربية، فأقر المجلس على المشروع

بارتياح تام، وأيد الحكومة في خطتها ودفاعها عن حقوق مؤسس العائلة الخديوية. فاضطربت حكومة النمسا وحكومة البروسيا عندما تحققت أن استعدادات فرنسا للحرب حقيقية، وأن الاعتداء على حقوق (محمد علي باشا) وسلالته في مصر يكون سببًا لحرب عمومية في أوروبا. واتفقتا على منع الحرب بكل الوسائل وتأييد (محمد علي باشا) وسلالته من بعده في إمارة مصر، وجبرتا بالفعل إنكلترا والروسيا على تقديم مذكرة مشتركة معهما للباب العالي، طلبت فيها الدول الأربع جعل إمارة مصر لمحمد علي باشا وسلالته من بعده. وقد قدمت هذه المذكرة في ٣١ يناير سنة ١٨٤١ وأخذت النمسا بعد تقديمها تجتهد في استمالة فرنسا للاشتراك مع بقية الدول في أمر تسوية المسئلة المصرية. فقبلت فرنسا ذلك، ولكنها اشترطت عدم التعرض لاتفاقية لوندرة التي أبرمت بالرغم عن معارضتها وتم مفعولها.

وقد أقرت فرنسا مع الدول في لوندرة على اتفاقية البوغازات التي تضمنت قفل بوغاز الدردانيل والبوسفور لكل سفن الدول الحربية بلا استثناء.

وقبل أن تمضي الدول على هذه الاتفاقية، أصدر الباب العالي– متبعًا في ذلك نصيحة السفير الإنكليزي (بونسونبي) – خطًّا شريفًا أعلن فيه أن حكومة مصر تبقى وراثية لعائلة (محمد علي باشا)، ولكن الدولة تحتم انتخاب من تشاء من أعضاء العائلة لإمارة مصر عند وفاة أميرها الحاكم، وأن لا تجند مصر أكثر من ثمانية عشر ألف عسكري، وأن تؤخذ الضرائب بنفس الطريقة التي تؤخذ بها

في تركيا، وأن يرسل للدولة منها الربع. فرفض عزيز مصر هذه القيود كما رفضتها فرنسا وعاد الهياج والاضطراب في فرنسا إلى ما كانا عليه. فاهتم (مترنيخ) وزير النمسا الأول بالأمر وسعى في عزل الصدر الأعظم (رشيد باشا) الذي كان يعمل بنصائح السفير الإنكليزي، فعزلته الدولة وعينت مكانه (رفعت باشا) وأصدرت إرادة جديدة بتعيين (محمد علي باشا) واليًا على مصر وجعل إمارة مصر لأبنائه من بعده الأرشد فالأرشد. وبأن يتفق بعد بين مصر والباب العالي على مبلغ ترسله مصر سنويًّا للدولة العلية.

فقبل المرحوم (محمد علي باشا) هذه الشروط في ١٠ مايو سنة ١٨٤١، ولم يعد لإنكلترا وسفيرها بالأستانة حجة لخلق المشاكل ومد أجل الشقاق، وبذلك أمضت الدول كلها في لوندرة بتاريخ ١٣ يوليو من السنة نفسها على اتفاقيتين، الأولى معلنة قفل باب المسئلة المصرية (حين ذاك)، والثانية متعلقة بقفل بوغازي الدردانيل والبوسفور أمام سفن الدول الحربية.

وبذلك انتهت هذه الأزمة المشؤومة.

* * *

لاريب أن المرحوم (محمد علي باشا) كان يعمل لتوسيع نطاق ملكه، وكان مولعًا بأن يتولى إمارة مصر والشام لتتم له الكلمة في الشرق وفي البحر الأبيض المتوسط. وكأنه رأى ما رآه قبله نابليون من أن صاحب مصر لا يهنأ له عيش ولا تكمل له سعادة بغير الشام، وكذلك صاحب الشام لا تؤيد إمارته ولا تقوى سلطته إلا باستلامه زمام أمور مصر. فطمح لذلك مؤسس العائلة الخديوية لجعل الشام تحت حكمه وانتهز فرصة رفض والي (عكا) قبول طلبه بإرجاع المصريين المهاجرين من مصر إلى وطنهم لفتح الشام وتحقيق أمانيه. ومما سهل له ذلك علمه بارتباك أحوال الدولة عندئذ، واشتغال المرحوم السلطان (محمود الثاني) بتنظيم جيش جديد.

وقد ذهب بعض المؤرخين إلى أن (محمد علي باشا) كان يؤمل القبض على زمام الخلافة الإسلامية والسلطنة العثمانية والجلوس على أريكة ملك آل عثمان. ولكني لست ممن يرون هذا الرأي، بل ولا ممن يظنونه ظنًّا؛ فإن (محمد علي باشا) الذي وهبه الله من الذكاء النادر والفكر الحاد والنظر الصائب والبصيرة الصادقة ما جعله في نظر الكثيرين فوق (نابليون) رأيًا وعملاً أبعد من أن يؤمل مثل هذا الأمل المستحيل. وإن ذلك الذي سخرت له الرجال وذللت أمامه صعاب الأعمال كان يعلم أكثر من كل إنسان أن زوال المملكة العثمانية أمر لا يكون إلا إذا زال هذا الوجود، وإن دولة الروسيا القوية العظيمة لم تستطع بلوغ هذه الغاية. فكيف به وما كان إلا أمير مصر؟

كلا. إني لست ممن يرون بأن مؤسس العائلة الخديوية الكريمة كان يؤمل أو يحلم أن يقبض على زمام الدولة العثمانية، ولكنه كان يريد أن يحكم الشام مع مصر. وها هي رسائله إلى (لويس فيليب) ملك فرنسا مدونة في المستندات الرسمية والتاريخية تثبت أن غاية أمانيه كانت الاستيلاء على الشام.

ولو كان يعلم عزيز مصر بالنتائج السيئة والعواقب الوخيمة التي تنشأ عن دخوله الشام ووقوع الخلاف بينه وبين الدولة العلية، لكان ولا محالة عدل عن أمنيته وعمله. ولا جرم أن (محمد علي باشا) تندم طويلاً على هذا الخلاف المشؤوم وتحسر على ما فرط منه.

وقد يذهب الإنسان عندما يقلب صحائف تاريخ هذه الأزمة المشؤومة إلى أن هنالك أسرارًا لم يكشفها لنا التاريخ دفعت بعزيز مصر ضد الدولة العلية. فإن المرحوم (محمد علي باشا) كان يعلم علم اليقين أن إنكلترا هي أول عدوة له ولمصر، وأنها لذلك تعاكسه بك ما في وسعها. وكان لا يغيب عنه أن الروسيا لا يروق لها استيلاؤه على الشام وتأسيس دولة إسلامية جديدة يكون لها من القوة والحول ما تستطيع معه الدولة العلية يومًا من الأيام أن تقهر الروسيا وتردها عن ديارها.

وعلى أي حال فهذه الأزمة المشؤومة يجب أن تكون درسًا أبديًّا للعثمانيين والمصريين بل ولسائر المسلمين؛ فإن هذا الخلاف القديم كان سببًا لمصائب جمة

تساقطت على مصر وعلى الدولة العلية. وفي أغلب الملمات التي نزلت بالدولة أو بمصر، يرى الإنسان أثرًا من آثار ذلك الشقاق المنحوس.

وقد يعمل بعض المفسدين على إحياء الضغائن في صدور رجال الدولة العلية بإيهامهم أن مصر طامحة الآن وفي كل آن إلى ما طمح إليه مؤسس العائلة الخديوية. وهي دسيسة لا يقصد بها إلا الإضرار بمصالح الدولة وبمصالح مصر.

فإذا كان الخلاف القديم قد جرّ على الدولة وعلى مصر المصائب والبلايا، فواجب على بني الدولة وبني مصر أن يعتبروا به وأن يجعلوا الوفاق والاتفاق رائدهم في كل أعمالهم؛ فمصر من الدولة روحها ومن الخلافة فؤادها، ولا حياة لهذا الجسم العظيم إلا بالاتفاق بين أعضائه في العمل. وإذا كانت دول أوروبا تتحد وتتفق مع قوتها وعظمتها عندما يهم المسيحية أمر، فكيف لا نتحد معاشر المسلمين وبلادنا واقعة في أشد البلاء والأخطار محدقة بها من كل جانب، وأعداؤها يكيدون لها أعظم كيد كلما سنحت لهم الفرص؟

لا سلامة للدولة العلية ولمصر إلا بالوفاق والاتحاد. وقد أدرك هذه الحقيقة المصريون عن بكرة أبيهم مقتدين بالعباس أميرهم المحبوب، فتقربوا من الدولة العلية وجاهروا بمحبتها في السراء والضراء، واعترف العالم كله بأن أهل مصر أصدق المخلصين للدولة العلية وللعرش الشاهاني؛ إذ ثبت ذلك بأجلى بيان في

الحرب الأخيرة. ولا ريب عندي أن أمة مصر العزيزة ثابتة في أميالها لا تتحول أبد الدهر عن إخلاصها للدولة العلية حماها الله.

وإنه ليجب على كل مصري صادق، وعلى كل عثماني يخلص الحب لبلاده، أن يحبط أعمال الذين يبثون الدسائس بين مصر والدولة العلية، ويلقون بذور الشقاق بين جلالة الخليفة الأعظم وسمو الخديو الأفخم. فإن أولئك العاملين على خلق الشحناء والبغضاء بين المتبوع والتابع لأشد خصوم الدولة وألد أعدائها.

كتاب من (محمد علي) أمير مصر إلــى (لويس فيليب) ملك فرنسا

نأتي هنا على ترجمة كتاب أرسله عزيز مصر إلى ملك فرنسا بشأن حوادث الشام ومسئلة الخلاف بينه وبين الدولة العلية. وكنا قد نشرناه في جريدة المؤيد الغراء عقب خطبة ألقيناها بالإسكندرية وأشرنا فيها إليه.

ومن هذا الكتاب يعرف القارئ حقيقة أفكار المرحوم (محمد علي باشا) وأمياله وقت الأزمة السالفة الذكر.

القاهرة في ١٦ رمضان سنة ١٢٥٦ هجرية (نوفمبر سنة ١٨٤٠).

«أيها الملك العظيم

إني أشعر بالحاجة لإظهار شكري لجلالتكم. ذلك الشكر الذي يجيش في صدري.

فلقد ألفت نحوي حكومة جلالة الملك من أمد بعيد أنظار رعايتها، واليوم تتوج جلالتكم مآثرها عليّ بإعلانها للدول أن وجودي السياسي ضروري للموازنة الأوروبية.

وإن هذه العواطف الجديدة من شأنها أن تحدد لي واجبات أعرف القيام بها. وأول هذه الواجبات هو أن أوضح لملك فرنسا بكل صراحة أسباب سلوكي الحالي واحدًا بعد آخر.

لقد كانت في سائر الأزمان سعادة الدولة العثمانية أصدق أمنية أتمناها من صميم فؤادي؛ حيث أنا أود أن أراها دائمًا سعيدة قوية آمنة. وكانت قصارى آمالي ومرامي أنظاري موجهة نحو مساعدتها على أعدائها أولاً والمحافظة على كل ما ملكته يدي بعد المجاهدات العظيمة في سبيل الدفاع عنها ثانيًا.

أما الذي حببني نحو فرنسا – وأقول ذلك بكل صراحة – وحملني على اتباع نصائحها دائمًا فهو ما تبينته من أنها أكثر الحكومات رغبة في خير الدولة العثمانية بلا خديعة ولا مواربة ولا شائبة قصد سيئ. وكذلك أرجو أن تعتقد جلالتكم أن حُبي لبلادي هو الذي كان دائمًا الدافع لي والقائد لزمامي.

وعلى ذلك استطعت بعد المجاهدات العظيمة والأحوال المتناقضة تأييد الأمن في الشام، فحل فيها اليوم السلام محل الفوضى والاضطراب. وإذا كنت قد أظهرت عظيم رغبتي في بقاء هذه البلاد تحت حكومتي، فذلك لأني معتقد بأنها إذا نزعت من يدي عادت إليها المصائب التي استأصلت جراثيمها منها. ومن جهة أخرى، أرى أن الشام تصير إذا بقيت في يدي عنصر قوة أستطيع به وقتئذ مساعدة مولاي السلطان ودولتي العلية مساعدة فعلية حقيقية. ولكنها لما

كانت في يد الدولة العلية – وذلك ما أتجاسر على القول به – كان الاضطراب والفوضى والحروب الأهلية مستحكمة فيها. وها قد تحققت اليوم شيئًا مما كنت أخافه. فلقد ساعد النفوذ الأجنبي عناصر الشقاق والاضطراب حيث لم يكن يفلح أول الأمر مسعى الذين كانوا يهيجون الأمة. ولكن مساعي أولئك الذين يظنون أنهم يخدمون استقلال تركيا بإحداثهم الاضطراب في إحدى ولاياتها، نجحت هذه المرة لا في إهاجة خواطر البلاد فقط بل وفي إقامة الأمة ضد بعضها فثارت بذلك الحروب الأهلية.

وإن دواعي المصلحة العمومية التي كانت ترغبني في المحافظة على الشام وجعلها تحت حكومتي زالت اليوم بالمرة، ولم تبق هنالك إلا مصالحي الخصوصية ومصالح عائلتي، وإنني مستعد لحياطة هذه المصالح بكل ما يصل إليه جهدي في سبيل سلامة العالم. فأترك إذن الأمر للحكمة العالية وأضع بين يدي ملك فرنسا حظي، فهو الذي يسوي كما تقتضيه رغبته الخلاف الحالي.

وإذا وافق ما أعرض على جلالتكم، فإنني أرضى من الشام بعكا؛ لأنها البلد التي قاومت بكل الوسائل مساعي التهييج التي عملت لإثارتها ضدي. وقد يجوز أن جلالتكم ترى من العدل أن تترك لي جزيرة (قنديه) التي صارت تحت سلطة حكومتي حسنة زاهية من عهد بعيد.

ولكن إذا أرشدتكم حكمة جلالتكم العالية إلى أن زمن التساهل والتنازل قد فات، وأن المحافظة الشديدة واجبة فإني مستعد للكفاح إلى آخر لحظة من حياتي أنا وسائر أولادي. وإن جيشي في الشام لا يزال عظيمًا ودمشق وحلب وكل المدائن المهمة لا تزال تحت سلطتي، وجيشي الذي في الحجاز ها هو عائد نحو مصر وقد وصل قسم منه إلى القاهرة ويصل القسم الآخر قريبًا. وبين يديّ شيوخ ذوو نفوذ هم نازعون الآن إلى جبل لبنان متعهدين بأن يخضعوا لسلطتي الدروز والمارونيين. ولدي أربعون باخرة مستعدة للسفر لأول إشارة من جلالتكم.

وعليه فأؤمل أن أسباب مسعاي لا تبقى مجهولة بعد اليوم، حتى لا يظن إنسان ما أن الخوف صار قائدي الآن، فإن حياتي كلها براهين داحضة لمثل هذه الدعوى. ولو كان الخوف يقودني لجاز أن أُرى ضعيفًا واهنًا ولكنت تنازلت منذ ١٥ يومًا حيث كان وجودي مهددًا بالأخطار. ولكن اليوم وقد أنقذ وجودي السياسي بإعلان فرنسا، فإنني لا أخاطر بشيء كبير إنْ طالت الحرب.

كلا، وليست القوة التي يعدونها ضدي هي التي ترهبني؛ بل إن الذي يرهبني هو أن أكون سببًا لحرب عمومية، وأن أجر فرنسا التي أنا مدين لها كثيرًا إلى حرب لا يكون لها داع غير فوائدي ومصالحي الشخصية.

ولهذا فإنني أعرض حقيقة الأمر على أنظار جلالتكم، واعترافي لكم بالجميل يجعل ذلك فرضًا وواجبًا عليَّ، فضلاً عن أني معجب وواثق بملك

فرنسا ذاك الإعجاب وهذه الثقة اللتين تحمل العالم كله عليهما حكمة جلالتكم وذكاؤكم العالي. وإنني بهما أضع حظي بين يديكم.

ومهما كان قرار الملك، فإني أقبله بشكر وامتنان ما دامت جلالتكم مشتركة في المعاهدة التي سيتفق عليه بين الدول العظمية والتي تقرر حظي ومستقبلي.

وأخيرًا مهما وقع، ومهما كان الأمر، فإني أرجو الملك أن يسمح لي بأن أقول له إن اعترافي بالجميل نحوه ونحو فرنسا سيبقى في قلبي إلى الأبد، وإني أتركه إرثًا لأبنائي وأبناء أبنائي من بعدي كواجب مقدس.

ولقد كنت أود أن أكلف أحد ضباطي العظام المعول عليهم بحمل هذا الكتاب إلى أعتاب جلالتكم. ولكن الصعوبة وطول القورنتينة حملتاني على تكليف الكونت (والوسكي) بتوصيله إلى جلالتكم». اهـ.

(محمد علي)

* * *

الأزمة الثـالثـة
حـــرب القـــرم

تبين للقارئ من الفصل السابق أن إنكلترا حلت محل الروسيا في النفوذ لدى الباب العالي وصارت وحدها المسموعة الكلمة في الأزمة الأخيرة عند رجال الدولة، وأنها توصلت إلى إبطال معاهدة (خونكار أسكلة سي) التي خولت للروسيا حق إرسال جيوشها إلى قلب الدولة العلية عند الحاجة. فاستاءت الروسيا لذلك، وعقدت النية على الانتقام من الدولة العلية التي أحلت إنكلترا محلها. وقد كان المرحوم السلطان الغازي (عبد المجيد خان) عاملاً على إصلاح أحوال الدولة وتنظيم إدارتها؛ فأصدر فرمان الكلخانة الشهير الذي اشتمل على إصلاحات عديدة كانت تكفي لتقويم أحوال الدولة وتقويتها في ظرف قليل من السنين. فساء ذلك القيصر (نيقولا الأول)؛ لأن سياسته كانت تقتضي تقهقر الدولة على الدوام وعدم تمكنها من إصلاح شؤونها وتقويم المعوج في أحوالها، ولذلك أوعز إلى المسيحيين الأرثوذكس في الدولة بمعارضة (التنظيمات) والعمل على إيقاف تنفيذها. وبالرغم عما بذله الأرثوذكس من معارضة التنظيمات الجديدة، فإن الحكومة العثمانية التي كان على رأسها وقتئذ (رشيد باشا)، ابتدأت في

تنفيذها، واستبشر كل العثمانيين بقرب فلاحها تمام الفلاح ونيل ثمارها. إلا أن ذلك كان من شأنه ازدياد حقد القيصر (نيقولا الأول) على الدولة العلية. فأمر بإجراء التجهيزات الحربية اللازمة واستعد لمحاربة الدولة مؤملاً إضعافها وإيقافها في طريق الإصلاح.

ولإيجاد المشاكل بين الروسيا والدولة العلية، أوعز القيصر (نيقولا الأول) إلى القس (دانيلو) الذي كان حاكمًا على الجبل الأسود وتابعًا للدولة العلية بأن يرفع راية العصيان في وجه الدولة، ودعاه قبل ذلك للسفر إلى سان بطرسبورغ فسافر إليها وقوبل فيها باحتفاء عظيم، وأهداه القيصر المال والنياشين وحرّضه ضد الدولة بكل أنواع التحريضات حتى عاد إلى الجبل الأسود، ونادى أهله باسم الصليب والدين الأرثوذكسي بالقيام في وجه الدولة فلبوا نداءه وثاروا أجمعين.

فلما علمت الحكومة العثمانية بذلك سيّرت جيشًا عظيمًا بقيادة عمر باشا (وهو قائد عثماني جليل اشتهر بقهر بلاد البوسنة) لقمع ثورة أهل الجبل الأسود. فسار الجيش ووقعت بينه وبين الثوار مواقع دموية في جبال هذه البلاد حتى قهر الثوار وتم له الظفر والنصر. وقد كان لهذه الحادثة تأثير شديد في أوروبا؛ فاهتمت كل الدول بالأمر وعلى الخصوص النمسا فإنه كان يهمها عدم اضطراب الأحوال في البلقان، ولكنها كانت مدينة للروسيا بمساعدتها في عام ١٨٤٩ في قمع الثورة المجرية فاضطرت للتظاهر بمساعدة أهل الجبل الأسود لدى الباب العالي، وكان غرضها الحقيقي توطيد السكينة والسلام في البلقان وإحباط مساعي الروسيا.

فسألت الباب العالي في آخر عام ١٨٥٢ أن يعتدل في انتقامه من أهالي الجبل الأسود حتى لا تجد الروسيا حجة لخلق مشاكل جديدة.

وفي هذه السنة نفسها حدث خلاف عظيم بين الروسيا وفرنسا بشأن الأماكن المقدسة في الشام؛ وذلك أن لفرنسا بمقتضى معاهدات قديمة وحقوق ثابتة حماية معنوية على الكاثوليكيين في الشرق. وقد توصلت بهذه الحماية إلى جعل مفاتيح كنائس (أورشليم) بأيدي الكاثوليكيين. فأرادت الروسيا أن ترفع كلمة الدين الأرثوذكسي بتسليم مفاتيح الكنائس بأورشليم إلى القسس الأرثوذكس، ليزداد نفوذها في الشرق مما يخالف مصلحة فرنسا في الشرق وشرفها كل المخالفة. فلذلك احتجت الحكومة الفرنساوية على رغبة الروسيا وطلبت من الباب العالي أن يفصل في هذا الخلاف بمقتضى الحقوق والمعاهدات، فعين الباب العالي لجنة للتحقيق. وبعد بحث طويل أقرت اللجنة على أن للكاثوليكيين وحدهم الحق في امتلاك الكنائس بأورشليم. وبناء على هذا القرار أصدر الباب العالي فرمانًا بذلك بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٨٥٢. فاستاءت الروسيا من هذا الفرمان غاية الاستياء، وألحت على الحكومة العثمانية بإبطاله مدعيةً أن معاهدتي (قينارجة) و(أدرنة) تخولان لها هذا الحق، ولكن الباب العالي أبقى فرمان ٩ فبراير بالرغم عن إلحاح الروسيا ومعارضتها.

وفي آخر عام ١٨٥٢ تعين لويس نابليون (نابليون الثالث) إمبراطورًا على فرنسا، فعمل على رفع شأن بلاده في الشرق وسر لهذا الخلاف الناشئ بين دولته

وبين الروسيا ليدافع فيه عن مصالح الكاثوليكية، ويستميل بذلك رجال الدين إليه.

وقد خافت النمسا وقتئذ أن يتسع الخرق على الراتق وتشتعل نيران الاضطرابات في البلقان ونيران الحرب بين الروسيا والدولة العلية، فبذلت جهدها في تسوية مسئلة الجبل الأسود، وأرسلت في يناير عام ١٨٥٣ إلى الأستانة الكونت دي (لييننجن) يرجو الباب العالي باسم النمسا توطيد السكينة في هذه الجهات المضطربة، والعفو عن ثوار الجبل الأسود، ومكافأة المسيحيين الذين لم يثوروا ولحقهم الضرر في هذه الاضطرابات، فأجابت الباب العالي رجاء النمسا وتأيدت السكينة والطمأنينة في الربوع المضطربة.

أما ما يختص بمسئلة الأماكن المقدسة، فقد أرادت فرنسا أن تتساهل مع الروسيا خصوصًا وأنها بلغت مرامها واكتسب (نابليون الثالث) ميل الكاثوليكيين إليه، فسألت الباب العالي أن يمنح القسوس الأرثوذكس بعض امتيازات في كنائس أورشليم، وخابرت الحكومة الروسية في أمر عقد لجنة بسان بطرسبورغ من مندوبي الحكومتين للنظر في مسئلة الأماكن المقدسة، فقبلت الروسيا وكان يخيل وقتئذ للعالم كله أن الخلاف بين الروسيا وفرنسا أوشك أن ينتهي بسلام.

* * *

غير أن القيصر (نيقولا الأول) أمر في الوقت نفسه البرنس (منشيكوف) بالسفر إلى الأستانة ليخلق سببًا لإعلان الحرب على الدولة العلية. وكانت مأموريته ظاهرها أنه مكلف بتسوية مسئلتي الجبل الأسود والأماكن المقدسة مع الباب العالي. وقد سافر (منشيكوف) من سان بطرسبورغ في ١٠ فبراير سنة ١٨٥٣ مصحوبًا بضباط عديدين خلافًا للعادة الجارية عند سفر أحد السياسيين إلى إحدى العواصم لمخابرة حكومتها في أمر. وجمعت الروسيا على نهر (بروث) جيشًا مكونًا من خمسين ألف عسكري وبدت جليًّا لكل أوروبا رغبة الروسيا في الحرب بل عزمها على إعلانها.

وكان يظن القيصر (نيقولا الأول) أن البروسيا والنمسا تساعدانه ضد الدولة العلية، وأن إنكلترا لا تعارضه في شيء. وكان لا يخاف مساعدة فرنسا لتركيا، ولا يظن أن إنكلترا وفرنسا تتحدان مع تركيا ضده. وكان سفيره بلوندرة يمثل له الحكومة الإنكليزية ميالة للسلم والرأي العام الإنكليزي مضادًا للحرب، والعلائق بين إنكلترا وفرنسا غير متينة لا يخشى معها من عقد اتفاق بين هاتين الدولتين. كل ذلك حمل القيصر (نيقولا الأول) على الاستعداد للحرب وعدم المبالاة بنتائجها.

وقد سعى القيصر طويلاً في الاتفاق مع إنكلترا على تقسيم الدولة العلية بين دولته وبينها، فتحادث في هذا الصدد كثيرًا مع السير (هاميلتون سيمور) سفير إنكلترا بسان بطرسبورغ. ولكنه لم يفلح لأن إنكلترا كانت تعلم أن بقية

الدول الأوروبية لا ترضى بأمر خطير كهذا، وأن تقسيم الدولة العلية ليس بالأمر السهل، وعلى فرض وقوعه فإنه يجر أكبر المصائب على العالمين، فضلاً عن أن هذا التقسيم لا يفيد في الحقيقة غير الروسيا.

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٨٥٣ وصل البرنس (منشيكوف) إلى الأستانة بين رجاله وضباطه، وفي أبهة أراد بها التأثير على أفكار رجال الباب العالي. وصار في كل أفعاله يعمل على خلق سبب لإعلان الروسيا الحرب على الدولة العلية، فطلب أولاً عزل (فؤاد باشا) ناظر الخارجية العثمانية الذي كان عدوًّا للروسيا لتسهل له المخابرات. ثم عرض على الباب العالي مشروع عقد تحالف دائم بين الروسيا والدولة العلية تعترف فيه الدولة بحماية القيصر على الكنيسة اليونانية. فاندهش رجال الدولة من هذا المشروع الغريب وأدركوا أن الروسيا تريد إعلان الحرب؛ لأنها تعلم جيدًا أنه يستحيل على الدولة قبول هذا المشروع فإن لرؤساء الكنيسة اليونانية سلطة دنيوية على نحو الخمسة عشر مليونًا من المسيحيين، وما حماية الروسيا على الكنيسة اليونانية إلا حماية حقيقية على هؤلاء المسيحيين.

وقد أبلغت الدولة العلية سرًّا وكلاء الدول الأوروبية طلب الروسيا هذا، ووصل عندئذ للأستانة سفيرا فرنسا وإنكلترا بها وكلفا من قبل حكومتهما بالعمل بالاتفاق. وبما أن البرنس (منشيكوف) كان لا يزال يجاهر بأن مأموريته تنحصر في حل مسئلتي الجبل الأسود والأماكن المقدسة، اتفق السفيران على تعجيل حل هاتين المسئلتين حتى يضطر (منشيكوف) إلى مبارحة الأستانة وإعلان انتهاء

مأموريته أو التصريح بنوايا القيصر الحقيقية. وسبق أننا ذكرنا أن مسئلة الجبل الأسود انتهت بتوسط النمسا لدى الباب العالي. أما مسئلة الأماكن المقدسة، فقد رضيت فرنسا بتسويتها بما فيه ترضية للقيصر وتمت هذه التسوية في ٤ مايو سنة ١٨٥٣، ولم يبق هنالك سبب ظاهري لبقاء (منشيكوف) بالأستانة. إلا أن القيصر بقي على نيته الأولى، وكان لا يزال يظن أن إنكلترا لا تساعد الدولة ضده، فقدم (منشيكوف) في ٥ مايو ١٨٥٣ للباب العالي إنذارًا شديد العبارة طلب فيه أن يجيبه في ظرف خمسة أيام على طلبه بشأن عقد اتفاقية بين الدولتين يضمن فيها الباب العالي للكنيسة اليونانية حريتها الدينية وامتيازاتها الدنيوية، ويجعل للروسيا عليها حماية حقيقية. وأعلن (منشيكوف) الباب العالي في إنذاره بأنه إنْ لم يقبل مطالب الروسيا، قامت الحرب بين الدولتين. فأجاب الباب العالي بأن الكنيسة اليونانية متمتعة بتمام حريتها وبأنه مستعد مع ذلك لأن يؤكد أمام العالم كله لسائر رعاياه المسيحيين ضمانته لحريتهم الدينية، وبأنه يرفض رفضًا باتًّا جعل الكنيسة اليونانية تحت حماية الروسيا، مبينًا للبرنس (منشيكوف) أنه لا يستطيع قبول هذا الطلب بدون تعريض استقلال الدولة للخطر، ووضع إدارتها الداخلية تحت مراقبة أجنبية (أي تحت مراقبة الروسيا).

وفي ذلك الحين عُين (رشيد باشا) صدرًا أعظم ووزيرًا لخارجية الدولة، وكان معروفًا بكراهته الشديدة للروسيا. فتظاهر (منشيكوف) ببعض اعتدال في خطته وسأل الباب العالي أن يرسل رسالة للحكومة الروسية يصرح لها فيها

بقبول مطالبها، وبذلك لا تطلب منه الروسيا عقد اتفاقية بهذه المطالب. فأجاب (رشيد باشا) على هذا السؤال الجديد بالرفض وكان ذلك في ٢٠ مايو سنة ١٨٥٣، فانقطعت المخابرات وعاد (منشيكوف) إلى سان بطرسبورغ. وفي ٣١ مايو من السنة نفسها أرسل (نسلرود) وزير الروسيا الأول إنذارًا جديدًا للباب العالي بمعنى إنذار (منشيكوف)، وأعلن فيه بأن الروسيا تحتل مقاطعتي الأفلاق والبغدان إذا رفض الباب العالي قبول مطالبها، وقد كان، ورفض الباب العالي رفضًا جديدًا قبول هذه المطالب، فأرسل (نسلرود) في ١١ يونيو سنة ١٨٥٣ إلى وكلاء الروسيا لدى الدول الأجنبية منشورًا بيّن لهم فيه الأسباب التي حملت الروسيا على الشروع في احتلال الأفلاق والبغدان؛ أي على إعلانها الحرب على الدولة العلية.

ما انتشر خبر تهديد الروسيا للدولة باحتلال مقاطعتي الأفلاق والبغدان، حتى هاج الرأي العام في إنكلترا وفرنسا، واندهش ساسة الحكومتين من جراءة الروسيا الغريبة وإقدامها على هذا العمل الخطير النتائج. فاتفقتا على مساعدة الدولة العلية ضدها وأرسلتا أسطوليهما إلى فرضة (بزيكا)، أي إلى مدخل الدردانيل ليسهل لهما أن تساعدا الحكومة العثمانية مساعدة فعلية عند مسيس الحاجة.

وإظهارًا لما جلبت عليه العائلة السلطانية المعظمة من محبة رعاياها على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم وحسن رعايتها لهم على السواء، أصدر الباب

العالي خطًّا شريفًا بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٨٥٣، منح فيه سائر المسيحيين في الدولة العلية الحرية الدينية التامة، أي أكد لهم استمرار الحكومة العثمانية على احترام هذه الحرية التي تمتعوا بها دائمًا هم وأسلافهم من قبل. وعرضت فرنسا من جهة أخرى على الدول الأوروبية مشروع عقد مؤتمر لإزالة الخلاف بين الروسيا والدولة العلية. فبرهنت بذلك الدولة العلية ونصيرتها الأولى فرنسا على اعتدالهما، وميلهما للسلم وتركتا مسؤولية الحرب وسفك الدماء على الحكومة الروسية التي بقيت على عنادها ولم ترجع عن قصدها.

وعندما علم القيصر (نيقولا الأول) بإرسال الأساطيل الفرنساوية والإنكليزية إلى الدردانيل، غضب غاية الغضب وزاد غضبه رفض الباب العالي للإنذار الذي أرسله إليه المسيو (دي نسلرود) وزير الروسيا الأول، فأصدر إلى الشعب الروسي بتاريخ ٢٥ يونيو من السنة نفسها منشورًا بيَّن له فيه أنه أشهر على تركيا حربًا يجب عليه اعتبارها حربًا صليبية وجهادًا في سبيل الأرثوذكسية. وبعث كذلك (دي نسلرود) بمذكرة إلى الدول الأوروبية أظهر لها فيها أن الدولة العلية وإنكلترا وفرنسا جبرت الروسيا على الحرب بأعمالها العدائية ضدها. كأن وزير القيصر أراد أن يغالط أوروبا بهذه المذكرة أو كأنه نسي أن دولته هددت تركيا باحتلال مقاطعتي الأفلاق والبغدان، وأن فرنسا وإنكلترا ما أرسلتا بأسطوليهما إلى مياه الدردانيل إلا عند توقع اشتعال نيران الحرب.

وقد هاجمت الجيوش الروسية في ٤ يوليو سنة ١٨٥٣ مقاطعتي الأفلاق والبُغدان واحتلتهما بعد أيام قليلة. فاستولى بذلك القلق على أفكار سواس الدول الأوروبية، وعلى الخصوص دولة النمسا التي كان موقفها حرجًا للغاية؛ فإنها كانت لا ترضى معارضة الروسيا لما لهذه الدولة عليها من الأيادي البيضاء في قمع الثورة المجرية عام ١٨٤٩، ولأنها الدولة الوحيدة التي تستطيع مساعدتها ضد الثورات فضلاً عن أن الروسيا كان في قدرتها أن تهيج العنصر السلافي في بلاد النمسا ضد الحكومة النمساوية. وكان من جهة أخرى اعتداء الروسيا على الدولة العلية مخالفًا لمصلحة النمسا كل المخالفة، وكان سواسها يعلمون علم اليقين أنها لو ساعدت الروسيا استطاعت فرنسا وإنكلترا أن تهيج ضدها إيطاليا والمجر وبولونيا. فلذلك بقيت النمسا محتارة في أمرها مضطربة في سياستها، وغاية ما أقر عليه سواسها أنهم سألوا الباب العالي أن لا يجعل جوابه على احتلال الروسيا لمقاطعتي الأفلاق والبغدان إعلان الحرب عليها، بل مجرد احتجاج على هذا الاحتلال حتى يسهل للنمسا مخابرة الدول في حل المسئلة حلاً سلميًّا. فقبل الباب العالي سؤال النمسا، وبرهن بذلك للعالم كله على عظيم اعتداله وسلامة أمياله، مما شجّع النمسا على دعوة الدول لعقد مؤتمر بفيينا، وقد أجابت الدول دعوة النمسا واجتمع مندوبوها بفيينا في ٢٤ يوليو سنة ١٨٥٣، ولم تقبل الروسيا الاشتراك في هذا المؤتمر بل اكتفت بأن وعدت الدول بقبول ما تقرره فيه إن وافق مصلحتها.

وقد أقر هذا المؤتمر على قرار مبهم العبارة، والمعنى كان يسهل لسواس الروسيا أن يفسروه حسب أهوائهم وأغراضهم، فرفضته الدولة العلية منعًا للمشاكل. فلما رأت فرنسا وإنكلترا أن الاتفاق مستحيل، وأن الروسيا عاملة على منعه وإيقاد نيران الحرب، أمرتا أسطوليهما بعبور الدردانيل والوقوف أمام الأستانة. وكان ذلك بناءً على طلب الباب العالي ورغبته وفي آخر سبتمبر سنة ١٨٥٣.

وفي هذه الأثناء تقابل القيصر (نيقولا الأول) في مدينة (أولموتز) مع الإمبراطور (فرنسوا جوزيف) إمبراطور النمسا، وطلب منه الاتحاد معه ضد تركيا وفرنسا وإنكلترا، فاعتذر إمبراطور النمسا عن قبول هذا الطلب مظهرًا للقيصر أسفه من عدم تمكنه مساعدته. فلما لم يجد من إمبراطور النمسا إقبالاً على مساعدته، طلب من ملك بروسيا مقابلته وقابله وعرض عليه كذلك الاتحاد معه ولكن نتيجة مسعاه عند ملك بروسيا كانت كنتيجة مسعاه عند إمبراطور النمسا.

أما الدولة العلية فقد اهتمت بإتمام تجهيزاتها الحربية، ولم تغفل شيئًا من لوازم الحرب. وكان الرأي العام العثماني متهيجًا جدًّا ضد الروسيا، والمسلمون في حالة قلق وهياج عظيمين خصوصًا وأن منشور القيصر لشعبه أبان لهم أن الحرب دينية صليبية، فاجتمعوا مئاتٍ وألوفًا أمام سراي السلطان، وطلبوا بأعلى أصواتهم إعلان الحرب فلبت الدولة طلبهم. وبعد جلسة عقدت من وزراء الدولة وكبرائها تحت رئاسة المرحوم السلطان الغازي (عبد المجيد خان)، أعلنت الدولة

الحرب على الروسيا بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٨٥٣. وفي ٨ منه أنذر (عمر باشا) قائد الجيوش العثمانية البرنس (غورتشاكوف) قائد الجيوش الروسية بانجلاء العساكر الروسية من مقاطعتي الأفلاق والبغدان، وحدد له خمسة عشر يومًا أجلاً للجلاء يبتدئ الحرب بعدها إذا لم ينفذ البرنس (غورتشاكوف) طلب (عمر باشا).

وقد كان القيصر (نيقولا الأول) مؤملاً قهر تركيا ليس فقط بقوة جيوشه الجرارة، بل بفضل الاضطرابات والثورات التي كان يعمل عماله وصنائعه لإحداثها في الدولة العلية. فإن جملة من مهيجي اليونان قاموا في مقاطعة تساليا وأبيرا اللتين كانتا تحت حكم الدولة بتحريض الأهالي على العصيان في وجه الحكومة العثمانية. وساعدت الحكومة اليونانية وقتئذ هؤلاء المهيجين، وسمحت لعدد عديد من ضباطها وجنودها بالسفر سرًّا إلى تساليا وأبيرا لنشر لواء الثورة بالفعل. وكان القيصر يحرض من جهة أخرى شاه العجم على محاربة الدولة العلية.

ولما كان أمل القيصر وطيدًا في نجاح ثوار اليونان والوصول إلى إحداث الاضطرابات في الدولة من كل جانب، أظهر لدول أوروبا ميله للسلم ورغبته في تسوية المسئلة تسوية سلمية. وكان قصده بذلك إغفال الدولة العلية عن إتمام تجهيزاتها الحربية وإضعافها بالاضطرابات والثورات.

وقد اغترت النمسا بتصريحات القيصر وحسبتها صادرة عن إخلاص، فجمعت سفراء الدول بفيننا ثانية في مؤتمر. وقررت معهم في **٥** دسمبر سنة **١٨٥٣** أمرين؛ الأول المحافظة على استقلال الدولة العلية، والثاني استقلال الحكومة العثمانية تمام الاستقلال في إدارتها وأعمالها الداخلية. وأرسلت النمسا مع هذا القرار مذكرة للباب العالي سألته فيها أن يخبر الدول في أقرب وقت على أي شروط يقبل المخابرة مع الروسيا في أمر الصلح.

ولكن جيوش الدولة كانت قد سارت تحت قيادة (عمر باشا) وهزمت الجنود الروسية هزيمة عظيمة اهتزت لها أوروبا كلها، وانتهت باسترجاع الدولة لمقاطعة الأفلاق الصغرى وبإبعاد الجيوش الروسية من صربيا التي كان يجتهد الروسيون في تهييجها ضد الدولة. وفي آسيا أتى الجيش العثماني بقيادة (عبده باشا) ما أتاه مثيله بقيادة (عمر باشا)؛ حيث دخل الأراضي الروسية وهزم جنودها واحتل قلعة (سانت نيقولا). فأزعجت القيصر هذه الانتصارات الباهرة، وانتقامًا من تركيا أمر أسطوله بالبحر الأسود أن يدمر أسطولها، ففاجأه في ميناء (سينوب) وأرسل عليه نيرانه حتى دمره بعد مجهودات عظيمة.

فلما وصل خبر واقعة (سينوب) إلى المرحوم السلطان (عبد المجيد خان)، أرسل إلى دولتي فرنسا وإنكلترا يسألهما إرسال أساطيلهما إلى البحر الاسود لحماية المواني العثمانية. فأجابت الحكومة الفرنساوية الطلب بدون إمهال بخلاف الحكومة الإنكليزية، فإنها تأخرت لعدم ميل (أبردين) رئيس الوزارة الإنكليزية

إلى الحرب وأمله في حل المسئلة حلاًّ سلميًّا. غير أن الرأي العام الإنكليزي كان ميالاً إلى الحرب متهيجًا ضد الروسيا، وكان (بالمرستون) وزير خارجية إنكلترا من أكبر أنصار الحرب فقدم استعفاءه في ١٥ دسمبر عام ١٨٥٣ عندما رأى تأخر (أبردين) في إرسال الأساطيل الإنكليزية إلى البحر الأسود. فازداد تهيج الرأي العام الإنكليزي واضطر (أبردين) إلى دعوة بالمرستون لسحب استعفائه والعودة للوزارة تاركًا له قيادة السياسة الإنكليزية كما يرى ويشاء، فأرسل (بالمرستون) الأساطيل الإنكليزية إلى البحر الأسود حسب طلب الدولة العلية. وفي ٢٧ دسمبر أرسلت فرنسا وإنكلترا مذكرة مشتركة للروسيا أعلنتاها فيها بوجوب سحب مراكبها وسفنها من البحر الأسود، وبأن أساطيلهما داخلة إلى هذا البحر وبأنهما تسمحان للدولة العلية بترك مراكبها وسفنها فيه. فكان ذلك الإعلان في الحقيقة إعلانًا للحرب من فرنسا وإنكلترا على الروسيا. ولم ترض حكومتا الدولتين التصريح به علنًا لاشتغالهما بأمر إتمام التجهيزات الحربية.

كل هذه الحوادث كان من شأنها ازدياد حيرة النمسا، فعادت هذه الدولة مرة ثالثة إلى مخابرة الدولة العلية وبقية الدول في أمر منع الحرب، فطلبت من الدولة إيضاح الشروط التي تطلبها لعقد الصلح، فأجابتها الدولة بأن شروطها أربع: أولاً إعلان استقلال بلادها وأراضيها وضمانة دول فرنسا وإنكلترا والنمسا والبروسيا لهذا الاستقلال. ثانيًا انجلاء العساكر الروسية من مقاطعتي الأفلاق والبغدان. ثالثًا تجديد الضمانات المقدمة من أوروبا للدولة في عام ١٨٤١. رابعًا

احترام أوروبا كلها وفي مقدمتها الروسيا لاستقلال الحكومة العثمانية في كل أعمالها داخلية كانت أو خارجية.

فلما عرضت هذه الشروط على سفراء البروسيا والنمسا وفرنسا وإنكلترا بفيينا قبلوها وصدقوا عليها وكلفوا حكومة النمسا في ١٣ يناير سنة ١٨٥٤ بتبليغها للروسيا. وبقيت الدول منتظرة جواب الروسيا على إنذار فرنسا وإنكلترا أولاً وعلى مذكرة الدول الأربع ثانيًا، إلا أن القيصر (نيقولا الأول) كان لا يزال مؤملاً مساعدة البروسيا والنمسا له، فأرسل إلى برلين البارون (دي بودبرج) وإلى فيينا الكونت (أورلوف) ليسألا الحكومتين البروسية والنمساوية أن تبقيا على الحيادة أثناء الحرب ويعدهما القيصر مقابل ذلك بدعوتهما بعد للاشتراك معه في حل المسئلة الشرقية. فطلبت النمسا من الكونت (أورلوف) أن لا تعبر الجنود الروسية نهر الدانوب، ووعدته بالبقاء على الحيادة إذا قبلت الروسيا هذا الشرط، ولكن الروسيا وجدت قبول هذا الشرط يضر بها ضررًا عظيمًا في الحرب فرفضته وحملت بذلك النمسا على أن ترفض طلبها البقاء على الحيادة وأن تحفظ لنفسها حرية تامة في العمل.

وقد رفضت البروسيا أيضًا طلب الروسيا، بالرغم عن قرابة القيصر (نيقولا الأول) لملكها. وتحقق القيصر عندئذ أنه لا نصير له بين دول أوروبا وأنه سيحارب تركيا وحده. فرفض مذكرة الدول الأربع التي أرسلت إليه في ١٣ يناير سنة

١٨٥٤، وأجاب على كتاب ودي أرسله إليه (نابليون الثالث) إمبراطور فرنسا نصحه فيه بقبول مطالب الدول بأن شرف الروسيا يحتم عليها الحرب. وبقي بذلك على عناده الأول غير حاسب لنتائج الحرب حسابًا.

فلما علمت الحكومة الفرنساوية والحكومة الإنكليزية بنوايا القيصر، أرسلتا إلى حكومته بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٨٥٤ إنذارًا هددتاها فيه بوجوب إخلاء مقاطعتي الأفلاق والبغدان وإلا أعلنتا عليها الحرب. واجتهدت فرنسا وإنكلترا بعد ذلك في ضم النمسا والبروسيا إليهما ضد الروسيا. غير أن ملك بروسيا رفض الاشتراك في الحرب ضد الروسيا وأبلغ حكومات فرنسا وإنكلترا والنمسا بأنه مستعد للاتفاق معها على بعض قواعد سياسية، تكون فيما بعد أساسًا لتسوية الخلاف بين الروسيا وتركيا. فقبلت الدول الثلاث ذلك واجتمع مندوبو البروسيا والنمسا وإنكلترا وفرنسا في فيينا مرة رابعة، وأمضوا على بروتوكول (مذكرة) ٩ إبريل سنة ١٨٥٤ المشتمل على القواعد الآتية: أولاً استقلال الدولة العلية. ثانيًا انجلاء العساكر الروسية من مقاطعتي الأفلاق والبغدان. ثالثًا استقلال الحكومة العثمانية في أعمالها وترك الحرية التامة لها في منح رعاياها المسيحيين الامتيازات اللازمة. رابعًا الاتفاق على الضمانات اللازمة لتنظيم العلاقات السياسية للدولة العلية مما يضمن سلامة التوازن الأوروبي.

وعندما وصل إنذار فرنسا وإنكلترا السابق الذكر إلى القيصر (نيقولا الأول)، رفضه رفضًا باتًا وقبل إعلان الحرب عليه من الدولتين. فعقدت فرنسا

وإنكلترا عندئذ في ١٢ مارس سنة ١٨٥٤ تحالفًا مع الدولة العلية ضد الروسيا، اشترط فيه بادي بدء أن فرنسا ترسل خمسين ألف جندي إلى تركيا وأن إنكلترا ترسل خمسة وعشرين ألفًا. ولكن الحرب اقتضت إرسال جنود كثيرة حتى إن فرنسا وحدها فقدت في ساحة القتال فوق المأية ألف جندي، واشترط في هذا التحالف أن دولتي فرنسا وإنكلترا تسحبان جنودهما في مدة خمسة أسابيع بعد عقد الصلح مع الروسيا. واشترط كذلك أن دولتي فرنسا وإنكلترا ترسلان أساطيلهما إلى البحر الأسود. وبالفعل استولت فرنسا وإنكلترا على البحر الأسود وأرسلتا جيوشهما إلى الدانوب. ولقمع الثورة في تساليا وأبيرا، أرسل جزء من هذه الجيوش إلى هاتيك الجهات فقمعت الثورة في زمن يسير وعادت السكينة بعد الاضطراب.

* * *

وبعد أن أنفقت فرنسا مع إنكلترا ضد الروسيا، اجتهدت الحكومتان في استمالة النمسا إليهما لأن قوة الجيش الروسي كانت على الدانوب، وكان يسهل التغلب عليه وقهره إذا ساعدت النمسا دول تركيا و فرنسا وإنكلترا. غير أن النمسا كانت تأبى العمل ضد الروسيا قبل اتفاقها على ذلك مع البروسيا، فخابرت هذه الدولة التي كان من صالحها خدمة الروسيا بدون أن يدرك ذلك أحد، وطالت المخابرات بينهما وانتهت بعقد اتفاقية بين النمسا والروسيا بتاريخ ٢٠ إبريل سنة ١٨٥٤ تضمنت أن النمسا ترسل لحكومة الروسيا إنذارًا بعدم تقدم جنودها،

وبانسحابها من مقاطعتي الأفلاق والبغدان وأن النمسا والبروسيا تعلنان الحرب على الروسيا إذا عبرت البلقان أو أعلنت استيلاءها على المقاطعين.

وقد وجهت البروسيا عنايتها بعد عقد هذه الاتفاقية إلى إبطال مفعولها مع بقائها، وأخرت إرسال النمسا للإنذار المتفق عليه مؤملة استيلاء الجيوش الروسية في هذه الأثناء على مدينة (سيليستريا) التي كانت محاصرة لها والتي لم تستطع الاستيلاء عليها. ولم ترسل النمسا إنذارها للروسيا إلا في ٣ يونيو عام ١٨٥٤.

ولما لم يستطع (غورتشاكوف) الاستيلاء على (سيليستريا) رفع عنها الحصار وسحب جيوشه عائدًا إلى الوراء، وعندئذ اتفقت النمسا مع الباب العالي بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٨٥٤، على احتلالها لمقاطعتي الأفلاق والبغدان وصد هجمات الروسيا عنهما، ومساعدة عساكر فرنسا وإنكلترا في حركاتهما الحربية، الا أن البروسيا كانت عاملة كما قدمنا على معاكسة النمسا في خطتها؛ فأوعزت إلى حكومات الاتحاد الجرماني باشتراط جملة شروط للتصديق على الاتفاقية التي عقدت بين الروسيا والنمسا في ٢٠ إبريل، فعملت هذه الحكومات الصغيرة بإيعاز البروسيا واشترطت عدة شروط منها اشتراكها في المخابرات التي ستجري بين الدول بشأن المسئلة الشرقية، ومنها أنه إذا كانت النمسا ستجبر الروسيا على إخلاء مقاطعتي الأفلاق والبغدان يجب عليها كذلك أن توقف سير إنكلترا وفرنسا وتجبرهما على الإمضاء على هدنة. فاضطرت النمسا لقبول هذه الشروط ورضيت فرنسا وإنكلترا بناء على رجائها بأن لا تسير جيوشهما

من جهة المقاطعتين. واتفقتا عندئذ على تجريدة (القرم) والهجوم على مدينة (سباستوبول).

وقد أنقذت الروسيا من أخطار هائلة وخسائر جمة بتحول الجيوش الفرنساوية والإنكليزية بعد التركية عن مقاطعتي الأفلاق والبغدان اتباعًا لرجاء النمسا. والفضل في ذلك للبروسيا التي أوعزت لحكومات الاتحاد الجرماني باشتراط هذا الشرط على حكومة النمسا.

فلما تحققت الروسيا من ميل البروسيا وحكومات الاتحاد الجرماني إليها، أرسلت للنمسا بتاريخ ٢٩ يونيو عام ١٨٥٤ جوابها على إنذارها مبينة أنها لا تستطيع الرضاء بإخلاء المقاطعتين من جنودها إلا إذا قدمت لها النمسا ضمانات كافية، وأعلنت عدم اتحادها مع فرنسا وإنكلترا وتعهدت بمنعهما من محاربة الروسيا في الأفلاق والبغدان. فرأت النمسا عندئذ ضرورة الاتفاق مع فرنسا وإنكلترا على شروط جديدة لتسوية الخلاف بين الروسيا وتركيا، تكون بمثابة إنذار جديد للروسيا، وجمعت بفيينا مندوبي فرنسا وإنكلترا مع مندوبيها لوضع هاته الشروط. فلما وصل هذا الخبر إلى ملك البروسيا، أوعز إلى إمبراطور الروسيا بإعلان إخلاء المقاطعتين من الجنود الروسية مؤملاً بذلك تعطيل أعمال مندوبي الدول الثلاث بفيينا. ولكنهم لبثوا مجتمعين بضعة أيام قرروا فيها (يوم ٨ أغسطس عام ١٨٥٤) أن العلاقات السياسية بين تركيا والروسيا لا تعود لمجراها الأول: أولاً إذا بقيت حماية الروسيا على مقاطعات الأفلاق والبغدان وصربيا،

وإذا لم توضع الامتيازات التي منحها الباب العالي لهذه المقاطعات تحت ضمانة الدول كلها. ثانيًا إذا بقيت الملاحة في الدانوب غير حرة، ثالثًا إذا لم تغير الدول معاهدة ١٣ يوليو عام ١٨٤١، رابعًا إذا استمرت الروسيا مدعية أن لها حق حماية المسيحيين كلهم أو بعضهم في الدولة العلية، وإذا لم تضمن أوروبا كلها استقلال الدولة العلية وسلامتها.

وقرر مندوبو الدول بأن لا تحيد دولهم بعد عن هذا القرار وأن لا يعقد الصلح إلا بقبوله.

وقد أرادت النمسا أن تصدق البروسيا وحكومات الاتحاد الجرماني على هذا القرار، ولكنها لم تقبل منه إلا الشرطين الأولين ورفضت الآخرين، وأعلنت النمسا أنها لا تتحد معها إلا إذا تعهدت بمنع الجيوش التركية والفرنساوية والإنكليزية من الهجوم على المقاتلين، أو محاربة الروسيا من هذه الجهة. فحارت النمسا في أمرها لأنه كان لا يمكنها قبول هذا الطلب بغير تكدير علائقها مع حكومات تركيا وفرنسا وإنكلترا.

وفي هذه الأثناء انتصرت الجيوش التركية والفرنساوية والإنكليزية على الجيوش الروسية انتصارات باهرة، فقهرتها على شواطئ نهر (ألما) واستولت على مواقع مختلفة. وفي ٢٥ أكتوبر عام ١٨٥٤ هزمت الجيوش المتحدة جيوش القيصر في (بلكلاوا)، وفي ٥ نوفمبر هزمتها في (أنكرمان). وكان حصار (سباستوبول) لا يزال مستمرًّا.

وقد رأت فرنسا وإنكلترا أن النمسا تماطلهما كثيرًا في أمر الاتفاق معهما اتفاقًا نهائيًّا صريحًا، فافتكرتا في طريقة تحملها على الاتفاق معهما وهي دعوة حكومة (البيمونتي) إلى الاشتراك معهما في الحرب ضد الروسيا، ويعلم كل مطلع على التاريخ أن النمسا كانت تبغض حكومة (البيمونتي) الإيطالية أشد البغض؛ لعملها على تحرير إيطاليا كلها من تحت نير النمسا. فلما علمت حكومة فيينا بأن (البيمونتي) على وشك الاتحاد مع فرنسا وإنكلترا، خافت من مساعدة هاتين الدولتين فيما بعد لهذه الحكومة الصغيرة، وأبلغتهما أنها مستعدة للاتفاق معهما، وعقدت معهما بالفعل في ٢ دسمبر عام ١٨٥٤ اتفاقًا تضمن أن النمسا تتبع قرار ٨ أغسطس الذي أقرت عليه الدول الثلاث، وأنها لا تتخابر بمفردها مع الروسيا، وأنها تدافع عن مقاطعات الأفلاق والبغدان وصربيا ضد كل اعتداء، وأن فرنسا وإنكلترا تتعهدان للنمسا بمساعدتها ماديًّا إذا قامت الحرب بينها وبين الروسيا. وإنه إذا لم يتم الصلح قبل أول يناير عام ١٨٥٥ بالشروط التي قررتها الدول الثلاث في ٨ أغسطس عام ١٨٥٤، اجتمع مندوبوها وتداولوا في الوسائل الفعالة التي توصلها إلى مرامها.

ويعلم القارئ مما سبق أن البروسيا كانت ميالة للروسيا وعاملة على إنقاذها، فلما علمت باتفاق النمسا مع فرنسا وإنكلترا ضد الروسيا، سعت في تأخير تنفيذ هذا الاتفاق لتكتسب الروسيا زمنًا تستطيع فيه تحسين أحوال جيشها وتقويته وليسهل للبروسيا حل الاتفاق بين النمسا وفرنسا وإنكلترا، أو على الأقل إضعافه

فأشارت على الحكومة الروسية أن تعلن النمسا بقبولها لقرار ٨ أغسطس عام ١٨٥٤، وتسألها عقد مؤتمر بفيينا للمناقشة فيه. فسرت النمسا بذلك وحسبت الروسيا صادقة في بلاغها وطلبت من فرنسا وإنكلترا إرسال مندوبين من قبلهما لحضور المؤتمر. فرضيت الدولتان بذلك ولكنهما طلبتا من النمسا إرسال مذكرة مشتركة للبرنس (غورتشاكوف) الذي كان عين سفيرًا للروسيا بفيينا توضح فيها الدول الثلاث معنى قرار ٨ أغسطس السالف الذكر. فلم تجد النمسا مناصًا من القبول وحررت المذكرة وأرسلتها في ٢٨ دسمبر عام ١٨٥٤ مفسرة لمعنى قرار ٨ أغسطس. وبعد عشرة أيام من تاريخ إرسالها أجاب البرنس (غورتشاكوف) بمذكرة فسر فيها قرار ٨ أغسطس تفسيرًا يناقض تفسير الدول الثلاث أي تفسير الدول الواضعة للقرار واستمرت المناقشات طويلاً قبل عقد المؤتمر نفسه.

وقد أحس مندوبو فرنسا وإنكلترا أن النمسا تخدع دولتيهما وتعمل على عدم الوفاء بتعهداتها. فأبلغوا حكومتيهم ذلك وأشاروا عليهما بعقد اتفاق بينهما وبين حكومة «البيمونتي) انتقامًا من النمسا. وقد كانت الأمراض والحميات أضرت بالجيوش الفرنساوية والإنكليزية ضررًا بليغًا وشدة البرد عطلت الأعمال الحربية. فاتفقت فرنسا وإنكلترا مع (فيكتور أمانويل) ملك البيمونتي على مساعدة حكومته لهما ضد الروسيا وإرسال ثمانية عشر ألف مقاتل. وأمضى (كافور) الشهير وزير البيمونتي على هذه الاتفاقية في ٢٦ يناير سنة ١٨٥٥، وقد سر (كافور) بها سرورًا عظيمًا لعلمه بأن اشتراك البيمونتي مع فرنسا وإنكلترا في

الحرب ضد الروسيا يجعل لبلاده شأنًا يسمح له بعرض المسئلة الإيطالية على الدول وقت المناقشة في شروط الصلح بعد إتمام الحرب. ولذلك يعتبر المؤرخون اتفاقية ٢٦ يناير عام ١٨٥٥ مصدرًا لتكوين الوحدة الإيطالية وأصلاً لها. وما عقدت هذه الاتفاقية حتى سافرت إلى تركيا الجنود البيمونتية تحت قيادة الجنرال (لامارمورا).

وفي هذا الوقت نفسه تقدم القائد العثماني (عمر باشا) إلى مدينة (إيباتوريا) – التي هي أيضًا ثغر من ثغور بحيث جزيرة القرم – وانتصر على الجيوش الروسية فيها نصرًا مبينًا في ١٧ فبراير عام ١٨٥٥، وانضم بعد هذا النصر إلى جيوش الدولة وجيوش فرنسا وإنكلترا المحاصرة لمدينة (سباستوبول).

ولما رأت النمسا أن فرنسا وإنكلترا أساءتا الظن بها، ورضيتا بمساعدة البيمونتي، اجتهدت في إرضائهما والاشتراك معهما في العمل، فعرضت على البروسيا وحكومات الاتحاد الجرماني أمر استعدادها للحرب، وعزمها على إرسال جنودها ضد الروسيا، فرفضت طلبها بأشنع صورة ووجهت إليها الملام العنيف على اتباعها ارشادات فرنسا وإنكلترا بدون مراعاة مصلحة البروسيا والحكومات الجرمانية. وكان الموغر للصدور وقتئذ ضد النمسا المسيو (دي بسمارك) الطائر الصيت، وكان عضوًا بالمجلس المشترك لحكومات الاتحاد الجرماني بفرانكفور ومسموع الكلمة عند حكومته (البروسيا). وقد أظهر بمهارته السياسية الفائقة لحكومة البروسيا وحكومات الاتحاد الجرماني أن خير وسيلة لمساعدة الروسيا

هي جمع العساكر البروسيانية والجرمانية على الحدود أمام الحدود الفرنساوية؛ لتخشى فرنسا شأنها ويرجع (نابليون الثالث) عما كان عزم عليه من إرسال جيش جرار إلى النمسا مخترقاً به البلاد الجرمانية لمحاربة الروسيا وجعلها بين نار جيوشه من جهة مقاطعتي الأفلاق والبغدان وبين نار الجيوش المتحدة من جهة القرم. وقد أفلحت سياسة (بسمارك) وعدل (نابليون الثالث) عن مشروعه عندما علم بوقوف الجنود البروسيانية والجرمانية أمام حدود فرنسا.

وقد خطر على بال (نابليون الثالث) عندئذ أن يسافر بنفسه إلى الشرق، ويتولى القيادة العامة على جيوش تركيا وفرنسا وإنكلترا، ولكن إنكلترا عارضته في رغبته كما عارضه الكثيرون من نصَّاحه ووزرائه.

وفي ٢ مارس من السنة نفسها (١٨٥٥)، توفي القيصر (نيقولا الأول) وتولى بعده القيصر (إسكندر الثاني)، فأعلن لأوروبا رغبته في السلم وميله إلى عقد الصلح مما اطمأنت له خواطر الكثيرين من رجال السياسة، وحمل فرنسا على طلب عقد مؤتمر دولي جديد بفيينا حيث قبل طلبها وعقد المؤتمر في ١٦ مارس.

ولما عقد المؤتمر، اتفق مندوبو النمسا وإنكلترا وفرنسا وتركيا والروسيا على شرطي إعلان عدم حماية الروسيا لمقاطعتي الأفلاق والبغدان، وحرية الملاحة في نهر الدانوب. أما ما يختص بضمانة استقلال الدولة العلية وسلامتها، فقد صرح مندوبو الروسيا بأن دولتهم تحترم استقلال تركيا ولكنها لا تقبل الاشتراك

مع الدول في أمر ضمانته. وقد رفضت الروسيا كذلك الشرط الرابع وهو المتعلق بتحديد عدد سفنها في البحر الاسود. فأوقفت بسبب ذلك جلسات المؤتمر في ٢٧ مارس عام ١٨٥٥. ولما أعيد عقد المؤتمر رفض (غورتشاكوف) مرة جديدة تحديد عدد سفن الروسيا في البحر الأسود وضمانتها مع الدول لاستقلال الدولة العلية، وعرض على دول أوروبا قفل بوغازيْ الأستانة والدردانيل كما تعهدت به الدول في معاهدة عام ١٨٤١، وإعطاء الباب العالي حق فتحهما عند الحاجة لسفن الدول المتحالفة معه. فلم يحصل بذلك الاتفاق بين مندوبي الدول وأوقفت جلسات المؤتمر للمرة الثانية في ٢٧ إبريل عام ١٨٥٥. وفي أوائل يونيو أعيد عقد المؤتمر للمرة الثالثة، ولكن مندوبي الدول تضاربت آراؤهم كما حصل في المرة الأولى والثانية، ولم يجدوا سبيلاً للاتفاق فأعلن قفل المؤتمر نهائيًّا بلا نتيجة تذكر.

* * *

وقد رأت فرنسا وإنكلترا أنهما صارتا في أشد حاجة للاتفاق بعد خيبة المؤتمر الدولي، فسافر الإمبراطور (نابليون الثالث) إلى لوندرة لزيارة الملكة (فيكتوريا)؛ حيث قوبل فيها بغاية الإجلال والإكرام. وبعد زمن قليل من زيارته، ردت له الملكة زيارته بباريس. وبعدئذ اتفقت الحكومتان الفرنساوية والإنكليزية على إصدار أوامر جديدة لقواد جيوشهما ببلاد القرم، أمرتاهم فيها بأن يحملوا الحملة الأخيرة على (سباستوبول)، وعينت الحكومة الفرنساوية في القرم الجنرال (بيليسييه) بدل (كانروبر) على قيادة الجيش الفرنساوي، وأمرته بالزحف على

قلاع ومعاقل العدو فاستولى بجيوشه في ٧ يونيو عام ١٨٥٥ مع مساعدة جيوش الدولة العلية له على قلعة (ماملون فير) المعروفة بالقمة الخضراء. وهجم في ١٨ يونيو على حصن (ملاكوف)، فصدت الجيوش الروسية عنه جيش فرنسا. فاستاءت لذلك فرنسا وإنكلترا وتركيا وجمعت قواها واتفق قوّاد هذه الجيوش المجتمعة (عمر باشا) و(بليسييه) و(سمبسون) و(لامارمورا) على عمل مشترك للاستيلاء على (سباستوبول).

فهاجمت الجيوش المجتمعة في ٨ سبتمبر عام ١٨٥٥ مدينة (سباستوبول)؛ حيث احتل الجنرال الفرنساوي (ماك ماهون) قلعة (ملاكوف) بعد موت الكثيرين من جنود الدول المتحدة ومن جنود دولة الروسيا. وكان ذلك اليوم مشهودًا ومن أكبر أيام الحروب وانتهى بسقوط (سباستوبول) في أيدي الجيوش المتحدة.

وقد أحدث سقوط (سباستوبول) تأثيرًا هائلاً في كل أوروبا وانتظر العالم كله إيقاف الحرب وعقد الصلح بين الروسيا ودول تركيا وفرنسا وإنكلترا. ولكن الحرب بقيت مستمرة واحتلت الجيوش المتحدة جملة مواقع مهمة منها مدينة (قلبرون)، ولولا إقبال الشتاء لاستمرت الحرب بلا انقطاع. وفي أثناء الحرب استولت الأساطيل الفرنساوية والإنكليزية على ميناء (بتروباولوسك)، واحتلت في بحر البلطيق (بومارسند) وضربت (سفيابورج).

فلما رأت الروسيا أن لا استطاعة لها على استمرار الحرب، بذلت جهدها في استمالة فرنسا لها وحل عقدة الاتفاق بين هذه الدولة وبين إنكلترا. وأرسلت إلى باريس جملة من عمالها وصنائعها ليستميلوا إليها رجال السياسة الفرنساوية والقابضين على أزمة الرأي العام من الكتاب والخطباء، فأظهر الإمبراطور (نابليون الثالث) استعداده لمساعدة الروسيا، ولكنه وجدها ترفض مطالب الظافرين فاضطر إلى الاستمرار على خطته الأولى نحوها. ولما كان من صالح إنكلترا أن تضعف نفوذ الروسيا في بحر البلطيق اتحدت هي وفرنسا اتحادًا دفاعيًّا مع حكومة السويد التي كانت ألد عدوة للروسيا وقتئذ وكانت تطمح لاسترجاع (فنلندا).

وجرى في هذا الأثناء أن (فيكتور أمانويل) ملك البيمونتي ذهب إلى باريس برفقة وزيره الشهير (كافور)؛ فانتهز الإمبراطور (نابليون الثالث) هذه الفرصة للانتقام من النمسا التي خدعته وخدعت إنكلترا في حرب القرم، فاستقبل ملك البيمونتي ووزيره أحسن استقبال ووعدهما بالمساعدة على تحرير إيطاليا، وتكوين وحدتها فاضطربت الحكومة النمساوية وخافت شر العاقبة، وأبلغت في الحال حكومتيْ فرنسا وإنكلترا أنها مستعدة لأن ترسل معهما إنذارًا للروسيا تهددها فيه بإعلان الحرب عليها إذا رفضت مطالب الدول الثلاث. وسألت الحكومة النمساوية فرنسا وإنكلترا أن تمضيا معها على اتفاقية تضمن أمام العالم استقلال الدولة العلية وسلامتها. فقبلت فرنسا وإنكلترا طلب النمسا، واتفقت الدول الثلاث على صورة الإنذار وأرسلته بالفعل لقيصر الروسيا

بتاريخ ١٦ دسمبر عام ١٨٥٥، وأعلنته بوجوب قبوله قبل تمام شهر أي قبل ١٧ يناير عام ١٨٥٦ وهذا الإنذار يشتمل على الشروط الآتية:

أولاً: جعل المقاطعات الدانوبية تحت رعاية الدول العظمى وضمانتها، ومنع الدولة العلية من إرسال جنودها إليها بدون تصريح الدول، وتعديل الحدود من جهة البسارابيا.

ثانيًا: تقرير حرية الملاحة في نهر الدانوب تحت ضمانة الدول.

ثالثًا: جعل البحر الأسود حرًّا، ويعمل لذلك اتفاقية خصوصية بين الروسيا والباب العالي تضمنها الدول بعد، وقبول الدولة العلية في المجتمع الأوروبي، وعرض كل خلاف يقع بينها وبين إحدى الدول على بقية الدول، وتقرير مبدأ قفل بوغازي الأستانة والدردانيل.

رابعًا: تأكيد حقوق المسيحيين في تركيا بدون إلحاق ضرر باستقلال السلطان وسيادته العالية.

خامسًا: جواز وضع شروط جديدة إذا اقتضت مصلحة أوروبا ذلك. فأجابت الروسيا على إنذار دول فرنسا وإنكلترا والنمسا في ٥ يناير عام ١٨٥٦ بقبول الشروط الأربعة الأولى، ورفض الشرط الخامس لإبهامه. ولكن البروسيا خافت اشتعال نيران حرب عمومية في كل أوروبا تقوم معها الثورات

والاضطرابات، فنصحت الروسيا بقبول المطالب الخمسة والخروج من هذه الأزمة الخطرة عليها وعلى مصالحها. فاتبعت الروسيا نصيحة البروسيا وأبلغت الدول رسميًّا في ١٦ يناير عام ١٨٥٦ قبولها لشروطها كلها.

فاجتمع عندئذ المؤتمر الدولي بباريس في ٢٥ فبراير عام ١٨٥٦، وعقدت جلساته تحت رئاسة الكونت (والوسكي) وزير خارجية فرنسا، واشتركت الدولة العلية والروسيا فيه كما اشتركت حكومة البيمونتي التي أرسلت نائبًا عنها الكونت (كافور) الشهير. وكان (عالي باشا) مندوبًا عن الدولة العلية في هذا المؤتمر.

وقد اتفق مندوبو الدول في هذا المؤتمر بغير صعوبة على الشروط التي عرضتها من قبل فرنسا وإنكلترا والنمسا والتي أتينا عليها، ولم يختلفوا إلا في قبول طلب (نابليون الثالث) بشأن ضم الأفلاق والبغدان إلى إمارة واحدة، فقرروا النظر في هذا الأمر بعد انتهاء المؤتمر. ولم يمض على مؤتمر باريس عامان حتى قررت الدول في باريس نفسها بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٥٨ جعل هاتين المقاطعتين إمارة واحدة تحت ضمانة الدول.

وقد أمضت الدول الأوروبية على عهدة باريس في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦، وأعلن قفل المؤتمر في ١٦ إبريل من السنة نفسها بعد أن تناقش أعضاؤه في جملة مسائل أهمها المسئلة الإيطالية التي عرضها على المؤتمر الكونت (كافور)، ووجه

أنظار الدول إليها، ولكن المؤتمر لم يقرر شيئًا في هذه المسائل واكتفى بالاتفاق على بعض شروط خارجية عن عهدة باريس مختصة بالملاحة والتجارة.

* * *

انتهت هذه الحرب بنتائج مختلفة نأتي عليها واحدة بعد أخرى.

تبين للقارئ أن هذه الحرب أصلها مسئلة الأماكن المقدسة والخلاف بين الكاثوليكيين والأرثوذكس. وطالما كانت تؤمل كل دولة من الدول الاستيلاء على الشام والقبض على زمام الكنائس ببيت المقدس، فجاء الخلاف بين فرنسا والروسيا بشأنها دليلاً على أن هذه الأماكن المقدسة يجب أن تبقى إلى الأبد في أيدي الدولة الإسلامية العُظمى؛ لأنها الدولة الوحيدة التي تقدر أن تحفظ الموازنة بين كل الديانات في بيت المقدس، وتعطي كل ذي حق حقه. وإنه لو تركت الأماكن المقدسة لدول أوروبا لوقع بينها وبين بعضها شقاق عظيم، وقامت حرب دموية لنزوع كل واحدة منها إلى امتلاكها ورغبة كل دولة في سبق غيرها إلى الاستيلاء عليها.

فدفعًا لهذا الخطر الجسيم يجب أن تبقى هذه الأماكن في أيدي الدولة العلية العادلة الأمينة. وقد أدرك سواس أوروبا ذلك وعلموا أن مسئلة الأماكن المقدسة هي من أهم الأسباب التي تحتم ضرورة بقاء الدولة العلية.

وإذا كانت الدولة العلية قد اكتسبت من حرب القرم هذه النتيجة المهمة، فإنها لم تكسب غيرها شيئًا ما؛ فقد فقدت المال والرجال وأضاعت نفيس وقتها، ولم تأخذ من بلاد الروسيا بلدًا واحدة، بل انسلخت عنها في الحقيقة (الأفلاق والبغدان). وقد خدعتها الدول بمنحها امتيازين أثبتت الحوادث بعد أنهما لا يفيدانها شيئًا مذكورًا. فقد تعهدت الدول كلها بضمانة استقلال الدولة العلية وسلامتها، وأرتنا الحوادث أن دول أوروبا نفسها سلخت من الدولة العلية جملة بلاد باسم هذا المبدأ نفسه، مبدأ ضمانة استقلال الدولة العلية وسلامتها. واتفقت الدول كذلك على اعتبار الدولة العلية دولة أوروبية وقبولها في المجتمع الأوروبي. ولم تر الدولة لهذا الامتياز فائدة ما بل كانت نتيجته جر البلايا عليها بازدياد تداخل أوروبا في شؤونها الداخلية.

وقد خرجت الروسيا من هذه الحرب سليمة لم تخسر فيها غير المال والرجال شيئًا. ومعاكسة الدول لها في البحر الأسود لم تكن إلا معاكسة وقتية كما أظهرته جليًّا الحوادث بعد مؤتمر باريس.

أما الدولة التي استفادت كثيرًا من هذه الحرب فهي دولة البروسيا؛ فإنها استمالت إليها الروسيا بخطتها نحوها، وأوجدت عندها كراهة شديدة للنسما التي لم تساعدها ضد تركيا كما ساعدتها هي في قمع الثورة المجرية عام ١٨٤٩، وأحدثت البروسيا بين النمسا وبين حكومات الاتحاد الجرماني شقاقًا

كبيرًا. فحمل البروسيا كل ذلك على محاربة النمسا عام ١٨٦٦ هذه الحرب التي ساعدت الروسيا فيها البروسيا مساعدة معنوية، وانتهت باستيلاء البروسيا على مقاطعتين من أملاك النمسا، وقد تمت نتائج هذه الحرب بهزيمة فرنسا أمام البروسيا عام ١٨٧٠ وتكوين الوحدة الألمانية.

ومن أهم نتائج حرب عام ١٨٦٦ على النمسا، غير فقدها مقاطعتين مهمتين، استقلال المجر منها استقلالاً إداريًّا. وهي أيضًا نتيجة من نتائج حرب القرم.

وقد استفادت كذلك من حرب القرم حكومة البيمونتي؛ فإنها أرسلت إلى مؤتمر باريس كما قدمنا الكونت (كافور) الشهير الذي استلفت أنظار مندوبي الدول إلى حالة إيطاليا ومظالم النمسا وحمل على الحكومة النمساوية حملة شديدة كان لها رنة ودوي في كل أصقاع العالم. و من حسن حظ البيمونتي أن (نابليون الثالث) كان مغرمًا بتحرير البلاد النازعة للاستقلال، وكان ميله لإيطاليا أشد من ميله لسواها، خصوصًا وأن بغضه للنمسا كان عظيمًا بعد حرب القرم لتلاعب هذه الدولة في سياستها وعدم وفائها في وعودها مع فرنسا وإنكلترا. ولم تمض إلا سنون قلائل بعد حرب القرم حتى نالت إيطاليا استقلالها وتكونت وحدتها. فكانت بذلك حرب القرم سببًا لسقوط مقاطعتين مهمتين من أملاك النمسا في قبضة البروسيا، وسببًا لاستقلال المجر استقلالاً إداريًّا وسببًا لخروج

إيطاليا من تحت نير النمسا واستقلالها وتكوين وحدتها. وبالجملة كانت حرب القرم سببًا لضعف النمسا وتقويض أركان مملكتها.

وقد اكتسبت إنكلترا وفرنسا من هذه الحرب ازدياد نفوذهما في الأستانة فاستعملتاه في سبيل مصالحهما. فإن الهنود كادوا يطردون الإنكليز من بلادهم في ثورة سيباي الشهيرة عام ١٨٥٦ لولا تداخل المرحوم السلطان (عبد المجيد خان) فإنه أصدر منشورًا – بناء على رجاء إنكلترا – لمسلمي الهند أمرهم فيه بالركون إلى السكينة والطاعة لحكومة جلالة الملكة (فيكتوريا). ومعلوم أن المسلمين في الهند أقوياء ولهم شأن عظيم وكلمة نافذة، وكلهم يحترمون خليفة الإسلام ويجلونه أعظم إجلال. فلما وصل إليهم منشور جلالته وضعوه على رؤوسهم وعملوا بما أمرهم به. فألقوا أسلحتهم وانتهت بذلك الثورة وتوطدت سلطة الإنكليز في الهند بعد اضمحلالها.

وإنه ليتبادر للذهن أن إنكلترا شكرت الدولة العلية على عمل سلطانها الأعظم أو اعترفت لها بالجميل. نعم إنها اعترفت لها بالجميل ولكن بمعاداتها والاعتداء على بلادها فإنها سلطت في عام ١٨٥٨ – أي بعد عامين من ثورة سيباي– إحدى سفنها الحربية الضخمة على ثغر (جدة) فاستمرت تدمر فيه نحو عشرين ساعة، أسيلت فيها دماء كثيرة وخربت منازل وبيوت عامرة. وكان ذلك عقب فتنة صغيرة قام فيها بعض المسلمين على بعض المسيحيين، وأصيب فيها

قنصل فرنسا وقتلت زوجته. ولم يكن لعمل إنكلترا معنى ولا ضرورة لأن الدولة العلية كانت قد أرسلت مندوبًا عاليًا من لدنها لتحقيق الأمر ومعاقبة المعتدين.

أما فرنسا فقد استعملت نفوذها في تركيا الذي ازداد بعد حرب القرم كما قدمنا لإعلاء كلمتها في الشرق فأرسلت جيشًا فرنساويًّا إلى الشام عام ١٨٦٠، بحجة مساعدة الدولة العلية على قمع الفتنة التي أحدثها الخلاف والشحناء بين المارونية والدروز، مع أن جيش الدولة كان كافيًا لإعادة الأمن والسكينة في هذه الديار. ولم تخرج العساكر الفرنساوية من الشام إلا في ٥ يونيو عام ١٨٦١.

هذه هي النتائج الخطيرة التي أنتجتها حرب القرم، ومنها يعلم القارئ حظ كل دولة في هذه الحرب وخطة الدول نحو الدولة العلية وكنه مقاصد كل واحدة منها وحقيقة أغراضها.

* * *

الأزمة الرابعة

الحرب بين تركيا والروسيا، وما قبلها وما بعدها

«من عام ١٨٧٥ إلى عام ١٨٧٨»

أبنَّا في ختام الفصل السابق أن نتيجة حرب القرم على النمسا كانت وخيمة؛ حيث فقدت هذه الدولة بعدها مقاطعاتها الإيطالية، وأخذت البروسيا منها في حرب عام ١٨٦٦ مقاطعتين مهمتين، ونالت المجر استقلالها النوعي أي ارتفعت سلطة النمسا عنها. فطمعت هذه الدولة في أخذ شيء من أملاك الدولة العلية يعوض عليها بعض خسائرها؛ فتقربت من ألمانيا عدوتها اللدودة التي قهرتها وكونت وحدتها بانتصارها عليها وعلى فرنسا، عوضًا عن أن تستعد للأخذ بالثأر منها واسترجاع المقاطعتين اللتين أخذتهما منها. وصارت كذلك النمسا تستميل الروسيا إليها وتوعز لها بمحاربة تركيا.

وأوضحنا كذلك أن العلائق بين الروسيا والبروسيا صارت جيدة متينة، وأن مساعدة البروسيا للروسيا في حرب القرم حملت الروسيا على ترك البروسيا تحارب النمسا وتقهرها، وتحارب فرنسا وتقهرها وتأخذ من كل دولة من الدولتين مقاطعتين عظيمتين، وتكون بذلك وحدتها ويصير ملكها إمبراطورًا لألمانيا بدون

أن تعارضها في أعمالها، بل بقيت على الحيادة مظهرة ارتياحها لنجاح البروسيا ضد النمسا وفرنسا اللتين عاكستاها (أي الروسيا) في حرب القرم.

ومن ذلك يرى القارئ أن الروسيا والنمسا وألمانيا اتفقت بعد حرب عام ١٨٧٠ التي قامت بين فرنسا والبروسيا. واتفق إمبراطرتها على العمل بالاتحاد؛ فاهتمت الروسيا لتغيير الشرط المتعلق بحريتها في البحر الأسود الذي اتفقت عليه الدول في مؤتمر باريس عام ١٨٥٦، ودعت الدول لعقد مؤتمر للنظر فيه. فأجابت الدول دعوتها واجتمع مندوبوها في عاصمة بلاد الإنكليز في ١٣ مارس سنة ١٨٧١، واتفقوا (ولم تشترك فرنسا مع الدول لاشتغالها بعقد الصلح مع البروسيا) على تغيير هذا الشرط وإعطاء الروسيا الحرية التامة في الملاحة بالبحر الأسود وتسيير سفنها فيه.

ولما تحققت الروسيا من أن ألمانيا والنمسا مستعدتان لمساعدتها، وأن إيطاليا دولة نائشة لا يخشى منها، وأن فرنسا ضعيفة بعد الهزيمة، خافت صوتها، وأن ليس لها في دول أوروبا من يستطيع معارضتها غير إنكلترا، وأنها وحدها لا تستطيع أن تضرها بشيء - فضلاً عن أن الروسيا كانت تعلم أن إنكلترا لا تفيد تركيا شيئًا: لأن مبدأها في كل أطوار سياستها أن تنتفع من غيرها وأن لا تنفع غيرها- اجتهدت (أي الروسيا) في تهييج أمم البلقان وأرسلت في كل أنحاء بلاد البلقان زعماء ينادون بالثورة ضد الدولة العلية، وينشرون مبدأ اتحاد السلافيين تحت راية القيصر، ويدعون أقوام البلقان كافة للعصيان باسم الدين الأرثوذكسي

ضد الحكومة العثمانية الإسلامية. وكان من مصلحة النمسا أن تهيج بلاد البوسنة والهرسك ضد الدولة العلية، لما كان عندها من الأمل في الاستيلاء عليها؛ فساعدت مهيجي الروسيا وأخذت تهيج كذلك أهالي هذه البلاد حتى هاج المسيحيون كافة في بلاد البوسنة والهرسك، وصارت المساعدات تأتيهم جهارًا من بلاد الصرب والجبل الأسود، وأرسلت لهم من النمسا الأسلحة والذخائر سرًّا. فلما علمت الدولة العلية بذلك أرسلت إلى البوسنة والهرسك جيشًا قويًّا بقيادة القائد الشهير والبطل العظيم الغازي (مختار باشا)، فقمع الثورة ورد كيد الثائرين. ولكن دول الروسيا والنمسا وألمانيا التي كانت تريد كما قدمنا استمرار الثورات والاضطرابات في الدولة، توسطت بين الثائرين وبين الباب العالي وطلبت من الدولة أن تقبل مطالب الثوار بتخفيف الضرائب عنهم وبتركهم يعينون الشرطة (البوليس) من نفس أبناء البوسنة والهرسك. فوعد المرحوم السلطان (عبد العزيز خان) بالنظر في هذه المطالب وبمنح رعاياه على اختلاف دياناتهم ما يطلبونه من الامتيازات وما يراه موافقًا لهم وللدولة. وفي ١٢ دسمبر عام ١٨٧٥ أصدر السلطان إرادة عالية بقبول مطالب أهالي البوسنة والهرسك، وبرهن بذلك على عدم تعصب الدولة ضد رعاياها المسلمين[١]. ولو كانت الدول راغبة حقيقة في خير المسيحيين وغير قاصدة ضرر الدولة وإضعافها، لكانت اكتفت بهذه الإرادة السلطانية وساعدت الدولة على تنفيذها وأمرت الثوار الذين أهاجتهم ضد الدولة بالركون إلى السكينة وبالامتثال لأوامر الحكومة

(١) هكذا وردت في أصل الكتاب، ولكن الصواب «المسيحيين» (م).

العثمانية. ولكنها كانت تعمل لبث الفتن والثورات فأوعزت إلى الثوار بعدم نزع السلاح وبالاستعداد للكفاح.

وفي ٣٠ يناير عام ١٨٧٦ قدمت الدول جميعها بما فيها فرنسا وإيطاليا مذكرة للباب العالي، طلبت منه فيها منح أهالي البوسنة والهرسك تمام الحرية الدينية، وتقرير مساواة الأديان وتخفيف الضرائب وجعل الشرطة أهلية، وتشكيل لجنة من أهالي البوسنة والهرسك مكوّن نصفها من مسيحيين والنصف الآخر من مسلمين لمراقبة تنفيذ ما جاء في الإرادة العلية التي أصدرها السلطان في ١٢ دسمبر عام ١٨٧٥.

وأول من وضع هذه المذكرة هو الكونت (إندارشي). وقد سميت باسمه وهو مجرى أغضبت خطته نحو الدولة العلية في هذه الحوادث الأمة المجرية لشدة تعلقها بالدولة العلية واعترافها بالجميل للعثمانيين.

ولم تتأخر الدولة العلية عن قبول مطالب الدول المذكورة في مذكرتها، وإجابتها عليها في ١١ فبراير من السنة نفسها.

فلما رأت الروسيا أن الدولة العلية قمعت الثورة أولاً، ولم ترفض مطالب الثوار ثانيًا، ولم ترفض مطالب الدول ثالثًا، وتحققت من أنه يستحيل عليها خلق سبب سياسي من المخابرات يقيم في وجه تركيا أوروبا والرأي العام الأوروبي، بذلت جهدها ووجهت كل عنايتها لجعل الثورة عامة في بلاد البلقان؛ حتى

تضعف الدولة وترتبك أحوالها من جهة وحتى يسهل عليها أن تشيع في أوروبا الإشاعات الكاذبة عن معاملة الأتراك للمسيحيين، وتهيج بذلك الرأي العام الأوروبي ضد الدولة العلية وضد المسلمين.

فاجتمع ثوار البوسنة والهرسك في (كوسيروفو) في ٢٨ فبراير، أي بعد قبول الدولة لمطالب الدول، وقرروا بإيعاز الروسيا الاستمرار على الثورة والعصيان وعدم الخضوع للدولة.

وقد توصلت الروسيا إلى تهييج بلاد الصرب ضد الدولة العلية؛ فهاج أهلها وجاهروا بمعاداة الدولة وطلبوا من حكومتهم محاربتها. فخابرت حكومتها حكومة الجبل الأسود واتفقت معها ضد الدولة، فصارت بذلك بلاد البلقان كلها قائمة على قدم وساق ضد الدولة. وبلغت الفوضى حدها في هذه البلاد، فاعتدى المجرمون على الأبرياء، وصار كل واحد من الثوار يفاخر الآخرين بما نهب وسلب من المسلمين. وصار الذين لا سلاح بأيديهم من المسلمين يدافعون به عن أنفسهم فريسة للمجرمين السافكين للدماء من ثوار المسيحيين.

رأى المسلمون في بلاد البلقان ما رأوا من الإهانة والسلب والنهب، وأسيلت دماء الأبرياء من الكثيرين منهم، وأنصار الباطل والضلال في أوروبا يشيعون في كل مكان أن الدولة العلية دولة بربرية تسفك دماء المسيحيين وتهتك أعراض نسائهم وتخرب بيوتهم وكنائسهم، وغير ذلك مما يكرره أعداء الدولة وأعداء الحقيقة في كل خلاف يقع بين المسيحيين والمسلمين في بلاد الدولة.

وقد عمل أعداء الدولة على تهييج الرأي العام الأوروبي ضدها بكل الوسائل، وحصل أن فتاة مسيحية اعتنقت الدين الإسلامي في ضواحي سالونيك، وذهبت لهذه المدينة لإثبات إسلامها بصفة شرعية فعلم المسيحيون بالأمر وتجمعوا في طريق الفتاة حتى اختطفوها عند مرورها وأخفوها في بيت أحد المسيحيين، فهاج المسلمون لذلك وذهبوا إلى الحاكم طالبين تخليص الفتاة، ثم اجتمعوا في مسجد للمداولة في الأمر، وبينما هم مجتمعون إذ دخل عليهم قنصلا ألمانيا وفرنسا. فاعتدى عليهما بعض الحاضرين لاعتبارهم دخول القنصلين في المسجد إهانة لهم وضربوهما ضربًا قضى عليهما في الحال. فانتشر خبر الحادثة في أوروبا، وما انتشر حتى نادى أعداء الدولة بالويل والثبور وحملوا على الإسلام ودولته العزيزة حملات شديدة، وأهاجوا الرأي العام ضد الحكومة العثمانية حتى اضطرت الدول كلها لإرسال سفن حربية إلى ميناء سالونيك. ولم يستطع الباب العالي أن يفهم أوروبا أن القنصلين أخطآ في الذهاب إلى المسجد، بل طلبت منه الدول معاقبة المعتدين. ولما لم يجد سبيلاً لرفض طلب الدول، عاقب من ثبت عليهم الاعتداء على القنصلين بالإعدام وانتهت بذلك هذه الحادثة، وهي حادثة من حوادث عديدة خلقتها يد الدسائس والأغراض للإيقاع بالدولة والإضرار بها. وإني لست ممن يستبعدون أن إسلام هذه الفتاة المسيحية كان مصطنعًا، وأن الحادثة مدبرة من أولها لآخرها. فكل من طالع شيئًا من أعمال أرباب الدسائس في الدولة يعلم أنهم قادرون على إيجاد حادثة كهذه وأكبر منها.

وقد عرض في هذه الأثناء ثوار البوسنة والهرسك على دول أوروبا أنهم ينكفون عن الثورة ويعيدون السكينة إلى بلادهم، إذا أُنفذتْ الشروط الآتية:

أولاً: أن تعطي الدولة العلية للمسيحيين ثلث الأراضي التي بيد المسلمين.

ثانيًا: أن تصلح لهم المنازل التي هدمت بسبب الثورة، وأن تساعدهم بالمال وأن تقدم لهم الثيران اللازمة لحرث الأرض.

ثالثًا: أن تعفيهم من الضرائب مدة ثلاث سنين.

رابعًا: أن تنجلي العساكر التركية النظامية من بلاد البوسنة والهرسك، وأن تبقى فقط في (نيكشيش) و(ستولاز) و(فوكا) و(تريبين) و(بيوجلي) و(مستار)، وأن ترسل النمسا والروسيا مندوبين من قبليهما في هذه البلاد لمراقبة تنفيذ هذه الشروط.

خامسًا: نزع السلاح من المسلمين.

سادسًا: ضمانة الدول الأوروبية لتنفيذ هذه الشروط.

ولما رأت صربيا وبلغاريا والجبل الأسود أن الروسيا والنمسا وألمانيا تشجع ثوار البوسنة والهرسك، أصغت لإرشادات المهيجين وقامت مستعدة لمحاربة تركيا، والانتقام من الإسلام باسم الصليب. ولما أرادت الروسيا أن تعجل بالحرب

وبإسقاط المصائب على تركيا، دعت النمسا وألمانيا للاشتراك معها في تقديم إنذار جديد للباب العالي، فأجابت النمسا وألمانيا طلبها واجتمع البرنس (غورتشاكوف) عن الروسيا والكونت (إندراشي) عن النمسا مع البرنس (بسمارك) في برلين وتم اتفاقهم في ١١ مايو سنة ١٨٧٦ على إنذار ترسله دولهم إلى الباب العالي.

ولم تطلب الدول الثلاث من الباب العالي ما طلبته في مذكرة (إندراشي) التي أرسلت في ٣٠ يناير عام ١٨٧٦، بل طلبت جل ما أراد ثوار البوسنة والهرسك فاشتملت مذكرتها على الطلبات الآتية:

أولاً: أن يصلح الباب العالي المنازل التي دمرت بسبب الثورة، وأن يقدم كل ما يلزم للفلاحين من الثيران والآلات، وأن يعفي أهالي البوسنة والهرسك من الضرائب مدة ثلاث سنوات.

ثانيًا: أن يعين الباب العالي لجنة من أعيان أهالي البوسنة والهرسك المسيحيين لتوزيع المساعدات المادية التي يقدمها.

ثالثًا: أن يسحب العساكر التركية من بلاد البوسنه والهرسك، وأن لا يتركها تحتل غير عشر قلاع معينة.

رابعًا: أن يترك المسيحيين مسلحين لغاية إتمام الإصلاحات وإعادة الأمن والسكينة إلى بلاد البوسنة والهرسك.

خامسًا: أن يكون لقناصل الدول أو لمندوبيها الحق في مراقبة تنفيذ هذه الطلبات. وطلبت الدول الثلاث غير هذه الطلبات أن تمنح تركيا للثوار هدنة شهرين وهددتها بأنها إنْ لم تنفذ هذه الطلبات مدة الشهرين اتخذت معها طرق القوة والقهر.

– وقد قبلت فرنسا وإيطاليا التوقيع على هذه المذكرة، أما إنكلترا فرفضت التوقيع عليها بالمرة.

ولا شك أن المطالع لهذه الشروط يقف مندهشًا مستغربًا من معاملة دول أوروبا للدولة العلية واعتدائها عليها بأشنع الصور وأقبحها، ويدرك من نفسه أن هذه الشروط لو كانت يطلب تنفيذها من أحقر دول الأرض لكانت رفضت قبولها، ولو أدى رفضها إلى دمارها وخرابها؛ فموت فيه شرف خير من حياة تلطخ بالعار. ولذلك كان يستحيل على الدولة العلية أن تقبل هذه الشروط ولو لحظة واحدة، فإن طلب الدول بقاء الجنود العثمانية في جهات مخصوصة وقلاع معينة مع بقاء المسيحيين متسلحين هو تشجيع للثوار عظيم، وطلب الدول إعطاء الحكومة العثمانية للمسيحيين كل ما يحتاجون إليه من المساعدات المادية وإصلاح المنازل التي دمرت بسبب الثورة، هو طلب لا تستطيع ميزانية تركيا أن تقوم به، وتهديد الدول للدولة باتخاذ طرق القوة والقهر معها إنْ لم تنفذ طلباتها هو تشجيع لكل أمم البلقان على الثورة ضد الدولة العلية.

ومن سوء حظ الدولة أن أسقط عن عرش السلطة العثمانية في هذا الوقت الممتلئ بالاضطرابات والأخطار المرحوم السلطان (عبد العزيز خان)، وأجلس مكانه السلطان (مراد الخامس) الذي لم يحكم إلا خمسة أشهر.

* * *

وبديهي أن الروسيا كانت ترمي إلى إضعاف تركيا بالثورات والاضطرابات والحرب مع أمم البلقان حتى إذا ثبطت عزيمتها وقلت همتها تحولت ضدها برجالها وقوتها. وهي سياسة لا يمكن لمؤرخ عادل أن يقول إنها سياسة شريفة؛ لأن الروسيا كان يجب عليها أن تحارب تركيا من بادئ الأمر لا أن تهيج ضدها البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وبلغاريا.

فقد قام البلغاريون في وجه الدولة، وجعلوا غايتهم قتل المسلمين فأتوا من الفظائع والجرائم ما لا يستطيع وصفه قلم، وصار أنصار الضلال في أوروبا يكذبون على العالم كله ويدعون أن الدولة تذبحهم هم ونساؤهم وأطفالهم، مع أنهم كانوا المعتدين على الأبرياء من المسلمين.

وقد استعدت كذلك صربيا والجبل الأسود لمحاربة الدولة، فاتحد أميرا هاتين الإمارتين ضد الدولة، وحشدا الجنود بكثرة وأرسلت الروسيا ضابطًا من أمهر ضباطها (تشرنايف) لقيادة الجيش الصربي. فلما علمت الدولة العلية باستعدادات صربيا والجبل الأسود الحربية، أرسلت إلى أميريهما في ٩ يونيو عام ١٨٧٦ تسألهما

عن سبب هذه الاستعدادات، فأجات الصرب بأنها تطلب من الباب العالي أن تنجلي العساكر العثمانية من مقاطعتي البوسنة والهرسك، وأن تحتل العساكر الصربية مقاطعة البوسنة وأن تحتل عساكر الجبل الأسود مقاطعة الهرسك. فرفض الباب العالي هذا الطلب الغريب بغاية الشدة والشهامة، وأرسل بجيشه إلى حدود الصرب والجبل الأسود. وفي ٣٠ يونيو أعلنت الصرب الحرب على تركيا، وفي ٢ يوليو أعلنها الجبل الأسود.

ولما كانت الروسيا تعلم أن تظاهر صربيا والجبل الأسود برغبة احتلال البوسنه والهرسك من شأنه أن يكدر النمسا التي تريد تقوية نفوذها في البلقان، وتطمح إلى الاستيلاء على هاتين المقاطعتين، سافر القيصر (إسكندر الثاني) بنفسه إلى (ريشتاد) في بوهيميا وتقابل مع (فرنسوا جوزيف) إمبراطور النمسا وتحادث معه طويلاً في أمور الشرق. ويحقق كثيرون من المؤرخين بأن القيصر وعد إمبراطور النمسا بإعطائه البوسنة والهرسك بعد انتهاء أزمة المسئلة الشرقية، فبقيت النمسا بذلك على الحيادة وقت الحرب بين الدولة العلية وبين صربيا والجبل الأسود.

وقد كان يظن سواس أوروبا وكتّابها ورجال الحرب فيها أن الدولة العلية ستقهر في هذه الحرب أمام صربيا والجبل الأسود، ولكنهم علموا بعدئذ أن جنود تركيا لا يزالون ليوثًا في الحرب وآسادًا في معامع القتال فقد انتصروا على عساكر الجبل الأسود وجنود صربيا نصرًا مبينًا بقيادة الغازي عثمان باشا

والمرحوم عبد الكريم باشا، وهزموهم في (زيتشار) هزيمة اهتزت لها أوروبا ومادت لها محافلها ونواديها. ولما شعرت صربيا بأن بلغراد عاصمة بلادها صارت نفسها في خطر طلبت من الدول بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٦ أن تتوسط بينها وبين الدولة العلية، فسألت الدول الأوروبية الدولة العلية أن تعرض عليها الشروط التي تقبل معها عقد الصلح فأجابتها بهذه الشروط:

أولاً: أن تعود الأحوال في صربيا إلى ما كانت عليه قبل عام ١٨٦٧.

ثانيًا: أن تهدم القلاع التي بنتها صربيا بعد عام ١٨٦٧.

ثالثًا: أن ترد القلاع التي كانت محتلة لها تركيا من قبل إليها.

رابعًا: أن تدفع صربيا غرامة حربية أو أن تقبل ازدياد الخراج السنوي الذي تدفعه لتركيا.

خامسًا: أن لا يزيد عدد الجيش الصربي عن عشرة آلاف مقاتل.

سادسًا: أن يسافر أمير الصرب إلى الأستانة ليقدم واجبات الخضوع والتابعية للحضرة السلطانية وليستلم فرمان تعيينه أميرًا على الصرب.

فرأت الدول أن هذه الشروط قاسية جدًّا وأن قبولها يضر بالصرب ضرارًا بليغًا. على أن القارئ إذا تذكر الطلبات التي اتفقت عليها الروسيا والنمسا وألمانيا في برلين بشأن البوسنة والهرسك وطلبتها من الباب العالي، لوجد شروط الدولة

العلية مع الصرب أخف كثيرًا من طلبات الدول. مع أن الدولة غلبت الصرب وانتصرت عليها انتصارًا باهرًا. فطلبت الدول من إنكلترا التي كانت تدعي مساعدة تركيا – وما كانت تعمل في الحقيقة إلا على تشجيع رجال تركيا في معارضتهم ضد الدول مع علمها باتفاق الدول كلها ضد تركيا – أن تعرض على الباب العالي شروطًا أخرى.

وفي هذا الأثناء جلس جلالة مولانا السلطان الأعظم والخليفة الأكبر الغازي (عبد الحميد خان) على أريكة المملكة العثمانية؛ حيث المصاعب تحيط بها من كل جانب وأعداؤها يدسون لها الدسائس في كافة أنحائها، والدول كلها متحدة ضدها فبذل أقصى جهده في تنظيم الأمور وإصلاح الأحوال ودفع المصائب والأخطار.

وقد عرض الكونت (دي بيكونسفيلد) الوزير الأول لإنكلترا على الدولة العلية عقد هدنة لمدة ستة أسابيع للمخابرة فيها في شروط الصلح وبقاء الحالة على ما هي عليه في صربيا، ومنح البوسنة والهرسك استقلالاً إداريًّا، فرفضت الدولة هذه الطلبات خصوصًا وأن القيصر أوعز إلى صربيا باستئناف الحرب مرة ثانية فجمعت جنودها وجندت من لم يجند منهم.

وفي ١ أكتوبر سنة ١٨٧٦ أرسل القيصر إلى (فرنسوا جوزيف) إمبراطور النمسا كتابًا سريًّا سأله فيه اتحاد النمسا مع الروسيا لاحتلال بلاد البلقان كلها، فرفض إمبراطور النمسا طلب القيصر خوفًا من نتائج عمل خطير كهذا.

وفي ٥ أكتوبر طلبت إنكلترا من الدولة العلية عقد هدنة لمدة ستة أسابيع، وفتح مذاكرة بين الدول وقت الهدنة بشأن عقد الصلح، فأجابت الدولة العلية بأن الهدنة يجب أن تكون لمدة ستة أشهر حتى تستطيع جنودها أن تستريح من أنصاب الحرب، وبأن يمنع وصول الأسلحة والذخائر لثوار البوسنة والهرسك ولصربيا والجبل الأسود وقت الهدنة. فلم تقبل الدول طلب الدولة العلية العادل وأرسلت الروسيا في ١٥ أكتوبر الجنرال (إغناتييف) للأستانة حاملاً إنذارًا للباب العالي يتضمن هذه الشروط: أولاً: عقد هدنة لمدة ستة أسابيع بلا شرط، ثانيًا: منح البوسنة والهرسك وبلغاريا استقلالاً إداريًّا: ثالثًا ضمانة الدول الأوروبية لحقوق هذه المقاطعات.

وما وصل (إغناتييف) إلى الأستانة حتى وصلته أخبار انهزام الجيش الصربي أمام الجيش العثماني الظافر؛ فقد انتصرت الجنود العثمانية انتصارًا عظيمًا في (دليجراد) و(الكسيناتس) وباتوا على مقربة من (بلغراد) عاصمة الصرب التي صار أمر سقوطها في أيدي العثمانيين محققًا. فقدم في الحال (إغناتييف) إنذاره للباب العالي وقبلت الدولة العلية عقد الهدنة في ٢ نوفمبر عام ١٨٧٦.

ولما رأت إنكلترا أن الروسيا تهدد الدولة العلية على لسان الجنرال (إغناتييف)، أرادت أن تظهر لتركيا مودتها لها لتنتفع من هذه المودة عند الحاجة، كما سيرى القارئ؛ فأمرت أسطولها بالسفر إلى مياه الشرق والوقوف في (بزيكا)

أي في مدخل الدردانيل. وعندئذ اتفقت الدول على عقد مذاكرة بينها وبين بعضها في الأستانة.

* * *

وقد اجتمع مندوبو الدول بالأستانة في أوائل دسمبر عام ١٨٧٦، وقرروا عدم اشتراك تركيا في مداولاتهم ومناقشاتهم، بل إرسال قرارهم النهائي إليها بعد إتمام المداولات والاتفاق عليه. وهي أول مرة اجتمع مؤتمر دولي في عاصمة بلاد لم تشترك في هذا المؤتمر! وفي ٢٣ دسمبر تم اتفاق مندوبي الدول على وضع قرار نهائي، وفي ٢٤ منه أبلغ هذا القرار إلى الباب العالي. وهو يتضمن أن الدولة العلية تتنازل لبلاد الصرب والجبل الأسود عن بعض الأراضي ليتسع نطاق إمارتيهما. كأنهما الغالبتان لتركيا! ويتضمن أن البوسنه والهرسك تصير مستقلة استقلالاً إداريًّا وأن يعين لهما لمدة خمس سنوات حاكم يجب أن يكون تعيينه بموافقة الدول، وأن يكون البوليس في البوسنة والهرسك مسيحيًّا، وأن يترك لهاتين المقاطعتين نصف إيرادهما، وأن تكون لغة البوسنة والهرسك هي اللغة الرسمية فيهما، ويتضمن القرار غير ذلك أن القسم الموجود في شمال البلقان من بلاد بلغاريا يصير مستقلاًّ استقلالاً إداريًّا كالبوسنة والهرسك، وأن تحتل الجنود البلجيكية هذه المقاطعات السالفة الذكر لحين تنفيذ قرار الدول، وأن تعين لجنة دولية لمراقبة تنفيذ هذا القرار.

ولا ريب أن قرار الدول هذا كان في الحقيقة إعلانًا لتركيا بأن دول أوروبا كلها متعصبة ضدها، وأنها متحدة في العمل على الإضرار بها. فإن الدول الأوروبية كانت تعلم علم اليقين أن هذه المطالب ترفضها تركيا رفضًا باتًّا لما فيها من المساس بحقوقها. وكيف كانت تستطيع تركيا أن تقبلها بعد أن أقمعت الثورة في البوسنة والهرسك وهزمت جنود الصرب والجبل الأسود شر هزيمة؟

وقد كانت إنكلترا وحدها تتظاهر للدولة العلية بالمحبة والولاء ولكنها أضرت بها كغيرها، بل أكثر من غيرها لأن الدولة العلية انخدعت بتظاهر سواس الإنكليز بالميل لها، وحسبت أن بريطانيا مساعدة لها ضد الروسيا وقت الحرب. فلما جاءت الحرب علمت تركيا أن إنكلترا كانت ترمي فقط إلى تشجيعها على معارضة أوروبا، مع علمها باتحاد أوروبا ضدها وكذلك خدعت إنكلترا تركيا عند عقد مؤتمر برلين حيث أخذت منها قبرص كما سيرى القارئ.

ولما رأى مندوبو فرنسا أن الدولة العلية عازمة على رفض مطالب المؤتمر، عرضوا على بقية الأعضاء تعديل الطلبات فقبلوا ذلك وأبلغوا الباب العالي أنهم يتركون مسئلة تنازل الدولة العلية للصرب والجبل الأسود عن بعض الأراضي لمخابرة أخرى، وأنهم لا يسألون الباب العالي أن يستشير الدول في تعيين حاكم البوسنة والهرسك إلا في الخمس سنين الأولى، وأنهم عدلوا عن طلبهم بشأن تقسيم بلغاريا إلى قسمين وجعل قسم منها مستقلاًّ استقلالاً إداريًّا وأنهم عدلوا عن طلبهم بشأن جعل البوليس كله في البوسنة والهرسك مسيحيًّا وقبلوا أن

يكون من المسيحيين ومن المسلمين، وأنهم قبلوا اعتبار اللغة التركية في البوسنة والهرسك رسمية كاللغة السلافية. وحددوا للباب العالي مدة ثلاثة أشهر لتنفيذ ما بقي من مطالب الدول.

وقد أمضى مندوبو إنكلترا على هذا القرار مع بقية مندوبي الدول، ولكنهم كانوا ينصحون لسواس تركيا سرًّا برفض مطالب الدول.

ولكي تعلم الأمة العثمانية أن جلالة السلطان الأعظم لا يعرض بمصالحها للخطر وأنه يستشير في صغائر الأمور وكبائرها كبراء الأمة وعقلاءها، جمع جلالة السلطان الأعظم مجلسًا عاليًا مكونًا من مائة وثمانين عضوًا من كبراء الأمة ورؤساء الطوائف والمذاهب وعرض عليهم مطالب الدول، وسألهم رأيهم في الأمر فرفضوها بالإجماع وأشاروا على جلالة السلطان برفضها، فقرر جلالته رفضها عملاً برأي كبراء الأمة ورؤساء المذاهب والديانات وحفظًا لكرامة الدولة وصيانة لشرفها.

وفي ٢٠ يناير عام ١٨٧٧، أعلن صفوت باشا مندوبي الدول رسميًّا بأن الدولة العلية رفضت مطالبهم لمساسها بمصالحها الجوهرية. فانفض بذلك المجتمع الدولي وترك مندوبو الدول كافة الأستانة إظهارًا لغضب دولهم وانقطاع العلائق السياسية.

وفي ٣١ يناير من السنة نفسها، كتب المسيو (غورتشاكوف) وزير الروسيا الأول إلى الدول الأوروبية يسألها عن الوسائل التي ستتخذها مع تركيا، لإجبارها على قبول مطالبها ويعلمها بأن الروسيا مستعدة للعمل وحدها ضد تركيا. وفي الوقت نفسه اتفق القيصر مع (فرنسوا جوزيف) إمبراطور النمسا على بقاء النمسا على الحيادة أثناء الحرب بين الدولة العلية والروسيا، وقبل القيصر الشروط الآتية: أولاً أن لا تدعي إحدى الدول الأوروبية أن لها وحدها حق حماية المسيحيين في الدولة العلية، وأن يكون لدول أوروبا كلها القول الفصل بين تركيا والروسيا بعد نهاية الحرب. ثانيًا: أن لا تأخذ الروسيا شيئًا ما من الأراضي الواقعة على الشاطئ الأيمن لنهر الطونة، وأن تحترم استقلال رومانيا وأن لا تمس الأستانة بسوء. ثالثًا إذا أوجدت الروسيا إمارة سلافية جديدة يجب أن لا يكون ذلك ضد مصلحة البلاد الغير سلافية، وأن لا تدعي الروسيا حقوقًا جديدة على بلغاريا التي يجب أن لا يحكمها أمير روسي ولا أمير نمساوي. رابعًا أن لا تمر الجنود الروسية من بلاد الصرب.

ولم تكتف الروسيا باتفاقها مع النمسا ومساعدة ألمانيا لها من أول الأزمة كل المساعدة، بل أرادت أن تتحقق من مساعدة بقية الدول الأوروبية لها مساعدة معنوية؛ فأرسلت الجنرال (إغناتييف) إلى عواصم أوروبا فزارها عاصمة بعد عاصمة حتى لوندرة نفسها. وفي كل عاصمة من عواصم أوروبا قوبل بالترحاب ووعد بعدم معارضة الروسيا في شيء، وفي لوندرة اتفق مع الوزارة الإنكليزية

على عقد مؤتمر دولي في لوندرة لإرسال إنذار أخير للباب العالي. وبالفعل اجتمع المؤتمر وفي ٣١ مارس سنة ١٨٧٧ أرسل الإنذار الدولي للباب العالي متضمنًا أنه يجب على الدولة العلية أن تتمم عقد الصلح مع الجبل الأسود، وأن تترك له الأراضي التي يطالب بها، وأن تنفذ الإصلاحات التي طلبتها منها الدول، وأن تجعل عساكرها في حالة السلم بأن تقلل عددها العظيم الذي جمعته للحرب. وأنذرتها الدول بأنها كلها مستعدة لأن تتحد وتقرر الوسائل الفعالة ضدها إنْ لم تقبل مطالبها في أقرب وقت. وبذلك اشتركت أوروبا كلها اشتراكًا معنويًّا في معاداة الروسيا لتركيا وتهييجها أمم البلقان عليها وتحملت مسؤولية كل ما عملته الروسيا ضد تركيا.

وقد أرسلت الروسيا بانفرادها إنذارًا آخر للباب العالي أشد لهجة من الإنذار الدولي، فعرض الباب العالي هذين الإنذارين على مجلس المبعوثان ليرى رأيه فيهما فرفضهما في ٩ إبريل سنة ١٨٧٧. وفي ١١ إبريل أعلن الباب العالي للدول الأوروبية رفضه لهما. ومن ذلك اليوم صارت الحرب على أبواب تركيا وأخذت الدولة العلية من جهة والروسيا من جهة أخرى تتمم تجهيزاتها الحربية وترسل جيوشها على الحدود.

ولما رأت الروسيا أنها لا تستطيع التغلب على تُركيا والفوز عليها إلا إذا عبرت جيوشها بلاد رومانيا، عقدت في ١٦ إبريل مع هذه الإمارة - خلافًا لاتفاقها مع النمسا - اتفاقية تسمح للجنود الروسية بعبور أراضي رومانيا. وفي ٢٤ إبريل

سنة ١٨٧٧ أعلنت الروسيا رسميًّا الحرب على تركيا مبينة في إعلانها أن غرضها بالحرب نصرة المسيحيين:

فلما علمت إنكلترا بأن الحرب لابد منها، سألت الروسيا عدم المساس بمصالحها في الشرق واحترام صوالحها. فأجابتها الروسيا على ذلك. وهذه هي المساعدة التي قدمتها إنكلترا للدولة العلية!

وقد اتخذت الجنود الروسية في القرم وفي البحر الأسود خطة دفاعية وجعلت خطتها الهجومية في جهة القوقاز والدانوب.

وسار الجيش الروسي في آسيا تحت قيادة الجنرال (لوريس مليكوف)، وبعد مجهودات عظيمة وقتال عنيف، استولى في ١٩ مايو على مدينة أردهان، وسار في أوائل يونيو إلى مدينة (أرضروم). أما في أوروبا فقد اتفقت الروسيا مع رومانيا (التي أعلنت عندئذ استقلالها التام عن الدولة العلية) في ١٤ مايو عام ١٨٧٧ اتفاقًا دفاعيًّا هجوميًّا، وانضمت جنود رومانيا إلى جنود الروسيا وعبرت بلغاريا الشمالية. وفي أواسط يوليو احتلت مدينة نيكوبلي، واحتل الجنرال (جوركو) مضايق البلقان الموصلة لمضيق شيبكا الشهير. وقد أحدثت هذه الأخبار تأثيرًا شديدًا في الأستانة وفي أوروبا كلها وازداد اهتمام الباب العالي بأحوال الجيش. إلا أنه من سوء حظ الدولة وشى بعض الدخلاء بالشهم المشهور (عبد الكريم باشا) فعزلته الدولة وعزلت رديف باشا ناظر الحربية، وعينت بدل عبد الكريم

باشا (محمد علي باشا) وهو ضابط روسي الأصل اعتنق الإسلام ودخل في عسكرية الدولة.

ولما علم دولة الغازي (عثمان باشا) بانتصار الجيوش الروسية والرومانية أتى بجيشه إلى مدينة (بلفنه) وحصنها أحسن تحصين.

وقد هاجت الخواطر في بلاد المجر حين ذاك هيجانًا شديدًا لانتصار الروسيا على تركيا في بعض مواقع، وصار المجريون يتظاهرون في الشوارع وفي المجتمعات ضد الروسيا وينادون بمحبة تركيا التي ساعدت ثوارهم عام ١٨٤٩، وأخذوا يسألون حكومتهم مساعدة تركيا بالفعل. إلا أن النمسا التي بيدها زمام القيادة العامة للجيش المجري والنمساوي كانت على الحيادة، وكان (بسمارك) يسمعها من وقت إلى آخر أن نصيبها من أملاك تركيا سيكون (البوسنة والهرسك). فكانت راضية بالحرب غير حاسبة لتقوية نفوذ الروسيا في بلاد البلقان حسابًا.

وبالجملة لم يكن لتركيا في أمم أوروبا محب يخلص الحب لها غير الأمة المجرية، ولكنها لم تستطع أن تعمل شيئًا ما في صالحها.

وقد ظن سواس أوروبا ورجال العسكرية فيها أن الروسيا ستستمر سائرة في طريق النصر، ولكن الأخبار ملأت أوروبا بعدئذ أن الجنود العثمانية انتصرت على الجنود الروسية انتصارًا باهرًا (في قارص) بفضل البطل الشهير الغازي (أحمد مختار باشا)، واضطر الروسيون لرفع الحصار عن هذه المدينة. وفي يوليو

وأغسطس وسبتمبر عام ١٨٧٧ هاجمت الجنود الروسية مدينة (بلفنه) المرة بعد الأخرى، وارتدوا على أعقابهم خاسرين لما أقام حولها الغازي (عثمان باشا) من المعاقل والحصون المنيعة.

ولكن سوء حظ الدولة العلية قضى عليها بأن لا ترسل ما يلزم من المدد للغازي (مختار باشا) بعد أن فقد جيشه الرجال الأبطال. فسقطت منه لذلك (قارص) في أيدي الروسيين في شهر نوفمبر عام ١٨٧٧. وسار بعد ذلك الجنرال الروسي (مليكوف) على (أرضروم). أما (بلفنه) فقد أعيت معاقلها وحصونها الروسيين فحاصروها حصارًا شديدًا وشهدوا قوة الأتراك وشهامتهم وأعجب قيصر الروس نفسه بمهارة الغازي (عثمان باشا) وقوة إدراكه. وقد طالت محاصرة (بلفنه) حتى انقطع المدد عن الأتراك ونفد كل ما عندهم من الذخائر، فعزم الغازي (عثمان باشا) على الخروج من (بلفنه) مع جنوده الأشداء. وفي ١٠ دسمبر عام ١٨٧٧ خرج بالفعل ومرت الجنود العثمانية من وسط الأعداء غير خائفة نيرانهم ولا مقذوفاتهم، بل جاعلة وجهتها الاستحكامات التي كان أقامها الروسيون حول (بلفنه) على ثلاثة خطوط متعاقبة، واستولت على مدافع الخط الأول والثاني وكادت تستولي على الخط الثالث، غير أن الغازي (عثمان باشا) وقع جريحًا فظنه قومه ميتًا وانتشر خبر موته بين الجنود العثمانية فثبطت هممهم وانحلت عزائمهم. ودخل الروسيون في هذا الأثناء (بلفنه) واضطر قواد الجيش العثماني للتسليم والاتفاق مع قواد الجيش الروسي على إيقاف الحرب بإلقاء

الجيش العثماني للسلاح. وقد فقد الجيش الروسي في محاصرة (بلفنه) ٢٨٠٨٠ رجلاً وفقد الجيش العثماني ١٥٣٠٠ رجل.

ولم يعتبر رجال العسكرية في أوروبا سقوط (بلفنه) انتصارًا للروسيين على العثمانيين، بل أعجب كل إنسان بالعثمانيين أكثر من إعجابه بالروسيين؛ فإن الروسيين كان عددهم مائة وخمسين ألف مقاتل وكان عدد العثمانيين ثلثهم أي خمسين ألفًا فقط. وقد أظهر القيصر إسكندر الثاني نفسه للغازي (عثمان باشا) عظيم إعجابه بدفاعه عن (بلفنه)، وقال له إن هذا الدفاع يعد من الأعمال الحربية النادرة المثال في تاريخ البشر.

وبالجملة فلم تنتصر الروسيا على تركيا في هذه الحرب إلا بالدسائس العديدة التي دستها ضدها في البوسنة والهرسك وفي بلاد البلقان. فقد رأى القارئ أن الدولة العلية اضطرت إلى قمع ثورة عظيمة في البوسنة والهرسك ومحاربة الصرب والجبل الأسود وقمع ثورة بلغاريا مما أراق دماء كثيرة من دماء العثمانيين، وأمات أبطالاً من جنود الدولة وحملها الأموال والمصاريف الطائلة.

ومع أن الثورة في البوسنة والهرسك وبلغاريا والحرب مع صربيا والجبل الأسود أضعفت جيوش الدولة، فإن هذه الجيوش الفخيمة حاربت الروسيا بكل قوة وشهامة وانتصرت عليها في مواضع مختلفة. ولم تحارب الروسيا تركيا بجيوشها وحدها بل استعانت برومانيا التي قدمت لها نحو المائة ألف مقاتل.

ولو كانت الروسيا حاربت تركيا من بادئ الأمر قبل أن تهيج البوسنة والهرسك وبلغاريا والصرب والجبل الأسود ضدها لكانت انتصرت تركيا ولا محالة وخابت الروسيا وهزمت شر هزيمة.

وإذا أضاف القارئ إلى ما تقدم أن تركيا كانت تضع ثقتها في رجال من الدخلاء، يعملون بأوامر الأجنبي ويعرضون بمصالح الدولة للدمار، وأنه كان بين قواد جيشها قائد روسي الأصل، علم فضل تركيا في انتصارها على الروسيا في بعض مواقع مهمة.

ولابد لنا من أن نذكر للقارئ أيضًا أن جنود الجبل الأسود كانت تعاكس جنود الدولة أثناء الحرب، وأن الصرب انضم جيشها لجيش الروسيا بعد سقوط (بلفنه). فكانت الدولة العلية بذلك مشتغلة من كل جانب برد الأعداء عن ديارها، ولم يكن لها نصير ينصرها على أعدائها بل كانت وحدها أمام أعداء عديدين وكان اعتمادها على محض قوتها.

* * *

طالما ادعى أعداء الدولة العلية أنها إذا فتحت بلادًا نشرت فيها لجنودها راية السلب والنهب والفتك بأهلها، وإذا مرت بأرض خربتها وغيرت معالمها. فليقرأ المنصفون ما عمله الروسيون وصنائعهم البلغاريون في هذه الحرب مع المسلمين الأبرياء الذين لم يكن لديهم أسلحة يدافعون بها عن أنفسهم، بل كانوا آمنين مطمئنين يحسبون الحرب بشرية إنسانية لا بهيمية بربرية.

وقد أتى السير إشميد برتلت في كتابه الحديث (مواقع تساليا) على تاريخ كثير من هذه الفظائع. وإنا نذكر للقراء الكرام شيئًا منها:

لما عبر الجنرال سكوبيف نهر شيبكا في يناير سنة ١٨٧٧، وجد معسكرًا يحتوي على مائة ألف من نساء الأتراك نازلاً بقرب هرمنلي، فلم يكن من جنوده سوى أنهم فتكوا بهن وطردوهن أمامهم على ثلوج نهر ميرتزا إلى جبال رودب حتى مات أكثرهن من البرد والجوع.

وإنا نستشهد على هذه المعاملات البربرية واعتداء الروسيين والبلغاريين على الأبرياء من المسلمين بما جاء في جريدة الدالي نيوز وقد كانت إذ ذاك منتصرة للروسيا. ففي عدد ٨ فبراير سنة ١٨٧٨ جاء فيها بالحرف الواحد:

أدريا نوبل في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ لمكاتبنا في الحرب

«إن المسافة التي بين (فيلوبوبوليس) و(هرمنلي) تبلغ سبعين ميلاً، قد كانت بالأمس مرتعًا لآلاف من العائلات، واليوم أصبحت قاعًا صفصفًا خاوية على عروشها ليس بها سوى جيف الموتى وعظام القتلى وبقايا المذبوحين. فتحولت نضارتها السابقة إلى منظر مخيف وأطلال دوارس، وذلك نتيجة ما حصل من الفظائع المنكرة التي تقشعر من هولها الأبدان. ولا يمكن لأي إنسان أن يتصور مهما اجتهد أن يحاول تلك الأهوال التي وقعت في تلك البقعة والحالة التي وصلت إليها».

وكتب هذا الكاتب نفسه:

«بينما نحن نسير من (فيلوبوبوليس)، كنا نرى جثث الفلاحين مغطاة بالثلوج، ولا شك أن بعضها قد لبث على هذه الحالة الشنيعة المحزنة أسبوعين أو ثلاثة ولم تزل آثار الدماء على ملابس بعضهم. وهكذا كنا نسير بين رمم القتلى وآثار الخيام والأرض حولنا مغطاة بالجثث، وبقايا المعسكرات كما تغطى بالبسط والفرش. وكنا نخترق صفوفًا من جثث القتلى ورمم الحيوانات مسافة لا تقل عن خمسة وثلاثين ميلاً، فرأينا نساء ملقاة في الثلوج، وأولادًا وأطفالاً مرماة في البرك ورجالاً ممزقة أجسادهم مما أصابهم من الجراحات القتالة. ورأينا الثلج محمرًّا من أثر الدماء المنهطلة وأظن أن أغلب النساء متن من البرد القارص؛ لأن نضارة الحياة كانت بادية على وجوههن فكأنهن نيام للراحة من عناء هذا العالم ومعاملة أهله البربرية باسم المدنية.

أما الرجال فكنت تراهم واحدًا بجانب الآخر تظهر عليهم علائم العظمة حتى مع الموت، وذقونهم ملوثة بدمائهم وأيديهم موضوعة على صدورهم كأنما هم يحافظون على قلوبهم الشريفة من أن تدوسها أعداؤهم بأقدام الخيل.

أما الأطفال والأولاد فهم كالنساء مات أغلبهم من شدة البرد القارص، والثلوج المتراكمة. فكنت ترى أوجههم لطيفة بعضها باد وبعضها مغطى بالثلج، وكانت تلوح عليهم نضارة الطفولية وتظهر عليهم الطهارة والبراءة التامة كأنما هم

نائمون نومًا طبيعيًّا أو كأنما جعلت من الثلوج الناصعة البياض سرائرهم وأيديهم الناعمة البيضاء بارزة من المياه الذائبة.

ولاشك أن أمهاتهم لما رأينهم أمواتًا على صدورهن من شدة البردن وأن لا أمل في عودتهم للحياة، رمينهم في الثلوج ليخففن حملهن وفارقن حشاشات أكبادهن بالرغم عنهن، والدموع تسيل من عيونهن حتى إذا أدركت الخدود تحولت بردًا من شدة الزمهرير.

«وإني لم أشعر بيأس زائد وبلاء عظيم في حياتي إلا عند ما رأيت بعيني الفظائع والمصائب التي حلت على بني الإنسان. فلقد رأيت امرأة تسير بجانب طفلة تناهز العاشرة من عمرها وهما تجدَّان في المسير فرارًا من معاملة الروسيين وقساوتهم البربرية، ولكن الابنة لم تقو على المشي لأن أقدامها العارية تعبت غاية التعب من المسير على الثلج، فسقطت ميتة بين أيدي أمها الحنونة ولقد داهم الأم الليل بظلامه الحالك وبرده الفاتك فسقطت طريحة بجانب ابنتها.

وإن الطريق إلى (هاسكيوي) مملوءَة بجثث عديدة، وكلما مررنا على قرية رأيناها خاوية على عروشها ليس بها إلا بقايا المذبوحين والمقتولين، ولقد سألنا بعض البلغاريين: من قتل هؤلاء؟ فأجابونا بصوت الشامت المسرور «إننا ونصراءنا قتلناهم شر قتلة».

أما في هاسكيوي، فكنت ترى كثيرًا من الجنود التركية مقتولين. وفضلاً عما أصابهم من الجراح القاتلة، فإن فلاحي البلغار لم يشفقوا عليهم بل رجموهم بالحجارة ليفنوا عظام هؤلاء الشهداء الأبطال.

ولقد سألت إحدى العائلات التركية من أين جاءت وإلى أين تسير؟ فقالت لي: إنها تركت (بلفنه) من خمسة شهور مضت، وهي على مثل حالها من الفقر المدقع تسير ليلاً ونهارًا، لا غذاء لديها سوى ما تجده من لحوم الحيوانات التي تموت في الطرق، وكانت هذه العائلة مكونة من أب وأم على صدرها طفل صغير وولد يبلغ العاشرة من العمر، وكلهم حفاة عراة الأرض فراشهم والسماء غطاؤهم، وليس لديهم سوى بعض خرق يسترون بها سوآتهم وقدرة يطبخون فيها اللحم.

وكلما سرنا خطوة بعد (هاسكيوي)، رأينا مناظر أبشع وأفظع فكم رأينا امرأة وزوجها مقتولين نائمين بجانب بعضهما، وطفلين بقربهما على الثلوج وشيوخًا متكسرة جماجمهم. وكل هذا فضلاً عن خراب القرى وسلب ونهب ما لأصحابها من الخيرات والأشياء النافعة. ومن المناظر التي تولد الحسرة وتحزن الفؤاد أنني رأيت شيخًا هرمًا من الترك ملقى على الأرض وبجانبه مصحف قرآن شريف مفتوحًا وملوثًا بدمائه؛ وذلك بينما كان البلغاريون يسلبون الناس أموالهم ويحملونها على عرباتهم ثم يجرونها فوق جثث القتلى لتدهس العجلات لحومهم

وتفتت عظامهم وتهشم جماجمهم بلا رحمة ولا شفقة بل وبلا تأثر لمثل تلك المناظر البشعة الفظيعة فأين المدنية وأين حب الإنسانية؟

وإني أقول إن عدد الذي فتك بهم البلغاريون من الأبرياء الآمنين كثير جدًّا وقد ترك بيوتهم نحو الخمسة وسبعين ألفًا هروبًا من المعاملة القاسية البربرية، ولكنهم لا يكادون يفرون من القتل حتى ينقض عليهم البلغاريون ويفتكون بأغلبهم. ولم يهرب إلا القليل إلى بلاد الترك. وإنه ليحق للعالم أن يسمي الطريق بين فيلوبوبوليس وهرمنلي (طريق الموتى) لكثرة ما فقد فيه من الأرواح البريئة.

ولقد رأينا في طريقنا إلى قسطنطينية من أمثال هذه المناظر الفظيعة كثيرًا، وكم رأينا أناسًا من الضعفاء يسيرون سريعًا لا يلتفتون وراءهم خوفًا من أعدائهم، وإذا سألتهم إلى أين يسيرون؟ لم يجيبوك من شدة ضعفهم وانتهاك قواهم كأنما هم لا يعرفون إلى أي طريق هم سائرون. وإنما غاية ما يتصورون أنه يجب عليهم الفرار حتى يأمنوا على أرواحهم ومن شدة فزعهم وهلعهم كانوا يتركون أمتعتهم حين تكسر لهم عربة ويفرون وحدهم.

وإني بينما أكتب هذه الأسطر أرى أمام عيني كثيرًا من العربات تعدو بأصحابها بين هضاب متراكمة من الثلج وأغلب النساء يسرن حفاة عراة خائرات القوى من الضعف والتعب.

ولذلك ضوضاء يصحبها صراخ الأطفال وعويل الأولاد وبكاء النساء وزفزفة العواصف وقرقعة عجلات العربات مما يزيد المنظر فظاعة وبشاعة، ومع الأسف الزائد أن هؤلاء المساكين التعساء يروحون فريسة الظلم وليس من يرحمهم أو يشفق عليهم.

وقد كتب مُكَاتب (الستندرد) الذي سار مع الدوق نقولا وجاب الجزء الشمالي من بحيث جزيرة البلقان ما نصه:

«لم أترك لنفسي مجالاً للتكلم عن كبائر الفظائع كما يجب أن نسميها. وأقول الآن إن المتوحشين لا يفعلون مع الفارين الهاربين كما فعل البلغاريون مع جيرانهم الأتراك من القساوة البربرية والمعاملة الوحشية، وما حمل هؤلاء المسيحيين على فعل هذه المنكرات سوى حب نفوسهم الخبيثة للفتك بعباد الله وظمئها إلى شرب دماء جيرانهم الأبرياء الذين لا سلاح بأيديهم. ولقد سمع تابع لي رجلاً بلغاريًّا في إحدى حوانيت الخمر في (سيستوف) يقول وهو حامل سكينة هائلة «كنت أحمل معي بندقية، ولكن هذه السكينة اللطيفة أفادتني أكثر من البندقية؛ لأني ذبحت بها عشرة منهم كما تذبح الأغنام» ولعمري أن مثل هذا التعبير لا يضارعه مثيل في القسوة والفظاعة البهيمية. وإني لا أشك أنهم قتلوا الضعفاء الأبرياء وذبحوهم كما تذبح الأغنام. ولقد مضى شهران على الروسيين وهم مقيمون ومع ذلك لم يسمع أن تركيًّا أساء إلى أحد المسيحيين. ومما يحكى أن ضابطًا روسيًّا اشترى من أحد الفلاحين المسيحيين ديكين روميين

بمبلغ نصف شلن ثم سأل الفلاح قائلاً «أليس الناس في سرور لمقابلة إخوانهم المسيحيين؟» فأجابه «فلننظر حتى نرى إنْ كنتم تعاملوننا كما كان يعاملنا الأتراك بالحسنى».

وقد سأل المستر إدموند قنصل إنكلترا في (فيلوبوبوليس) خليل أوغلي حسين ومصطفى أوغلي عبد الله وسليمان أوغلي رشيد، وهم من سكان (بالفان) التي تبعد بمسافة سير ثلاث ساعات من ترنافو عما جرى لهم من الإهانات فأجابوا بما يأتي:

«في صباح السبت الماضي (٧ يوليو) وصل ألايان من الكوساكز إلى قرية (بالفان)، فخرج كبارها حين سمعوا بوصول الروسيين لمقابلة قوادها، ولكن الكوساكز حاصروا القرية وطلبوا من السكان تسليم أسلحتهم. وفي اليوم الثاني حضر ألايان آخران من الكوساكز وأحاطوا كإخوانهم بالقرية وكان يصحبهم في هذه المرة عدد لا يقل عن ألفين أو ثلاثة آلاف من البلغاريين الذين يسكنون القرى المجاورة، وجميعهم متقلدون بالنبابيت والسكاكين والبنادق والسيوف المختلفة الأجناس. فابتدأ هؤلاء الأوغاد في طرد أهل القرية وحيواناتهم ونهب الناس وسلبهم من كل شيء يستحق الأخذ، ثم أشعلوا النار في القرية في أماكن عديدة وكلما حاول أحد الخروج من لظى النار ولاسيما الأطفال والنساء حملوا عليه وزجوه فيها.

أما الكوساكز فإنهم وقفوا بعيدًا على شكل كوردون حول القرية غير متألمين مما يجري أمام أعينهم، بل كانت علائم السرور بادية على وجوههم. ولولا أننا (خليل أوغلي ومن معه) هجمنا على الكوردون بقلوبٍ شجعها اليأس وقطعناه في طرف القرية، ما تمكنا من الفرار من لهيب النار» وكان المتكلم هو خليل أوغلي المذكور، ولقد استمر في حديثه وعلامات الحزن والأسف بادية على وجهه، ولكنه حينما أراد أن يتكلم عما حصل لعائلته بكى بكاءً مرًّا وصار يتنهد كما تتنهد الثكلى ثم خنقته العبرة فلم يقدر على الكلام، وبعد مدة طويلة، أمكنه أن يعبر لنا عما حصل لأختيه اللتين كان يعتني بأمرهما لأن زوجيهما كانا في الجيش وقال لنا إنه رأى بعينيه عائلته وقد كانت تزيد عن إحدى عشرة نسمة ترمى في النار واحدًا بعد واحد.

ولما عبر الروسيون نهر الدانوب سنة ١٨٧٧ قبضوا على نساء الأتراك وأطفالهم الذين كانوا يحاولون الهروب من وجه أعدائهم، وأحضروهم إلى مدينة شملا بحالة تذيب الأفئدة وتقطع الأكبدة، وهناك رآهم بعض مكاتبي الجرائد الأوروبية فكتبوا قرارًا بهذا الشأن وأمضوا عليه.

ولقد أرسل وزير خارجية الدولة العلية هذا القرار إلى السفارة العثمانية في باريس بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٨٧٧ قائلاً:

«إني أرسل إليكم القرار الآتي بإجماع وإمضاءات مكاتبي الجرائد الأجنبية الآتية وهي:

(كولونيا غازت) (جرنال الديبا) (نيوفراي برسيه) (ستندارد) (دابلي تلغراف) (اللستراند لندن نيوز) (مانشستر جارديان) (التيمس) (فرانكفور ترزايتنج) (مورنن بوست) (ريببليك فرانسز) (يسترلويد) (فاينر تاجبلاط) (مورنن أدفرتيسر) (سكوتمان) (نيويورك هرالد) و(منشستر إكزامنر). والقرار هو الآتي:

الممضون أدناه الذين يمثلون الصحافة الأوروبية والمجتمعون في مدينة شملا يرون أن من واجباتهم أن يمضوا الرسائل التي أرسلها كل واحد منهم إلى جريدته عن القسوة البربرية التي ارتكبها ويرتكبها البلغاريون ضد السكان المسلمين الأبرياء، وأن يشهد كل منا أننا رأينا بأعيننا جراح النساء والشيوخ والأطفال وسألنا في مدينتي راسجرار وشملا النساء والأطفال والشيوخ عما حل بهم من الجراحات العنيفة بالسيوف والحراب فضلاً عن البنادق التي ربما ظن أنها أصابتهم أثناء اشتعال نار الحرب.

ويستدل من أجوبتهم أن ما حل بهم هو من معاملة الروسيين والبلغاريين، ويستنتج من كلامهم أيضًا أن معظم سكان القرى من المسلمين ذبحوا كما تذبح الأغنام. ونحن الممضون أدناه نقر أن أغلب الجرحى من النساء والأطفال».

الإمضاءات

وكتب مُكَاتِب التيمس - وقد صحب هذا المكاتب الجنرال جوركو ورأى بعينه ما حل بالأتراك الأبرياء - من معسكر جنوب البلقان في ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ ما يأتي: «إن هذه الحرب ليست من الحروب الإنسانية، بل هي هول على هول وفظائع على فظائع؛ لأن الجندي الروسي يرى التركي كحيوان يجتهد في صيده ليقتله. وأما البلغاري فكيفما تمكن من القتل قتل. وهذا هو البرنس ويتشتنستين يقول إن البلغاريين يقتلون جرحى الأتراك ويسلبون القتلى أموالهم. فماذا يعمل الإنسان ذو العواطف الحية حينما يرى إخوانه يتحمسون لشرب الدماء عندما يسمعون أنه قبض على أسرى من الأتراك؟ أم كيف يتسنى للأبطال أن ينظروا بعين الرضى رجالاً يلوثون انتصارهم بما يرتكبونه من منكرات الفظائع والمذابح؟».

* * *

لما رأت الدولة العلية أن أوروبا كلها ضدها وأن لا نصير لها بين الدول، وأن إطالة الحرب مضرة بها، طلبت من الروسيا إيقاف الحرب وعقد هدنة للمخابرة في شروط الصلح، فقبلت الروسيا ذلك بغاية الامتنان وعقدت الهدنة بين المتحاربين في (أدرنه) بتاريخ ٣٠ يناير عام ١٨٧٨، واشترطت الروسيا عند عقد الهدنة أن القواعد الأولية للصلح يجب أنْ تكون استقلال الصرب ورومانيا، وتنازل الدولة العلية لهما وللجبل الأسود عن بعض الأراضي، وجعل بلغاريا مستقلة استقلالاً إداريًّا، وجعل الإدارة في البوسنة والهرسك مستقلة وتقدير غرامة حربية تدفعها تركيا للروسيا.

وما انتشر خبر هذه الاتفاقية التي عقدت في أدرنه بين المتحاربين، حتى هاجمت الخواطر في النمسا ضد الروسيا ورأت حكومة الإمبراطور (فرنسوا جوزيف) أن هذه الشروط التي جبرت الروسيا الدولة العلية على قبولها ماسة بحقوقها وبمصالحها في البلقان، وعلى شواطئ نهر الدانوب، فأعلنت الدول الأوروبية بأنها تعتبر كل اتفاق يقع بين المتحاربين لاغٍ لا عمل له، وأن أوروبا كلها يجب عليها أن تجتمع في مؤتمر للفصل بين تركيا والروسيا.

أما إنكلترا فقد أظهرت عندئذ ميلها للدولة العلية، وتظاهرت بالمحبة والصداقة لملك آل عثمان، وأرسلت بأسطولها إلى مياه البوسفور وهددت الروسيا بإنزال العساكر الإنكليزية إلى الأستانة. وسيرى القارئ إلى أي غاية كانت ترمي إنكلترا عندئذ وهل كانت صادقة في تظاهرها بالمودة للدولة العلية أو غير صادقة.

وقد أجابت الحكومة الروسية على إعلان النمسا بأن ليس لأوروبا حق في أن تتداخل في أمور لا تمس مصالحها مطلقًا، وأن الروسيا تعرض على الدول عقد مؤتمر أوروبي للنظر في شروط الصلح. فوافق البرنس (بسمارك) على جواب الروسيا وعرض على الدول عقد مؤتمر ببرلين.

وفي هذا الأثناء كان الجنرال (إغناتييف) يتخابر مع مندوبي تركيا في شروط الصلح. وفي ٣ مارس أمضى معهم عهدة بسان إسطفانوس هي أكبر المعاهدات ضررًا بالدولة العلية؛ فهي تتضمن جعل بلاد الجبل الأسود مستقلة

تمام الاستقلال من الدولة العلية مع توسيع نطاقها وإعطائها ثغرين على البحر الأدرياتيكي، وتتضمن جعل بلاد رومانيا مستقلة تمام الاستقلال وجعل بلاد الصرب مستقلة مع إضافة أراضي (نيش) إلى بلادها، وتتضمن جعل بلاد البلغار مستقلة استقلالاً نوعيًّا وتعيين حاكم روسي لها ينظمها ويحكمها لمدة سنتين يكون لها بعدهما الحق في انتخاب أمير عليها، وتتضمن العهدة كذلك احتلال العساكر الروسية لبلاد البلغار مدة سنتين، وهدم كل القلاع والحصون الموجودة على نهر الدانوب (الطونة)، وجعل الملاحة في نهر الدانوب حرة. وتتضمن العهدة أيضًا أن الإدارة في البوسنة والهرسك تكون موافقة لما طلبته الدول في مجتمع الأستانة، وتوضع تحت مراقبة الروسيا والنمسا وأن أرمينيا تمنح بعض امتيازات وبعض حقوق جديدة، وأن جلالة السلطان يصدر عفوًا عامًّا عن الثوار والمجرمين السياسيين.

وتتضمن العهدة غير ذلك أن الدولة العلية تدفع للروسيا غرامة حربية قدرها ١٤٠٠ مليون من الروبل. وقد رضيت الروسيا بأن تتنازل للدولة عن مبلغ ١١٠٠ مليون من الروبل مقابل تنازل الدولة لها عن باطوم وأردهان وقارص وبايزيد في آسيا، وعن إقليم (الدبروجه) في أوروبا. وهذا الإقليم أضيف إلى مملكة رومانيا مقابل استيلاء الروسيا على إقليم (بسارابيا) الذي سلخ منها في عام ١٨٥٦.

وتشتمل العهدة على تعهد الدولة العلية برعاية الرعايا الروسيين في بلادها، ووضع حقوق القسوس الأرثوذكس تحت حماية القيصر، وإعادة تنفيذ المعاهدات التجاربة التي كانت بين الروسيا وتركيا قبل الحرب وفتح بوغازي الدردانيل والبوسفور في كل وقت للسفن التجارية.

وما علمت الدول الأوروبية بهذه العهدة حتى اعترف سواسها بأن الروسيا اعتدت على حقوق الدولة العلية شر اعتداء، وأن دول أوروبا تفقد موازنتها ويضيع بالمرة التوازن العام إذا أنفذت شروط عهدة سان إسطفانوس. وكانت أشد الدول تهيجًا ضد الروسيا هي النمسا التي خُدعت في اتفاقيتها التي عقدتها مع الروسيا في يناير عام ١٨٧٧، فخابرت إنكلترا واتفقت معها على معارضة الروسيا كل المعارضة وطلبتا منها عرض عهدة سان إسطفانوس للمناقشة بين مندوبي الدول في المؤتمر المزمع عقده، فأجاب القيصر في ٢٦ مارس سنة ١٨٧٨ بأنه لا يرضى بأن دول أوروبا تتناقش في الشروط التي لا تخص إلا الروسيا وتركيا. وقد أمل القيصر عندئذ الاتفاق مع النمسا فأرسل إلى فيينا الجنرال (إغناتييف) ولكن الاتفاق كان مستحيلاً لتباين أميال الروسيا والنمسا.

وقد استفادت إنكلترا من خيبة الجنرال (إغناتييف) في مأموريته بفيينا، واعتمدت على مساعدة النمسا لها ضد الروسيا، وأعلن اللورد سالسبوري وزير الخارجية الإنكليزية وقتئذ أن عهدة سان إسطفانوس تجعل البحر الأسود تحت سلطة الروسيا ورحمتها، وتهدد استقلال الدولة العلية وسلامتها وتضر بمصالح

إنكلترا. أي أن إنكلترا أرادت أن تسمع الروسيا أنها إذا صممت على تنفيذ عهدة سان إسطفانوس قامت الحرب بينهما. وكان القابض في الحقيقة على مفاتيح السلم والحرب حينئذ هو البرنس (بسمارك)؛ لأن ألمانيا كانت بين الدول في موقف الحكم؛ فإنها إذا كانت انضمت إلى الروسيا، كانت اضطرت النمسا إلى العدول عن محاربة الروسيا. وبذلك كانت فشلت إنكلترا وبلغت الروسيا مرامها، وإذا كانت وقفت على الحيادة بدون أن تساعد الروسيا وتركتها أمام إنكلترا والنمسا كانت خسرت الروسيا أهم مكاسبها في عهدة إسطفانوس. وقد سألت الروسيا ألمانيا مساعدتها مذكرة إياها برعايتها لها ضد النمسا في عام ١٨٦٦ ومساعدتها لها ضد فرنسا في عام ١٨٧٠ حيث منعت النمسا من مساعدة فرنسا. ولكن البرنس (بسمارك) أبى مساعدة الروسيا بجنود ألمانيا معتذرًا بأن ألمانيا في حاجة مستمرة لمراقبة فرنسا، والاستعداد لمحاربتها فاغتاظ قيصر الروسيا واغتاظ سواس الروسيا أشد الغيظ من ألمانيا ووزيرها، وابتدأت العداوة الكامنة بين الدولتين من ذلك الحين في الظهور.

ولما رأت الروسيا أنه لا استطاعة لها على محاربة النمسا وإنكلترا بعد محاربتها لتركيا، طلبت من الوزارة الإنكليزية أن تعرفها عن التغييرات التي تريد إجراءها في عهدة سان إسطفانوس، وجرت المخابرات في ذلك بين اللورد سالسبوري وبين الكونت (شوفالوف) سفير الروسيا بلوندرة. وفي ٣٠ مايو عام ١٨٧٨ أمضيا على اتفاقية سرية تتضمن التغييرات التي طرأت على عهدة سان

إسطفانوس. ولم يكن لهذه التغييرات الجديدة التي أحدثتها الوزارة الإنكليزية في عهدة إسطفانوس أهمية؛ لأن المؤتمر الدولي كان من شأنه أن ينظر في كل شروط الصلح وأن يقرر ما يتفق عليه فيه بالأغلبية.

أما فرنسا فقد كانت خطتها في المسئلة من بادئ الأمر خطة الدولة الراغبة في السلام العديمة الأطماع في أخذ شيء من أملاك الدولة العلية. ولما عرضت عليها الدول الأوروبية الاشتراك معها في مؤتمر يعقد للفصل النهائي بين تركيا والروسيا، اشترطت على الدول: أولاً اشتراك كل الدول التي أمضت على معاهدة باريس عام ١٨٥٦ في هذا المؤتمر، ثانيًا أن لا ينظر في هذا المؤتمر إلا في المسائل المختصة بالحرب بين تركيا والروسيا. ثالثًا أن لا يبحث أعضاء المؤتمر في شؤون مصر والشام، وأن لا يتناقش أحد في المؤتمر في حقوق فرنسا على الأماكن المقدسة. فقبلت الدول كلها هذه الشروط ورضيت بذلك فرنسا أن تشترك معها في المؤتمر.

وقد ظهر للقارئ مما سبق أن إنكلترا كانت متظاهرة بالمودة للدولة العلية، وكانت تهدد الروسيا بأعلى صوت ولسان ولم يكن قصدها من ذلك خدمة تركيا أو مساعدتها، بل التغرير بها وخدعها. فإنها وعدتها بالمساعدة في مؤتمر برلين ضد الروسيا، وعرضت عليها عقد اتحاد معها تتعهد فيه إنكلترا بالدفاع عن تركيا إذا مستها الروسيا بسوء – ولو كانت إنكلترا صادقة في مودتها لكانت تحالفت مع الدولة العلية قبل الحرب – وتأخذ منها مقابل ذلك جزيرة (قبرص)،

فانخدع رجال الدولة العلية لسواس بريطانيا وأحسنوا الظن بهم وعقدوا معهم هذه المعاهدة في ٤ يونيو عام ١٨٧٨، أي قبل عقد مؤتمر برلين بأيام قلائل؛ وبذلك فقدت الدولة العلية جزيرة قبرص بدون أن تكسبها المودة الإنكليزية الكاذبة أقل فائدة.

* * *

وقد دعا البرنس بسمارك رسميًّا في ٣ يونيو عام ١٨٧٨ مندوبي الدول الأوروبية للاجتماع ببرلين، فحضر المندوبون وعقدت الجلسة الأولى للمؤتمر في ١٣ يونيو. وكان أهم مندوبي ألمانيا البرنس (بسمارك) وأهم مندوبي النمسا الكونت (إندراشي) وأهم مندوبي فرنسا مسيو (وادنجتون) وأهم مندوبي إنكلترا الكونت (دي بيكونسفيلد) والمركيز (دى سالسبوري) وأهم مندوبي إيطاليا الكونت (كورتي). وكان مندوبو الروسيا البرنس (غورتشاكوف) والكونت (شوفالوف) والبارون (دوبريل). أما مندوبو الدولة العلية، فكانوا (قره تيودوري باشا) و(محمد علي باشا) الروسي الأصل و(سعد الله بك).

وقد أرسلت حكومة اليونان مندوبين من قبلها لعرض مطالب اليونان على المؤتمر، وكان مندوبو إنكلترا مساعدين لهم كل المساعدة، فطلبوا من المؤتمر قبولهم لسماع أقوالهم.

وكان قصد مندوبي إنكلترا من هذه المساعدة معاكسة الروسيا التي يسوءها تقوية العنصر اليوناني لما في ذلك من الضرر بالعنصر السلافي. وكأن مندوبي إنكلترا كانوا يجهلون أن مساعدتهم لليونان تضر بالدولة العلية أكثر من ضررها بالروسيا. ولكن مصالح الدول العلية كانت لا تهمهم مطلقًا بعد أن تحققت أمنيتهم بالاستيلاء على (قبرص).

وكانت تنحصر مطالب اليونان في إظهار ضرورة استيلائها على تساليا وأبيرا وألبانيا وكريت. وقد قرر المؤتمر قبول مندوبي اليونان في آخر جلسات المؤتمر وسماع مطالبهم.

وأول مناقشة دارت بين أعضاء المؤتمر كانت على مسئلة بلغاريا واستغرقت أربع جلسات. وقد انتهت المناقشة باتفاق أعضاء المؤتمر- بالرغم عن معارضة مندوبي - الروسيا - على جعل مساحة بلغاريا أقل بكثير مما اتفقت عليه الروسيا مع الدولة العلية في سان إسطفانوس بجعل حدودها عند جبال البلقان وإعطائها (صوفيا) كعاصمة لها مع بعض الأراضي في جنوب البلقان. وقرر المؤتمر بذلك جعل مساحتها ٦٤٠٠٠ كيلو متر مربع بعد أن كانت في اتفاقية سان إسطفانوس ١٦٣٠٠٠ كيلو متر مربع. وصار عدد سكانها مليونًا ونصف مليون بعد أن كان في عهدة إسطفانوس أربعة ملايين. وبذلك بقيت سواحل الأرخبيل في أيدي الدولة العلية خلافًا لشروط عهدة إسطفانوس. وقرر المؤتمر جعل احتلال الجنود الروسية لبلاد بلغاريا لمدة تسعة أشهر فقط لا لسنتين كما قررته عهدة إسطفانوس، وجعل تنظيم بلغاريا تحت مراقبة لجنة دولية لا تحت مراقبة مندوب روسي.

وقرر المؤتمر كذلك إنشاء ولاية جديدة في جنوب البلقان بين مقدونيا وأدرنه تكون عاصمتها مدينة (فيلوبوبوليس)، وتسمى بالروماللي الشرقي، وتكون إدارتها الداخلية مستقلة وأن لا يجوز للجنود العثمانية أن تقيم في داخلها، بل يكون لها الحق فقط في الدفاع عن حدودها. ولم يرض أعضاء مؤتمر برلين تسمية الروماللي الشرقي ببلغاريا الجنوبية ولكنهم كانوا يرمون ولا محالة إلى ضم هذه الولاية الجديدة إلى بلغاريا بعد زمن قليل من عام ١٨٧٨.

ولما دارت المناقشة بشأن (البوسنة والهرسك)، قام الكونت (اندراشي) مندوب النمسا وقرأ تقريرًا طويلاً أبان فيه أن بقاء هاتين المقاطعتين تحت يد الدولة العلية، أي تحت حكم المسلمين يكون سببًا لاستمرار الاضطرابات والثورات فيهما، وأظهر ما في ذلك من الضرر بمصالح الدولة النمساوية، وما انتهى من كلامه حتى وقف الماركيز (سالسبوري) وأيد أقواله وسأل المؤتمر تقرير احتلال الجنود النمساوية لمقاطعتي البوسنه والهرسك احتلالاً لا أجل له. وهكذا ساعدت إنكلترا الدولة العلية وبرهنت لها على صدق إخلاصها... وقد احتج مندوبو تركيا على هذا السؤال الغريب، فأجابهم البرنس بسمارك - الذي كان الموعز للكونت (إندراشي) وللماركيز (سالسبوري) بما طلباه - بأن الغرض من مؤتمر برلين ليس رعاية المصالح العثمانية بل رعاية مصالح أوروبا والمدنية... وقد اتفق مندوبو المؤتمر بالأغلبية على جعل البوسنة والهرسك تحت الحكم النمسا، وإعطائها حق احتلال إقليم (نوفي بازار). وهو إقليم على طريق سالونيك.

وبعد ذلك نظر المؤتمر في مسئلة الصرب والجبل الأسود، فأعلن استقلالهما تمام الاستقلال وقرر إعطاءهما بعض الأراضي لتوسيع نطاقهما. ولكن أقل مما قررته عهدة إسطفانوس. وفي ذلك الوقت قرر المؤتمر سماع مطالب اليونان فدخل المسيو (ديليانيس) والمسيو (رانجابيه) وقرأ الأول مطالب حكومته وهي تشتمل على إعطاء اليونان ألبانيا وأبيرا وتساليا وكريت. فاتفق أعضاء المؤتمر على تقرير جعل المناقشة في مطالب اليونان بين اليونان والدولة العلية نفسها، وعلى أنه إذا لم يحصل الاتفاق بين الحكومتين على تحديد حدود جديدة بينهما يعرض الأمر عندئذ على الدول الأوروبية، وأقروا على تنظيم المقاطعات اليونانية الباقية تحت حكم الدولة العلية على نسق الرومللي الشرقي وجعل تنظيمها تحت مراقبة اللجنة الدولية.

ولما جاءت مسئلة رومانيا، أعلن المؤتمر استقلال هذه البلاد كصربيا والجبل الأسود، وقرر المساواة التامة بين كل أهاليها على اختلاف دياناتهم. وهذا القرار جاء مفيدًا جدًّا لليهود الذين أساءت إليهم حكومة رومانيا في معاملاتها معهم وأساء إليهم أهلوها كل الإساءة. وقد سمع المؤتمر مندوبي رومانيا (المسيو براتينو والمسيو كو جولنيسانو) كما سمع مندوبي اليونان. فطلبا منه عدم تقرير سلخ أي جزء من أراضي رومانيا وعدم مرور الجنود الروسية في بلادهم، وأن يقرر أن الروسية تدفع غرامة لرومانيا مقابل ما تكبدته من الخسائر أثناء الحرب. ولكن

المؤتمر لم يستطع قبول هذه الطلبات لما فيها من المساس بمصالح الروسيا، واكتفى بتقرير إعطاء رومانيا ألفي كيلومتر مربع في إقليم الدبروجة.

وقد نظر المؤتمر بعد ما تقدم في مسئلة الملاحة في نهر الطونة، فقرر بقاءها على ما كانت عليه قبل الحرب، ومنح النمسا بعض امتيازات. وقرر المؤتمر في مسئلة الغرامة الحربية عدم جواز استبدالها بأراضٍ أو ببلاد عثمانية، واعتبار الروسيا آخر دائن لتركيا أي أنه لا يجوز لها أن تتقدم في المطالبة بالغرامة الحربية قبل الدائنين السابقين لتركيا.

أما ما يتعلق بالمسيحيين في الدولة العلية، فقد صرح مندوبو تركيا بأن دولتهم تحترم كل الديانات في بلادها وتعامل رعاياها على السواء، فقرر المؤتمر جعل المساواة في الحقوق بين المسلمين والمسيحيين تامة وجعل المسيحيين في بلاد الدولة العلية تحت حماية أوروبا المعنوية.

ولم يبق أمام المؤتمر بعد المسائل السالفة الذكر إلا مسئلة استيلاء الروسيا على بعض بلاد ومواقع في آسيا، فتعهدت الروسيا بالتنازل عن مدينة (بايزيد) للدولة العلية مقابل تنازل الدولة عن مدينة (خوتور) للعجم، وتعهدت كذلك بعدم تحصين ثغر (باطوم) وجعله ثغرًا حرًّا للتجارة. وقد قرر المؤتمر أيضًا أن الإصلاحات المزمع إجراؤها في أرمينيا تعرض على الدول الأوروبية كافة، وأن حرية بوغازي البسفور والدردانيل تبقى كما قررته معاهدة باريس عام ١٨٥٦ ومعاهدة لوندرة عام ١٨٧١.

ولما رأى مندوبو إنكلترا أن أعمال المؤتمر قد انتهت، وأن الساعة آذنت بإعلان استيلاء دولتهم على جزيرة (قبرص)، أعلن الكونت (دي بيكونسفيلد) ذلك في ٨ يوليو عام ١٨٧٨ لأعضاء المؤتمر، فاندهش مندوبو الروسيا غاية الاندهاش وتحقق العالم كله أن إنكلترا قد خدعت الدولة العلية أكبر خدعة، وأنه خير لها أن تعتمد على ألد أعدائها من أن تعتمد على دولة الإنكليز. ولم يندهش البرنس (بسمارك) ولا الكونت (إندراشي) من إعلان الكونت (دي بيكونسفيلد) استيلاء إنكلترا على قبرص؛ لأنهما كانا عالمين بالأمر ولم يعارضا فيه لتعهد (بيكونسفيلد) بمساعدتهما في تقرير استيلاء النمسا على (البوسنة والهرسك).

وقد طلب البرنس (غورتشاكوف) مندوب الروسيا قبل انفضاض المؤتمر تقرير الوسائل الفعالة التي تستطيع بها دول أوروبا إجبار تركيا على تنفيذ قرارات مؤتمر برلين، واستمرت المناقشة في هذا الطلب ثلاثة أيام ولكنها انتهت برفضه وخرج البرنس (غورتشاكوف) من مؤتمر برلين منهزمًا شر هزيمة سياسية.

وفي يوم ١٣ يوليو عام ١٨٧٨ أمضى مندوبو المؤتمر على معاهدة برلين وانتهت بذلك جلسات المؤتمر.

* * *

لقد فقدت الدولة العلية في هذا الحرب ما لم تفقد مثله في حرب أخرى. ولم ير العالم من يوم تقسيم بولونيا واتحاد الدول ضد فرنسا عام ١٨١٥ اعتداء على حقوق مملكة مثل ما رأى عام ١٨٧٨؛ فإن دول أوروبا كلها كانت ضد الدولة العلية وكانت كل واحدة منها تعمل للاستيلاء على شيء من أملاكها. وما ضر الدولة العلية إلا حسن ظنها بدولة إنكلترا؛ فإنها عملت بنصائحها واتبعت آراءها ورفضت مطالب أوروبا في مؤتمر الأستانة مؤملة مساعدة إنكلترا لها وقت قيام الحرب. مع أن مطالب الدول في مؤتمر الأستانة كانت لا تعد شيئًا مذكورًا إذا قورنت بقرارات الدول في مؤتمر برلين. ولو كانت الدولة العلية سمعت أصوات الذين كانوا ينادونها بأن دولة إنكلترا خداعة في ودها لا تعمل إلا لمنفعتها وتضحي كل مودة وكل صداقة في سبيل الوصول إلى غاياتها، لكانت نجت من المصائب الجسام التي أسقطت عليها بسبب الحرب وبعدها.

وإن الإنسان ليندهش غاية الاندهاش من أن الدولة العلية آمنت بالإنكليز بعد انتهاء الحرب، وبعد خداعهم لها وأعطتهم (قبرص) مؤملة مساعدتهم لها في مؤتمر برلين. بل ويزداد اندهاشه واستغرابه ويقف حيران عندما يعلم أنه بقي للإنكليز نفوذ عند الدولة وكلمة مسموعة بعد مؤتمر برلين نفسه. نعم إن نفوذ الإنكليز في الأستانة لم يبق طويلاً بعد مؤتمر برلين، ولكنهم استطاعوا أن يخدعوا الدولة بأقبح صفة وأسفل وسيلة في مسئلة مصر.

ومن غرائب الأمور أن الكونت (دي بيكونسفيلد) لم يخجل من أن يقول أمام البرلمان الإنكليزي بعد عودته من مؤتمر برلين إن هذا المؤتمر قوّى سلطة الدولة العلية وأيد استقلالها وسلامتها.

وعندي أن سبب وثوق الدولة العلية وقتئذ بإنكلترا وانخداعها لها هو ما كان للدخلاء فيها من السلطة والنفوذ، وبعبارة أصرح وأجلى إن سبب مصائب الدولة العلية هو انتشار الدخلاء في جسمها. فقد رأى القارئ في خلال هذا الفصل أن رجلاً روسي الأصل اسمه الحقيقي (شارل دتروا) استطاع أن يصل إلى رتبة قائد عثماني، وأن يستلم زمام الجنود العثمانية بدل البطل العثماني المشهور المرحوم (عبد الكريم باشا). نعم الأصل في اضمحلال الدولة العلية الدخلاء. وكيف تستطيع هذه الدولة الارتقاء في المدنية والحضارة والتقدم إلى الأمام والانتصار على خصومها ومصالحها بأيدي الدخلاء، تدبر كيف يشاؤون وكما تقتضي الغايات والأهواء؛ فقد كانت مصالحها مسلمة في مؤتمر برلين إلى (قره تيودوري باشا) اليوناني (ومحمد علي باشا) أو (شارل دتروا) الروسي؟؟

ولاريب أن أكبر عمل يقوم به جلالة السلطان الأعظم (عبد الحميد خان) نحو الدولة والملة إنما هو تطهير الدولة من الدخلاء والاعتماد في كل أمور الدولة وفي الجيش قبل كل شيء على العثمانيين الحقيقيين. فكم من عثماني وكم من مسلم كان يقضي الليل والنهار أيام الحرب العثمانية اليونانية قلقًا خائفًا وجود دخيل في الجيش يخونه ويعرض به للانهزام. ولكن (أدهم باشا) ورجاله برهنوا

على أن الخليفة الأعظم معتمد في أمور الدولة على أبنائها الحقيقيين الصادقين، وأن ليس للدخلاء اليوم من نفوذ في الدولة.

رأى القارئ أن الحرب مع الروسيا قامت في عام ١٨٧٧ بسبب بلاد البلقان. فكان من الواجب على أوروبا أن تجعل مرمى أنظارها تأييد الأمن والسلام في هذه البلاد، وتوطيد أركان السكينة فيها. ولكن قرارات مؤتمر برلين ولدت البغضاء والشحناء بين أمم البلقان وبين بعضها، وأوجدت أسباب العداوة والكراهة المستمرة. فإن رومانيا عادت الروسيا وقلبت لها ظهر المجن بعد مؤتمر برلين لاعتداء هذه الدولة عليها وعدم اعترافها لها بالجميل على مساعدتها لها بالمال والرجال. واشتدت كذلك كراهة الصرب والجبل الأسود لمملكة النمسا؛ بسبب استيلاء هذه المملكة على البوسنة والهرسك مع طموح أنظار كل من هاتين الإمارتين إلى الاستيلاء عليهما. وأخذت بلغاريا بعد مؤتمر برلين تستعد لضم الروملي الشرقي إليها، وتكوين وحدتها بالرغم عن قرارات الدول ولو أدى ذلك إلى الاضطراب والحرب. وأخذت اليونان كذلك تستعد للاستيلاء على تساليا وأبيرا ولو اضطرت إلى استعمال القوة وإشعال نيران الحرب. فصارت بذلك بلاد البلقان بعد مؤتمر برلين مضطربة الأحوال لا تعرف السلم ولا السلم يعرفها.

وقد كانت الروسيا تعمل لسلخ بلاد البلقان من الدولة العلية أملاً منها في نشر سيطرتها عليها وتسييرها حسب أهوائها، ولكنها تحققت بعد مؤتمر برلين أنها أوجدت بنفسها أعداء لها في البلقان، وأنه يستحيل عليها استخدام هذه

البلاد الناشئة في سبيل أغراضها. وبلاد بلغاريا نفسها التي بذلت الروسيا أقصى مجهوداتها في جعلها مستقلة وضم الرومللي الشرقي إليها، اتبعت طويلاً سياسة مخالفة لمقاصد الروسيا حينما كان (ستامبولوف) قابضًا على أزمة الوزارة البلغارية.

ولقد كان الشأن الأول في حوادث هذه الأزمة التي نحن بصددها للبرنس (بسمارك)؛ فإنه هو الذي شجع الروسيا بادئ الأمر، وهو الذي كان يرشد النمسا في سياستها، وهو الذي كان له الصوت الأعلى والرأي الأول في مؤتمر برلين. وبالجملة هو الذي خلق أغلب البلايا التي نزلت بالدولة العلية في هذه الأزمة الشديدة. وما كان عاملاً إلا لمصلحة بلاده وخير وطنه شأن سائر عظماء الرجال، فإنه رأى في مبدأ الأزمة أن الروسيا طامعة في ضم أملاك تركيا إليها وحل المسئلة الشرقية بابتلاع الدولة العلية ورآها مؤملة مساعدة ألمانيا لها مكافأة على رعايتها لها في عامي ١٨٦٦ و١٨٧٠ ضد النمسا وفرنسا. وسبق أننا بينا أن الروسيا وألمانيا والنمسا كانت متفقة اتفاقًا ثلاثيًّا، فأدرك البرنس (بسمارك) أنه إذا وقف في وجه الروسيا من بادئ الأمر وعارضها في أغراضها، أمكن لهذه الدولة أن تتحد مع النمسا وأن تضم إليهما فرنسا وتؤلف اتحادًا ثلاثيًّا ضد ألمانيا. وكان من الأمور البديهية عند البرنس (بسمارك) أن مصلحة ألمانيا تقضي عليها بالمحافظة على استقلال الدولة العلية؛ لتبقى إلى الأبد شغلاً شاغلاً للروسيا ومانعًا حصينًا أمامها، وسببًا قويًّا للمشاكل بينها وبين إنكلترا مما يمنع الروسيا من الاعتداء على

ألمانيا، فكانت مصلحة ألمانيا تحتم على البرنس (بسمارك) أن لا يقف أمام الروسيا في بادئ الأمر وأن لا يساعدها كل المساعدة ضد الدولة العلية، فلذلك شجع الروسيا عندما قامت ثورة البوسنة والهرسك واضطربت الأحوال في البلقان. ولكنه رأى أن الروسيا ستسخط عليه ولا محالة بعد انتهاء الحرب لعدم مساعدته لها حسب مرامها، ووجد من صالح دولته إيجاد العداوة بين الروسيا والنمسا والاتحاد مع هذه الدولة الأخيرة اتحادًا يضمن لألمانيا السلام وعدم اعتداء الروسيا عليها. فأخذ يحرض النمسا بكل الوسائل على الاهتمام بمسائل البلقان ومنافسة الروسيا. ومن حسن حظه أن إمبراطور النمسا كان ميالاً للاستيلاء على بعض أملاك تركيا لتوسيع نطاق مملكته التي استولت ألمانيا على مقاطعتين منها وانفصلت عنها إيطاليا تمامًا، فوجدت نصائح (بسمارك) لدى سواس النمسا آذانًا صاغية واستعدادًا تامًّا لقبولها. وبذلك استطاع بسمارك إيجاد العداوة والبغضاء بين النمسا والروسيا.

ولما انتهت الحرب وتحققت أفكار (بسمارك)، وصار سواس الروسيا وسواس النمسا على طرفي نقيض في الأميال والآراء، ساعد رجل السياسة الألمانية دولة النمسا على الاستيلاء على البوسنة والهرسك حتى تقرر ذلك في مؤتمر برلين وازداد حنق الروسيا على النمسا. ولم يمض زمن قليل بعد المؤتمر حتى اتحدت النمسا وألمانيا، وتم فوز (بسمارك) في سياسته الماهرة. وقد رأى (بسمارك) أن ما بين إيطاليا وفرنسا من الروابط المتينة والعلائق التاريخية ربما أدى إلى عقد تحالف

بين هاتين الدولتين، يكون بانضمام الروسيا إليه تحزبًا دوليًّا ضد ألمانيا والنمسا، وأن لا سلامة للتحالف الألماني النمساوي إلا بانضمام إيطاليا إليه فأوعز إلى سواس فرنسا بالاستيلاء على (تونس) لتقوية السلطة الفرنساوية في شمال أفريقيا. وكان (بسمارك) يعلم أن لسواس فرنسا وقتئذ ميلاً شديدًا للاستيلاء على البلاد التونسية، كما أنه كان يعلم علم اليقين أن تقوية نفوذ فرنسا في تونس يضر بالمصالح الإيطالية ضررًا عظيمًا ويوجد عداوة لدودة بين فرنسا وإيطاليا.

وما علم سواس فرنسا بأن ألمانيا ترى بعين الرضى تقوية السلطة الفرنساوية في (تونس)، حتى قرروا إرسال حملة على البلاد التونسية لفتحها ورفع الحماية عليها. وانتهى الأمر برفع حماية فرنسا على هذه البلاد العثمانية التعيسة الحظ وسقوطها في أيدي دولة أوروبية. وقد بلغ (بسمارك) بهذه الحماية غايته التي كان يسعى إليها حيث استحكمت العداوة بين فرنسا وإيطاليا، وانضمت إيطاليا إلى التحالف الألماني النمساوي تشفيًا من فرنسا وانتقامًا منها.

ولما تم تشكيل التحالف الثلاثي، اجتهد البرنس (بسمارك) في تحسين علائق دولته مع الدولة العلية، وتقوية نفوذها في الأستانة. وهكذا اقتضت مصلحة بلاده أن يعمل ضد الدولة العثمانية ويساعد الدول الأخرى على سلبها أملاكها، ثم يعود إلى التقرب منها بعد ذلك لتمتنع الروسيا عن الاعتداء على ألمانيا، ولكي يزداد نفوذ ألمانيا في الشرق وتتقدم فيه تجارتها.

ولقد تنبهت الروسيا إلى سياسة (بسمارك) وحولت أنظارها نحو فرنسا، وعملت على تمكين المودة بينها وبين الجمهورية الفرنسوية حتى لا تكون الكلمة في أوروبا لألمانيا وحدها. ويمكننا أن نقول إن الحجر الأول لأساس التحالف الفرنساوي الروسي قد وضع عقب مؤتمر برلين.

أما علاقات الروسيا مع إنكلترا، فقد تكدر صفاؤها بعد مؤتمر برلين وأيقن سواس الروسيا أن كل حروب دولتهم مع الدولة العلية لا تفيد غير إنكلترا أحدًا. فإن لهذه الدولة مصلحة تبقى ما بقي الوجود في أن الروسيا تحارب تركيا لتضعف كلتاهما فتبقى لها السيادة في الشرقين الأدنى والأقصى، كما أن لها مصلحة أبدية في وجود العداوة بين فرنسا وألمانيا لتبقى صاحبة الكلمة النافذة في أوروبا.

وقد أوجدت عداوة الروسيا لإنكلترا وعداوة تركيا لإنكلترا بعد مؤتمر برلين تقربًا بين الروسيا والدولة العلية، وتحسينًا عظيمًا في روابطهما؛ فإن الروسيا تبقى مصافية للدولة العلية ما دامت وجهة سياستها التقدم في الشرق الأقصى، والعمل على إسقاط نفوذ إنكلترا في البلاد الآسيوية، وتزداد هذه المصافاة كلما ازدادت العداوة بين الدولة العلية وإنكلترا. فإن الدولتين الواقفتين أمام بعضهما في كل أزمات المسئلة الشرقية إنما هما إنكلترا والروسيا حتى صح أن تسمى المسئلة الشرقية بمسئلة الخلاف بين إنكلترا والروسيا في الشرق. فإذا ظهرت إنكلترا في مظهر نصيرة تركيا، اشتدت العداوة بين تركيا والروسيا، وإذا ظهرت إنكلترا بمظهر عدوة تركيا تمكنت المحبة بين تركيا والروسيا.

وإني لا أجهل أن الروسيا بعد مؤتمر برلين اجتهدت كثيرًا في ضم الروماللي الشرقي إلى بلغاريا، وتقوية نفوذها الديني والسياسي في بلاد البلقان، ولكن العالم كله رأى تغير السياسة الروسية نحو الدولة العلية في هذه السنين الأخيرة وخصوصًا في المسئلة الأرمنية وفي مسئلة الحرب بين الدولة العلية واليونان.

وإنه لا يمكننا أن نجزم بأن السياسة الروسية تبقى أبد الدهر مصافية للدولة العثمانية؛ فإن الدول كلها تسير سياستها على حسب ما تقتضيه مصالحها ومنافعها. فهذه ألمانيا حاربت النمسا وأخذت منها مقاطعتين عظيمتين ثم اتحدت معها. وهذه إيطاليا ثارت ضد النمسا وانفصلت عنها ثم اتحدت معها ونسيت مساعدة فرنسا لها وعادتها بعد أن كانت أول دولة وفيّة لها. وهذه فرنسا حاربت الروسيا في حرب القرم ثم صارت الآن متحدة معها. وهكذا شأن الدول كلها لاتخدم إلا مصالحها، ولا تعمل إلا لمنافعها فإنْ اتحدت المصلحة اتحدت الدول وإنْ اختلفت اقترفت.

ومما لامراء فيه أن للروسيا وتركيا مصلحة مشتركة ضد إنكلترا. ويمكن لكل إنسان أن يجزم بأن العلائق بين الدولة العلية والروسيا تبقى ودية حبية، ما دامت السياسة العثمانية لا تخدم المصالح الإنكليزية والأغراض البريطانية. وقد أدرك سواس بريطانيا هذه الحقيقة حتى ذهب بعضهم إلى القول بأن ثورة الهند الحاضرة مدبرة بالاتفاق بين تركيا والروسيا.

ولاريب أن المستقبل سيعرفنا عمر سياسة مصافاة الروسيا للدولة العلية والخطة التي ستتبعها كل دولة نحو دولة آل عثمان.

ما بعد مؤتمر برلــين

ظهر للقارئ من الفصل السابق أن مؤتمر برلين أوجد في بلاد البلقان أسباب الاضطراب ودواعي الهيجان ونزيد الآن أنه لم يمض زمن يسير بعد المؤتمر حتى نزعت كل أمة من أمم البلقان إلى تكدير السلم بالمطالبة بأشياء جديدة. وقد عرفت هذه الأمم أن أوروبا مساعدة لها في كل أمر فازدادت لذلك أطماعها وكبرت آمالها.

وقد رأى القارئ أن مؤتمر برلين قرر تأسيس ولاية جديدة في جنوب بلغاريا تسمى بالروملي الشرقي، وتكون تابعة للدولة العلية مباشرة. وقرر احتلال الجنود الروسية لهذه الولاية مع إمارة بلغاريا مدة تسعة أشهر. ولما كانت الوحدة الدينية هي سبب تداخل الروسيا في بلاد البلقان، وهي الرابطة القوية المتينة التي تربط الروسيين بالبلغاريين، عمل الروسيون مدة احتلالهم لإقليم الروملي الشرقي على إهاجة خواطر أهله ضد الدولة العلية وحثهم على الاتحاد مع بلغاريا لتكوين إمارة واحدة. وبالجملة زرعوا بأيديهم بذور الهيجان والثورة مؤملين أنهم إذا غادروا الإقليم، وجاءت الجنود التركية لاحتلال هذه البلاد العثمانية، فوجدتها ثائرة

مضطربة مشتعلة نيران الفتنة في كل أنحائها، اضطرت أوروبا للتداخل في الأمر وتكليف الروسيا باحتلال إقليم الرومللي الشرقي مرة ثانية أو إعلان انضمامه لإمارة بلغاريا.

ولما اقترب ميعاد انجلاء العساكر الروسية من بلاد الرومللي الشرقي، أرسلت الروسيا إلى الدول الأوروبية مذكرة استلفتت فيها أنظارها إلى أن رجوع العساكر العثمانية إلى هذا الإقليم قبل تنظيمه وإصلاحه، يكون سببًا لإيجاد القلاقل والاضطرابات. وعرضت عليها في هذه المذكرة مد أجل اللجنة الدولية المكلفة بتنظيم بلغاريا والرومللي الشرقي سنة كاملة بعد انقضاء الأجل الأول، وإرسال جيش مختلط أوروبي لاحتلال الرومللي الشرقي هذه السنة، وكانت الروسيا تعلم أن دول أوروبا لا تقبل إرسال جنودها إلى بلاد الرومللي الشرقي وصرف المصاريف الطائلة بغير نفع لها، فكانت تقصد في الحقيقة بمذكرتها استمرار احتلال جنودها لهذا الإقليم سنة كاملة بعد التسعة أشهر الأولى. ولكن الباب العالي أجاب على هذه المذكرة بأن استمرار احتلال الجنود الروسية أو الأوروبية لإقليم الرومللي الشرقي من شأنه إضعاف سلطة الدولة العلية في نظر أهالي هذه البلاد والإخلال بقرارات مؤتمر برلين وتشجيع أمم البلقان على مخالفة هذه القرارات الدولية، مما تكون نتيجته اشتعال نار الاضطرابات في بلاد البلقان والإضرار بالسلام العام في أوروبا. وهي ملاحظات حقة عادلة أحلتها بعض الدول محلها من القبول. ولكي يظهر الباب العالي اعتداله أعلن الدول

الأوروبية بأنه عازم على تعيين (أليكو باشا) واليًا على إقليم الرومللي الشرقي وهو رجل بلغاري الأصل أرثوذكسي الدين.

ولكن بذور السوء والبؤس قد ألقيت في أرض خصبة في العداوة للدولة العلية، فلم تمهل العالم إلا قليلاً حتى أنتجت الشرور وقام أهلها في وجه صاحب السيادة الشرعية عليهم.

وما تعين (أليكو باشا) واليًا على الرومللي الشرقي حتى أقبلت عليه المصاعب والمشاكل - وكان ولاشك يسر في الباطن بها ويقبل هو كذلك عليها - فطلب منه الأهالي المسيحيون عدم رفع الراية العثمانية على قلاع الإقليم، وأن لا يضع على رأسه الطربوش أبدًا حتى في الاحتفالات الرسمية. فلما رأت الدول ذلك سألت الروسيا أن تأمر أهالي الرومللي الشرقي بالركون إلى السكينة والانصياع لقرارات مؤتمر برلين، فأجابت الروسيا سؤال الدول ولكنها اشترطت عدم رجوع الجنود العثمانية إلى هذه البلاد، فطلبت أوروبا ذلك من الدولة العلية وهددتها بعدم مخالفة طلبها. وهكذا شأن أوروبا مع الدولة العلية تسمح لرعاياها المسيحيين بإتيان كل أمر فظيع وكل مخالفة ضد السلطة الشرعية، وعندما تريد الدولة استعمال سلطتها الشرعية وحقوقها المعترفة بها أوروبا نفسها، تمنعها كل المنع وتهددها بسائر أنواع التهديد!!

ويدرك القارئ من نفسه أن إشارة الروسيا على أهالي الرومللي الشرقي بالخلود إلى السكينة لم تكن إلا إشارة قضت بها الحوادث والظروف، وإلا فسياسة الروسيا في بلاد البلقان بعد مؤتمر برلين بقيت واحدة ثابتة ترمي إلى ضم الرومللي الشرقي لإمارة البلغار.

* * *

وقد سلمت الدولة العلية اتباعًا لقرارات مؤتمر برلين قلعتي (بوز) و(بودجورتزا) من بلاد ألبانيا لإمارة الجبل الأسود، ولكن حكومة الجبل الأسود لم ترض بنصيبها الذي قرره لها مؤتمر برلين، بل صرحت على لسان جريدتها الشبيهة بالرسمية (جلاس تسرناجورسا) أنها تنتظر الفرص المناسبة للاستيلاء على ما تراه ضروريًّا ولازمًا لإمارتها.

أما الألبانيون فقد أحدث ترك الدولة العلية لموقعي (بوز) و(بود جورتزا) تأثيرًا هائلاً عندهم وأهاجهم ضد حكومة الجبل الأسود، فقاموا ضدها وأعلنوا العداء لها ورفعوا راية العصيان في وجهها، ولم يمض إلا زمن يسير حتى اشتعلت نيران المعارك الدموية بين جنود الجبل الأسود وبين أبطال ألبانيا. وكانت الدولة العلية قد سحبت جنودها من البلاد الألبانية المتنازل عنها للجبل الأسود، فلما هاج أهلها ادعت حكومة الجبل الأسود أن الدولة العلية هي المحرضة لهم، وأنها أخلت البلاد المتنازل عنها قبل الميعاد. ولكن الحقيقة التي لامراء فيها هي أن

الألبانيين قوم شديدو التمسك بعرى الولاء للدولة العلية، ولا يرضيهم أن يكونوا تحت سلطة حكومة أخرى.

ولما خابت حكومة الجبل الأسود في قمع ثورة الألبانيين، استنجدت بأوروبا فأرسلت الدول الأوروبية للدولة العلية بلاغًا سألتها فيه احتلال البلاد المتنازل عنها للجبل الأسود، وقمع الثورة فيها ثم تسليمها بعد ذلك إلى إمارة الجبل الأسود... فأهملت الدولة العلية طلب الدول وتركت الألبانيين يدافعون عن بلادهم أشرف دفاع، ويطردون جنود الجبل الأسود منها. وقد كانت إنكلترا في هذه المسئلة أشد الدول تظاهرًا بالعداوة لتركيا، فعرضت على الدول الأوروبية إعطاء ثغر (دولسينيو) لإمارة الجبل الأسود. ولكن الدولة العلية صممت على المعارضة واحتلت أعالي مدينة (دولسينيو). فلما رأت ذلك إنكلترا عرضت على الدول الأوروبية عمل مظاهرة بحرية في المياه العثمانية تهديدًا للدولة العلية.

وفي ٣ أغسطس عام ١٨٨٠ أرسلت الدول الأوروبية بلاغًا للدولة العلية طلبت منها فيه العمل على إعطاء ثغر (دولسينيو) للجبل الأسود في مدة ثلاثة أسابيع، أو الاشتراك مع الدول في عمل مظاهرة بحرية أمام ثغر (دولسينيو) لإرهاب أهله وإجبارهم على التسليم. فأجاب الباب العالي في ١٩ أغسطس بأن الدولة العلية لا تستطيع إعطاء ثغر (دولسينيو) للجبل الأسود إلا إذا بقيت مالكة لمدينتي (دينوش) و(جرودا)، وبأنها تطلب بعد ذلك أجلاً أطول من ثلاثة أسابيع لتسليم (دولسينيو) للجبل الأسود.

وقد أشيع وقتئذ أن الصرب تحالفت مع بلغاريا تحالفًا هجوميًّا دفاعيًّا، فأصدر جلالة السلطان أمره بجمع الجنود والاستعداد للطوارئ، وكانت الدولة أرسلت (رضا باشا) على رأس فرق عسكرية إلى (دولسينيو) لاحتلالها، فظن أهلها أنه جاء لتسليمها إلى الجبل الأسود فقاوموه مقاومة عنيفة، حتى اضطر إلى الإقامة هو وجنوده بالقرب من (دولسينيو) وبقي منتظرًا أوامر الدولة العلية.

وفي هذا الأثناء أعلن اللورد غرانفيل في مجلس العموم الإنكليزي بتاريخ ٣٠ أغسطس عام ١٨٨٠ أن الدول الأوروبية وافقت إنكلترا على عمل مظاهرة بحرية أمام ثغر (دولسينيو)، ووضع أساطيلها تحت قيادة الأميرال الإنكليزي (سيمور). فلما علمت الحكومة العثمانية بذلك أرسلت في ١٥ سبتمبر من السنة نفسها منشورًا لسفرائها لدى الدول الأوروبية أمرتهم فيه بإبلاغ الحكومات الأوروبية أن إعطاء (دولسينيو) بالقوة إلى الجبل الأسود يكون سببًا لهيجان عظيم واضطراب عام في بلاد البلقان، وأن الدولة العلية لا تقبل التنازل عن (دولسينيو)، إلا بالشروط الآتية: أولاً: عدم إجراء مظاهرة بحرية، ثانيًا: المحافظة على أرواح وأموال المسلمين والمسيحيين القاطنين في (دولسينيو)، ثالثًا: بقاء (دينوش) و(جرودا) في يد الدولة العلية، رابعًا: عدم إعطاء إمارة الجبل الأسود شيئًا من أملاك الدولة في المستقبل.

وفي الوقت نفسه أرسل أهالي (دولسينيو) إلى قناصل الدول بها خطابًا مؤثرًا للغاية احتجوا فيه على إعطاء مدينتهم للجبل الأسود وقالوا فيه، «وإننا

عازمون على المقاومة أشد المقاومة، ولو دمرت مدينتنا ومتنا جميعًا عن آخرنا. ومع ذلك فإننا لا نزال نؤمل أن الخلاف لا يقع لما نعلمه من أن دول أوروبا تعمل لمصحلة الأمم وخيرها لا لدمارها وخرابها».

وقد أحدث هذا الخطاب عند سائر المسلمين في تركيا تأثيرًا شديدًا وهاجت النفوس والضمائر هياجًا كبيرًا واندهش الكل من أن أوروبا لا تكتفي بإخراج المسيحيين من تحت سلطة المسلمين، بل تعمل أيضًا لإخراج المسلمين من تحت سلطة دولتهم الشرعية ووضعهم بالقوة والقهر وبالرغم عنهم تحت السلطة المسيحية، وتحت سلطة أمم البلقان أي تحت سلطة ألد أعدائهم.

وقد انتهزت إنكلترا فرصة وقوع الخلاف بين أوروبا وبين الدولة العلية وطلبت من الدول أن تسمح لها باحتلال ثغور تركيا ومحاصرة الدردانيل. وكانت الجرائد الإنكليزية تطعن وقتئذ على جلالة مولانا السلطان الأعظم (عبد الحميد خان) طعنًا قبيحًا وتطلب من أوروبا إنزاله عن عرش ملكه الجليل. وقد اجتهدت ألمانيا في حل المشكلة حلاًّ سلميًّا وإعادة السكينة والسلام إلى ربوع البلقان، فنصحت الدولة العلية بقبول إعطاء (دولسينيو) للجبل الأسود وتسليمها لحكومته في أقرب وقت حتى لا تجد إنكلترا حجة لخلق المشاكل وإيجاد القلاقل. فاضطرت الدولة العلية للعمل بنصيحة ألمانيا لانفرادها وحدها ضد أوروبا كلها، وعدم وجود مساعد لها بين الدول الأوروبية وأعلنت أوروبا في ١٢ أكتوبر عام ١٨٨٠ بأنها مستعدة للاتفاق مع إمارة الجبل الأسود على إعطائها

(دولسينيو). وانتهى الأمر باستيلاء إمارة الجبل الأسود على هذا الثغر في ٢٦ نوفمبر عام ١٨٨٠.

* * *

ما انتهى مؤتمر برلين حتى خابرت اليونان الحكومة العثمانية في أمر تحديد تخوم جديدة بين الدولتين بمقتضى قرارات مؤتمر برلين، فرضيت الدولة العلية بالتنازل لليونان عن ثلث خليج (فولو) ورفضت إعطاءها يانينا ولاريسا وفولو. ونظرًا لطمع اليونان في الاستيلاء على تساليا وأبيرا لم تتم المخابرات بين الدولتين على شيء. واستنجدت اليونان بأوروبا لمساعدتها ونصرتها. فأرسل اللورد سالسبري وزير خارجية إنكلترا مذكرة رسمية للدول الأوروبية عرض عليها فيها عقد لجنة دولية للفصل بين تركيا واليونان.

وفي ذلك الحين تعين المسيو (جوشن) سفيرًا لإنكلترا لدى الباب العالي، وكلف من قبل حكومته بمساعدة اليونان على أخذ تساليا وأبيرا من الدولة العلية.

وقد أجابت الدول الأوروبية طلب إنكلترا، وأرسلت بلاغًا للدولة العلية أخبرتها فيه بأنها قررت عقد لجنة دولية ببرلين في شهر يونيو عام ١٨٨٠ لفصل الخلاف بينها وبين اليونان.

وفي شهر يونيو اجتمعت اللجنة الدولية ببرلين كما اتفقت الدول، وكان اجتماعها تحت رئاسة البرنس (دي هوهنلوه)، ولم يقبل فيها مندوبو تركيا

ولا مندوبو اليونان. وقد قررت إعطاء جزء عظيم من تساليا وأبيرا مع (يانينا) و(متزوفو) و(لاريســا) لليونان وقدّم سفراء الدول في الأستانة وفي أثنيا في ١٥ يوليو سنة ١٨٨٠ مذكرة للحكومة العثمانية والحكومة اليونانية متضمنة قرار اللجنة الدولية ببرلين. فقبلته حكومة اليونان بمزيد الامتنان ورفعت شكرها للدول الأوروبية. ولكن الباب العالي رفض هذا القرار كل الرفض وأبان للدول الأوروبية أن تنازل الدولة العلية لليونان عن هذه المدائن والمواقع يجعل لليونان طريقًا على الدولة العلية، ويسهل لها الاعتداء على البلاد التركية في كل وقت فضلاً عن أن سكان هذه البلاد التي قررت اللجنة الدولية ببرلين إعطاءها لليونان أغلبهم من المسلمين.

وقد ألحت الدول الأوروبية مرة ثانية على الدولة العلية بقبول قرار اللجنة الدولية ببرلين، ولكن الدولة بقيت على خطتها الأولى ورفضت التنازل عن يانينا ومتزوفو ولاريسا.

أما حكومة اليونان فقد اهتمت بتجنيد جنودها وأظهرت استعدادها لمحاربة الدولة العلية، وصرحت على لسان جرائدها وخطبائها بأنها تنفذ قرار اللجنة الدولية ببرلين بالقوة، إنْ لم تستطع أوروبا إجبار الدولة العلية على قبوله. ولكن الدولة العلية كانت تستعد للحرب أحسن استعداد ولم تهمل شيئًا من معدات القتال. وكانت اليونان تؤمل مساعدة أوروبا لها ضد الدولة العلية إذا قامت الحرب بينهما. وكان لها الحق أن تؤمل هذا الأمل لأنها وجدت من أوروبا

المساعدة التامة في كل وقت وفي كل أمر. غير أن الدول الأوروبية كانت تأبى قيام الحرب بين الدولة العلية واليونان خوفًا منها على دمار اليونان وخرابها ومنعًا لاشتعال نيران الحرب في بلاد البلقان. فلذلك اجتهدت في فصل الخلاف بين اليونان وتركيا وإقناع الباب العالي بضرورة قبول ما قررته وما تقرره.

وقد عرضت فرنسا على الدول الأوروبية وعلى تركيا واليونان تحكيم دولة من الدول لفصل الخلاف بين الحكومة العثمانية والحكومة اليونانية بصفة نهائية، ولكن الدولة العلية رفضت هذا الطلب. وكان اليونانيون يعملون وقتئذ كل ما في وسعهم لإعلان الحرب على تركيا، فقد عرضت حكومتهم على مجلس نوابهم مشروع عقد سلفة لشراء الأسلحة اللازمة للجيش ولإتمام الاستعدادات الحربية. وأقر مجلس النواب اليوناني على هذا المشروع بالإجماع.

وفي ١٤ يناير عام ١٨٨١ عرضت الحكومة العثمانية على الدول الأوروبية أن يلغى قرار اللجنة الدولية ببرلين، وأن تعقد لجنة دولية جديدة بالأستانة يحضرها مندوبو الدولة العلية ولا يحضرها مندوبو اليونان ويكون قرارها نهائيًّا. فبادرت الدول الأوروبية بالموافقة على طلب الدولة العلية وصارت الدولة بذلك ملزمة بتنفيذ قرار اللجنة التي طلبت عقدها بالأستانة.

ولما عقدت اللجنة الدولية بالأستانة، طلب بعض الأعضاء التنازل لليونان عن كريد وجزء من تساليا وطلب البعض الآخر التنازل عن تساليا كلها وجزء

من أبيرا. وفي أثناء مناقشة اللجنة الدولية كان اليونانيون يسلحون جنودهم وينظمون جيشهم ويتممون معداتهم الحربية استعدادًا لمحاربة تركيا، حتى أن المسيو (تريكوبيس) رئيس حزب المعارضين في مجلس النواب اليوناني قال أمام المجلس «بأن الحكومة اليونانية متفقة مع حزب المعارضين على أن الحرب مع تركيا لا مناص منها). وقد أجابه المسيو (كوموندروس) رئيس الوزارة اليونانية وقتئذ «أني لا أقول بأن الحرب لا مناص منها ولكني أقول بأنها ربما كانت قريبة الوقوع جدًّا».

وقد استمرت اللجنة الدولية في مناقشاتها. ولكن مندوبي الدول لم يستطيعوا الاتفاق مع مندوبي تركيا فاتفقوا على وضع قرار فيما بينهم يقدم لتركيا بصفة إنذار نهائي من دول أوروبا. وأخذ مندوبو أوروبا يتناقشون وحدهم حتى اتفقوا في آخر الأمر على إعطاء تساليا كلها وأبيرا لغاية نهر (أريا) لليونان وهدم قلاع (بريفيزا) التي تقرر تركها للدولة العلية. وأبلغ سفراء الدول هذا القرار للحكومة العثمانية وللحكومة اليونانية فقبلته الحكومة اليونانية وأبلغت الدول ذلك في ١٢ إبريل عام ١٨٨١، وسألتها التعجيل بتسليمها البلاد المتنازل لها عنها. أما الحكومة العثمانية فإنها لما رأت إجماع الدول واتفاقها كلها ضدها أبلغتها قبولها لقرار اللجنة الدولية بالأستانة وسألتها قبول الشروط الآتية: أولاً: عدم تجنيد المسلمين القاطنين بالبلاد المتنازل عنها لليونان في العسكرية اليونانية ما دامت الدولة العلية لا تجند اليونانيين المقيمين ببلادها

في عسكريتها، ثانيًا: هدم قلاع مدينة (فولو). ثالثًا: جعل محاكمة اليونانيين القاطنين بتركيا أمام محاكمها العادية.

ولكن دول أوروبا بالغت في تعضيدها لليونان واعتدائها على الدولة العلية، ورفضت قبول هذه الشروط العادلة وأمضت كلها في **٢٢** مايو على اتفاقية بخصوص إجبار الدولة العلية على تنفيذ قرار اللجنة الدولية. فاضطرت الدولة العلية إلى مخابرة حكومة اليونان والاتفاق معها على تنفيذ قرار اللجنة الدولية، وعلى خروج الجنود التركية من البلاد المتنازل عنها لليونان في مدة لا تزيد عن خمسة أشهر.

* * *

وقد اشتغلت النمسا بعد مؤتمر برلين بالاستعداد لاحتلال مقاطعتي البوسنة والهرسك، فأرسلت جيشًا جرارًا إليهما تحت قيادة الجنرال (فيليبوبوفيتش) وأصدرت لأهالي البوسنه والهرسك منشورًا أبانت لهم فيه أن الدول الأوروبية كلفتها باحتلال بلادهم لتوطيد السكينة فيها وإسعادها، وأن جلالة السلطان أنابها عنه في تنظيم أمورهم - وهو ما يخالف الحقيقة بالمرة وقد ذكرت النمسا ذلك كذبًا لتخدع المسلمين من أهالي البوسنة والهرسك- وأنها (أي النمسا) لا تميز بين الديانات بل جل مقاصدها نشر لواء المساواة والعدل والحرية بين الأهالي.

وبالرغم عما جاء في هذا المنشور، فإن أهالي البوسنة والهرسك من المسلمين قاموا أجمعين عندما علموا باقتراب النمساويين من بلادهم لاحتلالها واستعدوا للدفاع عن وطنهم الدفاع الواجب، وانضم إليهم الأرثوذكسيون - أي الذين يدينون بدين الروسيا ويخلصون الحب لها - واتخذت مدينة (بوسنة سراي) أو (سراي فو) ومدينة (موستار) مركزًا للدفاع عن بلاد البوسنة والهرسك.

وقد دافع أهالي البوسنة والهرسك عن بلادهم دفاع الأبطال، وقاوموا جنود النمسا مقاومة عنيفة وأذاقوهم مر القتال، حتى اضطر قواد الجيش النمساوي للرجوع بالجيش إلى الوراء في مواقع كثيرة. واضطرت الحكومة النمساوية إلى إرسال جنود عديدة لتزداد القوة بهم ويستطيع الجيش النمساوي الانتصار على أهالي البوسنة والهرسك.

وكان على رأس المسلمين من أهالي البوسنة في هذه الحركة الوطنية رجل شديد العزم والحزم اسمه (حاجي لودجا)، قاد الجموع ضد النمساويين أحسن قيادة واستحق بما أتاه شكر أمته ووطنه وثناء التاريخ.

وفي ١٠ أغسطس عام ١٨٧٨ سقطت مدينة (بوسنة سراي) في أيدي النمساويين، وهذا اليوم كان يومًا مشهودًا فقد فيه النمساويون عددًا عديدًا من جنودهم، ورأوا أمامهم البنات والنساء تدافع عن البوسنه في مقدمة الرجال. فهكذا تكون الوطنية الحقة وهكذا يكون الذود عن الأوطان. وقد مات في هذا اليوم العبوس كثيرون من أهالي البوسنة وذهبوا شهداء الوطنية الحقة والإخلاص الملي.

ولم تثبط همم أهالي البوسنة والهرسك بسقوط عاصمة البوسنه في أيدي النمساويين، بل استمروا يقاتلون قتال الأبطال واستمرت الثورة ضد النمساويين في شمال البوسنة وفي بلاد الهرسك كلها. وقد انهزم النمساويون أمام حماة البوسنة والهرسك مرة بعد أخرى ولاقوا في هذه المعارك الدموية من الأتعاب والمصاعب وما لا يجده جيش في حرب كبيرة مع دولة عظيمة. وفي آخر شهر أغسطس عام ١٨٧٨ اضطر الجنرال (ساياري) إلى ترك ما كان استولى عليه بين نهر (درينا) و(سافب)، بعد أن خسر جيشه الخسائر الجمة وفقد العدد الوافر من رجاله. وفي ١٠ سبتمبر انسحب الجنرال (زاش) هو وجنوده من موقع (بيهاتش) فرارًا من هجمات أهالي البوسنة والهرسك الأبطال.

ولم ينتصر الجيش النمساوي بعد سقوط (بوسنه سراي) إلا عندما ازداد وعده بوفود فرق جديدة من النمسا. وعندئذ استولي على مدينة (تريبينيه) ومدينة (زفور نيك) وأخذ يتقدم شيئًا فشيئًا حتى قمع الثورة واستولى على البلاد كلها، ولكن بعد أن أذاقه أهالي البوسنة والهرسك أشد العذاب وبرهنوا على أنهم رجال لا يستسلمون للعدو ولا يسلمون وطنهم وشرفهم للأجنبي عن طيب خاطر.

وقد كان المجريون من أول الأزمة لآخرها مع الدولة العلية، وكانت مصلحتهم تقضي عليهم بذلك. فإن استيلاء النمسا على البوسنة والهرسك يزيد من عدد السلافيين في المملكة النمساوية، ويضر بنفوذ المجر وكذلك ازدياد

نفوذ الروسيا في بلاد البلقان من شأنه أن يجعل المجر في قلق مستمر على حياتها ووجودها السياسي؛ فإن الروسيا هي أول وأكبر عدو للمجر وهي التي قمعت الثورة المجرية عام ١٨٤٩ بعد أن خابت النمسا في قمعها.

وإذا أضفنا إلى اشتراك المجر في المصلحة مع الدولة العلية إخلاص أهالي هذه البلاد للأتراك، واعترافهم بالجميل للدولة التي استقبلت ثوارهم عام ١٨٤٩ أحسن استقبال وأكرمت مثواهم ورفضت تسليمهم للنمسا كل الرفض فهمنا كنه تظاهر المجريين بمحبة الدولة العلية وإظهار أميالهم نحوها بكل قوة. ومما يخلد ذكره أبد الدهر أن النمسا أرسلت مع الجنود النمساوية التي بعثتها للاستيلاء على البوسنة والهرسك أورطة مجرية وأصدرت إليها الأوامر بطرد جنود الأتراك من هذه البلاد، فلما وصلت الأورطة ووجدت الجنود العثمانية - وهم الذين بقوا بعد إخلاء الدولة للبوسنة والهرسك - تذكرت أن هؤلاء الجنود ينتسبون لهذه الأمة التركية الشريفة وأنهم جنود الدولة التي أحسنت إلى أبناء وطنها فألقت الأورطة كلها السلاح، وأبت إطلاق الرصاص على الأتراك قائلة بصوت واحد (إننا لا نطلق الرصاص على أصدقائنا). فاغتاظ الإمبراطور (فرنسوا جوزيف) من هذا العمل ومن هذه المخالفة العسكرية، وأمر بضرب عشر الأورطة بالرصاص إذا استمرت على مخالفتها، فأبلغ الأمر للجنود المجرية ولكنها فضلت إظهار اعترافها بالجميل للعثمانيين عن الطاعة لأوامر الإمبراطور.

وقد استحكم الخلاف بين النمسا والمجر، وظهر ظهور الشمس في رابعة النهار عندما طلبت النمسا من الوزارة المجرية الاشتراك معها في تقرير مبلغ ٥٥ مليونًا من الفلورينو (أي نحو الخمسة ملايين من الجنيهات) لمصاريف الحملة النمساوية ضد البوسنة والهرسك بعد أن صرف على هذه الحملة مبلغ ٨٢ مليونًا من الفلورينو. فهاج المجريون وأخذت جرائدهم تطعن على النمسا وتوجه إليها الملام والتعنيف، حتى اضطرت الوزارة المجرية – التي كان يرأسها وقتئذ المسيو (ليسا) الشهير – إلى تقديم استعفائها. ولما رأى الإمبراطور (فرنسوا جوزيف) أن الموقف حرج سأل المسيو (تيسا) أن يبقى في منصبه هو وزملاؤه حتى يجد من يخلفهم وأخذ يستميل الحزب الأهلي في المجر نحوه ويرجوه عدم إحداث قلاقل في البلاد. ولكي يسهل الإمبراطور على المجريين قبول طلب الحكومة النمساوية بشأن مصاريف الحملة على البوسنة والهرسك، قرر جعلها عشرين مليونًا من الفلورينو بدلاً عن خمسة وخمسين. وبذلك انتهى الخلاف بين النمسا والمجر ظاهريًّا. ولكن احتلال النمسا للبوسنة والهرسك أبقى في نفوس المجريين كراهة شديدة للنمساويين فوق الكراهة الأصلية الكامنة في نفوسهم.

وقد احتلت النمسا في ٨ سبتمبر عام ١٨٧٩ إقليم (نوفي بازار) بالاشتراك مع الجنود العثمانية – ولم يستمر احتلال النمسا له زمنًا طويلاً – وكان لهذا الاحتلال شأن مهم لأن (نوفي بازار) على طريق سالونيك، وبواسطتها كان يسهل للنمساويين أن يبلغوا الأستانة قبل الروسيين إذا قامت الحرب بين الروسيا والدولة العلية.

والذي أوعز للنمسا باحتلال (نوفي بازار) هو البرنس (بسمارك)؛ فإنه لما رأى أن الروسيا أظهرت العداء لألمانيا، واتهمتها بنكران الجميل عمل على الاتحاد مع النمسا ضدها - كما قدمنا - ووجه عنايته لإضعاف نفوذ الروسيا في بلاد البلقان، وجعل نفوذ النمسا فيها قويًّا عظيمًا لتزداد العداوة بين هذه الدولة وبين الروسيا، وتبقى بذلك النمسا مضطرة دائمًا إلى المحافظة على تحالفها مع ألمانيا. وكان يقصد البرنس (بسمارك) بتقوية نفوذ النمسا في بلاد البلقان غير ما ذكرنا إيجاد الشقاق بين النمسا والمجر وتحويل أنظار النمسا بهذا الشقاق وبمصالحها في البلقان عن البلاد الألمانية لتبقى دائمًا تحت سلطة ألمانيا وفي دائرة نفوذها.

وقد توصل البرنس (بسمارك) بسياسته هذه إلى توطيد العلائق والروابط بين رومانيا والنمسا، وسهل عليه ذلك لحقد رومانيا على الروسيا بعد الحرب الروسية التركية. ونجح كذلك في تحسين علائق الصرب مع النمسا وإدخال بلغاريا نفسها في دائرة نفوذ النمسا.

وبذلك أفلح البرنس (بسمارك) في سياسته الماهرة، وبلغ متمناه فازدادت العداوة بين النمسا والروسيا، وتقربت من النمسا إمارات البلقان - التي أوجدتها الروسيا بمالها ورجالها - واشتغلت النمسا ببلاد البلقان وبمشاكلها مع المجر عن البلاد الألمانية. ولما رأى البرنس (بسمارك) ثمار سياسته، سافر إلى فيينا حيث استُقبل فيها استقبالاً عظيمًا واحتفل به سواسها وأهلها احتفالاً شائقًا - ولا ينسى القارئ الكريم أن (بسمارك) هو سبب مصائب النمسا وأصل انحلالها.

ولكن الأمم النازلة في مهواة التقهقر والانحطاط من شأنها النسيان – وأعلن وقتئذ في كل أنحاء العالم أن النمسا تحالفت مع ألمانيا تحالفًا دفاعيًّا هجوميًّا وأن سياسة (بسمارك) توِّجت بالنجاح والفلاح.

* * *

أسلفنا أن البرنس (بسمارك) بذل جهده في إبعاد إيطاليا عن فرنسا وإيجاد الشحناء والبغضاء بينهما، وأظهر لفرنسا أنه مستعد لمساعدتها على رفع حمايتها على البلاد التونسية. ولما كان سواس فرنسا ميالين لتقوية نفوذ بلادهم في تونس، فقد تلقوا أقوال البرنس (بسمارك) بغاية الارتياح وانتظروا الفرصة المناسبة لإرسال حملة على البلاد التونسية، وقد كانت ثلاثة أخماس ديون الإمارة التونسية لفرنسا والخمسان الآخران لإيطاليا وإنكلترا مما جعل لفرنسا مركزًا خاصًّا بها في تونس. ولم يكن لها منافس بين الدول غير إيطاليا التي كانت تنصح (باي تونس) على الدوام بمعاكسة فرنسا وعرقلة مساعيها، وكان الإيطاليون في البلاد التونسية يجارون الفرنساويين في كل عمل ويجتهدون في سبقهم إلى الربح والمكسب.

وقد حدث أن بعض قبائل رحالة اعتدت على حدود الجزائر، فانتهزت فرنسا هذه الفرصة لتحقيق غاياتها وتنفيذ مشروعها وقررت إرسال حملة فرنساوية على الحدود التونسية.

فلما علمت الدولة العلية بذلك أرسلت مذكرة لفرنسا وللدول الأوروبية بتاريخ ٢٧ إبريل عام ١٨٨١ احتجت فيها على عمل فرنسا وأبانت أن البلاد التونسية هي جزء من المملكة العثمانية وأن الاعتداء عليها يعتبر اعتداءً على الدولة نفسها.

فأجاب المسيو (بارتلمي سانت هيلير) وزير خارجية فرنسا على مذكرة الدولة العلية بمنشور أرسله في ٩ مايو عام ١٨٨١ إلى سفراء فرنسا لدى الدول الأوروبية أوضح فيه الأسباب التي حملت فرنسا على إرسال تجريدة إلى البلاد التونسية وأبان الاعتبارات التي تجعل البلاد التونسية في نظر فرنسا مستقلة تمام الاستقلال عن الدولة العلية. وهذه الاعتبارات هي أن علاقة تونس مع الدولة العلية ليست إلا علاقة دينية محضة وأن إمارة تونس عقدت مع دول أوروبا جملة معاهدات بدون توسط الدولة العلية أو تصديقها عليها. فقد عقدت مع فرنسا معاهدة في ٨ أغسطس عام ١٨٣٠ تعهدت فيها بإلغاء الرقيق، وعقدت مع إنكلترا نحو عشرين معاهدة وعقدت مع إيطاليا معاهدة في عام ١٨٦٨ بدون أن تحتاج في كل هذه المعاهدات إلى أمر أو إلى توسط من الدولة العلية. وأضاف على ذلك وزير خارجية فرنسا أن جملة حروب قامت بين الإمارة التونسية وبين بلاد أخرى بدون تداخل تركيا؛ ففي عام ١٨٣٣ حاربت مملكة (ساردينيا) ولاية تونس وكانت علائقها مع الدولة العلية جيدة حسنة، ولم يتكدر صفاؤها بحربها مع تونس. وقبل ذلك في عام ١٨١٩ قرر مؤتمر (راكس لاشابيل) إجبار تونس على

منع لصوصية البحار بدون توسط الدولة العلية، واستند كذلك وزير خارجية فرنسا على استقلال تونس بأن فرنسا استقبلت في عام ١٨٤٧ (أحمد) باي تونس كما تستقبل الملوك والأمراء، وبغير توسط سفراء الدولة العلية، وبأن دستور الولاية التونسية المشتمل على ١١٤ مادة لم يذكر فيه حرف واحد عن تابعية هذه الولاية للدولة العلية.

وختم وزير خارجية فرنسا منشوره بقوله «وإن أغلب دول أوروبا موافقة على إرسال حملة فرنسوية إلى البلاد التونسية». ولا شك أنه كان يشير إلى ألمانيا والنمسا.

ولكن هذه الاعتبارات التي أتى عليها وزير فرنسا كلها تسقط أمام أمر واحد وهو أن باي تونس أرسل في آخر عام ١٨٦٤ (خير الدين باشا) إلى الأستانة ليستصدر فرمانًا شاهانيًّا بتعيينه أميرًا على البلاد التونسية، وصدر الفرمان بالفعل بمقتضى طلب باي تونس نفسه. وفي ٢٥ أكتوبر عام ١٨٧١ صدر الفرمان السلطاني بتعيين (محمد الصادق) باي تونس، وقرأه (خير الدين باشا) في (الباردو) يوم ١٨ نوفمبر عام ١٨٧١ في حفلة حافلة، فإذا سلمنا بأن البلاد التونسية كانت مستقلة تمام الاستقلال قبل عام ١٨٦٤ وعام ١٨٧١، فلا يمكن لأحد ما أن يعتبرها مستقلة من الدولة العلية بعد ارتباطها بها هذا الارتباط القاضي بصدور فرمان شاهاني لتولية الباي عند موت سلفه. وكيف يستطيع سواس أوروبا أن

ينكروا تابعية تونس للدولة العلية، وقد رأينا الدول الأوروبية تضع حمايتها على بعض بلاد أفريقية بمجرد عقد معاهدة حبية بين أمراء هذه البلاد وبينها؟

وقد طلبت الدولة العلية من الدول الأوروبية أن تتداخل في الأمر وتفصل الخلاف الواقع بينها وبين فرنسا، ولكن سياسة الدول كانت قيادتها بأيدي البرنس (بسمارك)، وكانت الروسيا ميالة لفرنسا وعاملة على التقرب منها. فلم تجد الدولة العلية نصيرًا ينصرها وينصر الحق، ولما أرادت أن ترسل سفنها إلى تونس، هددتها فرنسا بإعلان الحرب عليها إذا أرسلتها. ومن البديهي أنه كان يصعب على الدولة العلية بعد حربها مع الروسيا أن تحارب فرنسا وتفتح بابًا جديدًا لتداخل الدول في شؤونها والإضرار بمصالحها. فلم تستطع لهذا السبب أن تحتج على عمل فرنسا في تونس احتجاجًا فعليًّا بل كان كل ما في استطاعتها أن تحتج احتجاجًا قوليًّا.

ولما رأت فرنسا أن عملها في تونس لا يلقى معارضة من دول أوروبا، أرسلت حملتها على البلاد التونسية وكانت مؤلفة من ٢٦٠٠٠ جندي. وقد قهرت قبائل الحدود بعد مجهودات عظيمة وتوصلت إلى عقد معاهدة مع باي تونس هي في الحقيقة إعلان حماية فرنسا على البلاد التونسية.

وقد عرضت على مجلس النواب الفرنساوي في ١٩ مايو عام ١٨٨١ صورة هذه المعاهدة التي أمضاها الجنرال (بريار) باسم فرنسا مع باي تونس في (الباردو) بتاريخ ١٢ مايو عام ١٨٨١، وهي تشتمل؛ أولاً: على احتلال فرنسا للمواقع

التي تراها ضرورية لها في البلاد التونسية، ثانيًا: على تعهد فرنسا لباي تونس بحمايته وحماية عائلته ودفع كل خطر عنه وعنها، ثالثًا: على تعهد فرنسا بضمانة تنفيذ المعاهدات المعقودة بين تونس وبين الدول الأوروبية، رابعًا: على تعيين وزير فرنساوي في تونس يقوم بتنفيذ هذه المعاهدة ويكون الواسطة بين فرنسا وبين الولاية التونسية. خامسًا: على جعل الرعايا التونسيين في الخارج تحت سلطة وحماية سفراء فرنسا وقناصلها، وعلى تعهد تونس بعدم عقد معاهدة ما مع دولة من الدول قبل عرضها على فرنسا، والاتفاق معها عليها. وتتضمن المعاهدة غير ذلك بعض شروط بشأن تنظيم مالية تونس وبشأن الديون التونسية، وبخصوص عدم وصول الأسلحة والذخائر إلى القبائل المعادية لفرنسا.

وقد وافق مجلس النواب الفرنساوي بالإجماع على هذه المعاهدة عند عرضها عليه. ولما علمت بها الدول رسميًّا هنأت ألمانيا والنمسا وإسبانيا الحكومة الفرنساوية على نجاحها. أما الباب العالي فقد احتج على عمل فرنسا باسم حقوقه الشرعية وترك للتاريخ الحكم على معاملة أوروبا للدولة العلية واعتدائها عليها.

وقد أحدثت معاهدة فرنسا مع تونس في إيطاليا كدرًا شديدًا وسخطًا على فرنسا، وحولت أنظار إيطاليا نحو النمسا وألمانيا. واشتدت العداوة بين فرنسا وإيطاليا إلى حد أن الفرنساويين والإيطاليين صاروا يتشاحنون في كل بلد من بلاد فرنسا. ففي ١٤ يوليو سنة ١٨٨١ (يوم عيد الجمهورية الفرنساوية)

حصلت معركة كبيرة في مرسيليا بين الفرنساويين والإيطاليين مات فيها ثلاثة من الفرنساويين وإيطالي واحد.

وقد أظهرت الجرائد الألمانية عندئذ ارتياحها للعداوة الناشئة بين إيطاليا وفرنسا، وصارت الجرائد الإيطالية تطعن على فرنسا أقبح الطعن وتسبها أفحش السباب، وتمدح ألمانيا وتطرئ في المديح تشفيًا من فرنسا وانتقامًا منها. وفي شهر يونيو من عام ١٨٨١ نفسه تقابل المسيو (كيرولي) رئيس الوزارة الإيطالية وقتئذ مع البرنس (بسمارك) في مدينة (كيسينجن) وطالت المحادثة بينهما، واعتبرت هذه المقابلة في كل دوائر أوروبا السياسية مبدأ لانضمام إيطاليا للتحالف الألماني النمساوي أي نجاحًا لسياسة (بسمارك).

أما فرنسا فقد استمرت على خطتها في البلاد التونسية، واحتلت في ١٠ أكتوبر عام ١٨٨١ مدينة (تونس) نفسها، وأرسلت جيشًا جرارًا لاحتلال مدينة (القيروان). ومن الأمور المشهورة عن احتلال فرنسا للقيروان أن رجلاً فرنساويًا دخل في دين الإسلام وسمى نفسه (سيد أحمد الهادي)، واجتهد في تحصيل الشريعة الغراء حتى وصل إلى درجة عالية فيها، وعين إمامًا لمسجد كبير في القيروان. فلما اقتربت الجنود الفرنساوية من المدينة استعد أهلها للدفاع عنها وجاؤوه يسألونه أن يستشير لهم ضريح شيخ في المسجد، يعتقدون فيه فدخل الضريح وخرج مهولاً لهم بما سينالهم من المصائب، وقال لهم بأن الشيخ ينصحكم بالتسليم لأن وقوع البلاء صار محتمًا. فاتبع القوم البسطاء قوله ولم يدافعوا

عن مدينة (القيروان) أقل دفاع بل دخلها الفرنساويون آمنين في ٢٦ أكتوبر عام ١٨٨١. وهكذا سقطت المدينة في أيدي فرنسا بحيلة دخيل من الدخلاء. وما سقطت بلاد إسلامية في أيدي دولة أوروبية إلا وكان للدخلاء يد في سقوطها.

وبذلك لحقت البلاد التونسية بالجزائر ووقعت في قبضة فرنسا وتمت لفرنسا الكلمة فيهما وانتهت النتيجة الأخيرة للحرب المشؤومة بين الروسيا وبين الدولة العلية.

۞ الأزمة الخامسة
المسئلة المصرية

إن سبب مصائب مصر هي ديونها التي اقترضها (إسماعيل باشا) الخديو الأسبق؛ فإنها العلة الوحيدة لتداخل الأجانب في شؤون مصر ولتداخل إنكلترا على الخصوص في أمورها. وقد اشتهر بين الناس كافة أن قاعدة سياسة التداخل الأجنبي في شؤون أمة من الأمم والعمل على استعبادها، هي (فرّق تحكم)؛ فإن الشقاق والتفريق بين أفراد أمة واحدة يجران حتمًا إلى اضمحلال هذه الأمة وسقوطها في قبضة أعدائها. وقد أوجد سواس هذا العصر قاعدة جديدة لاستعباد الأمم وهي (أدن تستعبد). فان اعتماد السياسة الأوروبية في استيلائها على البلاد الأفريقية والأسيوية، إنما هو على إقراض أمرائها. فمتى أرادت دولة أن تستعبد أمة وتستولي على بلادها سلطت على أميرها من يحسّن له المدنية وزخرفها وتغيير حالة بأحسن منها؛ فإذا كان الأمير ضعيف الرأي قصير النظر في العواقب، أو كان ذا أهواء شريرة أصغى إلى هذه الأقوال المزخرفة، واستدان وأثقل عاتق أمته وبلاده بالديون التي تجر وراءها التداخل الأجنبي والاستعباد.

وقد انخدع (إسماعيل باشا) بزخارف أقوال بعض الأوروبيين، وتغلبت عليه أمياله الطبيعية وأهواؤه، فاستدان من أوروبا الديون الطائلة، وفتح أبواب مصر للأوروبيين، وجر بذلك على ملك مصر وعلى بلاد مصر العزيزة المصائب الكبار والبلايا الجسام، وانتهى به الأمر أن خلعه من كرسي ملكه أصحاب الديون أنفسهم أي أولئك الذين كان يظنهم أصدقاء له، وكان يفضلهم على بني وطنه ويعمل بآرائهم ونصائحهم. وهي عبرة تاريخية يجب على أمراء الشرق كافة أن يعتبروا بها. فإن قوة الممالك في قوة الأمم وسعادتها الحقيقية لا في الزخرف الكاذب والطلاء الباطل. وكلما كانت الأمة قليلة الديون كان استقلالها قويًّا متينًا، وكانت كلمتها عالية عزيزة. وبالعكس كلما ازدادت ديون أمة ازدادت مصائبها وتسلط الأجنبي عليها وهددت في استقلالها وفي حياتها نفسها.

وقد تغيرت أمور مصر وتغيرت سياسة الدول نحوها من عام ١٨٧٥ بشراء إنكلترا من (إسماعيل باشا) لأسهم مصر في قنال السويس؛ حيث ازداد نفوذ هذه الدولة في بلادنا العزيزة، وصارت منافسةً لفرنسا أشد المنافسة. وقد توصلت إنكلترا بما صار لها من النفوذ في السنين الأخيرة من حكم (إسماعيل باشا) إلى تعيين جملة موظفين من الإنكليز في إدارات مصر وفي السودان المصري، وجعلتهم ذريعتها في بذر بذور السوء والقلاقل في أرض مصر. وتوصلت كذلك إلى عقد معاهدة منع الرقيق مع الحكومة المصرية عام ١٨٧٧، وهي المعاهدة التي منحت إنكلترا في المادة السادسة منها (حق جولان الطرادات الإنكليزية

في مياه البحر الأحمر، وحق البحث في السفن المصرية الحاملة للرق أو المشتبه في أنها حاملة له، والاستيلاء عليها لتسليمها فيما بعد للحكومة المصرية، وحق الاستيلاء على الرقيق الذي تعثر عليه إحدى الطرادات الإنكليزية في سفينة مصرية واتخاذ الوسائل اللازمة لتحريره). أي منح الإنكليز سيطرة عالية على ما هو من شؤون مصر، وحقوقها ومنحهم حق التداخل في أحوال مصر.

وبازدياد نفوذ إنكلترا في مصر، ازدادت المشاكل في بلادنا وتمهدت لها سبل احتلالها. فقد قررت إنشاء المراقبة على المالية المصرية بالاشتراك مع فرنسا، وكانت أول عاملة على خلع (إسماعيل باشا). وبعد تولية المغفور له (توفيق باشا) نشرت سماسرتها في كل أنحاء مصر، وشجعت الحزب الوطني من جهة وفرقت بينه وبين مولاه وفريق آخر من المصريين من جهة أخرى، حتى نزل القضاء باحتلالها لمصر وتمت خديعتها للمصريين وللدولة العلية ولأوروبا كلها.

ومن سوء حظ مصر أن سماسرة الإنكليز نجحوا في التفريق بين المصريين وبعضهم، فاستحكم الشقاق بين الجراكسة والمصريين في الجيش وبعبارة أخرى بين المصريين وبعضهم؛ لأنه لا يمكن اعتبار الجراكسة الذين قضوا في مصر طول حياتهم واستوطنوا البلاد وتناسلوا فيها أجانب عنها بل هم فيها مصريون لا فرق بينهم وبين سلالة الفراعنة القدماء. ولو كان زال من بين الجراكسة والمصريين سوء التفاهم وعرفوا أنهم كلهم مصريون تجمعهم جامعة الوطن العزيز، وأن لبلادهم عدوًّا طامحًا إلى الاستيلاء عليها من عهد بعيد، لكانت نجت مصر من

الخطر الجسيم الذي هي واقعة فيه الآن، ولكانت تمت لمصر السعادة والرفاهية والحرية. ولكن العداوة استحكمت بين بَنِيها ففشل أمرهم وذهبت ريحهم وتداخل الأجنبي بينهم وتساقطت على مصر المصائب العديدة. وهذا شأن كل أمة يقع الشقاق والتفريق بين أفرادها.

وقد ابتدأت الحركة العرابية باتفاق جملة ضباط مصريين على رفع عريضة شكوى للمغفور له (توفيق باشا) ضد (عثمان باشا رفقي) ناظر الحربية، بسبب تعصبه ضد المصريين وتحزبه للجراكسة وتكليف أحمد عرابي بك وعلي فهمي بك وعبد العال حلمي بك بتقديمها للخديوي. وما تقدمت هذه العريضة حتى اهتم بالأمر أصحاب الدسائس الأجنبية العاملون على ضياع مصر، وبذلوا جهدهم في توسيع الخرق وجعل الشقاق عظيمًا فنصحوا برفت عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي. وبالفعل استدعى (عثمان باشا رفقي) هؤلاء الضباط إلى نظارة الحربية وأعلنهم أمام مجلس مكون من الذوات بأنهم مرفوتون من وظائفهم، وأن ثلاثة من الضباط الجراكسة عينوا في مناصبهم. وأمر بسجنهم فقبضت عليهم الجنود وسجنتهم. وأمر كذلك بإرسال كل الضباط المصريين المعروفين بالميل لعرابي وزميليه إلى سجن القلعة. فهاجت الضباط والعساكر المصرية عندما علمت بما جرى لرؤسائهم، وهجموا على سجن نظارة الحربية وأخرجوهم منه وابتدأ بهذه الحركة الاضطراب في البلاد، وقلقت الأفكار كما كان يبتغيه أصحاب الغايات وأرباب الدسائس الأجنبية.

وبعد أن خرج عرابي وزميلاه من السجن، أرسل (عرابي) إلى قناصل الدول الأوروبية في مصر كتابًا بتفصيل ما جرى، واستلفت أنظارهم إلى هذه الأمور وذهب إلى عابدين وقابل سمو الخديو، فصرح له المرحوم (توفيق باشا) بأنه عفا عنه وعن كل الضباط وأخبره بأنه عين (محمود باشا سامي البارودي) ناظرًا للجهادية بدلاً من (عثمان باشا رفقي). وكان ذلك في يوم ٢ فبراير عام ١٨٨١. وقد أفهم السير (ماليت) قنصل إنكلترا الجنرال (عرابي) وأنصاره بأنه هو الذي نصح الخديو بالعفو عنهم وباستبدال عثمان باشا رفقي. وقصد بذلك استمالتهم إليه وتغريرهم بأنه نصير لهم.

وفي يوم ٤ فبراير من السنة نفسها، أمر الخديو عرابي وعلي فهمي بأن يذهبا إلى قنصلي فرنسا وإنكلترا ويؤكدا لهما بأنهما يتكفلان بالراحة العمومية، ويضمنان المحافظة على أرواح وأموال الأوروبيين. فتوجها وعملا بأمر العزيز.

ولو كان الأمر وقف عند هذا الحد لكانت انتهت المسئلة وبقي السلام سائدًا في ربوع مصر، ولكن أصحاب الدسائس كانوا يبذلون الجهد الجهيد في بلوغ غاياتهم السيئة؛ فأوعزوا إلى بعض خدمة الخديو الخصوصيين بتهييج الجنود ضد ضباطهم وبإغرائهم على الفتك بهم. وقد وجدت هذه الإيعازات السيئة آذانًا صاغية عند بعض ضعفاء العقول وذهب (فرج بك الزيني) ليلاً إلى أحد الآلايات، وحرّض العساكر على قتل ضباطهم فلم توافقه العساكر وقبضت عليه، وفي اليوم الثاني أُرسل لنظارة الحربية وجرى التحقيق بشأنه، وقد ظهر من

التحقيق أنه أمر بتحريض الجنود على قتل ضباطهم من أحد خدمة الخديو. ويقول (عرابي باشا) في تقريره إن خادم الخديو أُمر بذلك من مولاه. وجرت جملة أمور من هذا القبيل حكم على الذين أتوا بها بالإبعاد إلى السودان. ولما كان لبعض الأشخاص الذين أبعدوا إلى السودان علاقات ببعض خدمة الخديو، فقد أحدث إبعادهم غضبًا شديدًا عند حاشية العزيز، واستعمل ذوو النفوذ في المعية نفوذهم في إقناع الخديو بضرورة عزل محمود باشا سامي من نظارة الحربية؛ فعمل العزيز برأيهم وطلب من محمود باشا سامي الاستقالة فاستقال، وعين مكانه (داود باشا) صهر العائلة الخديوية. وما تعين حتى أصدر الأوامر بعدم اجتماع الضباط مع بعضهم، والتشديد عليهم كل التشديد، ويقول (عرابي باشا) في تقريره إنه وضع على بيته وعلى بيت عبد العال بك حلمي أروامًا للفتك بهما.

وقد أحدثت هذه الأمور كلها تأثيرًا سيئًا على نفوس الضباط، فاتفقوا على عمل حركة أهلية عامة لتغيير دستور البلاد ونظامها وإسقاط وزارة (رياض باشا)، التي كانوا يتهمونها بمعارضتهم وبتقوية السلطة الاستبدادية في البلاد. وانضم إليهم الكثيرون من أعيان البلاد وفضلائها.

وفي ٩ سبتمبر عام ١٨٨١، ذهبت الجنود المصرية في الساعة الثالثة بعد الظهر تحت قيادة (عرابي) إلى ميدان عابدين، وطلبت من الحضرة الخديوية إسقاط وزارة رياض باشا وإنشاء مجلس نواب مصري، وجعل عدد الجيش ١٨٠٠٠ جندي كما تسمح به الفرمانات الشاهانية. واقتضت الصدفة وقتئذ أن

قنصل فرنسا الجنرال والمراقب الفرنساوي كانا غائبين عن مصر، وكان المراقب الإنكليزي المستر (كوكفيل) موجودًا في مصر مع المستر (كوكسون) الذي كان قائمًا مقام السير (ماليت) قنصل إنكلترا الجنرال. فنصح المستر كوكفيل والمستر كوكسون الخديو بقبول مطالب (عرابي) وجنوده، ولم يمض إلا ساعتان حتى قبل الخديو طلبات (عرابي) وأسقط وزارة (رياض باشا)، وأمر (شريف باشا) بتشكيل وزارة تحت رئاسته.

وقد استفادت إنكلترا في هذه الحادثة ازدياد نفوذها عند رجال الحزب الوطني، وعند المغفور له (توفيق باشا) وعند خدامه وأنصاره، فصار بذلك وكلاؤها في مصر محل ثقة الفريقين.

وإن السياسة التي اتبعتها إنكلترا من أول الحوادث العرابية لآخرها لَسياسةٌ كلها غش وخداع وكذب. أو كما يقول عنها السياسيون سياسة كلها دهاء ومهارة. فإنها أفلحت في تكبير الشقاق بين الجراكسة والمصريين أي بين أفراد أمة واحدة، وأفلحت في إلقاء بذور النفور والعداوة بين الخديو و(عرابي)؛ إذ ظن عرابي وحزبه أن الخديو يريد الفتك بهم وأنه هو المحرض على قتلهم. وأفلحت في تفهيم المغفور له (توفيق باشا) أن جلالة السلطان يريد خلعه، ومحو حقوق العائلة الخديوية في مصر وأفلحت كذلك في تفهيم رجال الدولة العلية أن (توفيق باشا) طامح إلى انتهاج خطة المغفور له (محمد علي باشا) في مسئلة الشام ضد الدولة. وبذلك صارت إنكلترا مسموعة الكلمة عند عزيز مصر وعند

رجال الحزب الوطني وعند رجال الدولة العلية. وصارت الحوادث تجري حسب مشيئتها وكما تقضيه آمالها وأمانيها.

وما تظاهر (عرابي) مظاهرته الحربية في ٩ سبتمبر عام ١٨٨١، حتى شجّع سواس بريطانيا الباب العالي على الانتقام من (توفيق باشا)، وانتهاز هذه الفرصة لنوال سلطة فعلية على مصر بمساعدة الحزب الوطني وتعضيده. ولم تكتف وقتئذ الوزارة البريطانية بتحريض الباب العالي على تشجيع (عرابي) بواسطة سفيرها في الأستانة، بل أوحت إلى الجرائد الإنكليزية أن تساعدها في سياستها؛ فنادت التيمس وزميلاتها وقتئذ بأن الطريقة الوحيدة لإيقاف تيار القلاقل والاضطرابات في مصر هي تداخل الدولة العلية واحتلال الجنود التركية للديار المصرية.

وقد انخدعت الدولة العلية لسواس بريطانيا وحسبتهم صادقين في أقوالهم، مصافين لها في مسئلة مصر وظنت أنه يمكنها الاعتماد عليهم، وقررت حسب إشارتهم إرسال وفد لمصر لدراسة الأحوال فيها ورفع تقرير لجلالة السلطان. فحضر لمصر وفد مكوَّن من علي باشا نظامي، وأحمد أسعد أفندي وقدري أفندي. وقبل وصول هذا الوفد إلى مصر بيومين صدرت الأوامر بسفر آلاي (عرابي) إلى التل الكبير وآلاي (عبد العال بك) إلى دمياط، لكي لا يجتمع عرابي وعبد العال بأعضاء الوفد، ولكنهما لم يسافرا وتقابلا مع الوفد عند حضوره. وقد حقق المغفور له (توفيق باشا) لأعضاء الوفد بأنه متفق مع (عرابي) وأنه راضٍ عن جيشه. ولما علمت فرنسا وإنكلترا بأن الدولة العلية

أرسلت وفدًا لمصر، أرسلتا أسطوليهما إلى ميناء الإسكندرية. وقد غادر الوفد العثماني مصر وعاد للأستانة في ١٩ أكتوبر عام ١٨٨١، وبعد سفره بارحت سفن فرنسا وإنكلترا ثغر الإسكندرية. وقد أشيع وقتئذ في سائر أنحاء العالم أن الوفد العثماني كان مكلفًا بتشجيع (عرابي) وحزبه، واعتقدت الأمة المصرية كلها بهذه الإشاعة وصارت تعتبر (عرابي) النائب الحقيقي عن جلالة السلطان في مصر والمدافع عن حقوقه فيها.

وقد جرت انتخابات أعضاء مجلس النواب المصري في ١٠ نوفمبر عام ١٨٨١، وأظهر (شريف باشا) ارتياحه من النتيجة التي تمت عليها الانتخابات. واجتمع المجلس لأول مرة في ٢٦ دسمبر من السنة نفسها.

وفي ٣١ يناير عام ١٨٨٢ نشرت جريدة (التيمس) الإنكليزية مبادئ الحزب الوطني في مصر، وهي تنحصر في ستة أمور؛ أولاً: الاعتراف بسيادة الدولة العلية مع المحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر، ثانيًا: الطاعة والإخلاص لسمو الخديو ما دام محترِمًا لوعوده التي فاه بها في سبتمبر عام ١٨٨١، ثالثًا: الاعتراف بالخدم الجليلة التي أدتها فرنسا وإنكلترا لمصر، وبأن المراقبة الثنائية موافقة لحالة البلاد المالية ولازمة لضمانة حقوق الدائنين، رابعًا: المحافظة على الأمن في سائر أنحاء مصر وضمانة أرواح وأموال الأهالي والنزلاء، خامسًا: إعلان مبادئ الحرية الدينية والسياسية في بلاد مصر، واعتبار سائر المصريين سواء أمام

القانون وتشكيل مجلس نواب مصري وتحديد حقوق كل سلطة، سادسًا: ترقية شأن البلاد بنشر التعليم في كل أرجائها.

وقد أعجبت التيمس بمبادئ الحزب الوطني وأمياله وأظهرت تخوّفها من تداخل فرنسا في مصر تداخلاً عسكريًّا، وأبانت أن تداخل فرنسا أو أية دولة أوروبية في مصر تداخلاً عسكريًّا يجر على مصر وعلى مصالح أوروبا فيها أكبر الأخطار. ولكن التيمس نسيت رأيها هذا بالمرة ولم تتذكره عند احتلال الجنود الإنكليزية لمصر بل صفقت لهذا الاحتلال طربًا واستحسانًا.

أما الأمة المصرية فقد أظهرت من مبدأ الحوادث العرابية ميلها لعرابي وموافقتها له على عمله، وشجعته بكل أنواع التشجيع. ولم يكن ذلك عن كراهة للمغفور له (توفيق باشا) الذي لم يسئ إلى الأهالي قط، بل عن رغبة الأمة في نوال حريتها و تحقيق سعادتها واستقامة أحوالها.

وقد أوجد حكم (إسماعيل باشا) في نفوس المصريين كافة بغضًا شديدًا للحكم المطلق، وكراهة لدودة للسلطة الاستبدادية وتشوق الكل إلى جعل حكومة مصر حكومة دستورية شوروية، حتى قام (عرابي) وجماعته فانضمت إليهم أصوات الأمة واجتمعت حولهم المئات والألوف من أبنائها. ونظرًا لكون الجنود كانوا في قبضة يمين (عرابي)، فإن الفلاحين البسطاء أنفسهم كانوا يهللون ويكبرون عندما يذكر اسم (عرابي) وكانوا ينتظرون من ذلك المصري البحت السعادة المرغوبة والرفاهية المأمولة.

وهذه الحركة الوطنية التي لم يعهد لها مثيل من قبل في الأمة المصرية كانت تعود ولا محالة على مصر بالفوائد الجمة والتقدم السريع، لو كانت وقفت الأمور في الحوادث العرابية عند حد محدود. ولكن الشقاق والطمع والجهل والدسائس الأجنبية أوقعت البلاد في حضيض الذل والهوان، بعد أن كانت مشرفة على الخير والسعادة والحرية.

وقد تعين (عرابي) وكيلاً لوزارة الحربية في ٤ يناير عام ١٨٨٢، وازدادت بذلك سلطته في الجيش وقوي نفوذه، واجتمع حوله من الأهالي خلق كثيرون. وقد كثرت عندئذ الإشاعات بأن الدولة العلية مساعدة لعرابي سرًّا، وأنها تجتهد في استمالة بعض الدول الأوروبية لتعضيدها على محو حقوق العائلة الخديوية وجعل مصر ولاية عثمانية كالشام وطرابلس، واستدل الناشرون لهذه الإشاعات على صحتها - وما كانوا إلا سماسرة للإنكليز - بأن الدولة العلية أرسلت علي نظامي باشا ورشيد بك إلى برلين وفيينا في مأمورية سرية. وادعوا أن هذه المأمورية إنما هي السعي في بلوغ تلك الغاية.

ولاشك أن هذه الإشاعات كان من شأنها أن تزيد في النفور والشقاق بين المغفور له (توفيق باشا) وبين جلالة السلطان الأعظم، وكان الإنكليز يستخدمونها عند الخديو ويجسمونها له؛ ليبتعد عن الدولة العلية ويبقى دائمًا تحت سلطتهم وآلة في أيديهم.

ولما رأت فرنسا أن نفوذ الحزب الوطني يزداد كل يوم، وأن كل شيء في مصر صار في قبضة العسكرية، خافت على مركز الخديو وأرسلت بالاتفاق مع إنكلترا مذكرة لوكيلها في مصر أمرته فيها كما أمرت إنكلترا وكيلها أن يبلغ المغفور له (توفيق باشا) أن فرنسا وإنكلترا متفقتان على مساعدته كل المساعدة ضد المصاعب القائمة في وجهه، وأنهما تعتبران سلامة مصر وسلامة مصالح أوروبا بها في بقائه على كرسي الخديوية.

فكانت هذه المذكرة بمثابة إعلان للعالم كله بأن فرنسا وإنكلترا متفقتان كل الاتفاق في المسئلة المصرية، وأنهما تعملان بالاشتراك. ولو كانت فرنسا اتبعت هذه السياسة إلى النهاية لكانت سلمت مصر من مخالب إنكلترا، ولكانت بقيت المصالح الفرنساوية في مأمن من الخطر. وقد أظهرت الجرائد الإنكليزية سخطها على حكومة بلادها لاتفاقها مع فرنسا واشتراكها معها في إرسال هذه المذكرة. وبالجملة كانت الصحف الإنكليزية تلح كل يوم على وزارة إنكلترا بالانفصال عن فرنسا، والعمل بالانفراد. أما الباب العالي فقد احتج على إرسال هذه المذكرة بكتاب بعث به لسفرائه في الخارج بتاريخ ١٣ يناير عام ١٨٨٢، مظهرًا فيه أن للدولة العلية وحدها حق التداخل في مصر بصفتها صاحبة السيادة عليها، فضلاً عن أنه لم يحصل بمصر أقل أمر يحمل فرنسا وإنكلترا على إرسال هذه المذكرة.

ومن سوء حظ مصر أن وزارة (غمبتا) سقطت في فرنسا وقتئذ واستبدلت بوزارة (فريسينيه). وكانت سياسة (غمبتا) في المسئلة المصرية واضحة صريحة

ترمي إلى السير مع إنكلترا في كل خطواتها، ومشاركتها في كل عمل وعدم تركها تعمل شيئًا ما بانفرادها. ولو كان (غمبتا) بقي رئيسًا لوزارة فرنسا لكانت اشتركت مع إنكلترا في احتلالها مصر وكانتا خرجتا معًا، أو لكانت اجتنبت فرنسا وإنكلترا ضرب الإسكندرية واحتلال مصر. وعلى أي حال كانت نجت بلادنا العزيزة من الوقوع في أيدي الإنكليز. ولكن بلية الجمهورية الفرنساوية أن وزارتها قصيرة الأجل.

وقد سن مجلس النواب المصري بعض القوانين، ولكنه لم يتفق مع وزارة (شريف باشا) على مسئلة المناقشة في الميزانية المصرية. فشريف باشا كان يرى أنه يسوء فرنسا وإنكلترا أن مجلس نواب مصر يتناقش في كل فروع الميزانية، حتى فيما يختص بالديون ويغير ويبدل فيها كيف يشاء، مع أن هاتين الدولتين عينتا لجنة مراقبة لتقرير الميزانية مع الحكومة المصرية، ومراقبة سيرها. ومجلس النواب المصري كان يرى أنه من أول حقوقه وواجباته دراسة الميزانية، والمناقشة في موضوعاتها موضوعًا موضوعًا. وبذلك حصل الخلاف بين المجلس وبين الوزارة الشريفية، واضطر (شريف باشا) للاستقالة هو وبقية النظار في يوم ٢ فبراير عام ١٨٨٢. وقد تعين (محمود باشا سامي البارودي) رئيسًا للنظار بدلاً منه وتعين (عرابي) وزيرًا للحربية، وأعطي لقب باشا هو وبعض زملائه من رجال العسكرية. واتفق محمود باشا سامي مع أعضاء مجلس النواب بشأن الميزانية، فقرر معهم انتخاب لجنة منهم يكون عددها مساويًا لعدد النظار تدرس مع النظار الميزانية،

وأن يكون تقرير الميزانية بإجماع أصوات أعضاء اللجنة والنظار معًا أو بالأغلبية. وأنه إذا وقع خلاف بين النظار وبين أعضاء اللجنة أو تساوت الأصوات، يُعرض الأمر على المجلس للفصل فيه.

وقد أغضب سقوط وزارة (شريف باشا) سائر الدائنين، واعتبرت فرنسا وإنكلترا تمسك مجلس النواب المصري بدراسة الميزانية كلها وتقريرها حسب مرامه اعتداءً على حقوق المراقبة الثانية، أي اعتداء على حقوق الدولتين في مصر. وقد استعفى وقتئذ المراقبان الفرنساوي والإنكليزي. وكان ولا محالة من الحكمة والصواب أن الحزب الوطني في مصر يقف عند حد محدود في هذه الأوقات المضطربة ويرضى بالنتائج السامية التي نالها. وكان من نهاية السداد في الرأي والتبصر في العواقب أن النواب المصريين يرضون بدراسة الميزانية إلا ما يختص بالديون فيها. ولكن قضي على رجال الحزب الوطني في مصر يومئذ أن يتمسكوا بأمر أضاع عليهم التمسك به أتعابهم، وجر على الوطن المصري أشد البلاء. على أن نوال الحرية والعدالة والمساواة في أمة لا يكون دفعة واحدة ولا يأتي في يوم واحد. وإنه كان يكفي الحزب الوطني أن ينال تشكيل مجلس نواب مصري، ومنح المصريين الحقوق السياسية والملية التي لسائر الأفراد في الأمم المتمدنة. فإنها خير نتيجة يحق لكل مصري محب لبلاده أن يفتخر بها.

ومما زاد في تخوف الأوروبيين وهلعهم هو تعيين (عرابي) وزيرًا للحربية فإنهم كانوا يعتبرونه المحرض لمجلس النواب المصري على طلب المناقشة في كل فروع

الميزانية، والمسبب لسقوط وزارة (شريف باشا)، والعامل على الإضرار بمصالح أوروبا وبمصالح رعاياها باستلام زمام القوة والسلطة في مصر.

وقد قام المسيو (دلافوس) في مجلس النواب الفرنساوي في يوم ٢٣ فبراير عام ١٨٨٢، وسأل المسيو (فريسينيه) رئيس الوزارة ووزير الخارجية عن الخطة السياسية التي تنوي فرنسا اتباعها بعد تغيير الوزارة المصرية وحدوث هذا الانقلاب العظيم. فأجابه المسيو (فريسينيه) بأن فرنسا وإنكلترا تتخابران مع أوروبا في الأمر وتعملان لإشراك الدول معهما في مسئلة مصر.

ولما كانت الدسائس الأجنبية عاملة على تفريق كلمة المصريين، وتقويض أركان الاستقلال المصري، أوعز المفسدون وسماسرة السوء إلى جماعة من الجراكسة بالفتك بعرابي وأنصاره والتخلص منهم. ولكن أحد هؤلاء الجراكسة لم يقبل الاشتراك في هذه الدسيسة وأخبر (طلبة باشا) بأمرها، فكتب هذا الأخير إلى نظارة الجهادية وإلى رئاسة النظار وإلى سمو الخديو بتفصيل المسئلة، وعندئذ تقرر محاكمة الجراكسة المتهمين بتدبير المكيدة. وقد حوكموا وصدر الحكم عليهم بالإبعاد إلى السودان، فلما علم المرحوم (توفيق باشا) بالحكم أرسل تلغرافيًّا إلى الحضرة السلطانية يعرض عليها الأمر ويسألها عما يجب عليه عمله. وقبل وصول الرد السلطاني تداخل قنصل فرنسا الجنرال وقنصل إنكلترا الجنرال، وطلبا من الجناب الخديو تعديل الحكم بالإبعاد إلى الشام. فعمل العزيز برأيهما وسافر الجراكسة إلى الشام. وقد نشأ من ذلك نفور بين العزيز وبين وزارته،

وكتب قنصلا فرنسا وإنكلترا إلى دولتيهما بأن (محمود باشا سامي) هدد حياة الخديو وحياة الأوروبيين في حضرة الخديو نفسه فاتفقت الدولتان على إرسال أسطوليهما إلى مياه الإسكندرية. وبعثتا في ١٦ مايو عام ١٨٨٢ مذكرة إلى الباب العالي أعلنتاه فيها باتفاقهما على إرسال أسطوليهما إلى ثغر الإسكندرية، وسألتاه عدم إرسال الأسطول التركي وعدم الاشتراك معهما. وقد أجاب الباب العالي على هذه المذكرة بتاريخ ١٧ مايو، بأن الدولة العلية هي وحدها دون غيرها صاحبة السيادة على مصر، وأنه ليس لأحد غيرها حق التداخل في شؤون هذه البلاد وأرسل في الوقت نفسه تلغرافًا إلى وزراء مصر أمرهم فيه بعدم مخالفة أوامر الجناب الخديو.

وبعد أن جاء الأسطولان الفرنساوي والإنكليزي إلى مياه الإسكندرية رفع وكيلا دولتي فرنسا وإنكلترا في ٢٥ مايو عام ١٨٨٢ كتابًا إلى سمو الخديو، ذكرا له فيه أن (سلطان باشا) رئيس مجلس النواب المصري رأى أن وطنيته تقضي عليه بأن يعرض على (محمود باشا سامي) رئيس الوزارة المصرية الاقتراحات الآتية التي تضمن راحة مصر وسلامتها وهي؛ أولاً: إبعاد (عرابي باشا) عن مصر إبعادًا مؤقتًا مع بقائه في رتبته العسكرية ونقده مرتبه الشهري، ثانيًا: إبعاد (علي فهمي باشا) و(عبد العال حلمي باشا) إلى داخل البلاد المصرية، ثالثًا: استعفاء وزارة محمود باشا سامي. وأبان وكيلا دولتي فرنسا وإنكلترا لسمو العزيز أنهما يعضدان رأي (سلطان باشا) كل التعضيد ويطلبان من الجناب الخديو تنفيذ اقتراحاته الثلاثة.

وقد دل هذا الكتاب على وجود اختلاف في الرأي بين الحزب العسكري، وبين بعض أعضاء مجلس النواب الذين كانوا يعملون برأي رئيسهم. أما المرحوم (توفيق باشا)، فقد قبل كتاب وكيلي فرنسا وإنكلترا ورأى رأيهما خلافًا لوزرائه. وقد اجتمع النظار عندئذ ورأوا تقديم استعفائهم إلى الخديو بعلة أن قبول مطالب وكيلي فرنسا وإنكلترا يعتبر إجحافًا بحقوق جلالة السلطان في مصر، وتداخلاً أجنبيًّا في شؤون مصر الداخلية. كأن أعضاء الوزارة المصرية كانوا يجهلون يومئذ أن فرنسا وإنكلترا تداخلتا من قبل في شؤون مصر الداخلية وأن هذه ليست بأول مرة تداخلت فيها الدولتان.

ولا ريب أن كل مصري يخلص الحب لبلاده ويتألم من نتائج الحوادث العرابية الوخيمة، يرى أنه كان يجب على (عرابي باشا) أن يبتعد عن مصر، ويعمل برأي (سلطان باشا) لتطمئن الخواطر وتزول أسباب التداخل الأجنبي. نعم إن (عرابي باشا) كان يحزنه كثيرًا أن يترك مصر بهذه الحالة، ويترك خصومه يعتبرون خروجه من مصر هزيمة معنوية له ولحزبه، ولكن رجلاً مثله قام بدعوة أمته للحرية والاستقلال الداخلي وتولى رئاسة الحزب الوطني فيها، كان يجب عليه أن يقلب نظره في التاريخ ويتذكر أن إنكلترا شرعت في أوائل القرن الحاضر في الاستيلاء على مصر، وأنها تمني نفسها دائمًا بهذه الأمنية العزيزة، وأن اضطرابات مصر وقلاقلها لا تفيد إلا هذه الدولة الماهرة في السياسة ذات الدسائس القوية

والمكائد العظيمة، وكان يتحتم عليه (أي على عرابي) أن يخرج من بلاده ويدفع عنها الخطر.

وقد أجاب (عرابي باشا) على اعتراض القائلين بضرورة خروجه من مصر وقتئذ، بأن خروجه يعتبر من جهة تنفيذًا لأوامر فرنسا وإنكلترا في مصر وتبريرًا لتداخل هاتين الدولتين في أحوال البلاد الداخلية، ويجعل من جهة أخرى أنصاره تحت رحمة أعدائهم وعلى خطر عظيم. ولكن هذا الجواب ضعيف جدًّا فإن فرنسا وإنكلترا تداخلتا في أحوال مصر الداخلية في عهد (إسماعيل باشا)، وهما اللتان عزلتاه باستمالة الحضرة السلطانية إليهما. ومن مبدأ الحوادث العرابية تداخلت الدولتان. و(عرابي باشا) نفسه كان يعتقد أن السير (ماليت) قنصل جنرال إنكلترا هو أول من نصح الخديو في يوم ٩ سبتمبر عام ١٨٨١- أي يوم مظاهرة الجنود المصرية تحت رئاسة (عرابي) في ميدان عابدين- بعزل الوزارة الرياضية وقبول طلبات الجيش. أما من حيث الخطر الذي كان يخافه (عرابي باشا) على أنصاره بعد خروجه من مصر فهو خطر وهمي. لأن (عرابي باشا) كان يعلم جيدًا أن في أنصاره رجالاً كثيرين يغارون مثله على حقوق بلادهم ويطالبون بحريتها وتسليم زمام أمورها لأبنائها. فلو كان (عرابي باشا) خرج من وطنه واتبع رأي (سلطان باشا) لكانت هدأت الأحوال وبطلت دسائس أعداء مصر، وفشلت مكائدهم ولكان بقي شريفًا جليلاً في أعين العالمين غير متحمل

للمسؤولية الكبرى التي يتحملها اليوم أمام الوطن، وأمام التاريخ بالرغم عن حسن نيته وصدق إخلاصه لوطنه.

وقد اجتهدت الوزارة قبل استعفائها في عقد مجلس النواب ولكن الخديو لم يقبل إصدار الأمر بعقده. بل قبل استعفاء الوزارة واشتغل بتشكيل وزارة جديدة. ولما كانت السلطة العسكرية في قبضة يمين (عرابي)، رأى (سلطان باشا) وأصدقاؤه من أعضاء مجلس النواب، أنه إذا لم يتعين (عرابي باشا) وزيرًا للحربية كما كان، اشتد النفور بينه وبين العزيز واتسع الخرق على الراتق، فعرضوا على الجناب الخديو إرجاعه في وظيفة ناظر الحربية. فقبل المغفور له (توفيق باشا) ذلك وعيّن (عرابي باشا) وزيرًا للجهادية للمرة الثانية.

وعندئذ عرضت فرنسا على كافة الدول الأوروبية أن تسأل معها الباب العالي استدعاء عرابي ورفقائه إلى الأستانة؛ للتشرف بمقابلة جلالة السلطان وتلقي أوامره. فاشتركت معها الدول في هذا الطلب ولكن إنكلترا نصحت الباب العالي بعدم قبول طلب الدول، وبإرسال مندوب عثماني لدراسة الأحوال في مصر. فاتبع الباب العالي نصيحة إنكلترا وعمل بها.

ولما كانت السياسة الإنكليزية في الحوادث العرابية سياسة ذات وجهين، فقد سحب السير (ماليت) قنصل إنكلترا الجنرال بمصر كتابه الذي أرسله لسمو الخديو في ٢٥ مايو بالاشتراك مع قنصل فرنسا وأرضى بذلك الحزب الوطني.

وقد اعتبر هذا العمل مبدأ لانفصال إنكلترا من فرنسا في المسئلة المصرية. وعندما رأت فرنسا ذلك عرضت على الدول الأوروبية عقد لجنة دولية بالأستانة للمداولة في مسئلة مصر، فقبلت الدول واتفقت على احترام التعهدات الدولية المختصة بمصر واحترام فرماني عام ١٨٧٣ و١٨٧٩.

وقد دارت المناقشة في مجلس النواب الفرنساوي في أول يونيو عام ١٨٨٢ على مسئلة مصر. وكان الرأي العام الفرنساوي وقتئذ ميالاً لعرابي وحزبه منتصرًا للدعوة التي هم قائمون بها وكان يأبى تداخل فرنسا في مصر تداخلاً عسكريًّا، وقد وقف المسيو (دلافوس) على منبر الخطابة وسأل وزير خارجية فرنسا عن السياسة المتبعة لها فرنسا في الأزمة المصرية، فأجابه المسيو (فريسينيه) بأن سياسته مقتضاها عدم تداخل فرنسا في مصر تداخلاً عسكريًّا وعدم ترك الدولة العلية ترسل جنودها لمصر. وكانت حجته في معارضة مجيء الجنود التركية لمصر هي أن تداخل تركيا في مصر يرفع من شأن الدولة العلية في أعين المسلمين كافة، ويكون سببًا لقيام التونسيين والجزائريين في وجه فرنسا. وقد ندد المسيو (دولافوس) بسياسة المسيو (فريسينيه)، وقال إن مصلحة فرنسا تقضي عليها بالاتفاق مع تركيا، والعمل على رفع شأنها ليسهل لها حكم المسلمين واستمالتهم نحوها، وأثبت أن حل المشكلة المصرية لا يكون إلا بتداخل الدولة العلية. وقد ألقى المسيو (غمبتا) في هذه الجلسة نفسها خطبة طويلة على المسئلة المصرية

نصح فيها الوزارة الفرنساوية بعدم ترك إنكلترا تعمل بانفرادها، وبأن تشترك معها في كل عمل وأنذرها بسوء العاقبة إذا بقيت على الحيادة وتركت مصر لإنكلترا.

وإن السياسة التي اتبعها المسيو (فريسينيه) لسياسة خرقاء، فإنه أبى التداخل في مسئلة مصر تداخلاً عسكريًّا وعارض الدولة العلية في إرسال جنودها لمصر. وكانت نتيجة هذه السياسة تداخل إنكلترا وحدها وسقوط مصر في قبضتها!

وقد جرت مناقشة في مجلس النواب الإنكليزي في يوم ١ يونيو نفسه على مسئلة مصر قال فيها المستر (غلادستون) بصفته رئيسًا للوزارة الإنكليزية إن (عرابي) يعمل على عزل (توفيق باشا) وتعيين البرنس (حليم) مكانه، ولكن الدول متفقة على تعضيد الخديو الحالي (أي توفيق باشا)، وإنها إذا كانت لا تريد احتلال جنودها لمصر؛ فذلك لأنها تخاف اشتعال نيران التعصب الديني في مصر وجعل حياة الخديو في خطر.

وهو تصريح من الغرابة بمكان. وما كان يقصد به المستر (غلادستون) إلا زيادة استمالة (توفيق باشا) إلى الإنكليز وثقته بهم واعتماده عليهم.

وما علم سواس بريطانيا بتصريحات المسيو (فريسينيه) حتى طاروا بها فرحًا وتحققوا أن الجو خلا لهم واهتموا بتدبير الدسائس لاحتلال مصر. وقد رأت إنكلترا وقتئذ أنها في حاجة لتعزيز تركيا وتفهيمها أن نواياها حسنة من

جهتها في مسئلة مصر، فأوحت إلى المغفور له (توفيق باشا) بأن يطلب من الحضرة السلطانية إرسال مندوب عثماني عالٍ لمصر وعززت هذا الطلب في الأستانة. فأجابت الدولة طلب الخديو وحضر (درويش باشا) إلى مصر حيث وصلها في ٧ يونيو عام ١٨٨٢. وكان للإنكليز مصلحتان في حضور (درويش باشا) لمصر؛ أولاً: تفهيم رجال الدولة العلية بأنهم يريدون تداخلها في مصر، ثانيًا: تشجيع الدولة بواسطة (درويش باشا) لرجال الحزب الوطني في مصر.

وكان وكلاء إنكلترا في مصر وصنانعُها يعملون وقتئذ على إحداث اضطراب عظيم. فكنت ترى السير (ماليت) قنصل إنكلترا الجنرال ينصح الإنكليز المقيمين في مصر بالسفر لأوروبا «نجاة من خطر قريب الحدوث». وكنت ترى المستر (كوكسون) قنصل إنكلترا بالإسكندرية يفرق بنفسه الأسلحة والذخائر على الإنكليز القاطنين بالإسكندرية – وقد أرسلت إليه هذه الأسلحة والذخائر من الأسطول الإنكليزي الواقف في ثغر الإسكندرية.

وقد وضع المستر (كوكسون) بالاشتراك مع الضابط الإنكليزي (ماريوت) خطة للدفاع عن الأوروبيين ضد المصريين، وهي تقتضي تسليح ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ أوروبي بالإسكندرية. وقد أخبر المستر (كوكسون) بهذه الخطة زميله الفرنساوي في ٧ يونيو عام ١٨٨٢ وأبلغها لوكلاء الدول في القاهرة، غير أنهم لما علموا بها صرحوا جميعًا بأن هذا التسليح يُحدث اضطرابًا عظيمًا في البلاد، وهياجًا عامًّا وأمروا قناصل دولهم في الإسكندرية بالامتناع عن كل عمل عدائي.

ولكن المستر (كوكسون) لم يرضخ لقرار وكلاء الدول بالقاهرة، وسلّح كل المالطين وجميع اليونانيين، وسائر سفلة الإفرنج الموجودين بالإسكندرية مما يدل دلالة صريحة على أن المدبر لمذبحة الإسكندرية والمسبب لها إنما هي إنكلترا دون سواها.

وقد ابتدأت المذبحة بمشاجرة وقعت بين مالطي وحمَّار مصري، وأطلقت فيها البنادق من الشبابيك على المصريين واستمرت طول يوم ١١ يونيو المشؤوم. ويحقق الكثيرون بأن المالطي الذي سبب المشاجرة والمذبحة هو شقيق خادم المستر (كوكسون) نفسه.

وقد اجتنت فرنسا وإنكلترا إنزال عساكرهما إلى البر وقت مذبحة الإسكندرية. وذلك بناءً على رأي إنكلترا التي كانت تخاف اشتراك فرنسا معها في احتلال مصر.

ولما انتشر خبر مذبحة الإسكندرية في أوروبا، ادعى كتّاب الإنكليز وسواسهم أن سبب هذه المذبحة هو التعصب الديني عند المصريين. ولكن الحقيقة التي لاريب فيها هي أن الإنكليز وصنائعهم هم أصل هذه المذبحة المشؤومة وهم الموجدون لها. وقد صرح المسيو (دي فريسينيه) رئيس الوزارة الفرنساوية في ١٢ يونيو أمام مجلس الشيوخ «بأن عدة أسلحة أعطيت للمالطين

قبل المذبحة بأيام قلائل، وأن نسبة المذبحة للتعصب الديني خطأ محض» وأثنى المسيو (دي فريسينيه) على خطة حكومة مصر في هذه الحادثة.

ولما علمت الحكومة المصرية بمذبحة الإسكندرية أرسلت في الحال (يعقوب باشا سامي) وكيل الجهادية على رأس آلايْن من البيادة، وبطاريتين من الطوبجية وأورطتين من السواري، لحفظ الأمن العام في الإسكندرية وإعادة السكينة بين أهاليها.

وقد أرادت الحكومة المصرية إجراء تحقيق بشأن مذبحة الإسكندرية وإظهار الحقيقة فيها، وعرضت على فرنسا وإنكلترا عقد لجنة مكونة من تسعة أعضاء مصريين ومن تسعة أوروبيين لإجراء هذا التحقيق، فرفضت إنكلترا ذلك بتاتًا.

وفي صبيحة مذبحة الإسكندرية، أرسلت إيطاليا والنمسا أسطوليهما إلى مياه الإسكندرية للمحافظة على حياة رعاياهما. وفي ذلك اليوم نفسه وقف اللورد سالسبوري في مجلس اللوردات وعنّف الحكومة الإنكليزية على عدم احتلالها الإسكندرية وقت المذبحة، فأجابه اللورد (غرانفيل) بأن الوزارة الإنكليزية تركت للأميرال (سيمور) الحرية التامة فهو يعمل متى رأى لزومًا للعمل. ولا شك أن كل سواس بريطانيا كانوا يعلمون أن السبب في عدم تداخل الأسطول الإنكليزي وقت مذبحة الإسكندرية، وعدم نزول العساكر الإنكليزية إلى البر هو تخوف الأميرال الإنكليزي من اشتراك الأسطول الفرنساوي معه في الأمر.

وقد سافر الجناب الخديو و(درويش باشا) والقناصل إلى الإسكندرية بعد المذبحة؛ لتطمئن خواطر النزلاء وتعم السكينة المدينة. وتشكلت عندئذ الوزارة المصرية في ١٧ يونيو عام ١٨٨٢ تحت رئاسة (راغب باشا)، وبقي فيها (عرابي باشا) وزيرًا للحربية.

ولما شعرت دول فرنسا والروسيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا باشتداد الأزمة، ألحت على الدولة العلية بضرورة اشتراكها معها في اللجنة الدولية المزمع عقدها بالأستانة، ولكن سواس تركيا أصغوا لنصائح الإنكليز ورفضوا الاشتراك مع الدول الأوروبية، معللين ذلك بأن اشتراك تركيا في اللجنة الدولية يعتبر اعترافًا منها بأن حقوقها في مصر تعادل حقوق الدول الأخرى. وقد اضطر مندوبو الدول وقتئذ أن يجتمعوا في الأستانة بدون اشتراك سواس تركيا معهم. وحضر هذه اللجنة رسميًّا اللورد (دوفرين) بصفته مندوبًا عن الحكومة الإنكليزية، وأمضى مع بقية المندوبين في ٢٥ يونيو عام ١٨٨٢ القرار أو (البروتوكول) الآتي:

«تتعهد الحكومات التي يمضي مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسئلة المصرية لا تبحث على امتلاك شيء من أراضي مصر، ولا على الحصول على امتياز خاص بها (أي بإحدى الحكومات دون سواها)، ولا على نوال امتياز تجاري لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الأخرى نواله».

وهذا التقرير يعتبر تعهدًا من دول أوروبا بعدم المساس بحقوق مصر وبعدم الاعتداء عليها. وهو تعهد قبلته الحكومة الإنكليزية على نفسها كسائر الحكومات الأوروبية، وأمضاه بالنيابة عنها اللورد (دوفرين) أي سياسي من أكبر سواسها. ويمكننا أن نعتبر هذا التعهد - بقطع النظر عن تصريحات جلالة الملكة ووزراء إنكلترا بشأن الجلاء - احتجاجًا أبديًّا من أوروبا ضد احتلال الإنكليز لمصر ومن إنكلترا نفسها ضد عملها في بلادنا.

وفي أثناء اشتغال اللجنة الدولية في الأستانة بالمداولة، والاتفاق على حل الأزمة المصرية، كانت إنكلترا تجهز سفنها وتستعد لتقوية أسطولها في الإسكندرية وكانت الجرائد الإنكليزية تلح على حكومة بلادها باحتلال مصر وحدها. وقد أثرت كتابات الجرائد الإنكليزية على الرأي العام الإنكليزي وصار يطالب الحكومة البريطانية بالعمل وحدها؛ حتى أن اللورد (كامبرلي) وزير المستعمرات وقف خطيبًا وقال .. إن إنكلترا بالرغم عن ميلها للسلام واحترامها لآراء أوروبا، لا يمكنها أن تترك سلامة قنال السويس للصدفة، أو أن تهمل الدفاع عن مصالحها في الشرق. وعندئذ أنذر الأميرال (سيمور) الحكومة المصرية بأنها إذا عملت أي عمل عدائي ضد أسطوله، ضرب الإسكندرية ودمرها.

وقد اهتمت فرنسا بتجهيز سفنها أسوة بإنكلترا وعرض المسيو (فريسينيه) يوم ٨ يوليو عام ١٨٨٢ على مجلس النواب الفرنساوي، طلب ثمانية ملايين من الفرنكات لهذا الغرض، إلا أنه صرّح بأنه لا يقصد إرسال جيش فرنساوي لمصر

وأنه لا يأمر بتداخل فرنسا في وادي النيل تداخلاً عسكريًّا الا بقرار من مجلس النواب نفسه، وأن القصد بتجهيز السفن هو الاستعداد للطوارئ.

ولما رأت إنكلترا أن من صالح سياستها زيادة التقرب بين (عرابي باشا) وبين الحضرة السلطانية، وزيادة النفور بين عزيز مصر وبين جلالة السلطان، أشارت على رجال الدولة العلية – الذين لم يسيئوا الظن بالإنكليز لحظة واحدة في الحوادث العرابية كلها – بإرسال نيشان لعرابي إظهارًا لرضى جلالة السلطان عنه، وامتنانه من خطته وعمله، فعمل رجال الدولة بإشارة إنكلترا وأرسل النيشان المجيدي الأول مع الفرمان الخاص به لعرابي باشا. فكان هذا الإنعام تشجيعًا لعرابي وحزبه، وتنفيرًا للجناب الخديو من الدولة العلية. وكان من شأنه أن يحمل عزيز مصر على الالتجاء إلى الإنكليز.

وعندما تحقق رجال السياسة الإنكليزية من أن فرنسا لا تتداخل في مصر تداخلاً عسكريًّا وأنها تجتنب ذلك كل الاجتناب، أمروا الأميرال الإنكليزي (سيمور) بخلق الأسباب الداعية لضرب الإسكندرية. فأرسل هذا الأميرال إنذارًا للحكومة المصرية بأنها إنْ لم تكف عن إصلاح الاستحكامات، ضرب الإسكندرية لأنه يعتبر إصلاح الاستحكامات أو ترميم الطوابي تهديدًا للأسطول الإنكليزي!!! فأمر الخديو بناء على أمر الحضرة السلطانية بإبطال إصلاح الاستحكامات، وعدم ترميم الطوابي. فامتثل رجال الجيش أمره وأبطلوا كل إصلاح وكل ترميم في الاستحكامات والطوابي. غير أن الأميرال (سيمور) كان

مكلفًا بخلق الأسباب لضرب الإسكندرية. فلذلك أرسل إنذارًا ثانيًا للحكومة المصرية، قال لها فيه إن عمالها يقفلون بوغاز الإسكندرية بالأحجار، وأنهم إنْ لم يمتنعوا عن رمي الأحجار، أمر أسطوله بضرب الإسكندرية. فأجابته الحكومة المصرية بأنها لم تأمر مطلقًا بإقفال بوغاز الإسكندرية وأن عمالها لم يرموا فيه أحجارًا، وأن لا حقيقة البتة لهذه الدعوى. وسمح له وكيل البحرية المصرية بالقبض على كل من يرمي أحجارًا في البوغاز. ولكن الأميرال (سيمور) لم يقتنع بالحق وأرسل في يوم ١٠ يوليو عام ١٨٨٢ خطابًا آخر للحكومة المصرية ادعى فيه كذبًا أنها تشتغل بوضع مدافع جديدة في طابية صالح والمكس وقائد بك، وأنذرها بأنها إنْ لم تسلمه جميع المدافع والأسلحة الموجودة في طوابي الإسكندرية من العجمي إلى قائد بك ضرب الإسكندرية!

ولما علم قناصل الدول بالإسكندرية بتهديدات الأميرال (سيمور) للحكومة المصرية كتبوا إليه كتابًا سألوه فيه أن يمتنع عن ضرب الإسكندرية لأن هذا العمل يضر بمصالح الأوروبيين كافة، ويدمر منازلهم وأملاكهم، وتعهدوا له بالاتفاق مع الحكومة المصرية على ما يرضيه. فأجابهم الأميرال بأن منازل الأوروبيين وأملاكهم ستكون في مأمن من الخطر لأنه لا يقصد إلا تدمير طوابي الإسكندرية. وكان يريد الأميرال (سيمور) بهذا الجواب تطمين خواطر القناصل، ولكنه كان يعمل لتدمير الإسكندرية كلها وتكليف الحكومة المصرية بدفع الغرامات الطائلة!

وقد عقد المغفور له (توفيق باشا) مجلسًا من الوزراء تحت رئاسته في يوم ١٠ يوليو؛ لتقرير ما يلزم عمله نحو الأميرال (سيمور). وحضر هذا المجلس (درويش باشا) المندوب العثماني العالي، واتفق كل الحاضرين في المجلس على إرسال ناظر المالية وناظر الخارجية ووكيل البحرية وأحد رجال المعية إلى الأميرال (سيمور)؛ ليبلغوه أن طوابي صالح والمكس وقائد بك هي كما كانت في عهد ساكن الجنان (محمد علي باشا الكبير)، وأنه ليس بها أشغال ولم توضع فيها أسلحة ولا مدافع جديدة، وأن الحكومة المصرية تقبل أنه (أي الأميرال سيمور) يطلع عليها. فتوجه الأربعة المذكورون وأبلغوا الأميرال (سيمور) هذا الجواب، فلم يقتنع به، بل كرر طلبه الأول بشأن تسليمه الأسلحة والمدافع الموجودة في الطوابي. فلما عرض هذا الطلب على سمو الخديو وعلى النظار، أقر رأي الجميع على أن قبوله يكون عارًا كبيرًا على مصر، وأنه إذا أطلقت السفن الإنكليزية على الطوابي أجابتها الطوابي بعد خروج خمس أو ست طلقات من مدافع السفن الإنكليزية حتى تقع المسؤولية كلها على الأسطول الإنكليزي. وأرسلت الحكومة المصرية في مساء ١٠ يوليو عام ١٨٨٢ كتابًا إلى الأميرال (سيمور) قالت له فيه «إنها لم تعمل شيئًا ما يستوجب اعتداء الأسطول الإنكليزي على ثغر الإسكندرية وإنها محافظة على شرفها ومقامها، لا تقبل مطلقًا تسليمه الأسلحة والمدافع الموجودة في الطوابي، وأنها تلقي مسؤولية النتائج الوخيمة التي ستنتج من ضرب الإسكندرية على الأمة التي اعتدت بغير سبب، وبدون إعلان الحرب بينها وبين مصر على الإسكندرية مخالفةً في ذلك القانون العام ونواميس الحرب.

ولما علم المسيو (فريسينيه) وزير خارجية فرنسا بالإنذار الأخير الذي أرسله الأميرال (سيمور) للحكومة المصرية، أمر الأسطول الفرنساوي - الذي كان واقفًا في مياه الإسكندرية بجوار الأسطول الإنكليزي - بالابتعاد عن الإسكندرية والسفر إلى بورسعيد. وبذلك قضت فرنسا على مصالحها في مصر وخالفت سياسة قرن كامل، وارتكبت أكبر خطأ سياسي في تاريخها. ولقد تحمل المسيو (فريسينيه) تبعة هذا العمل وصار مبغوضًا في أمته واتهمه الكثيرون من الفرنساويين بالخيانة وبأنه باع شرف فرنسا لإنكلترا. ولكن للحوادث العرابية ولسياسة الدول فيها أسرار لم يكشفها لنا التاريخ إلى اليوم. وعلى كل حال فان المسيو (فريسينيه) اتبع في الحوادث العرابية سياسة خرقاء وأوجد لبلاده مشكلة لا تنقص عن مسئلة الألزاس واللورين أهمية وخطارة.

وقد أرسل اللورد (غرانفيل) في مساء ١٠ يوليو مذكرة للدول الأوروبية أخبرها فيها (بأن ضرب الأسطول الإنكليزي للإسكندرية ليس إلا دفاعًا اقتضته الضرورة، وأن إنكلترا لا تنوي ضد مصر شيئًا آخر). فماهي الظروف التي اقتضت ضرب الإسكندرية وما هذا الدفاع؟ ألم يكن الأسطول الفرنساوي واقفًا بجوار الأسطول الإنكليزي فلم لم يدع أن طوابي الإسكندرية تهدده؟ ألم تكن سفن إيطاليا والنمسا واقفة في مياه الإسكندرية، فلِمَ لَمْ تدع أن طوابي الإسكندرية تهددها وأنه يجب عليها الدفاع عن نفسها؟ ألم يعترف قناصل الدول بالإسكندرية بأن الحكومة المصرية اتبعت مع الأميرال (سيمور) تساهلاً

لا مثيل له، وأنها لم تهدد أسطوله أبدًا؟ ألم تسمح الحكومة المصرية للأميرال (سيمور) بالقبض على كل من يرمي أحجارًا في قنال الإسكندرية؟ ألم تسمح له بتفتيش طوابي الإسكندرية؟ وهل أطلقت طوابي الإسكندرية مدافعها على الأسطول الإنكليزي حتى اضطر للمدافعة عن نفسه؟

إن هذه الرواية المحزنة لعار كبير على دولة تدعي محبة العدل والإنسانية، ولفضيحة تبقى حديثًا للأمم على تعاقب الأيام والسنين.

وما طلعت شمس يوم الثلاثاء ١١ يوليو عام ١٨٨٢– وهو أسوأ أيام مصر وأشقاها – حتى أطلقت السفن الإنكليزية كلها المدافع على الطوابي المصرية، وبعد خروج نحو ١٥ كلة من مراكب الأسطول الإنكليزي أجابتها الطوابي المصرية، واستمر الفريقان على إطلاق الكلل مدة عشر ساعات متوالية، حتى تهدمت الطوابي كلها وتدمر جزء من سراي رأس التين واحترقت منازل عديدة. وقد اجتمع مجلس النظار في مساء ذلك اليوم العبوس تحت رئاسة سمو الخديو وقرر أنه إذا استمر الأسطول الإنكليزي على إطلاق الكلل، رفعت الرايات البيضاء علامة على طلب إجراء المخابرات السلمية.

وفي صبيحة ١٢ يوليو ابتدأت المراكب الإنكليزية تطلق المدافع على مدينة الإسكندرية نفسها ثانيًا – وليتذكر القارئ أن الأميرال (سيمور) حقق لقناصل الدول بأن أسطوله لا يتعرض للمدينة بسوء – فرفعت الرايات البيضاء وانقطع

بذلك ضرب الأسطول الإنكليزي لمدينة الإسكندرية. وذهب طلبة باشا إلى الأميرال (سيمور)، فقابله أحد ضباط الأسطول وأخبره بأن الأميرال الإنكليزي يطلب صدور أمر الخديو قبل الساعة الثالثة بعد الظهر بتسليمه طابية العجمي وطابية المكس وطابية العرب لجعلها معسكرًا للجنود الإنكليزية. فعاد طلبة باشا وأخبر الخديو والنظار بطلب الأميرال الإنكليزي. فلما علموا به قرروا إرسال تلغراف للحضرة السلطانية لعرض الأمر عليها، إذ إنه لا يمكنهم تسليم أرض من أراضي مصر لدولة أجنبية بغير أمر الدولة العلية، وكلفوا طلبة باشا بتبليغ ذلك للأميرال (سيمور). غير أن الوقت الذي حدده الأميرال لانتظار الجواب كان قد فات، وترك مندوب الأميرال في ديوان البحرية المصرية خبرًا بأن الأسطول الإنكليزي سيضرب الإسكندرية مرة ثانية. وعندئذ أمر المغفور له الخديو السابق (عرابي باشا) بإرسال الجنود المصرية إلى جهة طابية العجمي لمنع العساكر الإنكليزية من الخروج إلى البر واحتلال ساحل مصر. فلم يتبع (عرابي باشا) أمر الخديو واعتذر «بأن الأرض هناك مكشوفة، وأن مقذوفات المراكب الإنكليزية لا تمكن العساكر المصرية من الدنو إلى البحر».

ولما علمت أهالي الإسكندرية بعزم الأسطول الإنكليزي على ضرب المدينة، هاجت وماجت وأخذ الكل يهاجر واضطربت أحوال الإسكندرية، وانتشر السفلة والأشرار واللصوص في المدينة، حتى سلبوا كل شيء في أسواقها ورأت مدينة الإسكندرية الزاهرة يومئذ ما لم تعهده من قبل في تاريخها. وهكذا

قضت بريطانيا المتمدنة أن يضرب أسطولها مدينة آمنة مطمئنة، كان الأوروبيون والمصريون يعيشون فيها كالإخوة، وأن يعود إلى ضربها مرة ثانية حتى انتشرت الفوضى فيها وعم الفزع أرجاءها وهاجر منها أهلها وسكانها!

وقد كثر عندئذ تجمع العساكر المصرية حول سراي الخديو بالرمل، حتى ظن العزيز أن (عرابي باشا) يريد الفتك به، ورأى أن ملجأه الوحيد إنما هي إنكلترا. ويقول (عرابي باشا) إن تجمع العساكر حول سراي العزيز كان بقصد المحافظة على حياة سموه. وبعد ضرب الإسكندرية بأيام قلائل توجه المغفور له (توفيق باشا) إلى سراي الإسكندرية تحت حرس إنكليزي.

أما (عرابي باشا) فقد غادر الإسكندرية وجمع الجيش في جهة (كنج عثمان)، وابتدأت العساكر في عمل المتاريس وأخذ الاحتياطات اللازمة. وأعلن وقتئذ في كافة أنحاء مصر أن البلاد صارت في حالة عرفية لوجودها في حالة الحرب، وتشكل مجلس حربي في نظارة الجهادية تحت رئاسة وكيلها للنظر في جميع المسائل والقضايا. وفي يوم ١٧ يوليو أرسل الخديو تلغرافًا لعرابي باشا يخبره فيه بأن الصلح تم بين مصر وبين الأميرال الإنكليزي ويأمره بالسفر لمقابلة سموه بالإسكندرية، فطلب (عرابي باشا) تلغرافيًّا من سمو الخديو أن يرسل إليه بشروط الصلح فلم يجبه العزيز بشيء لعدم اتباعه أمره بالسفر للإسكندرية. وعندئذ أرسل الخديو لجميع مصالح الحكومة ولنظارة الحربية بأن الصلح تم عقده بين مصر وإنكلترا وأن الاستعداد للحرب غير واجب. فاجتمع بنظارة الحربية

تحت رئاسة وكيلها مجلس من وكلاء النظارات ورؤساء الدواوين والمصالح والعلماء والأعيان؛ للمداولة في الأمر وقرروا إرسال وفد يدعو الخديو للحضور إلى القاهرة، فسافر الوفد وعاد مخبرًا (عرابي) وأعضاء المجلس بأن الخديو لا يمكنه مبارحة الإسكندرية إلا بإذن خصوصي من الإنكليز، فازداد حقد العرابيين على المغفور له (توفيق باشا). ونادى بعضهم بعزله. وكان وقتئذ (مصطفى باشا فهمي) - رئيس الوزارة المصرية الآن - من أشد الناس ميلاً لعرابي وأكثرهم مجاهرة بالانتصار لعمله وخطته!

وفي يوم ٢٠ يوليو عام ١٨٨٢ أصدر سمو الخديو إعلانًا بعزل (عرابي) بحجة أنه لم يتبع أمره، ولم يرسل العساكر المصرية إلى جهة العجمي لمنع الجنود الإنكليزية من النزول إلى البر، وأنه أخذ الجيش وتوجه إلى كفر الدوار بغير إذن العزيز. وأبلغ سمو الخديو تلغرافيًّا أمره الصادر بعزل (عرابي) إلى وكيل الحربية، وأمره بإبطال التجهيزات العسكرية، فجمع وكيل الحربية مجلسًا حافلاً حضره بعض أمراء العائلة الخديوية وأغلب العلماء ووكلاء النظارات ورؤساء جميع المصالح ووكلاؤها والمديرون وقضاة المديريات والمفتيون وكثير من أعيان الأمة وفضلائها وتجارها. وكان عدد الذين حضروا هذا المجلس يزيد عن خمسمائة نفس وقد عرض عليهم وكيل الحربية تلغراف الحضرة الخديوية، فقرروا بعد المذاكرة والمناقشة أن لا يتبع للخديو أمر وأن يكلف (عرابي باشا) بالدفاع عن البلاد وصد الإنكليز عنها. وقرروا كذلك تشكيل مجلس إداري للنظر في أحوال

البلاد وحفظ النظام فيها. وختموا جميعًا على هذا القرار وأرسلوه للحضرة السلطانية وأبلغوه رسميًّا لعرابي باشا.

فكان الخديو وقتئذ مع الإنكليز في الإسكندرية، والأمة كلها مع الجيش ضده وضدهم.

هذا ما جرى في مصر بعد ضرب الإسكندرية. أما في أوروبا فقد أحدث ضرب الإسكندرية اندهاشًا عامًّا وأرسلت الدولة العلية في مساء ١١ يوليو نفسه لكافة الدول الأوروبية احتجاجًا ضد عمل الأسطول الإنكليزي، وسألتها الاهتمام بالأمر. فقرر أعضاء اللجنة الدولية بالأستانة - ولم يخالفهم مندوب إنكلترا في ذلك لعلمه بأن سواس تركيا سيعملون بنصيحة دولته - في ١٥ يوليو عام ١٨٨٢ إرسال مذكرة للباب العالي يكلفون فيها الدولة العلية باسم أوروبا بإرسال جنودها لاحتلال مصر، على شرط أن الدول تحدد اختصاصات القائد العثماني الذي يرسل على رأس الجنود، وأن لا يتداخل هذا القائد في إدارات مصر وأن لا يكون لهذا الاحتلال تأثير على امتيازات مصر الممنوحة لها بمقتضى الفرمانات السلطانية والاتفاقيات الدولية، وأن تتفق الدول على تحديد أجل للاحتلال التركي وأن تكون مصاريف الحملة العثمانية على نفقة مصر. وقد أرسلت هذه المذكرة إلى الباب العالي في مساء يوم ١٥ يوليو، ولبثت الدول منتظرة الجواب عليها. وكان ولا محالة من صالح تركيا ومن صالح مصر أن تقبل الدولة العلية تكليف أوروبا لها باحتلال مصر، وترسل جنودها المظفرة إلى

بلادنا العزيزة، ولكن قضي على سواس تركيا أن يتبعوا نصائح الإنكليز حتى بعد ضرب الإسكندرية، ويجيبوا مندوبي الدول بأن قبول تركيا لتكليف أوروبا لها باحتلال مصر يُعد ماسًّا بحقوق الدولة التي هي صاحبة السيادة على مصر والتي لها الحق في إرسال جنودها إليها بغير تكليف من أوروبا. ولا يدهشن القارئ أن إنكلترا كانت ذات وجهين في سياستها فهذه عادتها ومن القواعد الثابتة عند سواسها أن ارتكاب الأمور الدنيئة في سبيل الوصول إلى غرض كبير يعد أمرًا شريفًا. فسواس بريطانيا كانوا يفهمون تركيا أن أوروبا تريد السوء لها وأنهم لم يشتركوا مع مندوبي اللجنة الدولية بالأستانة إلا ليقفوا على نواياهم ويعرقلوا مساعيهم.

وفي هذا الأثناء طلبت الحكومة الفرنساوية من مجلس النواب الفرنساوي تقرير المبالغ اللازمة لتجهيز السفن استعدادًا للطوارئ، وبقصد حماية قنال السويس عند الحاجة. فدارت المناقشة بسبب هذا الطلب على مسئلة مصر وتعاقب الخطباء على منبر الخطابة مندِّدًا بعضهم بالوزارة، ومصوبًا البعض الآخر خطتها وانتهت الجلسة بقبول طلب الحكومة وتقرير المبالغ اللازمة. ولم يكلف المجلس الوزارة باتباع خطة مخصوصة في مصر كما أنه لم يظهر موافقته على سياستها بل انتظر نتائج هذه السياسة.

وقبل أن يبعث الباب العالي جوابه على مذكرة أعضاء اللجنة الدولية المرسلة إليه في ١٥ يوليو، عرض مندوبا فرنسا وإنكلترا على اللجنة تعيين الدولة

أو الدول التي يجب عليها المحافظة على قنال السويس. ولكن أعضاء اللجنة انتظروا جواب تركيا على مذكرة ١٥ يوليو. وقد أرسل (سعيد باشا) للجنة الدولية في ١٩ يوليو جواب الدولة العلية على مذكرة ١٥ يوليو، وهو عبارة عن قبول تركيا الاشتراك مع مندوبي الدول في مداولاتهم بشأن مصر. ولم يُذكر شيء ما عن قبول الدولة أو رفضها لتكليف الدول لها باحتلال مصر. فهي بعد أن رفضت الاشتراك مع أعضاء اللجنة قبلت الاشتراك معهم، وبعد أن كلفتها أوروبا باحتلال مصر أهملت هذا التكليف وأخذت تتناقش مع أعضاء اللجنة! ومن الأسف الشديد أن يدون التاريخ هذه السياسة التي لم تخدم إلا الأغراض البريطانية مع أن سواس تركيا اشتهروا في كل الحوادث والأزمات بالدهاء العظيم.

وقد جرت المناقشة حينئذ في يوم ٢٥ يوليو عام ١٨٨٢ في مجلس الشيوخ الفرنساوي، بعد أن جرت في مجلس النواب. فقبل المجلس تقرير المبالغ اللازمة لتجهيز السفن وتقوية البحرية، ولكنه وجّه إلى الوزارة أشد الملام والتعنيف عن سياستها في المسئلة المصرية. وبعد أن أقر مجلس الشيوخ على طلب الحكومة، عرض المسيو (فريسينيه) على مجلس النواب الفرنساوي تقرير مبلغ تسعة ملايين ونصف من الفرنكات لحماية قنال السويس، فعيّن المجلس لجنة للنظر في هذا الطلب والمناقشة مع الحكومة وتقديم تقرير للمجلس. وكان المسيو (فريسينيه) مختلفًا في الرأي مع الأميرال (زوريجيبري) وزير البحرية بشأن احتلال قنال السويس؛ فكان هو يرى أن الجنود الفرنساوية يجب أن لا تحتل إلا الشاطئ

الشمالي للقنال، وكان وزير البحرية الفرنساوية يرى ضرورة احتلال الجنود الفرنساوية لمدينة (الزقازيق). ولما علمت اللجنة التي عيّنها مجلس النواب لدراسة مشروع احتلال قنال السويس باختلاف الوزيرين في الرأي، وبأن أوروبا لم ترض تكليف فرنسا وإنكلترا باحتلال القنال وتركتهما يتحملان مسؤولية أعمالهما، رفضت تقرير مبلغ التسعة ملايين ونصف وأظهرت برفضها هذا عدم موافقتها على خطة الوزارة وسياستها. ولما دارت المناقشة في مجلس النواب الفرنساوي يوم ٢٩ يوليو عام ١٨٨٢ على طلب مبلغ التسعة ملايين ونصف، قام المسيو (فريسينيه) وشرح سياسته في المسئلة المصرية – التي عرفها القارئ من مبدئها– وسأل المجلس إعلان ثقته بالوزارة، فقام الخطباء واحدًا بعد واحد وكلهم نددوا بسياسة (فريسينيه). وبعد انتهاء المناقشة كرر المسيو (فريسينيه) طلب الاقتراع على الثقة بالحكومة، فأقر المجلس بأغلبية ٤١٧ صوتًا ضد ٧٥ صوتًا على عدم ثقته بالوزارة، وسقط بذلك المسيو (فريسينيه) وأعضاء وزارته. ولو كان مجلس النواب الفرنساوي تنبه لخطأ وزارة (فريسينيه) في سياستها وأسقطها قبل ضرب الإسكندرية، لكانت نجت مصر من مصائبها وخرجت فرنسا من الأزمة ظافرة. إلا أن المجلس ترك المسيو (فريسينيه) في الوزارة مؤملاً سيره على خطة قويمة وطريق مستقيم، ولكنه لم يتبع إلا سياسة خرقاء خدم بها إنكلترا أجلّ خدمة وأضر بها فرنسا ومصر الضرر الجسيم.

وقد أعلنت الدولة العلية اللجنة الدولية بالأستانة ببلاغ أرسلته إليها في يوم ٢٨ يوليو عام ١٨٨٢ – أي قبل سقوط وزارة فريسينيه بيوم واحد – أنها تقبل إرسال جنودها لاحتلال مصر، ولكنها تشترط جلاء العساكر الإنكليزية عنها عند وصول الجنود التركية إليها. فأجاب اللورد (دوفرين) على بلاغ الدولة العلية بأن إنكلترا لا تقبل احتلال الجنود التركية لمصر إلا إذا أصدر جلالة السلطان «إعلانًا بعصيان عرابي»!

فهي بعد أن شجعت عرابي وحزبه، وبعد أن أوعزت إلى تركيا المرة بعد المرة بتشجيع الحزب الوطني ورئيسه، سألت الدولة العلية أن تعلن عصيان عرابي! وفي الوقت نفسه كتب الخديو إلى الأميرال (سيمور) كتابًا سمح له فيه باحتلال قنال السويس، وبأخذ كل الاحتياطات الضرورية لمنع العرابيين من الوصول إليه. وكان المسيو (دي لسبس) قد وعد (عرابي باشا) بعدم احتلال الجنود الإنكليزية لقنال السويس وعدًا صريحًا، وطلب منه مقابل ذلك عدم احتلال الجنود المصرية له وعدم الاعتداء عليه. فقبل (عرابي باشا) سؤال المسيو (دي لسبس) وظن أن الإنكليز يجتنبون احتلال القنال وفاء بوعد (دي لسبس)، ولكن الإنكليز من عاداتهم أن يأتوا كل أمر يفيدهم ولو كان في ذلك مخالفة وعودهم الصريحة وأيمانهم العلنية!

أما اللجنة الدولية بالأستانة، فإنها تناقشت طويلاً في اقتراح قدمه المندوب الإيطالي يتضمن احتلال كل دول أوروبا لقنال السويس احتلالاً مؤقتًا فقبلت

ألمانيا والنمسا والروسيا هذا الاقتراح. وكانت الروسيا أشد الدول ميلاً للدولة العلية في المسئلة المصرية وأكثرها تقربًا منها - وقد جرت في ذلك على السياسة التي أوضحناها في آخر الفصل السالف من أنها تصافي تركيا إذا عادتها إنكلترا - فعرضت عليها مساعدتها بكل ما في وسعها، وتأجيل قبض الغرامة الحربية المتأخرة من حرب عام ١٨٧٧ لكي ترسل بجنودها لمصر.

وفي ٢ أغسطس عام ١٨٨٢ احتلت الجنود الإنكليزية الآتية من الهند مدينة (السويس). ولم تنفذ دول أوروبا مشروع احتلالها لقنال السويس؛ لأن تركيا وعدتها باحتلال مصر. وكانت الحكومة العثمانية تتخابر مع اللورد (دوفرين) في عقد اتفاقية حربية بخصوص الاحتلال المشترك لتركيا وإنكلترا. وإن اتفاق دول أوروبا عندئذ على احتلال قنال السويس وحمايته يعد إجماعًا منها على رفض الاحتلال الإنكليزي وعدم الموافقة عليه.

وقد جرت مناقشة في مجلس العموم الإنكليزي يوم ١١ أغسطس عام ١٨٨٢ على المسئلة المصرية، فصرح المستر (غلادستون) بأن مقصد إنكلترا من احتلال مصر هو إعادة الأمن والسلام فيها وأنه سيعرض المسئلة المصرية على دول أوروبا لتسويتها التسوية النهائية.

وفي يومي ١٩ و٢٠ أغسطس احتلت الجنود الإنكليزية بورسعيد والإسماعيلية، وأصدر الجنرال (ولسلي) أمره بإقفال قنال السويس في وجه

السفن التجارية؛ ليسهل للسفن الحربية الإنكليزية المرور فيه، وإنزال الجنود على شواطئه. وقد احتج المسيو (دي لسبس) على عمل الجنرال (ولسلي)، ولكن هذا الاحتجاج لم يفد شيئًا ما. ولما انتشر خبر احتلال الجنود الإنكليزية لقنال السويس هاجت الصحف الفرنساوية وسخطت على وزارة (فريسينيه) التي أضرت بفرنسا ضررًا عظيمًا. أما الجرائد الألمانية، فكانت لهجتها لهجة تهكم بفرنسا التي قضى شقاقها الداخلي على مصالحها في الشرق، وكانت تصرح بأن ليس لألمانيا مصلحة في مصر سوى رغبتها في مساعدة تركيا صديقتها.

وقد جرت الحرب بين الجيش المصري والجيش الإنكليزي في (المحسمة) يوم ٢٥ أغسطس عام ١٨٨٢، وقطع الإنكليز عن المصريين خط الرجعة فانهزمت العساكر المصرية وكان معهم الشهم الصادق (راشد باشا حسني) – وليعتبر بهذا الشهم سائر المصريين فإنه مع كونه جركسي الأصل انضم إلى جيش (عرابي)، عندما علم بأن الإنكليز احتلوا الإسكندرية وأنهم عازمون على دخول البلاد المصرية، وقام للدفاع عن الوطن العزيز ناسيًا كراهة الجراكسة للعرابيين وكراهة العرابيين للجراكسة – وعندئذ اتخذ (عرابي باشا) التل الكبير مركزًا له وتتابع ورود العساكر المصرية من القاهرة.

ولم يمض إلا أيام قليلة بعد هذه الواقعة حتى انهزمت الجنود المصرية في التل الكبير، وسار الإنكليز على القاهرة. وهذا ما ذكره (عرابي باشا) عن واقعة

التل الكبير في تقريره الذي كتبه بعد دخول الإنكليز القاهرة وقبل سفره للمنفى حيث قال :

«ومع ذلك حصل حركتان حربيتان جهة كوبري القصاصين، ثبت فيهما الجيشان ثباتًا عظيمًا وجرح في ثانيتهما سعادة راشد باشا حسني، فاستبدله سعادة علي باشا الروبي. وقبل أن نتمكن من إنشاء المتاريس كما ذكر، عاجلتنا العساكر الإنكليزية والهندية وهاجمتنا السواري ومعها الطوبجية السواري التي تطير معها أينما طارت. وعلى حين غفلة في ظلام الفجر، اشتعلت نيران الطوبجية والبيادة المهلكة من الطرفين مقدار ساعتين، ثم أتت فرقة سواري وطوبجيتها من وراء الجيش، فكان ذلك سببًا لخذلانه و تشتته في يوم الأربعاء ٢٩ شوال سنة ٩٩ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ إفرنجية. ولما حصل هذا الخذلان توجهت من الجبل إلى بلبيس وسواري الإنكليز على مقربة مني وهناك تقابلت مع سعادة علي باشا الروبي، فتوجهنا إلى محطة أنشاص، ومن هناك ركبنا وابور السكة الحديدية وتوجهنا إلى مصر فوجدنا أهل المجلس جميعه في ديوان الجهادية وحضرات البرنسات أيضًا حضروا إلى الديوان. وبعد المداولة والتيقن بأن دولة الإنكليز لا تريد الاستيلاء على مصر، تقرر أنه حيث الأمر كما ذكر فلا يلزم مدافعة بعد ذلك اعتمادًا على أن دولة الإنكليز موصوفة بحب الإنسانية والاعتدال، وأنها متى تحققت الأمر ووقفت على أفكار أهل البلاد لاشك أنها تسعى في تحريرهم وراحتهم وحفظهم...».

وإن الإنسان لتستولي عليه الدهشة عندما يقرأ هذه الفقرة ويتساءل كيف أن (عرابي باشا) بعد مذبحة الإسكندرية، وبعد ضرب الأسطول الإنكليزي لهذا الثغر العزيز، كان يثق بالإنكليز ويقول عن دولة إنكلترا إنها موصوفة بحب الإنسانية والاعتدال، وأن لا لزوم للدفاع عن مصر ما دامت إنكلترا هي الداخلة فيها؟ فهل كان (عرابي باشا) يعتبر مذبحة الإسكندرية عملاً لائقًا بدولة موصوفة بحب الإنسانية والاعتدال؟ أو هل كان يعتبر ضرب الإسكندرية دليلاً على حسن نوايا الإنكليز نحو مصر؟

لاريب أن الإنكليز قد استطاعوا أن يخدعوا بدهائهم تركيا كما قدمنا، وأن يخدعوا عزيزمصر ورجال الحزب الوطني!

وفي أثناء اشتعال نيران الحرب بين عساكر مصر وجنود بريطانيا، كان الباب العالي يتخابر مع اللورد (دوفرين) في عقد الاتفاقية الحربية، وكان هذا الأخير يبذل جهده في تأخير سفر الجنود العثمانية، ويقدم كل يوم شرطًا جديدًا ويغير كل يوم مادة من مواد الاتفاقية، ويلح على الدولة بضرورة (إعلان عصيان عرابي). وقد بلغ اللورد (دوفرين) متمناه وأصدر جلالة السلطان في يوم ٥ سبتمبر عام ١٨٨٢ منشورًا أعلن فيه (عصيان عرابي) وأمر الجنود المصرية وسائر المصريين بعدم اتباعه في أمر من الأمور! ولا ينس القارئ أن الدولة العلية عضدت قبل ذلك (عرابي) كثيرًا، وأن الحضرة السلطانية أنعمت عليه بالنيشان المجيدي الأول إظهارًا لرضاها عنه!

ولاريب أن هذا الإعلان - الذي صدر قبل واقعة التل الكبير بأسبوع واحد - كان من شأنه أن يضعف همم الجنود والأهالي؛ فان الجميع كانوا يعتبرون (عرابي) مدافعًا عن حقوق جلالة السلطان في مصر وحائزًا لرضى جلالته. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الخديو السابق كان مع الإنكليز ضد (عرابي)، وأنه كان متفقًا معهم على خطتهم الحربية، وأنه أرسل معهم ضباطًا مصريين لإرشادهم في سيرهم، أدركنا حرج الموقف الذي كان صار إليه (عرابي) في آخر الحوادث العرابية وقبل انهزام الجيش الهزيمة النهائية.

وقد كان الباب العالي لا يزال يؤمل احتلال مصر، والاتفاق مع الإنكليز. ولكن الجنود الإنكليزية دخلت القاهرة في ١٤ سبتمبر عام ١٨٨٢ وبعد دخولها بثلاثة أيام أعلن اللورد (دوفرين) الباب العالي بأن لا حاجة لسفر الجنود التركية لمصر!!

وهكذا خدعت إنكلترا الدولة العلية. فإنها أوعزت إليها بتعضيد (عرابي)، عندما كان من مصلحتها تعضيده وخلق أسباب الشقاق والنفور بين المصريين وبعضهم وبين الحزب الوطني وسمو الخديو. ولما رأت أن مصلحتها تقضي عليها بإعلان الحضرة السلطانية لعصيان (عرابي)، سألت الدولة ذلك وأجيب سؤالها. ولما كلفت دول أوروبا الدولة العلية رسميًّا باحتلال مصر لم تجبها الدولة لطلبها، بل قبلت الاشتراك في مداولات اللجنة الدولية بالأستانة بعد أن رفضت ذلك. ولما ألحت عليها اللجنة باحتلال مصر وقبلت هذا الاحتلال قضت زمنًا طويلاً في

مخابرة اللورد (دوفرين) بشأن عقد اتفاقية عسكرية ولم تعجل بإرسال جنودها لمصر وتركت سواس إنكلترا يخدعونها أكبر خديعة! وهو درس تاريخي يجب ذكره وتذكره في كل فرصة وفي كل آن. فإن إنكلترا لا تضر بأعدائها الظاهرين مثل ما تضر بمن تتظاهر لهم بالصداقة.

وبعد دخول الإنكليز القاهرة، أصدر الخديو أمرًا بإلغاء الجيش المصري وشرع بالاتفاق مع الإنكليز في إنشاء جيش جديد يكون تحت إمْرة ضباط من الإنكليز.

وقد رأى الإنكليز بعد احتلالهم لمصر أن بقاء المراقبة الثنائية يعوق سيرهم ويضايقهم في أغراضهم، فقرروا إلغاءها. ولذلك أعلن السير كولفين المراقب الإنكليزي في ٣٠ أكتوبر عام ١٨٨٢ الحكومة المصرية «بأنه بناء على أمر وارد إليه من حكومته لا يحضر من ذلك اليوم فصاعدًا جلسات مجلس النظار» فكان في الحقيقة هذا الإعلان إلغاء للمراقبة الثنائية؛ لأنها كانت زوجية والمراقب الفرنساوي وحده لا يستطيع تكوينها. وبذلك اعتدت إنكلترا على نفوذ فرنسا في مصر وابتدأت في أعمالها العدائية ضدها.

وقد سلم (عرابي باشا) ورفقاؤه أنفسهم إلى الجنرال (لو) بعد دخول الإنكليز القاهرة. وجرت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية وكان المدافعون عن (عرابي) محامين من الإنكليز. وجرت المحاكمة بغاية السرعة، وبعد أن حكم

على (عرابي) وزملائه بالإعدام صدر أمر الخديو بتغيير الحكم بالنفي المؤبد. وكان دولتلو (رياض باشا) وزيرًا للداخلية وقتئذ، فلما رأى أن المحاكمة جرت بغاية السرعة ولم تظهر المسؤولية الحقيقية في الحوادث العرابية خلافًا لرأيه قدم استعفاءه واعتزل الوزارة.

وبذلك انتهت الحوادث العرابية المحزنة وخابت آمال المصريين. وأفلح الإنكليز في سياسة الخداع والكذب والافتراء التي اتبعوها لاحتلال مصر وبلوغ غاياتهم وتحقيق مآربهم.

* * *

لقد اختلف المصريون والناس كافة في الحكم على الحوادث العرابية، وتوزيع المسؤولية على الأشخاص الذين كان لهم يد فيها. فمن قائل إن (عرابي باشا) كان متفقًا مع الإنكليز على تسليمهم مصر، أي أنه كان خائنًا لوطنه فاقد الذمة والشرف. وهو قول أراه غير صحيح بالمرة؛ فإن الرجل كان سليم النية وغاية ما يؤخذ عليه أنه تعجل كثيرًا وانخدع كثيرًا. ومن قائل إن (توفيق باشا) كان متواطئًا مع الإنكليز من بادئ الأمر، وكان يتظاهر بأنه لم يجد حيلة للتخلص من الحزب العرابي إلا بدعوة الإنكليز لاحتلال مصر. وهو قول غير صحيح أيضًا فإن (توفيق باشا) كان يعلم أن مصيبة الأمم، هي تداخل الأجانب في أمورها، وكان يود ولا محالة استقامة الأحوال بغير تداخل أجنبي ولكنه أفهم بعد ضرب

الإسكندرية أن العرابيين يريدون خلعه أو الفتك به، وأن الدولة العلية مساعدة لهم على ذلك، فلما لم يجد نصيرًا من قومه ينصره ضد العرابيين، ألقى بنفسه بين أيدي الإنكليز محافظةً على ملكه وعلى حياته. ولا ريب أن المغفور له (توفيق باشا) كان متألمًا من الاحتلال الإنكليزي غاية التألم والذين سمعوه يشكو منه يمكنهم أن يشهدوا بذلك أمام التاريخ. وإلا فهل يعقل أن أميرًا من سلالة (محمد علي) يرضى عن طيب خاطر بتسليم ملكه وبلاده لدولة اشتهرت بالشره والأطماع؟ وإنما غاية ما يؤخذ به على المغفور له (توفيق باشا) في كل حياته، هو أنه كان كثير الميل للسلم، حتى أنه كان يضعف في بعض الظروف ويظهر مستسلمًا. ولاشك أنه لو كان شديد الحزم قوي الإرادة لكانت نجت مصر من أخطار كثيرة.

ومع ذلك فإنه يتعذر على المؤرخ أن يقدم لقرائه حكمًا صريحًا على الحوادث العرابية، وعلى الأشخاص الذين كان لهم شأن فيها. فإن هنالك أسرارًا كثيرة لا تزال مستورة لو ظهرت وانكشفت لتغير الحكم على أمور جمة وعلى أشخاص عديدين.

وعلى كل حال، فإن العبرة التاريخية التي تظهر للعيان من الحوادث العرابية هي أن الشقاق سبب ضياع الأمم وسبب دمارها؛ فلولا الشقاق بين الحزب العرابي والجراكسة، ما أوجدت الحوادث العرابية. ولولا الشقاق بين الحزب العرابي والمغفور له (توفيق باشا)، ما كبرت الحوادث وتجسمت وتداخلت إنكلترا في الأمر. ولولا الشقاق بين جلالة السلطان والخديو السابق ما وثقت

الدولة العلية بإنكلترا، وما شجعت الحزب العرابي وما لجأ المغفور له (توفيق باشا) إلى الإنكليز! وبالجملة لولا ذلك الشقاق المشؤوم ما احتل الإنكليز مصرنا العزيزة.

فيجب إذن على سائر المصريين أن يتحدوا كل الاتحاد فيما بينهم وأن لا يتركوا للأجانب والدخلاء وسماسرة السوء والفساد سبيلاً لإلقاء بذور الشقاق بينهم وبين بعضهم. فنحن اليوم أمام أعداء كبار يعملون بالاتحاد بالرغم عن قوتهم، فكيف بنا ونحن أقل منهم قوة؟ إنه ليجب على كافة أبناء مصر أن يتعلقوا بسمو الخديو المعظم أشد التعلق، وأن يدافعوا عن أريكته ولو ماتوا عن آخرهم، ففي سلامة الخديوية الجليلة سلامة الوطن العزيز، وكل سوء يمس عزيز مصر يمس مصر نفسها. وليس الحزب الوطني في مصر الآن ذا أميال مناقضة لأميال العزيز، بل الرئيس الحقيقي لهذا الحزب - أي للأمة كلها - هو سمو الخديو (عباس حلمي باشا الثاني) الذي أيقظ العواطف الوطنية في بلاد مصر، ونبّه الأمة عن بكرة أبيها إلى حقوقها المقدسة.

ويجب على المصريين فوق ذلك أن يتمسكوا أشد التمسك بالرابطة الأكيدة التي تربطهم بالسلطنة العثمانية. وقد أدرك سمو الخديو المعظم هذا الواجب قبل كل إنسان، فجدد رثيث الصلة بين مصر والدولة العلية وملأ بذلك قلوب المصريين أملاً في المستقبل وفي نجاة الوطن العزيز.

* * *

ما احتلت إنكلترا مصر، حتى أعلن سواسها ووزراؤها أن هذا الاحتلال مؤقت لا تريد به الدولة البريطانية سوأ لمصر، وأنها أرسلت بجنودها إلى وادي

«أما آرائي فإنها لم تتغير قط، وهي دائمًا أنه يجب علينا أن نترك مصر بعد أن نتمم فيها بكل شرف وفي فائدة مصر نفسها العمل الذي من أجله دخلناها.

وإن زمن الجلاء عن مصر على ما أعلم قد وافى منذ سنين.

ولما كنت في منصبي أخيرًا، أملت مساعدة الحكومات الأخرى توصلاً إلى تسوية هذه المسئلة (المصرية) المهمة. والسلوك الذي اتبعه المسيو وادنجتون (سفير فرنسا بإنكلترا وقتئذ) في عام ١٨٩٢ شجع أملي غير أن المخابرات لم تخط خُطوة واحدة مع عظم ما أملنا إذ ذاك. ولست أدري لأي سبب....».

فاعترف المستر (غلادستون) بنفسه في هذا الكتاب بأن زمن الجلاء قد وافى. أي أن العمل الذي من أجله دخلت إنكلترا مصر قد تم منذ سنين. فلماذا لم تسحب إنكلترا عساكرها من مصر؟

وقد اغتر الكثيرون من المصريين ومن سواس أوروبا أنفسهم في مبدأ الاحتلال بهذه التصريحات الجميلة، والوعود الصريحة، وظنوا أن إنكلترا التي دبرت مذبحة الإسكندرية بأسفل الوسائل، والتي ضربت الإسكندرية بطريقة يأباها التاريخ وتعافها نفوس الأمم كافة، والتي لطخت شرفها في الحوادث العرابية بدسائسها وخداعها ونفاقها أرادت أن تقدم للنوع البشري بعد الذي عملت ضد مصر مثلاً من أمثال مدنيتها وبرهانًا على صدقها في وعودها واحترامها لشرفها.

ولكن أعمالها في مصر برهنت على أن وعودها الصريحة وعهودها العلنية لم تكن إلا ستارًا لأطماعها ورمادًا ألقته في أعين سواس أوروبا وفي أعين المصريين، ودلت خطتها في بلادنا الأسيفة على أن عبارات (الشرف البريطاني) و(تاج جلالة الملكة) و(مقام الأمة البريطانية) التي كنا نحسبها مقدسة، يصح لسواس بريطانيا أن يستعملوها للتعمية والتغرير؛ فلقد اتبعت إنكلترا في مصر سياسة واحدة ثابتة هذه مبادئها:

أولاً: هدم كل سلطة أوروبية وفتل كل نفوذ أجنبي (غير إنكليزي) في مصر.

ثانيًا: قتل النفوذ المعنوي لجلالة السلطان الأعظم في مصر وقطع الروابط التي تربط مصر بالدولة العلية شيئًا فشيئًا.

ثالثًا: سلب الجناب الخديو سلطته والاستيلاء على الإدارات المصرية، وطرد المصريين من الوظائف السامية وتعيين الإنكليز مكانهم.

رابعًا: خلق الاضطراب في مصر وإيجاد الأسباب الموجبة لدوام الاحتلال.

خامسًا: نشر النمائم والأكاذيب في أوروبا على المصريين.

فلقد اعتدت إنكلترا على حقوق فرنسا في مصر، وطاردت الفرنساويين في المصالح بكل قوتها، وعملت على إضعاف اللغة الفرنساوية في المدارس ونشر

اللغة الإنكليزية. ولم يكفها الاعتداء على نفوذ فرنسا بل اعتدت كذلك على كل حقوق أوروبا وأعمالها الحديثة في صندوق الدين، وأظهرت لكل الدائنين ولحملة القراطيس أنها إذا استولت على مصر (لا قدر الله) بصفة نهائية قضت على حقوقهم ومصالحهم أشد قضاء. وخطتها في الهند وفي سائر مستعمراتها تبين جليًّا أنها إذا صارت صاحبة الكلمة الوحيدة في مصر قتلت تجارة أوروبا ووارداتها في بلادنا، وحرمت على كل أوروبي المعيشة والتكسب على شواطئ نهر النيل. وهو أمر يعرفه كل الأجانب في مصر. وقد كانت إنكلترا في السنين الأولى للاحتلال معتمدة كل الاعتماد في المسئلة المصرية على ألمانيا ولكن هذه الدولة عرفت في الأعوام الأخيرة أن إنكلترا هي أكبر عدوة لها. وقد قضت عليها مصالحها الصناعية والتجارية أن تنافسها في كل بلد وفي كل ثغر. وإنَّ تقدم ألمانيا في الاستعمار لحادث من أهم حوادث السياسة العصرية، فإنه سيجعل العداوة بين إنكلترا وألمانيا في مصر قوية شديدة مستمرة. ومن يعش ير.

فلم يبق اليوم أحد من الأوروبيين يعتقد أن إنكلترا تخدم في مصر المصالح الأوروبية وأن بقاءها في بلادنا وازدياد نفوذها وسلطتها لا يضران بأوروبا.

وكما أن الإنكليز وجهوا عنايتهم لقتل نفوذ أوروبا في مصر، فإنهم عملوا ما في استطاعتهم لتنفير المصريين من الدولة العلية ومن جلالة السلطان الأعظم. فأوعزوا إلى فئة من الدخلاء الذين لا وطن لهم ولا شرف ولا عقيدة بالطعن على جلالة الخليفة الأكبر والسلطان الأعظم، وتشويه أعمال الدولة العلية وأحوالها.

ولم يسمحوا بمحاكمة هؤلاء الطاعنين الذين يسبون الأمة المصرية وعقيدتها أعظم السباب بطعنهم على خليفة الإسلام وسلطان مصر.

ولكن الإنكليز لم يفلحوا ولن يفلحوا أبدًا في تنفير المصريين من الدولة العلية. فحب بني مصر للدولة العثمانية ولسلطانها المعظم حب صادق امتزج بالدم وبالحياة، ولا يخرج من قلوبهم إلا مع الأرواح يوم ترد لخالقها جل شأنه. وقد وهب الله المصريين في سمو العباس أميرًا عالي الذكاء بعيد النظر، فقوّى دعائم الصلة بين مصر والدولة العلية، وحقق بذلك أماني المصريين عن بكرة أبيهم وبغية العثمانيين أجمع. وما أظهر العباس إخلاصه لسلطانه العلي الشان حتى حنق الإنكليز عليهما ودسوا الدسائس ضد الدولة في كل بلادها وخلقوا المسئلة الأرمينية وأوحوا إلى سماسرتهم في الأستانة ببذر بذور الشقاق والبغضاء بين العباس وبين جلالة السلطان الأعظم، ولكن حكمتهما أحبطت المساعي الإنكليزية، وخرجت إنكلترا من المسئلة الأرمينية بالفشل والخذلان بفضل السياسة الحميدية النبيلة.

والمجهودات العظيمة العديدة التي بذلتها إنكلترا للتفريق بين مصر والدولة العلية، وتكدير صفاء العلائق بين سمو الخديو المعظم وجلالة السلطان الأعظم، هي دليل ساطع على أن في الاتفاق بين مصر والدولة العلية سلامة مصر وخيبة إنكلترا.

ولقد ادعت إنكلترا قبل الاحتلال الإنكليزي وبعده، أن جل أمانيها تقوية السلطة الخديوية في مصر، وترقية شأن المصريين وجعلهم كفؤًا لأن يحكموا بلادهم بأنفسهم. ولكنها لما احتلت مصر جرت على نقيض ذلك فعملت على هدم السلطة الخديوية ودك أركانها وملأت المصالح والإدارات بالإنكليز، وطردت المصريين من الوظائف السامية. وقد ظهرت أعمال الإنكليز في مصر ونواياهم ظهور الشمس في رابعة النهار في عهد سمو الخديو الحالي (عباس حلمي باشا الثاني)، حيث جاء مطالبًا بحقوقه الشرعية متمسكًا بحقوق أمته واستقلالها، فعارضته إنكلترا ووجهت إليه على لسان جرائدها وصنائعها الطعن القبيح. وصار الإنكليز في مصر يقربون منهم كل دخيل أو كل خائن يتظاهر بكراهة الأمير المحبوب، وبمخالفة آرائه وإحساساته، ويبعدون عنهم ويعاقبون كل مخلص لسموه. وأصبحت القاعدة الأولى للتوظف في بلادنا التعيسة هي الجحود للوطنية وكراهة العزيز. فليكن طالب الوظيفة جاهلاً ما استطاع، وليكن غير كفء ما أراد، فإنه يعين ويقدم ويساعد من الإنكليز متى كان جاحدًا للوطنية عدوًّا للعزيز. وهكذا قام الإنكليز بوفاء وعودهم وعملوا على تقوية السلطة الخديوية وتوطيد دعائم العرش الخديو.

ولكن مصالح الأمة المصرية صارت اليوم متفقة مع مصالح الخديوية، وصارت آمال الأمة وأمانيها متفقة مع آمال سمو الخديو وأمانيه فيستحيل على بني مصر أن يبتعدوا عن سمو العزيز (عباس حلمي باشا) لحظة واحدة، بل إنهم

سيحافظون على ولائه أبد الدهر، وسيكونون على الدوام أنصاره وأعوانه. وكلما اعتدى الإنكليز على حقوق سموه أو أظهروا كراهتهم لمقامه العالي، ازداد تعلق المصريين بعرشه وتمكن من أفئدتهم الإخلاص لجنابه الرفيع.

ولما رأت إنكلترا أن إعادة الأمن والسلام إلى ربوع مصر لا تحتاج لزمن طويل، وأن أوروبا ستطالبها بعد الاحتلال بالجلاء، خلقت المسئلة السودانية ليطول احتلالها في مصر، وليبقى السودان خزان الاضطرابات والقلاقل. وقد عرف القارئ من أول هذا الفصل أن (إسماعيل باشا) قد عيّن بعض الإنكليز حكامًا على السودان، فكانت وظيفتهم تنحصر في إيجاد دواعي الاضطراب وتنفير السودانيين من المصريين ومن حكومة مصر. فألقوا بأيديهم بذور الثورة والهيجان في السودان بمال مصر نفسها، حتى قامت الثورة العرابية واختلت أحوال بلادنا ودخلها الإنكليز فرفع السودان راية العصيان في وجه مصر كما ابتغت إنكلترا.

ولما كان في مصر كثير من الجنود المصرية الأشداء وقت احتلال الإنكليز لبلادنا العزيزة، رأى سواس بريطانيا أن أول واجب عليهم هو إعدام هؤلاء الجنود وحرمان مصر من أعز أبنائها، فأرسلوا الحملات على السودان ودبروا هزيمتها، حتى هُزمت وفقدت مصر في ثلاث سنين أكثر من ستين ألفًا من جنودها الأعزاء، والذين نجوا من هاته الحملات المشؤومة يصرحون جهارًا بأن الخطة التي

سار عليها القواد الإنكليز للجيش المصري تدل دلالة لاريب فيها على أنهم كانوا يقصدون الهزيمة وسقوطه في قبضة الدراويش.

وقد طلب الإنكليز من الحكومة المصرية تقرير سلخ السودان عن مصر في يناير عام ١٨٨٤؛ حيث كانت مصلحتهم تقتضي ذلك وقتئذ. فرفض (شريف باشا) قبول هذا الطلب بكل شمم ورفعة نفس وقدم استعفاءه، تاركًا المنصب للوزير الأرمني (نوبار باشا) الذي قرر فصل السودان عن مصر. ولما اقتضت المصلحة الإنكليزية تسيير حملة على السودان، استصدر الإنكليز أمرًا عاليًا بذلك، وأشركوا الجنود الإنكليزية مع جنود مصر لتزداد المسئلة السودانية والمسئلة المصرية إشكالاً وتعقيدًا.

وبالجملة فإن إنكلترا جعلت السودان خزانًا لسياستها في مصر، تخرج منه القلاقل والاضطرابات كلما رأت ضرورة لذلك، وكلما نوديت بأن الأمن استتب في مصر وأن لا لزوم للاحتلال الإنكليزي.

ولما كان سلاح أوروبا ضد المسلمين هي مسئلة الدين، وكانت إنكلترا تهول دائمًا على أوروبا بأن المسلمين متعصبون في الدين، كلما اقتضت ذلك حاجتها، فإنها أذاعت في كل أوروبا بأن المصريين متحفزون للقيام بالثورة ضد المسيحيين، وأن سلامة الأوروبيين في مصر متعلقة بدوام الاحتلال الإنكليزي. وهي وشاية سافلة ينفيها تاريخ مصر، ويدحضها ما اشتهر عن المصريين من

التساهل والاعتدال وإكرام الغرباء والنزلاء، ومذبحة الإسكندرية التي تذكرنا بهذا الصحف الإنكليزية ليست بنت التعصب الديني عند المصريين، بل هي ثمرة دسائس إنكلترا نفسها، وإنه يستحيل على التاريخ أن يلقي على المصريين مسؤولية هذه المذبحة بل المسؤول عنها إنما هي إنكلترا دون غيرها.

وكذلك أشاعت إنكلترا في كل أوروبا أن المصريين قوم لا يصلحون لاستلام زمام أمور بلادهم، وليسوا بأكفاء لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وأنهم في حاجة لمعونة ومساعدة الاحتلال الإنكليزي. أي أن إنكلترا لشفقتها على المصريين تركت أبناءها في مصر يديرون أمورها ويطردون المصريين من الوظائف والإدارات! وإن تاريخ مصر في عهد العائلة الخديوية لمملوء بالبراهين الداحضة لدعوى عدم كفاءة المصريين؛ فإن أبناء مصر هم الذين نظموها ورتبوا إداراتها وقادوا زمامها قبل الاحتلال الإنكليزي. والذين تعلموا وتهذبوا من أبناء مصر هم ولا محالة أكثر بكثير من الذين كانوا متعلمين من أبناء بلغاريا وصربيا يوم فصلت أوروبا هاتين الإمارتين من الدولة العلية وأعلنت استقلالهما. وقد بنى الإنكليز على دعوى عدم كفاءة المصريين أن مصالح الدائنين تكون في خطر إذا سلمت مصر لأبنائها وأن في الاحتلال الإنكليزي خير كفالة وأحسن ضمانة لرعاية هذه المصالح. وهو قول تكذبه الشواهد والحقائق، فإن المصريين لا يرفضون قبول المراقبة الدولية على المالية المصرية، والحزب العرابي نفسه كان يعلن في كل فرصة أنه لا يريد المساس بحقوق الدائنين، وأنه يقبل المراقبة الثنائية. وإذا

كان هناك خطر على مصالح الدائنين فهو في بقاء إنكلترا في مصر؛ فإن أطماعها وأغراضها سولت لها وضع يدها بواسطة الحكومة المصرية على جزء من أموال صندوق الدين للانتفاع به في الحملة السودانية، واضطرت أن ترده ثانية عندما حكمت عليها المحاكم المختلطة. ولكن بعد أن تحقق الدائنون وحملة القراطيس من أن إنكلترا لا تخدم في مصر سوى مصالحها وأنها تضحي مصالحهم في سبيل سياستها ومآربها.

* * *

رأى القارئ مما سبق أن إنكلترا دبرت مذبحة الإسكندرية وتركت هذه المدينة الزاهرة ميدانًا للأشرار واللصوص، فنهبت المخازن والأسواق واضطرت الحكومة المصرية لدفع التعويضات الطائلة بعد دخول الإنكليز في مصر. ولما رأت الحكومة المصرية أنها في عوز شديد للمال، اقترضت في عام ١٨٨٥ مبلغ تسعة ملايين من الجنيهات، ودعت الحكومة الإنكليزية الدول الأوروبية للاشتراك معها في تقرير المسئلة المالية في مصر. فاجتمعت لجنة دولية بلوندرة، وقررت في ١٧ مارس عام ١٨٨٥ جعل مصاريف الإدارات المصرية في كل عام خمسة ملايين من الجنيهات.

واتفقت الدول على عقد لجنة دولية أخرى بباريس في ٣٠ مارس عام ١٨٨٥ نفسه لتقرير جعل قنال السويس على الحيادة، وتقرير حرية المرور فيه لكل

دولة وفي كل وقت. فاجتمعت اللجنة الدولية في باريس وتداولت في المسئلة واتفقت على جعل قنال السويس على الحيادة، وختمت جلساتها في ١٣ يونيو عام ١٨٨٥، ولكنها لم تتفق على نقطة واحدة وهي طريقة تنفيذ قرارها. فمندوب فرنسا عرض على اللجنة إناطة تنفيذ هذا القرار بلجنة مشكلة من مندوبين من كل الدول العظمى ومن مندوب مصري يكون له رأي استشاري، وجعل هذه اللجنة تحت رئاسة مندوب عثماني. ولكن مندوب إنكلترا رفض هذا الاقتراح وعرض على اللجنة تكليف الحكومة المصرية (التي للإنكليز فيها الكلمة النافذة) بتنفيذ هذا القرار الدولي المختص بقنال السويس.

وهذا الاختلاف في طريقة تنفيذ القرار الدولي جعل عمل اللجنة لاغيًا بالمرة؛ لأن المسئلة وقفت عند هذه النقطة. ويتضح للقارئ جليًّا من اقتراح المندوب الإنكليزي في اللجنة الدولية أن إنكلترا تريد مد سيطرتها على قنال السويس وجعله ترعة إنكليزية واستعماله وقت الحرب ضد الدولة أو الدول التي تكون محاربة لها. وما عملته إنكلترا في قنال السويس أيام الحوادث العرابية مع وعدها السابق للمسيو (دي لسبس) بعدم المساس به وعدم إرسال جنودها إليه يدل بأوضح بيان على أن إنكلترا لا تحترم عهدًا ولا ترعى ميثاقًا متى اقتضت مصلحتها انتهاك حرمة العهد والميثاق.

وإنه لا يمكن للدولة الأوروبية أن تأمن خطر استئثار الإنكليز بقنال السويس، إلا إذا حررت مصر وسلمتها لأبنائها وجعلت (حيادة قنال السويس وحرية المرور

فيه لكل دولة وفي كل وقت) تحت رعاية الحكومة المصرية الأهلية الحرة، لا تحت رعاية حكومة مصرية زمامها بأيدي الإنكليز. فمسئلة قنال السويس هي من أهم المسائل التي تحتم على أوروبا الالتفات لمسئلة مصر والعمل على حلها. وإن تقدم ألمانيا في الاستعمار، وانتشار تجارتها في الشرق الأقصى لمن الأمور التي تحتم على هذه الدولة في المستقبل أن تكون أول الدول اهتمامًا بمسئلة مصر وأكثرها عملاً على تخليص بلادنا العزيزة من تحت نير الإنكليز.

لقد عمل الإنكليز في عام ١٨٨٥ على أن يخدعوا تركيا مرة جديدة، وينتفعوا بها ضد الروسيا بدون أن ينفعوها. وذلك أنه لما اشتد الخلاف بين إنكلترا والروسيا بسبب مسئلة الأفغانستان، أرسل اللورد سالسبوري إلى الأستانة السير (درومندولف) بحجة عقد اتفاقية مع الباب العالي بشأن مصر تحل فيها عقد المسئلة المصرية. وكان المقصد الحقيقي من مأمورية السير (درومندولف) هو استمالة تركيا إلى إنكلترا، والعمل على عقد اتحاد معها ضد الروسيا وتغريرها بأن إنكلترا مستعدة للجلاء عن مصر حتى تقبل عقد هذا الاتحاد. ولكن الخلاف بين الروسيا وإنكلترا سوي في لوندرة أثناء وجود السير (درومندولف) بالأستانة واتفقت الدولتان في ١٠ سبتمبر عام ١٨٨٥ على استيلاء الروسيا على (البندجية) وترك (ميروسحاق) و(ذو الفقار) إلى الأفغانستان. فانتهت بذلك مأمورية السير (درومندولف) في الأستانة ولكنه بقي في العاصمة العثمانية زمنًا لكي لا تظهر حقيقة أغراض إنكلترا. وقد اتفقت معه الحكومة العثمانية على

إرسال مندوب عثماني عالٍ بصحبته إلى مصر لدراسة أحوالها معًا، ووضع اتفاقية بالاشتراك تعرض بعدئذ على تركيا وإنكلترا للتصديق عليها. فسافر إلى مصر مع دولة الغازي (مختار باشا) وأخذ يماطله طول عام ١٨٨٦ بدون فائدة، ثم عاد فجأة إلى لوندرة وترك المندوب العثماني وحده، وقد وضع عندئذ دولة الغازي (مختار باشا) تقريرًا جليلاً على تنظيم الجيش المصري واسترداد السودان.

ولما علمت الحكومة العثمانية والحكومة الفرنساوية بسفر السير (درومندولف) إلى لوندرة سألتا الحكومة الإنكليزية عن سبب هذا السفر فأجابتهما وزارة لوندرة بإرسال السير (درومندولف) إلى الأستانة للمخابرة مع الحكومة العثمانية مباشرة. ولما وصل السير (ولف) إلى الأستانة – وكان ذلك في عام ١٨٨٧– عرض على الحكومة التركية مشروع اتفاقية بشأن مصر تتضمن انجلاء العساكر الإنكليزية من مصر بعد ثلاث سنين من عام ١٨٨٧ (أي في عام ١٨٩٠)، ولكن على شرط أنه لو حصل قبل انجلائها اضطراب في مصر يدعو على استمرار الاحتلال بقيت الجنود الإنكليزية وأطيل أمد الاحتلال، وأنه إذا حصل في مصر بعد خروج العساكر الإنكليزية منها أي هيجان، أو أي اضطراب يكون لإنكلترا وحدها دون سواها الحق في إرسال جنودها إلى مصر.

وقد قبلت الدولة العلية هذه الاتفاقية وأمضى عليها الصدر الأعظم في ٢٢ مايو عام ١٨٨٧، ولم يبق إلا تصديق جلالة السلطان الأعظم عليها. ولكن فرنسا لما علمت بها عارضت تصديق جلالة السلطان عليها كل المعارضة، واستعانت

بالروسيا على مساعدتها لدى الحضرة السلطانية. وهذه هي المرة الأولى التي اتفقت فيها فرنسا والروسيا على مسئلة سياسية بعد مؤتمر برلين.

وقد أرسل المسيو (فلورانس) وزير خارجية فرنسا وقتئذ منشورًا لسفراء فرنسا في الخارج أبان لهم فيه أن اتفاقية (درو مندولف) تجعل احتلال إنكلترا لمصر احتلالاً أبديًّا؛ إذ إنه يمكنها خلق الاضطرابات والقلاقل متى شاءت، خصوصًا وأن المسئلة السودانية لا تزال قائمة. وأبان أن هذه الاتفاقية من شأنها محو سلطة الدولة العلية عن مصر. ومما جاء في هذا المنشور قول المسيو (فلورانس):

«وإننا (أي فرنسا)، بصفتنا دولة إسلامية في البحر الأبيض المتوسط، لا نقبل أبدًا المساس بحقوق جلالة السلطان الأعظم. فإن هذا المساس يكون ذا نتيجة خطرة جدًّا». فكانت سياسة المسيو (فلورانس) ترمي إلى احترام حقوق الحضرة السلطانية واستمالة المسلمين الخاضعين لفرنسا بالتقرب من جلالة السلطان وباحترام حقوق الدولة العلية.

وقد نجحت فرنسا والروسيا في إقناع جلالة السلطان الأعظم بسوء نية إنكلترا وبأضرار معاهدة (درومندولف)، فرفض جلالته التصديق على هذه المعاهدة وغادر المندوب الإنكليزي الأستانة عائدًا إلى لوندرة، ولم تحدث بعد ذلك مخابرات بشأن مصر إلا في عام ١٨٩٠، ولكن اللورد سالسبوري رفض صراحة في هذه المرة تحديد أجل للجلاء عن مصر.

* * *

لقد اعتمدت دائمًا إنكلترا في سياستها في المسئلة المصرية على ألمانيا والنمسا وإيطاليا أي على دول التحالف الثلاثي. وقد صرح اللورد (غرانفيل) بعد احتلال الإنكليز لمصر بأن البرنس (بسمارك) هو الذي نصح إنكلترا بإرسال جنودها إلى وادي النيل. فالبرنس (بسمارك) كان يرى أن احتلال الإنكليز لمصر يشغل فرنسا عن مسئلة الألزاس واللورين ويخلق العداوة بينها وبين إنكلترا، ويجبر الدولة العلية على مصافاة ألمانيا والعمل على استمالتها ضد إنكلترا. ولذلك ساعد الإنكليز في مصر كثيرًا، وبقيت دول التحالف الثلاثي زمنًا طويلاً عضدًا قويًّا لإنكلترا في مصر. وكان من دهاء سواس بريطانيا أنهم خدعوا إيطاليا وأظهروا لها المودة والمحبة وسلموها بعض شواطئ البحر الأحمر وأوقعوها في شباك الاستعمار فاضطرت لمساعدتهم في مصر. ولما انهزمت جيوشها أمام الأحباش استغاثت بإنكلترا، وتوسلت إليها بألمانيا فاهتمت إنكلترا بالأمر وتظاهرت بالميل لمساعدة الإيطاليين وإنقاذهم وجبرت الحكومة المصرية على إرسال حملة دنقلة بحجة نصرة إيطاليا وتخليصها من أيدي الأحباش والدراويش!!

وبدهاء السياسة الإنكليزية، أفلحت إنكلترا في الاعتماد على ألمانيا ودولتي النمسا وإيطاليا حليفتيها في مسئلة مصر وحققت كثيرًا من أمانيها. وقد أفهم سواس بريطانيا رجال السياسة الألمانية، أن فرنسا تنوي الاستيلاء على مصر وأن جنودها تحتل مصر إذا خرجت هي منها. فانخدع لهذه الأباطيل سواس ألمانيا واعتقدوا – أو تظاهروا بالاعتقاد – بأن المسئلة المصرية مسئلة فرنساوية وأن

السعي في الجلاء يكون خدمة كبرى لفرنسا. وما تحادثت مع سياسي ألماني في برلين إلا وصرّح لي بأن ألمانيا تعتبر المسئلة المصرية مسئلة فرنساوية وأنها لذلك تفضل مساعدة إنكلترا على مساعدة فرنسا.

وهذا الاعتقاد الفاسد الراسخ في أذهان الكثيرين من الألمانيين، هو ولا شك من أهم أسباب مساعدة ألمانيا لإنكلترا في مصر، فبينما نرى السياسة الألمانية تعضد الدولة العلية كل التعضيد وتساعدها على إحباط مساعي إنكلترا ودسائسها في أرمينيا وكريد واليونان، نرى هذه السياسة نفسها نصيرة لإنكلترا في مصر!! كأن المسئلة المصرية غير مرتبطة بالمسئلة الشرقية، وكأن مصر ليست بجزء من الدولة العثمانية!

ولكنه يمكننا أن نجزم بأن السياسة الألمانية لا تخدم المصالح الإنكليزية في مصر إلى النهاية؛ فإن علاقات ألمانيا مع إنكلترا تكدرت كثيرًا عن ذي قبل، والمنافسة تزداد كل يوم بين الدولتين في التجارة والاستعمار. ولاريب عندي أن السياسة الحميدية النبيلة تجذب إليها ألمانيا في المسئلة المصرية كما جذبتها نحوها في المسئلة الشرقية. ولكن بلوغ هذه الغاية لا يكون إلا إذا جاءت الظروف المناسبة وحانت الفرص. وفضلاً عن ذلك، فإن مستعمرات ألمانيا في أفريقيا وفي آسيا تقع تحت خطر عظيم، إذا وقعت بلاد النيل في قبضة إنكلترا وصارت ملكًا لها. فإن مصر مفتاح أفريقية وآسيا وماضيها وحاضرها ينذران الأمم كافة بأن

الدولة الحاكمة لها تكون أقوى الدول بطشًا ويكون في استطاعتها أن تضر بمصالح العالمين.

فمسئلة مصر ليست كبقية المسائل الأفريقية والآسيوية، بل هي المعضلة الكبرى في سياسة هذا العصر. ولا يغرن القراء تقدم إنكلترا في مصر وازدياد سلطتها فيها وفي حكومتها، فذلك لا يؤثر مطلقًا على جوهر المسئلة المصرية نفسها. وسواء كان الإنكليز في مصر ثلاثة أشخاص أو ثلاثة ملايين وسواء كانوا بغير سلطة أو أصحاب السلطة كلها، فالمسئلة المصرية واحدة لا يؤثر عليها قلة عدد الإنكليز في مصر أو كثرتهم. وكما أن مصر كانت في الماضي كنانة الله في الأرض فهي كذلك لا تزال قبرًا للأمم الطاغية. وأفراد الإنكليز الذين يحكمون على المستقبل بالماضي ويعرفون أن أدوار التاريخ تتجدد ولا تتغير حكموا صريحًا بأن دوام الإنكليز في مصر خطر على الدولة البريطانية، وأنه يكون سببًا لدمارها. ولقد قال اللورد (سالسبوري) أخيرًا في إحدى خطاباته: «إن سياسة الطمع هي سبب خراب الممالك العظمى». فليعتبر هو نفسه وليعتبر سواس بريطانيا جميعًا بهذه الحكمة العالية. فإن سياسة بريطانيا في مصر سياسة طمع وشره لا مثيل لهما. كيف لا وهي ترمي إلى تأسيس مملكة أفريقية تبتدئ من الإسكندرية وتنتهي عند رأس الرجاء الصالح، وتعمل لهذا الغرض غير ملتفتة إلى حقوق الأمم التي تستعبدها، ولا إلى المصائب التي تسقطها عليها ولا إلى الدماء التي تسيلها فيها؟

ولقد أبنا في رسالة (أخطار الاحتلال الإنكليزي) النتائج الخطيرة التي تنتج عن بقاء الإنكليز في مصر، وأوضحنا أن وراء المسئلة المصرية جملة مسائل سياسية من الخطارة والأهمية بمكان. فوراءها مسئلة تجارية دولية. ومسئلة البحر الأبيض المتوسط. ومسئلة أفريقية. ومسئلة آسيوية. ومسئلة مسيحية. ومسئلة إسلامية.

فإذا استولت إنكلترا على مصر، صار من المستحيل على الأوروبيين القاطنين بها أن يعيشوا فيها، فإن إنكلترا تضيق عليهم مسالك الحياة لينفرد أبناؤها بمكاسب مصر وخيراتها، ولتكون أبواب مصر مفتوحة للتجارة الإنكليزية دون سواها. وهذه سياسة إنكلترا في كل بقعة ترفع عليها رايتها ويقضي عليها سوء الحظ بالوقوع في قبضتها. ذلك فضلاً عن أن التجارة الأوروبية يستحيل عليها عندئذ أن تصل إلى السودان أو إلى أواسط أفريقيا، فإن طريق النيل البديع يكون محتكرًا للإنكليز وللتجارة الإنكليزية ليس إلا. فامتلاك إنكلترا لمصر هو في الحقيقة موت للتجارة الأوروبية في مصر وفي السودان وفي أفريقيا الوسطى وقضاء على الأوروبيين القاطنين بمصر.

وإذا امتلكت إنكلترا مصر، صار البحر الأبيض المتوسط بحيرة إنكليزية وضاعت الموازنة بين الدول الأوروبية. فإن إنكلترا يمكنها بواسطة جبل طارق ومالطة وقبرص ومواني مصر وقنال السويس أن تقتل بحرية كل دولة وأن تبقى وحدها سيدة البحر الأبيض المتوسط. وهو خطر لا محالة عظيم على الدول

الأوروبية لا يمكن لها دفعه بغير تحرير مصر، وتركها مستقلة في إدارتها مستظلة بالسيادة العالية للدولة العلية.

وامتلاك إنكلترا لوادي النيل يجعل مستعمرات الدول الأوروبية بأفريقيا عديمة النفع ويضيع التوازن الدولي من أفريقيا. فإن بقية المستعمرات الدولية منفصلة عن داخل أفريقيا بصحاري واسعة وجبال صخرية وعرة لا كوادي النيل يجرى فيه نهر عظيم يوصل التجارة وأصحابها إلى أواسط أفريقيا ويسهل لأصحابه الوصول إلى أي جهة من الجهات الأفريقية.

وكما أن الموازنة بين الدول في أفريقيا تضيع تمامًا باستيلاء الإنكليز على مصر؛ فإن هذه الموازنة تضيع أيضًا من آسيا إذا تمت لإنكلترا الكلمة في وادي النيل. فإن السياحة في الشرق الأقصى وفي المياه الآسيوية تكون متعلقة بأهواء إنكلترا ورغائبها، ومستعمرات الدول في آسيا تكون تحت رحمة إنكلترا. فبريطانيا التي أنزلت جنودها على شواطئ قنال السويس في عام ١٨٨٢، واستأثرت بمنافع القنال وقتئذ هي بعينها بريطانيا التي يمكنها متى اقتضت حاجتها ذلك أن تقفل قنال السويس في وجه الدول كافة وتفصل بينها وبين مستعمراتها الآسيوية.

وقد علم القارئ مما كتبناه عن (مسئلة الشام بين مصر والدولة العلية) أن المغفور له (محمد علي باشا) كان يريد الاستيلاء على الشام لتقوية ملكه في مصر عملاً برأي نابليون من أن الشام ضروري لمصر ومصر ضرورية للشام. فإذا

استولت إنكلترا على مصر، هل تكون الشام وقتئذ في مأمن من اعتداء الإنكليز عليها؟ وفي أية حالة تكون الدنيا إذا صار بيت المقدس والأماكن المقدسة في أيدي بريطانيا البروتستانتينية؟ وماذا يعمل الكاثوليكيون والأرثوذكسيون حين ذلك؟ وبل وماذا يعمل المسلمون؟

إن استيلاء إنكلترا على مصر لخطر عظيم على العالمين، وحادث يجر على بني الإنسان أكبر المصائب وأشد النوائب، وقد يقول بعض الناس باستحالة تحقق هذه النتائج التي أتينا عليها أو ببعد إمكانها. ولكن رجال السياسة يجب عليهم أن ينظروا إلى النتائج البعيدة وأن يتداركوا الأخطار الآتية ولو كان وقوعها بعد قرن أو بعد قرون.

وقد قلنا إن وراء المسئلة المصرية مسئلة إسلامية، وأوضحنا في مقدمة هذا الكتاب أن إنكلترا تعمل من يوم احتلالها لمصر على تقسيم الدولة العلية، ولا ترى لوجودها في مصر سلامة إلا بهدم السلطنة العثمانية، ووضع يدها على مصر بصفة نهائية وضم بلاد العرب إليها، وجعل الخلافة عربية في قبضة رجل يكون آلة لها. فلذلك كانت مسئلة مصر روح المسئلة الشرقية وكان وجود الإنكليز في مصر خطرًا كبيرًا على المملكة العثمانية.

ولذلك يجب على سواس الدولة العلية أن يهتموا بمسئلة مصر أشد الاهتمام، وأن يجعلوها في مقدمة المسائل الحيوية للدولة والملة. وكما أن إنكلترا

خدعتهم في الحوادث العرابية أعظم خديعة دوّنها التاريخ، فإنه يجب عليهم أن يعملوا على إخراجها من مصر إرضاءً لشرف الدولة العلية وإنقاذًا لها من أشد الأخطار.

ولاريب أن أنظار المسلمين في سائر أنحاء الأرض موجهة إلى مصر، فهي بعد الحجاز البلاد التي يحج إليها المسلمون أكثر من سواها. ولقد ذكرت بلادنا العزيزة في القرآن الشريف ثلاثة وثلاثين مرة استلفاتًا لأنظار المسلمين إليها ودلالة على أهميتها الخاصة بها بين البلاد الإسلامية. وسماها الرسول - عليه الصلاة والسلام - بالرباط الأكبر لأنه بواسطتها يمكن للخلافة الإسلامية أن تدافع عن المدائن المقدسة (بيت المقدس ومكة والمدينة).

وقد اعتبر المسلمون من عهد النبي الكريم أن بلاد الشام وبلاد مصر وبلاد العرب يجب أن تبقى إلى الأبد ملكًا للإسلام. فهذه البلاد هي التي سكنتها سلالة سيدنا الخليل (إبراهيم) عليه السلام الذي جرى رسولنا الكريم على سنته وجاء متممًا لدينه وشريعته. ولما دخل الصليبيون الشام أيام الحروب الصليبية، قام المسلمون أجمعون لاسترجاعها وما هدأت أحوال العالم إلا برجوعها في قبضة الإسلام. فكذلك مصر لا يطمئن المسلمون بها وبأحوالها إلا إذا خرج الإنكليز منها وعادت تحت السلطة الإسلامية الحقيقية.

وإذا أضفنا إلى ما تقدم أن مصر مشرق الأنوار بين المسلمين ومهد العلوم والعرفان، وأنها محط رحال الذين يريدون التعلم والتحصيل علمنا مقدار اهتمام العالم الإسلامي بأحوال بلادنا المحبوبة وعلمنا خطارة المسئلة المصرية بالنسبة للمسلمين خصوصًا.

ولا غرابة إذا كنا تكلمنا على المسئلة المصرية من الوجهة الدينية الإسلامية، فإن السياسة لا انفصال لها عن الدين. وبالإحساسات الدينية تقاد الأمم أسهل مما تقاد بالاعتبارات السياسية. وقد أرتنا أمم أوروبا المتمدنة نفسها أن الدين أساس السياسة وأنها مهما بلغت من الحضارة والمدنية، فإن الشعائر الدينية هي عامل من أهم العوامل في حياة الأمم بل أهمها وأعظمها. وأوضح دليل على ذلك تداخل أوروبا في شؤون الدولة العلية باسم الدين ومعاداة المسيحيين لليهود في كل بلاد أوروبا وتظاهرهم ضدهم في مجالس النواب وفي الشوارع وفي المنتديات.

وبالجملة فمسئلة مصر تعتبر أول مسئلة حيوية للدولة العلية وللخلافة الإسلامية. ودسائس إنكلترا ضد الدولة في المسئلة الأرمينية وفي غيرها من المسائل تظهر للقارئ بأجلى بيان أهمية المسئلة المصرية وضرورة اهتمام العالم كله بها.

وإذ كانت مسئلة بلادنا بهذه الأهمية وكان خروج الإنكليز منها مما لابد منه عاجلًا كان أو آجلاً، فيجب على سائر المصريين أن يتمسكوا بحقوقهم المقدسة

أشد التمسك، وأن يطالبوا بها بكل الوسائل وفي كل وقت وآن. فأصحاب الحقوق في مسئلة مصر عديدون ولكن أكثرهم حقوقًا وأكبرهم نصيبًا هم ولا محالة المصريون.

وقصارى القول أنه يجب علينا أن نعمل لتقريب ميعاد الجلاء، وأن ننشر المعارف في أنحاء البلاد وفي سائر القرى حتى يعرف كل مصري حقوقه وواجباته نحو الوطن والأمة، وحتى لا يعتدي لصوص الحرية على بني الوطن العزيز.

وإن الوطني الحقيقي هو الذي يظهر وطنيته في وقت الشدائد، ويقول ويعمل بهذا القول: «إني لو استطعت أن أغير وجه البسيطة لإنقاذ بلادي لغيرته بدون تردد».

الأزمة السادسة
المسئلة البلغارية والمسئلة اليونانية
من عام ١٨٨٥ إلى عام ١٨٨٧

علم القارئ مما سلف أن الروسيا أسالت دماء أبنائها في حرب عام ١٨٧٧ مع الدولة العلية، وصرفت الأموال الطائلة لإخراج بلغاريا من تحت سلطة الدولة وتشكيلها إمارة قائمة بنفسها، وأنها في معاهدة سان إسطفانوس اشترطت جعل البلاد التي يسكنها البلغاريون إمارة واحدة أي عدم تقسيم بلغاريا إلى قسمين. وعلم القارئ أيضًا أن مؤتمر برلين قرر فصل الأراضي البلغارية إلى قسمين، وتسمية القسم الجنوبي منها بالرومللي الشرقي، وجعله تحت سلطة تركيا مباشرة. وقد أبنَّا أن الروسيا بذلت غاية جهدها في تحريض أهالي الرومللي الشرقي على رفع لواء العصيان في وجه الدولة العلية والانضمام إلى بلغاريا. وكان ذلك عقب مؤتمر برلين، أي لما كانت الروسيا تؤمل استعمال بلغاريا آلة لها في البلقان وتسيير أمورها حسب مرامها. ولكن البرنس (بسمارك) أوجد الشقاق بين الروسيا والنمسا في بلاد البلقان، وعلى الخصوص في بلغاريا حيث استمال هذه الإمارة الناشئة إلى النمسا وجعلها في دائرة نفوذها.

ولما كانت العداوة بين الروسيا وإنكلترا شديدة، وكانت الروسيا تتقرب من فرنسا، رأى سواس بريطانيا أن خير وسيلة تضمن لهم استمرار الاحتلال الإنكليزي في مصر، هي خدمة التحالف الثلاثي في البلقان ومساعدة النمسا ضد الروسيا. فلذلك أرسل اللورد سالسبري إلى البرنس (ألكسندر دي باتنبرغ) أمير بلغاريا رسائل التودد، وأظهر له الميل الشديد حتى جعل هذا البرنس وجهته إنكلترا وارتبط بالعائلة المالكة الإنكليزية ارتباطًا أكيدًا وعقد قران شقيقه البرنس (هنري دي باتنبرغ) على البرنسس (أليس) إحدى بنات ملكة الإنكليز. ومن ذلك الحين صار أمير البلغار آلة في أيدي سواس إنكلترا والنمسا. فأوعزوا إليه بإحداث انقلاب في الروملّلي الشرقي يكون بالقبض على الحاكم العثماني، وإعلان انضمام الروملّلي إلى بلغاريا تحت إمارته. فعمل بهذه الآراء والإيعازات. وفي يوم ١٨ سبتمبر عام ١٨٨٥ قبض رجال الشرطة في الروملّلي الشرقي على (جافريل باشا) الحاكم العثماني، وتشكلت لجنة ثورية دعت الأمة للانضمام إلى بلغاريا، فأجابت الأمة الدعوة. وفي ثاني يوم لهذه الثورة ذهب البرنس (ألكسندر) إلى (فيلوبوبوليس) وأعلن انضمام الروملّلي الشرقي إلى بلغاريا وتولى زمام الأمور.

وفي يوم ٢٤ سبتمبر أرسل البرنس (ألكسندر) مذكرة رسمية لكافة الدول الأوروبية، أخبرها فيها بحادث ١٨ سبتمبر وسألها اعتبار الروملّلي الشرقي جزءاً من بلغاريا، والتوسط لدى الدولة العلية لكي تعترف بهذا الانقلاب الجديد.

وما انتشر خبر انضمام الرومللي الشرقي إلى بلغاريا في أوروبا، حتى ظن الكثيرون ممن يجهلون أسرار السياسة في البلقان أن الروسيا هي المحرضة على هذا الانقلاب، وأنه يسرها أن ترى كل البلغاريين تحت حكومة واحدة، وأن تؤسس (بلغاريا الكبرى). ولكن الحقيقة مناقضة لذلك فإن الروسيا رأت بعين السخط انضمام الرومللي الشرقي إلى بلغاريا وساءها تأسيس (بلغاريا الكبرى)؛ لأنها كانت تود تأسيسها وهي ربيبة لها، لا وهي عدوة تعمل بآراء النمسا وإنكلترا. فلذلك احتجت على هذا الانقلاب واستعفى ضباطها الذين كانوا في الجيش البلغاري، وطلبت من أوروبا عقد لجنة دولية بالأستانة للنظر في مسئلة بلغاريا لما في انضمام الرومللي الشرقي إليها من مخالفة قرارات مؤتمر برلين، فأجابت الدول سؤلها وقررت عقد لجنة دولية بالأستانة.

أما الدولة العلية فقد رأى وزراؤها أنها مضطرة لقبول قرارات أوروبا، وأنه لا يمكنها استرداد الرومللي الشرقي بالقوة. ولكن جلالة السلطان الأعظم كان يرى ضرورة استعمال القوة والمحافظة على حقوق الدولة بكل الوسائل، فأسقط وزارة (سعيد باشا) وأمر (كامل باشا) الذي كان وقتئذ سفيرًا للدولة العلية في سان بطرسبورغ بتشكيل وزارة جديدة، وعيّنه صدرًا أعظم. وقد كان جلالة السلطان الأعظم يؤمل مساعدة الروسيا له ضد دول التحالف الثلاثي وضد إنكلترا غير أن رجال السياسة الروسية أفهموا (كامل باشا) أنهم لا يرون بدًّا من الانصياع

لقرارات اللجنة الدولية المزمع عقدها بالأستانة. فاضطرت الدولة العلية لقبول تعيين مندوب من قبلها لحضور هذه اللجنة.

ولقد كانت نتيجة انضمام الروموللي الشرقي إلى بلغاريا أن اليونان وصربيا قامتا مطالبتين بنصيبيهما من أملاك الدولة العلية، مقابل ما نالت بلغاريا وأخذت كل واحدة من هاتين المملكتين تجهز جنودها وتستعد للحرب. وقد حشدت بلغاريا كذلك جيشها على حدود صربيا، وعلى حدود الدولة العلية وكان يتخيل لكل إنسان وقتئذ أن نيران الاضطراب في البلقان ستمتد إلى أوروبا وتشعل الحرب فيها. فلما رأت ذلك دول أوروبا أرسلت في ١٥ أكتوبر عام ١٨٨٥ مذكرة إلى الدولة العلية وإلى بلغاريا، أبانت فيها أنها غير موافقة على عمل بلغاريا، وأنها تحترم معاهدة برلين وحقوق جلالة السلطان ونصحت فيها بلغاريا بعدم حشد جنودها على الحدود التركية.

وقد اجتمعت اللجنة الدولية بالأستانة في ٥ نوفمبر، وبعد اجتماعها بتسعة أيام، أعلن (ميلان) ملك الصرب الحرب على بلغاريا. و لما وصل إعلان الحرب إلى البرنس (ألكسندر) أمير بلغاريا، استغاث هذا الأمير بالدولة العلية بصفتها صاحبة السيادة العالية على بلغاريا، واستأذنها في رد الصربيين عن بلاد بلغاريا. وبعد اصطلاء نيران الحرب بزمن قليل، انتصر البلغاريون على الصربيين في (سليفينيتزا) وردوهم على أعقابهم خاسرين. وقد هاجت أوروبا لهذه الحرب وخافت عواقبها، فأرسلت في ٢٤ نوفمبر عام ١٨٨٥ مذكرة إلى الحكومة الصربية

طلبت منها أن تسأل بلغاريا عقد الهدنة وعدن الاستمرار على إسالة دماء (الأشقاء) أي الصربيين والبلغاريين..... فقبلت الصرب ذلك، ولكن بلغاريا لم تقبل بحجة أنها المعتدى عليها وأنها مضطرة لطرد الصربيين خارج حدودها، فاستمر البرنس (ألكسندر) يحارب الصربيين وينتصر عليهم حتى وصل مدينة (بيرو)، وعندئذ أنذرته النمسا بعدم التقدم إلى الأمام فوقف وقبل عقد الهدنة.

أما الروسيا فقد بقيت على الحيادة أثناء الحرب. ولكنها بالرغم عن احتجاجها ضد ضم الروملي الشرقي إلى بلغاريا، هنأت البلغاريين على انتصارهم وشكرت شهامتهم. وهذا يدل على أن العواطف الدينية تتغلب دائمًا على الأميال السياسية وأن الدين هو في أغلب الظروف رائد الأمم والدول في سياستها.

وقد استمرت اللجنة الدولية بالأستانة في مناقشاتها، ولكن المندوب الإنكليزي اجتهد في جعل هاته المناقشات بغير نتيجة، فرفض تعيين حاكم عثماني للروملي الشرقي وإجبار البلغاريين على احترام معاهدة برلين.

ولما رأت أوروبا أن جيش بلغاريا لا يزال واقفًا أمام الجيش الصربي، قررت إرسال لجنة دولية مشكلة من بعض رجال العسكرية في أوروبا لفصل الخلاف بين المتحاربين، فسافرت اللجنة الدولية وقررت انجلاء العساكر الصربية من ضواحي (فيدين) – وهي مدينة بلغارية – قبل انجلاء العساكر البلغارية من (بيرو) بيومين.

وقد أرسلت الدولة العلية مندوبين إلى الرومللي الشرقي لدراسة أحوالها، واستمالة الأهالي إلى الدولة، ولكنهما لم يفلحا في مأموريتها. وبعثت كذلك مندوبًا عاليًا إلى البرنس (ألكسندر) ليرشده في مخابراته بشأن عقد الصلح مع الصرب. وكانت إنكلترا في ذلك الحين تظهر لتركيا المحبة والولاء، وكان السير (درومندولف) في الأستانة يفهم رجال تركيا بأن بريطانيا ترغب الاتفاق مع الدولة العثمانية وتقرير الجلاء عن مصر معها. فانخدع رجال السياسة التركية لأقوال السير (ولف)، وازداد نفوذ إنكلترا في تركيا وقتئذ ازديادًا عظيمًا. وكانت نتيجة هذا النفوذ غبن تركيا في مصر وفي الرومللي الشرقي غبنًا فاحشًا. فإن الدولة العلية رضيت أن تضحي الرومللي الشرقي في سبيل خروج العساكر الإنكليزية من مصر وتساهلت مع إنكلترا فقبلت طلبها بشأن تعيين البرنس (ألكسندر) أمير بلغاريا حاكمًا على الرومللي الشرقي.

* * *

وقد أخذت اليونان تجهز معدات الحرب وتسلح جنودها وتستعد لمحاربة الدولة العلية. وفي ٣١ دسمبر عام ١٨٨٥ أرسلت الوزارة اليونانية – التي كان يرأسها وقتئذ المسيو (دليانيس) – منشورًا لوكلائها لدى الدول الأوروبية أمرتهم فيه بتبليغ هاته الدول بأن اليونان لم تستول على كل ما قررته لها اللجنة الدولية بالأستانة في عام ١٨٨١، وأنها مستعدة لأخذ نصيبها من أملاك تركيا بالقوة والسلاح. فنصحتها أوروبا كما نصحت صربيا وبلغاريا بإلقاء السلاح وبالكف

عن حشد الجنود فلم ترضخ لنصيحة الدول واستمرت على غيها. ولما رأت أوروبا أن الحرب إذا قامت بين اليونان وتركيا كانت الطامة الكبرى على اليونان، عملت على إنقاذ هذه المملكة بالرغم عنها، وقررت إرسال سفنها وأساطيلها في مياه اليونان لإرهابها وإجبارها على الخضوع والامتثال لإرادتها. وقد تجنبت فرنسا الاشتراك مع بقية الدول في هذه المظاهرة البحرية لما لليونانيين من المكانة في قلوب الفرنسويين.

أما صربيا وبلغاريا، فقد أنذرتهما أوروبا بمذكرة تاريخها ٣١ يناير عام ١٨٨٦ بأنه إذا اعتدت إحداهما على الأخرى، ساعدت أوروبا المعتدى عليها ولا تسمح للمملكة المعتدية بالاستيلاء على شيء ما من أراضي المعتدى عليها. وقد كان البرنس (كاراجور جفيتش) صهر أمير الجبل الأسود يطوف وقتئذ عواصم أوروبا، ويعمل لخلع الملك (ميلان) وتوليته مكانه ملكًا على صربيا فاضطر الملك ميلان إلى عقد الصلح مع بلغاريا بمدينة (بوخارست) في ٢ مارس عام ١٨٨٦، لكي لا تتغير عواطف أوروبا من جهته.

وقد طلبت الروسيا من دول أوروبا النظر في المسئلة البلغارية، وجعل تعيين البرنس (ألكسندر) حاكمًا على الرومللي الشرقي لمدة خمس سنوات فقط، كما تقتضيه قرارات مؤتمر برلين. فرفض البرنس قبول هذا الطلب وعزم على معارضة الروسيا غير حاسب لنتائج هذه المعارضة حسابًا. ولكن الروسيا توصلت إلى تحقيق ما عرضته على أوروبا، فقررت اللجنة الدولية بالأستانة في ٥ إبريل عام

١٨٨٦ جعل تعيين البرنس (ألكسندر) حاكمًا على الرومللي الشرقي لمدة خمس سنوات، وتعيين لجنة مشتركة من مندوبين من الدولة العلية ومن مندوبين من أمير البلغار لدراسة أحوال الروموللي الشرقي، والوقوف على احتياجاتها، وعرض النظام الذي يتفق عليه المندوبون على اللجنة الدولية. فرضخ البرنس (ألكسندر) لقرار اللجنة الدولية بالأستانة وشكّل مجلسًا أهليًّا مشتركًا من مندوبي الروموللي الشرقي، ومن مندوبي بلغاريا جعله بمثابة مجلس نواب.

ولم تنكف اليونان في هذا الأثناء عن حشد جنودها على حدود تركيا ومعاداة الدولة العلية. فلما رأى الباب العالي أن هذه الحالة التي ليست بالسلم وليست بالحرب تضر بالدولة كثيرًا، وتحملها النفقات الباهظة والمبالغ الطائلة، سأل الدول الأوروبية أن تجبر اليونان على سحب جنودها من الحدود، أو أن تترك الدولة العلية تؤدبها بالحرب. فاهتمت أوروبا بالأمر وقررت منع الحرب بين الدولة واليونان بكل الوسائط الممكنة، وأرسلت لهذا الغرض إنذارًا للحكومة اليونانية بإلقاء السلاح والكف عن الاعتداء على حدود تركيا والخضوع لرغائب أوروبا، وأخبرتها في هذا الإنذار بأنها تجبرها على احترام رغائبها بالقوة إنْ لم تحترمها من نفسها وبمحض إرادتها. وقد أظهرت فرنسا من بادئ الأمر ميلها لليونان ولم ترض الاشتراك مع بقية الدول في عمل مظاهرة بحرية. فلما أنذرت الدول اليونان رأت من واجباتها أن تنصحها بصفتها نصيرتها الوحيدة بالرضوخ لأوامر أوروبا. فقدم الوكيل السياسي لفرنسا في أثينا مذكرة للمسيو (دليانيس) بتاريخ

٢٣ إبريل عام ١٨٨٦ نصحه فيها بعدم إعلان الحرب على تركيا وبعدم مخالفة رغائب الدول الأوروبية، فتظاهر المسيو (دليانيس) بقبول هذه النصيحة، وفي ٢٥ إبريل من السنة نفسها بعث إلى وكيل فرنسا بأثينا يخبره بأنه قبل نصيحة الحكومة الفرنساوية وأنه سيعمل بها.

ولكن الدول الأوروبية لم تقتنع بهذا الجواب؛ لعلمها بأن اليونانيين لا يصدقون في أقوالهم وأنهم يريدون اصطلاء نيران الحرب في كل بلاد البلقان؛ ليختطفوا شيئًا من أملاك تركيا. فأرسلت إلى الحكومة اليونانية في مساء ٢٦ إبريل عام ١٨٨٦ إنذارًا شديد اللهجة طلبت منها إعادة عدد الجيش إلى ما كان عليه من قبل، والكف عن كل عمل عدائي ضد تركيا والقيام بتنفيذ إرادة أوروبا في مدة لا تزيد عن أسبوع واحد. ولا ينس القارئ أن أوروبا كانت تعمل لخير اليونان ومصلحتها، فإن الدولة العلية كانت تهزم اليونان شر هزيمة لو كانت أعلنت الحرب. فلذلك كان تهديد أوروبا لليونان بمثابة إنقاذ لها من الوقوع في مهواة الخطر والاضمحلال.

وقد رفضت اليونان قبول الإنذار الدولي، وسافر وكلاء الدول بأثينا من عاصمة اليونان إلا وكيل فرنسا؛ فإنه بقي بها بعدهم قليلاً ثم غادرها بحجة أنه يريد المداولة في الأمر مع المسيو (فريسينيه) وزير خارجية فرنسا.

ولما رأت الدول أن اليونان تظهر الكبرياء والترفع عن الانصياع لرغائبها، أمرت قواد أساطيلها في مياه اليونان بمحاصرة الثغور اليونانية محاصرة شديدة، حتى تمتثل الحكومة اليونانية لأوامر أوروبا الشفوقة عليها. فحوصرت الثغور اليونانية واضطرت وزارة (دليانيس) للاستقالة. وفي ٢١ مايو عام ١٨٨٦ استلم المسيو (تريكوبيس) مقاليد الوزارة اليونانية، فأعلن الدول الأوروبية بأنه مستعد للرضوخ لأمرها، ولكنه في أثناء ذلك أوعز إلى فرقة من الجيش اليوناني بالهجوم على طليعة الجيش التركي، وادعى أن جيش جلالة السلطان هو المعتدي على جيش اليونان لتساعده الدول ضد الدولة العلية، وترفع الحصار عن الثغور اليونانية. ولكن الدول تنبهت للحيلة وطالبت الحكومة اليونانية بإلقاء السلاح وإعادة عدد الجيش إلى ما كان عليه من قبل وسحب الجنود من الحدود. فامتثل اليونانيون للأمر. وفي ٨ يونيو عام ١٨٨٦ رفعت الدول الحصار عن ثغور اليونان.

وإن استعداد اليونان للحرب وتظاهرها بالعداء لتركيا في عام ١٨٨٦ ليدلان جليًّا على أن هذه المملكة كانت تستعد من عهد بعيد لمحاربة تركيا، وأنها لم تغفل لحظة واحدة عن تسليح جنودها وتجهيز جيشها. فانهزامها في الحرب الأخيرة دواء شاف لها من مرض غرورها. ولا أقول إنه يشفيها إلى الأبد فإن المرض كامن في النفس وعداوتها للعثمانيين والمسلمين قوية لدودة. ولكن انتصارات (أدهم باشا) تشفيها من غرورها زمنًا طويلاً.

وقد اجتهد في ذلك الحين البرنس (ألكسندر دي باتنبرغ) أمير بلغاريا في تحقيق انضمام الروماللي الشرقي إلى بلغاريا، فأنشأ الجمارك على حدود الروماللي أمام حدود تركيا وصارت البضائع التركية لا تدخل في هذه المقاطعة التركية، إذا إذا دفعت رسوم الجمارك وصرح أمام الجمعية العمومية التي شكلها كمجلس نواب لبلغاريا والروماللي بأن الوحدة البلغارية تكوَّنت وأنه لا يستطيع انفصامها. فلما علمت بذلك الروسيا ازداد حنقها على بلغاريا وأميرها، وأرسلت في آخر يونيو عام ١٨٨٦ مذكرة إلى الباب العالي سألته فيها أن يؤدب بلغاريا ويوقفها عند حد محدود، فأجابها الباب العالي معتذرًا بأن بلغاريا معضدة من أغلب دول أوروبا. فعند ذلك أعلنت الروسيا أنها عازمة على جعل ثغر (باطوم) ثغرًا حربيًّا روسيًّا لا ثغرًا حرًّا. ولا يخفى أن ذلك يخالف المادة ٥٩ من معاهدة برلين ولكن الروسيا لما رأت أن معاهدة برلين غير محترمة من البلغار، أرادت أن تنتقم من الدول المعضدة لها وعلى الخصوص من إنكلترا، بجعل ثغر (باطوم) غير حر للتجارة. وقد احتجت إنكلترا على عمل الروسيا ولكن احتجاجها لم يفد شيئًا مذكورًا.

وقد اجتمع مندوبو تركيا مع مندوبي أمير البلغار للنظر في شؤون الروماللي الشرقي للاتفاق على وضع دستور لها، ولكن الخلاف استحكم بينهم بشأن تابعيتها، فمندوبو تركيا كانوا يطالبون بجعلها – كما كانت – تابعة مباشرة للدولة العلية مع جعل البرنس (ألكسندر) حاكمًا عليها ومندوبو البلغار كانوا يطالبون بضمها تمامًا إلى بلغاريا.

ولما كانت كراهة الروسيا للبرنس (ألكسندر) تزداد كل يوم، فإن هذه الدولة دبرت له دسيسة عظيمة وعملت على خلعه من إمارة بلغاريا. وذلك أنها أوحت إلى صنائعها في صوفيا أن يلقوا القبض عليه ويخرجوه من بلغاريا، ويؤسسوا حكومة مؤقتة، فعملوا بإيعاز الروسيا. وفي يوم ٢١ أغسطس عام ١٨٨٦ تمت المكيدة وقبض على البرنس (ألكسندر) وأرسل على باخرة لجهة غير معلومة. وزج المسيو (كارا فلوف) وزيره الأول في السجن، وأسس أصحاب المكيدة لجنة منهم للنظر في الأمور لحين تعيين أمير جديد لبلغاريا.

ولا شك أن هذا الحادث الخطير كان ضربة قاضية على سياسة إنكلترا في الشرق، وكان من شأنه أن يزيد في النفور بينها وبين الروسيا. وقد حسبت إنكلترا أنه يمكنها مقاومة الروسيا في بلغاريا بمساعدة ألمانيا والنمسا، وإعادة البرنس (ألكسندر) أميرًا على بلغاريا. ولكن ألمانيا التي كانت بيدها سياستها وسياسة النمسا، تخوفت من معاداة الروسيا إلى هذا الحد وتركت مسئلة البرنس (ألكسندر) للظروف والحوادث. وكان الكثيرون من رجال السياسة يحسبون أن الأمة البلغارية تقابل خلع البرنس (ألكسندر) بغير حراك وتمتثل لإرادة اللجنة الثوروية التي خلعته بإيعاز الروسيا، ولكن الأمة البلغارية كانت متعلقة بالبرنس (ألكسندر) ولم تنس أنه نصرها على صربيا نصرًا مبينًا، وأنه ضم إلى بلغاريا (الروماللي الشرقي)، فهاجت وماجت وتظاهرت في الشوارع والمنتديات العمومية بالميل للبرنس (ألكسندر) طالبة إعادته أميرًا عليها. وفي يوم ٢٤ أغسطس عام

١٨٨٦ أي بعد ثلاثة أيام من خلع البرنس (ألكسندر) قبض الأهالي على أعضاء اللجنة التي خلعت البرنس وزجوهم في السجن، وشكلوا لجنة مكونة من المسيو (ستامبولوف) والمسيو (مارا فلوف) ومن آخرين بهيئة حكومة مؤقتة وكلفوهم بإخبار البرنس (ألكسندر) رسميًّا بأن الأمة البلغارية تريد رجوعه أميرًا عليها، فـأخذوا يبحثون عن مقر البرنس حتى علموا أنه في ألمانيا، فأخبروه تلغرافيًّا بالأمر ودعوه للعودة إلى صوفيا، فسافر إليها في ٢٩ أغسطس عام ١٨٨٦ واستلم من الحكومة المؤقتة زمام الأمور.

وقد احتفلت أهالي بلغاريا بعودة البرنس (ألكسندر) الاحتفالات العظيمة، ولكن الروسيا بقيت على نيتها الأولى. فلما رأى البرنس أن سلامته وسلامة ملكه في يد الروسيا، أرسل إلى القيصر تلغرافًا عرض عليه فيه خضوعه لأوامره واستعداده لقبول كل مطالبه، فأجابه القيصر بأنه لا يعتني بأمور بلغاريا، إلا إذا غادرها هو (أي البرنس ألكسندر). فكانت نتيجة اتباع هذا الأمير لإرشادات إنكلترا تعصب الروسيا ضده وعدم مساعدة ألمانيا والنمسا له وابتعاد إنكلترا نفسها عنه كل الابتعاد، حتى أن وكيل وزارة الخارجية الإنكليزية صرح في ٦ سبتمبر عام ١٨٨٦ أمام مجلس العموم بأن إنكلترا لم تتعهد بشيء نحو بلغاريا وأن ليس لها مصالح فيها.

فلم يبق بعد ذلك كله للبرنس (ألكسندر) إلا أن يتنازل عن إمارة بلغاريا. وقد تنازل بالفعل رسميًّا في ٦ سبتمبر عام ١٨٨٦. وغادر في ذلك اليوم

نفسه صوفيا تاركًا زمام الأمور لمجلس مكون من المسيو (ستامبولوف) والمسيو (كارافلوف) والمسيو (موتكوروف). وقد تخوف هؤلاء الأعضاء من احتلال الروسيا لبلغاريا احتلالاً عسكريًّا فاستلفتوا أنظار الدولة العلية للأمر بصفتها صاحبة السيادة على بلغاريا، فخابرت الدولة دول أوروبا، ولما تحققت من أنها لا تسمح لأية دولة باحتلال بلغاريا، أخبرت الحكومة البلغارية المؤقتة بأن لا خوف على الإمارة من احتلال الروسيا لها.

وقد أرسلت الروسيا إلى صوفيا بعد تنازل البرنس (ألكسندر) الجنرال (كولبار) بصفة مندوب من قبلها لدراسة أحوال بلغاريا، وإرشاد الحكومة المؤقتة في سيرها. وما وصل الجنرال (كولبار) إلى عاصمة بلغاريا حتى عامل الحكومة المؤقتة والأمة البلغارية معاملة الأمير لرعاياه، فطلب من الحكومة المؤقتة؛ أولاً: الإفراج عن أعضاء اللجنة التي قبضت في ٢١ أغسطس على البرنس (ألكسندر) وخلعته من إمارته، ثانيًا: إبطال الحالة العرفية، ثالثًا: تأجيل عقد مجلس النواب - الذي كان يجب أن يجتمع في ١٠ أكتوبر عام ١٨٨٦ لانتخاب أمير جديد - إلى أجل غير محدود.

وفي أثناء هذه الحوادث كلها كان الناس كافة يتساءلون في أوروبا عن سبب مساعدة البرنس (بسمارك) للروسيا في بلغاريا بعد مساعدته للنمسا وإنكلترا فيها. وقد اختلفت العلل التي نسبوها لمساعدة البرنس (بسمارك) للروسيا. ولكن الحقيقة هي أن رجل السياسة الألمانية رأى أن الروسيا مستعدة لمحاربة

النمسا إذا عارضتها هذه الدولة في البلقان، وأن ألمانيا تكون مضطرة لمساعدة النمسا إذا قامت الحرب فعمل على تأييد السلام. هذا فضلاً عن أن الروسيا كانت تتحبب إلى فرنسا، وكان البرنس (بسمارك) يخشى أنه إذا ساعد النمسا في بلغاريا ضد الروسيا تحالفت هذه الدولة الأخيرة مع فرنسا.

وقد بذل الجنرال (كولبار) غاية جهده في استمالة البلغاريين إليه ضد الحكومة المؤقتة، فصار يطوف البلاد والقرى ويخطب في كل نادٍ، ولكنه لم يفلح ورفضت الحكومة طلباته، وحاكمت الذين قبضوا على البرنس (ألكسندر) في ٢١ أغسطس، ولم تؤجل ميعاد انتخابات أعضاء مجلس النواب الذي كان محددًا في يوم ١٠ أكتوبر عام ١٨٨٦ كما قدمنا. ولما جاء هذا اليوم جرت الانتخابات ففازت الحكومة المؤقتة بأغلبية ٤٥٠ صوتًا ضد ٥٠ صوتًا، وقررت عقد المجلس في آخر شهر أكتوبر بمدينة (تيرنوفا) العاصمة القديمة لبلغاريا. أما الجنرال (كولبار) فإنه اعتبر الانتخابات لاغية بدعوى أن الحكومة المؤقتة لم تترك الحرية التامة للأهالي، وأعلن أعضاء الحكومة بأن الروسيا تعتبر محاكمة الذين قبضوا على البرنس (ألكسندر) بمثابة إهانة لها. وقد عمل الجنرال (كولبار) على خلق الاضطرابات في بلغاريا ليوجد سببًا لتداخل الروسيا فيها تداخلاً عسكريًّا فحرض الروسيين المقيمين ببلغاريا على مشاحنة البلغاريين، ومخاصمتهم فحصلت بسبب ذلك مشاجرات كثيرة أفضت إلى زيادة النفور بين الجنرال الروسي وأعضاء الحكومة المؤقتة. ولم يقبل أعضاء الحكومة المؤقتة إلا طلبًا واحدًا

من طلبات الجنرال (كولبار) وهو منع مجلس النواب من إعادة انتخاب البرنس (ألكسندر دي باتنبرغ) أميرًا على بلغاريا.

وقد اجتمع مجلس النواب البلغاري في ٣١ أكتوبر عام ١٨٨٦، وانتخب في ١١ نوفمبر البرنس (فالدماردي دانمارك) أميرًا على بلغاريا. وكان هذا الانتخاب موافقًا لمصالح بلغاريا وغير مخالف لرغائب الروسيا، فإن هذا البرنس هو شقيق قيصرة الروسيا (زوجة القيصر إسكندر الثالث ووالدة القيصر الحالي). ولكن ملك الدانمارك رفض بتاتًا قبول تعيين نجله أميرًا على بلغاريا فاضطر مجلس النواب البلغاري لتعيين المسيو (جيفكوف) حاكمًا مؤقتًا لبلغاريا.

ولاريب أن الروسيا كانت تود احتلال بلغاريا، وجعلها في قبضة يمينها. ولولا ذلك لكانت سألت ملك الدانمارك أن يقبل تعيين ابنه أميرًا على بلغاريا. ولما عرفت إنكلترا رغبة الروسيا ونواياها الحقيقية، سعت لدى النمسا للاتفاق معها ضد الروسيا، وسافرا لهذا الغرض اللورد (راندولف شرشل) إلى فيينا بعد زار برلين. وفي ٩ نوفمبر عام ١٨٨٦ وقف اللورد سالسبوري في لوندرة خطيبًا ووجّه الملام الشديد إلى الروسيا، وانتقد على سياستها وخطتها في بلغاريا وأعلن أن إنكلترا مستعدة للاتفاق مع النمسا في المسئلة البلغارية. فهاجت الجرائد الروسية، وقابلت مطاعن الوزير الإنكليزي بمثلها، وطلبت من الحكومة الروسية قطع العلائق مع إنكلترا واستدعاء السفير الروسي من لوندرة.

وفي هذا الأثناء قطعت الروسيا علائقها مع بلغاريا لمخالفة الحكومة المؤقتة لرغائبها. وفي ٢٠ نوفمبر عام ١٨٨٦ غادر الجنرال (كولبار) صوفيا واستصحب معه كل قناصل الروسيا، بعد أن علق في الشوارع احتجاجًا ضد أعمال الحكومة المؤقتة التي سماها بحكومة (اللصوص)، وترك الرعايا الروسيين في بلغاريا تحت حماية قنصل ألمانيا وفي الرومللي الشرقي تحت حماية قنصل فرنسا.

وقد عرض الباب العالي في ٣ دسمبر عام ١٨٨٦ على الدول الأوروبية تعيين البرنس (دي منجريلي) أميرًا على بلغاريا، ولكن الدول رفضت تعيينه بحجة أنه مبغوض من البلغاريين ومحبوب من الروسيا. ولما طال الأمر وطال انتظار البلغاريين لتعيين أمير لهم، أرسلت الحكومة البلغارية المؤقتة لجنة إلى عواصم أوروبا لسؤال الدول التعجيل بالاتفاق على تعيين أمير لبلغاريا. فسافرت اللجنة إلى فيينا حيث قوبلت فيها باحترام عظيم، ثم قصدت برلين ولكنها لم تقابل فيها بمثل ذلك الاحترام، وبعد ذلك سافرت إلى باريس ولوندرة. ومن الصدف الغريبة أنها تقابلت في محطة (كولونيا) مع البرنس (ألكسندر دي باتنبرغ) فحيته أجلّ تحية وأبلغته بقاء الأمة البلغارية على ولائها له ولكن البرنس كان يعلم أن عودته إلى بلغاريا صارت أمرًا مستحيلاً. وبعد أن أتمت اللجنة رحلتها قصدت الأستانة العلية ورفعت إلى مقام جلالة السلطان الأعظم فروض التابعية، وأخذت تتخابر في عاصمة الدولة مع رجال تركيا، ومع سفير الروسيا ولكن الاتفاق لم يحصل بينها وبين السفير الروسي. (فأرسلت عندئذ الدولة العلية في آخر شهر

مارس عام ١٨٨٧ رضا بك) إلى صوفيا بصفة مندوب عالٍ من قبلها لإيجاد الوفاق بين الأحزاب البلغارية وبعضها، وبعثت بمذكرة للدول الأوروبية أبانت لها فيها أن بقاء بلغاريا بهذه الحالة مضر بها وأن التعجيل بحل المسألة صار واجبًا.

ولما يأس البلغاريون من اتفاق الدول الأوروبية على تعيين أمير لهم، عرضت الحكومة المؤقتة على مجلس النواب البلغاري انتخاب البرنس (فرديناند دي ساكس كوبور)، فانتخبه المجلس في يوم ٧ يوليو عام ١٨٨٧ أميرًا على بلغاريا، وأبلغه ذلك بصورة رسمية، فأرسلت عندئذ الدولة العلية لدول أوروبا تسألها رأيها في الأمر، فأجابت كل دولة على حدتها بأنها تقبل تعيين البرنس (فرديناند) إذا وافق ذلك رغبة الدول كلها. إلا الروسيا فإنها أجابت بأنها لا تقبل أي قرار يصدره مجلس النواب البلغاري. فامتنع بذلك إجماع الدول على تعيين البرنس (فرديناند). أما البرنس نفسه فإنه بعد أن بقي مترددًا بين القبول والرفض بضعة أيام قبل إمارة بلغاريا، وسافر إلى صوفيا في ١٠ أغسطس عام ١٨٨٧ وعند وصوله إليها أرسل للحضرة السلطانية تلغرافًا أعرب فيه عن صدق إخلاصه وعن أمله في مساعدة الدولة العلية له. وفي ١٤ أغسطس أدى أمام مجلس النواب البلغاري يمين الإخلاص للأمة البلغارية والعدل في الأحكام. وفي ١٨ أغسطس زار مدينة (فيلوبوبوليس) عاصمة الرومللي الشرقي، مظهرًا بذلك أنه لا يرضى بترك هذه المقاطعة للدولة العلية. وقد شكل الوزارة البلغارية بعد ذلك تحت رئاسة المسيو (ستامبولوف) أشد أعداء الروسيا في بلغاريا.

وقد سأل الباب العالي الحكومات الأوروبية عن رأيها بشأن جلوس البرنس (فرديناند) على كرسي إمارة بلغاريا، فأجابت الروسيا بأن الدولة العلية يجب عليها التداخل في بلغاريا، وطرد البرنس منها وأجابت بعض الدول الأخرى بضرورة الاتفاق مع الروسيا في الأمر. فعرضت الروسيا على الدولة العلية إرسال الجنرال الروسي (إرنروت) إلى بلغاريا لتوطيد الأمن فيها وخلع البرنس (فرديناند)، فقبلت الدولة العلية ذلك ولكنها اشترطت على الروسيا اشتراك مندوب عثماني مع (إرنروت) في مأموريته. وفي هذا الأثناء كلفت إنكلترا والنمسا وإيطاليا قناصلها في صوفيا بمقابلة البرنس (فرديناند) واعتباره أميرًا على بلغاريا. فكان هذا العمل بمثابة اعتراف من هذه الدول الثلاث بتعيين البرنس (فرديناند).

ومن حسن حظ البرنس (فرديناند) أن المخابرات لم تنجح بين الدولة العلية والروسيا، وبقيت الحالة على ما هي عليه وسارت بلغاريا في عهد وزارة المسيو (ستامبولوف) على سياسة مناقضة لسياسة الروسيا بالمرة. ولم تعتدل سياستها وتتحسن علاقاتها مع الروسيا إلا بعد سقوط (ستامبولوف) وقتله واعتناق البرنس (بوريس) ولي عهد بلغاريا وابن البرنس (فرديناند) للدين الأرثوذكسي في هذه السنين الأخيرة، ولم يعترف جلالة السلطان الأعظم بتعيين البرنس (فرديناند) أميرًا على بلغاريا إلا بعد تحسن علاقاته مع الروسيا. وقد دل ذلك على أن بين الروسيا والدولة العلية ألفة ومودة. وبعد اعتراف الحضرة السلطانية

بتعيين البرنس (فرديناند) أميرًا على بلغاريا اعترفت به الدول جمعاء. وبذلك انتهت المسئلة البلغارية.

ومن الأمور المحزنة أن كل أزمة من أزمات المسئلة الشرقية تنتهي بسلخ جزء أو أجزاء من أملاك الدولة العلية، فقد فقدت الدولة في هذه الأزمة الروملي الشرقي وأضاعت نفيس أوقاتها في مخابرات لا نفع فيها ولا جدوى.

* * *

الأزمة السابعة
المسئلةالأرمينية

لقد اعتقد بعض سواس الدولة العلية زمنًا طويلًا أن الدولة الوحيدة التي يجب مصافاتها والتقرب منها والعمل بإرشاداتها هي دولة إنكلترا دون سواها من الدول الأوروبية. ورسخ هذا الاعتقاد في أذهان الكثيرين حتى أنه كان يستحيل على أحد سواس الدولة العثمانية أن يتنبأ بمصير هذه المودة الإنكليزية القديمة وبالعداوة الشديدة التي أصبحت تجاهر بها إنكلترا نحو الدولة العلية. ومن يطلع على مذكرات وزراء تركيا السالفين ووصاياهم، يجد أن أكثرهم كانوا ينصحون سلاطينهم بإخلاص الود للدولة الإنكليزية، وباتخاذها الصديقة الوحيدة بين دول أوروبا. ولا ريب أن ثقة الدولة العلية بإنكلترا أضرت بها ضررًا بليغًا، وكانت سببًا لحروب عديدة فقدت فيها تركيا المال والرجال والبلدان. وإن كل عارف بتاريخ إنكلترا وبسياستها في ماضيها وحاضرها لا يرتاب لحظة واحدة في أن الدولة الإنكليزية لا صديق لها، وأن صداقتها المزعومة للدولة العلية لم تكن سلاحًا للإضرار بالدولة العلية نفسها وآلة تكسبها من المكاسب بقدر ما تجر على تركيا من الخسائر.

وما السياسة في عرف الإنكليز إلا علم الكذب والنفاق والحيل؛ فهم لا يعرفون مع لاسياسة شرفًا ولا يحترمون عهدًا، ولذلك كانوا في الحقيقة ألد أعداء الدول التي يتظاهرون لها بالصداقة والولاء، وكانت الدول المعادية لهم سالمة من مكائدهم ومن خداعهم.

ولم يرتفع الستار تمامًا وتنكشف حقيقة أميال الإنكليز نحو الدولة العلية، إلا في عام ١٨٩٣ عندما أظهر سمو العباس أنه لا يعرف له متبوعًا غير الحضرة السلطانية، ويمم دار السعادة لتأدية فروض التابعية والإخلاص لصاحب الخلافة العظمى. فإن الإنكليز ما دخلوا مصر إلا بسبب الشقاق بين المتبوع الأعظم والتابع، وما توطدت سطوتهم فيها إلا بذلك الشقاق المشؤوم. فكان من الأمور البديهية أنّ تقرب عزيز مصر من الحضرة السلطانية يضر بمصالحهم في مصر، ويحرج مركزهم فيها ويلبس المسئلة المصرية ثوبًا جديدًا في أعين الناس كافة. ولذلك هم بذلوا الجهد الجهيد في تنفير سمو العزيز من السلطنة السنية. ولما لم يفلحوا، أخذوا ينفرون صاحب الخلافة من أمير مصر، فحبطت كذلك مساعيهم في هذا السبيل. وبعد زيارة سمو الخديو للأستانة في المرة الأولى انتشرت الإشاعات في كل دوائر أوروبا السياسية بأن الإنكليز يسعون لدى الدولة العلية في خلع السمو الخديو الحالي، وأن جلالة السلطان الأعظم يقابل هذه المساعي بزيادة الانعطاف نحو أمير مصر وزيادة إظهار الرعاية له ولشعبه ولبلاده.

وقد تكررت هذه الإشاعات وأكدها الكثيرون من رجال السياسة الأوروبية، وانتظر الكل عندئذ حصول فتور وجفاء في العلائق بين الدولة العثمانية ودولة بريطانيا. إلا أنه لم يكن يخطر على بال أحد وقتئذ أن إنكلترا تعمل على هدم السلطنة العثمانية انتقامًا منها، وتخلق الاضطرابات والثورات في قلب المملكة التركية تشفيًا من صاحب الخلافة الإسلامية. ولكن إنكلترا اشتهرت بأنها لا تقف أمام عائق لبلوغ غايتها وإدراك بغيتها، فقد سلحت الأرمن البروتستانت وألقت عليهم التعليمات بإحداث هيجان عام في كافة أنحاء المملكة العثمانية، والاعتداء على المسلمين في كل بلد عثمانية ووعدتهم بالمساعدة والتداخل وإيجاد مملكة أرمنية مستقلة. وبالجملة لم تجد إنكلترا وسيلة لوضع يدها نهائيًّا على وادي النيل سوى خلق المسئلة الأرمينية.

وكان لإنكلترا في الثورة الأرمنية جملة مقاصد؛ فهي كانت تريد قبل كل شيء زعزعة أركان الأمن والسلام في تركيا وإضعاف سلطة الحكومة العثمانية وإرهاب جلالة السلطان الأعظم، وإجباره على الخضوع لرغائبها والعمل بأوامرها. وكانت إنكلترا تعلم علم اليقين أن اضطراب الأحوال في تركيا وقيام المسيحيين ضد المسلمين والمسلمين ضد المسيحيين، وما شاكل ذلك من الأمور يدعو حتمًا إلى تداخل أوروبا في الأمر وتحزبها ضد الدولة العلية إذ الحقائق تنشر في أوروبا مقلوبة. وطالما اعتدى المسيحيون على المسلمين وادعت جرائد أوروبا أن المسلمين هم المعتدون، وأنهم وحدهم المقترفون لكل الآثام. وكان الإنكليز يعلمون أيضًا أن

تداخل أوروبا في مسائل تركيا وتحزبها ضدها يملآن قلوب المسلمين غلاً - وكراهة للمسيحيين، ويشجعان المسيحيين على الاستمرار في خطتهم الثوروية؛ فيزداد بذلك البلاء ويعم الدمار والفناء وتنزل المصائب على تركيا وتحل البلايا بالسلطنة العثمانية. وازدياد كراهة المسلمين لأوروبا كان من شأنه أن يجعل المصريين في يأس من نجاة وطنهم وتداخل الدول في صالحهم فيستسلمون للإنكليز ويعتدل سمو الخديو مع المحتلين. وهذا جل ما كان يتمناه الإنكليز من تحزب أوروبا ضد الدولة وضد الإسلام.

وغير ذلك فإن إنكلترا كانت تعمل بتحزيبها لأوروبا ضد الدولة العلية، وضد الإسلام على تفهيم المسلمين كافة بأنها الفائدة لزمام أوروبا، وأنها صاحبة الأمر والنهي في سياسة الدول ليمتلئ بذلك المسلمون رهبة منها وتزداد سيطرتها في العالم الإسلامي. وكان السياسة البريطانية ترمي إلى أحد أمرين إما إرهاب جلالة السلطان الأعظم وتسييره حسب أهوائها وأغراضها، وإما خلعه وتولية من يكون بالطبع صنيعة لإنكلترا وأسيرًا لها. ولا ريب أن خلع جلالة السلطان الأعظم كان يكون سببًا لقلاقل لا عداد لها وداعية لاضطراب عام في كافة أنحاء العالم العثماني والإسلامي. فمن ذا الذي كان يرضى من العثمانيين أن تسقط أوروبا السلطان العثماني وتتداخل في شؤون الدولية العلية لهذا الحد؟ ومن ذا الذي كان يرضى من المسلمين أن تنزل أوروبا المسيحية خليفة الإسلام عن عرش خلافته؟ ومن ذا الذي كان يرى من العثمانيين والمسلمين هذا الأمر الخطير بعين

الرضا والسكون؟ ومن ذا الذي كان يقبل الخضوع لسلطان عينته أوروبا ولخليفة أجلسته على عرش الخلافة دول المسيحية بعد أن خلعت خير سلطان وأشرف خليفة؟ بل وماذا كان يعمل الكاثوليكيون لو توصل جلالة السلطان الأعظم إلى خلع حضرة البابا؟ أي إلى عمل ما تريد إنكلترا أن تعمله معه.

إن تحقيق أمنية إنكلترا بخلع جلالة السلطان الأعظم كانت تكون تحقيقًا للشرور والمصائب، والبلية التي لم ير النوع البشري مثيلاً لها في تاريخه.

وقد أوضحنا في مقدمة هذا الكتاب أن إنكلترا تريد هدم السلطنة العثمانية وتقسيم الدولة العلية ليسهل لها امتلاك مصر وبلاد العرب، وجعل خليفة الإسلام تحت حمايتها وآلة في أيديها. وهي تقصد بتقسيم الدولة العلية غير ذلك إحداث حرب عمومية في أوروبا وإضعاف فرنسا والروسيا. فإن الموازنة الأوروبية لا تتم إلا ببقاء الدولة العلية وسلامتها. وإذا قسمت هذه الدولة (لا قدر الله) قامت الثورات في كل أنحاء الشرق وهاجت أمم البلقان، وصار كل يطالب بشيء فيعم الهيجان وتقوم الحرب العمومية ولا محالة. وبما أن الإنكليز كانوا يؤملون نوال مصر وبلاد العرب، فإنهم كانوا يرضون ترك الشام لفرنسا والأستانة للروسيا ولا يخفى أن استيلاء فرنسا على الشام والأماكن المقدسة من شأنه أن يقيم في وجهها كثيرًا من الأمم المسيحية ويثير المسلمين كافة ضدها ويجعل مستعمراتها الأفريقية والآسيوية التي أهلها مسلمون مشتعلة نيران الثورة في سائر أنحائها. كذلك استيلاء الروسيا على الأستانة فإنه كان يغير بالمرة وجه الوجود ويفقد

الموازنة الأوروبية، ويقيم ضد الروسيا كل المسلمين التابعين لها وغير التابعين. فإن الأستانة تعتبر في نظرنا معاشر المسلمين قلعة الإسلام وحصنه الحصين والمدينة التي يجب المحافظة عليها أكثر من سواها بعد مكة والمدينة. فقد وعد الرسول عليه الصلاة والسلام الفاتح لها بالجنة دليلاً على ما لها من الشأن والأهمية.

ومن ذلك يرى القارئ أن إنكلترا عملت بإيجادها للمسئلة الأرمينية على تدمير ملك آل عثمان وضعضعة السلطة الإسلامية وإذلال العثمانيين والمسلمين، وإحداث حرب عامة في الغرب وفي الشرق.

* * *

وقد والت إنكلترا الأرمن بالتشجيع والتحريض على متابعة الثورة والهيجان، وما فتئت ترسل إليهم الذخائر والأسلحة، وتحضهم على الاسترسال في التمرد والعصيان، فعملوا بتحريضها وتلطخوا بدماء الجرائم والفظائع متسلحين في كل أعمالهم بالأسلحة الإنكليزية. ورأى العالم هذه الطائفة التي كانت عائشة في بحبوحة السعادة والرفاهية والتي كان يسميها العثمانيون (بالملة الصادقة) والتي لها في مناصب الحكومة والإدارات وفي التجارة والصناعة الشأن الأول، تثور ضد الدولة العلية؛ هذه الدولة العادلة المعتدلة التي أراد أحد ملوكها إجبار المسيحيين على اعتناق الدين الإسلامي، فعارضه العلامة أبو السعود وأرجعه عن عزمه. هذه الدولة التي تركت للأرمن وغيرهم حرية دياناتهم وتقاليدهم واحترمت رجال دياناتهم كعلماء المسلمين...

ولما جرت محاكمة ثوار الأرمن في عام ١٨٩٣ أمام محاكم (أنقرة)، ظهرت الحقيقة التي لا ريب فيها وتبين للعالمين أن إنكلترا هي الموعزة لهم بالثورة والمحرضة لهم على شق عصا الطاعة للدولة العلية. فقد ضبط رجال البوليس العثماني كاتب أسرار الجمعية السرية المدبرة لحركة الثورة وبين يديه أوراقه المشتملة على أكثر أسماء الأعضاء، واتضح أن الأرمن البروتستانت هم وحدهم القائمون بالثورة دون الكاثوليك، وأن لهم جمعيات سرية داخل الدولة العلية وخارجها، وأن هذه الجمعيات تمد بالمال الجرائد الأرمنية الثورية وعلى الخصوص جريدة (هنتشك) التي هي أهمها. وقبض كذلك رجال البوليس العثماني على بعض المبعوثين الأمريكان البروتستانت الذين كانوا يشتركون مع الأرمن في تدبير الدسائس، فاحتج سفير الولايات المتحدة على القبض عليهم وطلب الإفراج عنهم، فتعطفت الحضرة السلطانية وسمحت له بإرسال مندوب من قبله للتحقيق في أماكن الواقعة، فسافر المندوب ولما عاد قدم تقريرًا قال فيه إن التحقيقات التي أجراها الحكام العثمانيون منطبقة على العدل، وإن الذين قبض عليهم من مبعوثي البروتستانت لا يستحقون المساعدة ولا الرأفة.

وقد أبان التحقيق في قضية ثوار الأرمن أمام محاكم (أنقرة) أنهم كانوا يجمعون الأموال باسم المستشفيات المراد إنشاؤها، وكانوا ينفقونها على شراء الأسلحة ونشر الأفكار الثورية وترويجها بين سفلة الأرمن، وأن رجال الدين من الأرمن والرهبان كانوا يساعدونهم ويسكنون بعضهم في الكنائس، وأن مدينة

(مرسيوان) جعلت مركزًا لأكبر جمعية. واستدل من التحقيق على أن بعض رجال السياسة الإنكليزية كالمستر غلادستون شجّع سرًّا بكتابات خصوصية بعض رجال الدين من الأرمن على الثورة، وإحداث القلاقل في تركيا ووعدهم بمساعدة إنكلترا وتعضيدها وتشكيل إمارة أرمنية مستقلة.

وأبان التحقيق كذلك أن ثوار الأرمن كانوا يخطبون في جمعياتهم السرية ضد الدولة العلية، ويحرضون سفلة قومهم على السلب والنهب وقطع الطريق وارتكاب الفظائع والجرائم؛ حتى تعتقد أوروبا أن الأرمن أمة حية وتعمل لإخراجها من تحت سلطة الدولة العلية. وأبان التحقيق أيضًا أنهم كانوا متفقين على رموز وإشارات للتعارف بها كرفع الشوارب ومس الآذان وتغطية الوجه وما شاكل ذلك، وأنهم كانوا يتزيون بزي الأتراك والأكراد والجراكسة ويفتكون بالمسلمين وببعض الأرمن أنفسهم لتشيع الجرائد في أوروبا أن المسلمين متعصبون، وأن الأرمن يقاسون العذاب أشكالاً وألوانًا. واتضح من التحقيق أن ثوار الأرمن كانوا يسرقون الخيول ويسلمونها لراهب اسمه (دانيال) اشتهر بالمهارة الفائقة في صبغ الخيول، وتغيير ألوانها ثم يبيعونها بعد ذلك وأنهم كانوا يهددون من لا يريد الانخراط في سلك جمعياتهم بالقتل وكانوا يقتلون كل من يفشي أسرارهم.

وأثبت التحقيق جليًّا أن ثوار الأرمن كانوا ينشرون في أنحاء المملكة العثمانية إعلانات باسم المسلمين تحرض الأمة على إشهار العداوة لجلالة السلطان الأعظم والمناداة بخلعه. وقد عثر المحققون في هذه القضية المهمة على

نصوص هذه الإعلانات مطبوعة في جريدة (هنتشك) الأرمنية التي تطبع في لوندرة.

وقد جرت المرافعات في هذه القضية أمام محاكم أنقرة وأظهر حضرة المفضال محمد عارف بك أفندي المدعي العمومي بأجلى بيان أن المحرك لهذه الفتنة هم أعداء الدولة العلية، وأنه يجب القصاص من هؤلاء الثوار المجرمين الذين خانوا عهد الدولة والوطن. ومن أصدق العبارات التي قالها في مرافعته قوله:

«إن رعايا جلالة مولانا السلطان الأعظم من الأرمن الذين هم من مدة ستمائة سنة مغمورون في بحار تفضلات الدولة العلية، وإحساناتها والذين هم برعاية مولانا العادل ممتعون بالراحة والعدل، محافظون مثل بقية الرعايا العثمانية المخلصة على وطنيتهم وحريتهم الدينية وآدابهم ولغاتهم، وظلوا كل هذه القرون لم يتعرض لهم أحد بسوء لا لأخلاقهم ولا لحيثياتهم المدنية، ولا لأموالهم ولهم في كافة الولايات والمدن والنواحي كنائس كبرى شائقة شاهقة، ومدارس عليا آهلة عامرة ومجالس روحانية حرة. فنحن بغاية الأسف نرى أشخاصًا منهم ينصاعون للتأثيرات الشيطانية التي يلقيها عليهم أعداء المملكة فيرتكبون من وقت إلى آخر، وفي كثير من الجهات والنواحي جرائم لا توافق شروط الأمانة والصداقة.

وهذه الأعمال الفظيعة التي يراها الرأي العام منافية للإنسانية وشريعة المروءة، ومن نتائج الكفران بالنعم ونكران الجميل، استوجبت بالطبع تنبه الحكومة الشاهانية وتكدر جلالة السلطان الأعظم وأثارت عواطف الأسف والحزن بل والخجل عند جميع العقلاء من طائفة الأرمن».

وقد صدرت على المجرمين أحكام مختلفة فحكم على بعضهم بالإعدام وحكم على البعض الآخر بالسجن. وصاروا عبرة لغيرهم من الأشرار والمفسدين. ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله.

وقد تلطف جلالة السلطان الأعظم وعفا عن بعض المجرمين، وعدل الحكم على الآخرين، فكان ذلك منه منتهى الرحمة قصارى والإحسان ودليلاً ساطعًا على أن خليفة المسلمين رؤوف بكل رعاياه على السواء لا كما يدَّعيه كتاب الإنكليز وخطباؤهم زورًا وبهتانًا.

وإن قضية (أنقرة) لموعظة كبرى لسائر المسلمين؛ فهي تبين مقدار عداوة الإنكليز للدولة العلية وللإسلام وتظهر خبايا السياسة البريطانية وتكشف النقاب عن حقيقة الصداقة المزعومة التي كانت تتظاهر بها إنكلترا نحو الأتراك والمسلمين. فلم يبق بعد هذه القضية الشهيرة شك. ولاريب في أن الإنكليز يعملون على تدمير المملكة العثمانية وإثارة عواطف المسيحيين في كل بقاع الأرض ضد المسلمين، أي أنهم يعملون لإرجاع أزمان الحروب الصليبية. فليتذكر من يريد أن يتذكر من بنى الدولة العلية ومن بنى الإسلام.

* * *

ما ارتفعت نيران الثورة الأرمنية، وقام الأرمن بإظهار ثمرات تدبيراتهم وثمرات التلقينات الإنكليزية، حتى هبت الجرائد البريطانية موجهة إلى الدولة العثمانية سهام الشتائم والقبائح طاعنة على جلالة الخليفة الأعظم الطعن السافل البذيء، مدعية كذبًا أن جلالة الخليفة هو الموعز للأكراد بالفتك بالأرمن وقتلهم هم ونساؤهم وأطفالهم. وهي أكذوبة لم ير التاريخ لها مثيلاً. فإن كتاب الإنكليز الذين كانوا يسطرون هذه الشتائم والمطاعن الساقطة كانوا يعلمون حق العلم أن رجال السياسة البريطانية هم الموعزون للأرمن بالثورة وأن الأرمن هم المعتدون. وفي أغلب الأحيان كان كتاب الإنكليز الذين يطعنون على الدولة العلية وسلطانها الأعظم هم أنفسهم من الموعزين للأرمن بالثورة ومن المحرضين لهم على الاسترسال في شق عصا الطاعة والعصيان. وهي رواية غريبة في بابها يجب على التاريخ أن يدونها بغاية الاعتناء ليعرف الأعقاب كيف تخدم إنكلترا الإنسانية وكيف تحمي المسيحيين في الشرق....

ولم تكن حركة الخواطر في إنكلترا بشأن الأرمن إلا حركة سياسية وحركة دينية في آن واحد. فرجال السياسة كانوا يؤملون الوصول بالثورة الأرمنية إلى هدم المملكة العثمانية والاستيلاء بصفة نهائية على مصر بلاد العرب، وبما أنه كان يستحيل عليهم أن يفهموا العامة من قومهم هذه الغاية البعيدة، فقد أهاجوا خواطر الشعب الإنكليزي بعوامل الدين. فكنت ترى الكنائس ميدانًا لأعداء تركيا ولأعداء الإسلام، وكانت منابرها مهبطًا لأدنى الشتائم الموجهة

للدين الحنيفي ولخليفة المسلمين. وكان رجال الدين البروتستانتي من أكبر العاملين على تهييج الأفكار في مسئلة الأرمن، وكانت أغلب المجتمعات التي تعقد لمساعدة الأرمن تعقد تحت رئاستهم، حتى أنه كان يخيل للإنسان أن الأمة الإنكليزية بسواسها ورجال دينها ليست من أمم القرن التاسع عشر بل أمة من أمم المسيحية أيام الحروب الصليبية بعثت لتذكير المسيحيين بوجوب معاداة المسلمين ومطاردتهم....

ومن أكبر الدلائل على تعصب الإنكليز ضد الدولة العلية وضد الإسلام أن المستر (غلادستون) زعيم حزب الأحرار في إنكلترا قام نصيرًا للأرمن وطعن على صاحب الخلافة الإسلامية الطعن المر، واتهمه بأنه هو السافك لدماء الأرمن الآمر بقتلهم وبالفتك بهم. وكان في كل خطاباته يعلن بصوته الرنان أنه لا ينتصر للأرمن بصفتهم مسيحيين بل إنه ينتصر لهم بصفتهم من النوع الإنساني ويصرح جهارًا بأنه يخطب في صالح المسلمين، إذا لم ينصف المسيحيون المسلمين في بقعة من بقاع العالم. ولما كان بعض السُّذَّج من المسلمين الذين يعجبون بكل شيء في أوروبا حتى بسياسة دولها ضد العثمانيين وضد المسلمين يظنون أن المستر (غلادستون) صادق في دعواه، فقد كتبت إلى هذا السياسي الإنكليزي العظيم في صيف عام ١٨٩٦ كتابًا ذكرته فيه بأنه كتب لي في يناير عام ١٨٩٦ نفسه «أن زمن الجلاء عن مصر قد وافى منذ سنين»، وبأنه صرح في كل خطاباته بأنه مستعد لمساعدة المسلمين وللدفاع عنهم، إذا رآهم في حاجة لمساعدته ولدفاعه. وسألته

إلقاء خطبة في إنكلترا على مسمع من سواس بريطانيا وكتابها لتذكير بني قومه بضرورة الجلاء عن مصر، والوفاء بالوعد واحترام شرف جلالة الملكة وشرف التاج الإنكليزي، فأجابني المستر (غلادستون) بجواب مدهش للغاية وهو «إني نصير للجلاء عن مصر، ولكني لا أستطيع التداخل في مسئلتها لأني لا سلطة لي في بلادي ولست إلا أحد أبنائها الخصوصيين».

فكيف يدعي المستر غلادستون أنه عديم السلطة في بلاده عندما يطالب بالدفاع عن المصريين، وبمطالبة إنكلترا بالجلاء عن مصر وهو بعينه المثير لعواطف الإنكليز ضد الدولة العلية وضد المسلمين؟ أيكون قوي السلطة عالي الصوت في مسئلة الأرمن وعديم السلطة خافت الصوت في مسئلة مصر؟ أين إذن صدق المستر (غلادستون) في قوله إنه مستعد للدفاع عن المسلمين إذا رآهم في حاجة للدفاع عنهم؟ أو ليس الواجب على المستر (غلادستون) أن يذكر حكومة بلاده بوجوب احترام التعهدات العلنية الصريحة والمعاهدات الدولية المختصة بمصر قبل أن يطالب الحكومة العثمانية باحترام المادة (٦١) من معاهدة برلين؟ ألا يعلم المستر (غلادستون) أنه يجب على إنكلترا أن تحترم وعودها وعهودها، قبل أن تطالب الحكومات الأخرى باحترام مادة من مواد معاهدة دولية؟ أو ليس رفض المستر (غلادستون) قبول المدافعة عن مصر والمطالبة بالجلاء عنها بمثابة إعلان لتعصبه ضد الدولة العلية وضد المسلمين؟ ألا يدل هذا الجواب الذي بعث به

إليّ المستر (غلادستون) دلالة صريحة على أن سواس بريطانيا يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم؟

إن تعصب المستر (غلادستون) وأصحابه ضد الدولة العلية وضد المسلمين واضح لاريب فيه. وقد أظهره لأوروبا بعض الكتاب المنصفين. ولكن أجدر هؤلاء الكتاب بالذكر هو (الفيكونت دي كورسون) الفرنساوي فإنه وضع رسالة[1] أبان فيها دسائس الإنكليز في المسئلة الأرمينية وأعمال ثوار الأرمن وفظائعهم. وإنا نقتطف من هذه الرسالة الجليلة بعض شذرات للاستشهاد بها في هذا المقام:

أوضح الكاتب في أول رسالته أن الجرائد الإنكليزية كانت تتنبأ بكل الحوادث الأرمنية وقال في صحيفة (٦) بهذا الصدد:

«والواقف على مسئلة الأرمن بحذافيرها يتحقق لديه أنه ما من حادثة وقعت في البلاد التي اصطلح الإنكليز على تسميتها بأرمينيا إلا وتكون الجرائد الإنكليزية في لندرة قد أنبأت بها قبل حدوثها بزمن طويل جدًّا، فتراها تبين لقرائها نوع الحادثة التي ستقع ومكان وتاريخ وقوعها كما فعلت في حادثة وادي (تالوري). ولا يجدر بالعاقل أن يتخذ هذا الإنباء بالمستقبل ضربًا من ضروب التبصر الذي امتازت به الجرائد الإنكليزية، بل لابد أن يذهب في تفسير معماه

(١) وقد اعتنى بتعريبها حضرة الفاضل محمد أفندي مسعود.

إلى ما فسره به من قال إن الثورة الأرمنية أشبه شيء ببضاعة جهزها الإنكليز في مجتمعاتهم السياسية، وأخذوا في تصديرها حسب الطلبات إلى جهات معلومة».

واستدل الكاتب على كذب الجرائد الإنكليزية بأقوال بعضها حيث كتب في صحيفة (١٠):

«ولقد اعتنينا اعتناءً تامًّا بجمع ما نشرته الجرائد المشار إليها في هذا الموضوع، وثابرنا على هذا العمل مدة طويلة ثم أمعنّا النظر فيه وضاهينا بين أجزائه، فظهر لنا من المناقضات بين أقوال الجريدة الواحدة ومن الاختلافات الواضحة ما يدع القارئ في ذهول واستغراب. مثال ذلك أن بعض الجرائد كانت ترثى لحال الأرمن وتصف ما نابهم من الذل والهوان وما حاق بهم من المصائب والنوائب بعبارة يضطرب لها ذوو الشفقة والحنان، ثم تورد عقب هذا الوصف أشعارًا حماسية قديمة هي عين الذي نشر حينما استقلت بلاد اليونان إثارة للخواطر وتهييجًا للنفوس. أما الجرائد الأخرى، وفي مقدمتها جريدة (الغلوب) فكانت تنسب إلى زميلاتها الغش وتضليل الرأي العام بما تنشره من الأكاذيب بشأن المسئلة الأرمينية، وقد قالت في بعض أعدادها الصادرة في شهر يناير سنة ١٨٩٥بالحرف الواحد ما يأتي:

«إن الفظائع التي أسند إلى الأتراك اقترافها ضد الأرمن هي أكبر ما غشت به الجرائد الإنكليزية الرأي العام الإنكليزي».

وأثبت الكاتب أن عقلاء الأرمن سخطوا على إنكلترا واعتبروها عدوتهم الحقيقية التي ألقت بهم في مهواة الهلاك وكتب بهذا الشأن في صحيفة (١٢):

«وإننا لم نكلف خواطرنا إبراز الحقائق من مكامنها إلا إشفاقًا بأرميني الأقاليم الآسيوية الذين رضخوا لإيعاز الأجنبي لهم بشق عصا الطاعة، فسببوا بذلك ضياع حياة الكثيرين منهم وانتشار الفقر والفاقة في جميع أنحاء البلاد الأرمنية، واستيلاء الوساوس والقلق على قلوب الأفراد وعقولهم. وفي يقيننا أن العقلاء منهم أخذوا الآن يعضُّون على الأصابع ندمًا على ما فرطوا فيه، ويسخطون على الذين بتغريراتهم الخبيثة كانوا سبب وقوعهم في هاوية لا قرار لها، وما ذلك إلا لكون أولئك العقلاء يعلمون علم اليقين أن دعوة الحكومة العثمانية لإصلاح شؤون الأرمن وترتيب أحوالهم، لا تكون بالقيام عليها وتمهيد الطريق لتداخل الأجنبي في أمورها الداخلية. كما يعلمون أن الثورة تستدعي الحكومة إلى اتخاذ الوسائل اللازمة لقمعها وهو ما يستغرق زمنًا طويلاً يمكن اعتباره عقبة في طريق التقدم وحائلاً دون ارتقاء العمران».

وقد أبان (الفيكونت دي كورسون) أن المسيحيين في الدولة العلية ممتعون بجميع الحقوق التي يتمتع بها المسلمون، وأنهم ممتازون عنهم بعدم دخول العسكرية. ومما كتبه في هذا الموضوع قوله:

«تقضي قوانين الحكومة التركية ونظاماتها العمومية على التركي المسلم بمهاجرة بيته ومفارقة أهله وخلاَّنه للانتظام في سلك العسكرية؛ حيث يلبث ضمن العاملين في الجيش ست سنوات متوالية وثماني سنوات في الجيش الاحتياطي، ريثما يكون صاحبه أو رفيقه أو جاره الأرمني أثناء كل تلك السنوات متمتعًا بحريته المطلقة قائمًا بأعماله المعيشية عاملاً على ترقية نفسه في سلم الهيئة الاجتماعية؛ لأنه يكون قد عوفي من الدخول في الجيش بدفع بدل نقدي طفيف لا يجوز للمسلم أن يفدي نفسه به ولا بأمثاله أضعاف الأضعاف.

وبديهي أن هذا الامتياز الممنوح للمسيحيين دون غيرهم من الأهالي قد ألحق بالمسلمين أضرارًا كثيرة أقلها تناقص النسل وعدم التأهل لتولي الوظائف والمناصب في الحكومة».

وأثبت الكاتب كذلك بالبرهان الدامغ والحجة القاطعة أنه يستحيل تشكيل مملكة أرمنية. وقال في هذا الصدد ما تعريبه:

«أيجهل الإنكليز الذين تداخلوا في المسئلة الشرقية، وقالوا بضرورة إنشاء مملكة أرمنية تكون بلا شك تحت رعايتهم وفي ظل حمايتهم، أن الأكراد هم بلا جدال ولا ارتياب أصحاب البلاد بالنظر لكونهم أكثر عددًا من جميع الأمم التي تعيش فيها. وهذه إحصائية صريحة لسكان الولايات الاثني عشر التي يسكنها الأرمنيون والأكراد منقولة عن كتاب (تركية آسيا) للمسيو (فيتال كينيه):

	مسلمون	أرمن	غيرهم	المجموع
أطنه	١٥٨٠٠٠	٩٧٤٥٠	٧٤٩١٨٠	٤٠٣٤٣٠
حلب	٧٩٢٤٥٠	٤٩٠٣٠	١٥٤٢٧٠	٩٩٥٧٥٠
أنقرة	٧٦٣١٢٠	٩٤٢٩٠	٣٥٤٦٣	٨٩٢٨٧٠
بتليس	٢٥٤٠٠٠	١٣١٣٩٠	١٣٢٣٠	٣٩٨٦٢٠
ديار بكر	٣٢٨٦٤٠	٧٩١٣٠	٦٣٦٨٠	٤٧١٤٥٠
أرضروم	٥٠٠٧٨٠	١٣٤٩٦٠	٩٩٥٠	٦٤٥٦٩٠
قونيا	٩٨٩٢٠٠	٩٨٠٠	٨٩٠٠٠	١٠٨٨٠٠٠
معمورة العزيز	٥٠٥٤٤٠	٦٩٠٢٠	٦٥٠	٥٧٥١١٠
الموصل	٢٤٨٣٨٠	ـــــــ	٥١٩٠٠	٣٠٠٢٨٠
سيواس	٨٣٩٥١٠	١٧٠٤٣٠	٧٦٠٦٠	١٠٨٦٠٠٠
طرابزون	٨٠٦٧٠٠	٤٧٢٠٠	١٩٣٨٠٠	١٠٤٧٧٠٠
وان	٢٤١٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٠٩٠٠٠	٤٣٠٠٠٠
المجموع	٦٤٢٧٢٢٠	٩٦٢٠٠٠	٩٤٤٩٨٠	٨٣٣٤٩٠٠

وقدّر المستر أكزمنيس عدد الأكراد الحقيقيين ١٦٤٤٨٦٠؛ فيكون مجموع المسلمين في الولايات الاثنتي عشرة غير الأكراد ٤٧٨٢٣٦٠ والأكراد وحدهم ١٦٤٤٨٦٠، والأرمن من غريغوريانيين وكاثوليك وبروتستانت ٩٦٢٠٠٠ والأقوام الأُخر من يونانيين ولاتين وكلدانيين وأقباط ويزيدية ٩٤٤٠٨٠.

أما في الولايات السبعة وهي طرابزون وسيواس وأرضروم وأنقرة ووان وديار بكر وبتليش التي تأمل الجرائد الإنكليزية تأليف المملكة الأرمينية منها فيبلغ عدد سكانها كما يأتي:

مسلمون	٣٧٣٣٧٥٠
أرمن غريغوريانيين	٨٤٧٧١٠
بروتستانت	٦٠٧٣٤
كاثوليك	٥٨٤٧١
يونان أرثوذكس	٣٥٢٥١٢
متحدون	٣٨٠
نسطوريون	٩٢٠٠٠
كلدانيون	٤١٤٤٠
يعقوبيون	٥١٢٩٨
سوريون	٩٩٨٠
يزيديون	٩٤٦٢
أقباط	٣٧٢
مجموع المسلمين	٣٧٣٣٧٥٩
أرباب الديانات الأخرى	١٤٩٧٣٥٩

أي أن نسبة مجموع المسلمين في الولايات السبعة السالفة الذكر إلى عدد الأهالي الكلي كنسبة ١١ إلى ١٥، وعليه فتكون نسبة المسيحيين إليه هي ٤ إلى ١٥ ليس إلا والأرمن نصف هؤلاء فتكون نسبتهم إلى عدد الأهالي الكلي كنسبة ٢ إلى ١٥.

فكيف يمكن والحالة هذه إنشاء مملكة أرمينية يكاد العنصر الأرميني فيها أي الذي سيقبض على أزمّة الوظائف في الحكومة لا يوازي الثمن من مجموع عدد الأهالي. لاريب ولا شك في أنه إذا تحققت أماني القائلين بإنشاء تلك المملكة تمزقت أحشاؤها وتكسرت ضلوعها بتواتر النازعات الملية والحروب الأهلية. وإلا فكيف يتصور عاقل منصف أن الأمن يكون سائدًا والطمأنينة موطدة الدعائم في فرنسا مثلاً إذا كان لا يوجد فيها من الفرنسويين سوى ستة ملايين، ومن الألمانيين والإنكليز الذين هم أشد أعداء فرنسا لدادة وخصومة نحو ٣٠ مليونًا.

يؤخذ بالبداهة مما سبق بيانه أن مسئلة إنشاء مملكة أرمنية يقوم بأمرها أحد أبناء البلاد هي أمنية برقشها الإنكليز بألوان تجذب قلوب الأرمنيين إليهم. وليس يبرح عن أذهان القراء الواقفين على ما وقع من الحوادث أثناء انعقاد مؤتمر برلين أن مندوبي الكنيسة الأرمنية عرضا على نواب الدول في هذا المؤتمر بإرشاد وإلهام (نوبار باشا) مشروعًا يؤخذ من مغزاه طلب تعيين (حاكم عام أرمني) لبلاد أرمينيا أي للولايات السبعة التي سبق بيان أسمائها، وتحديد شروط تعيين الموظفين وانتخاب المجالس العمومية وتشكيل عساكر الجندرمة إلى غير ذلك من المطالب التي تعتبر كافلة لاستقلال أرمينيا استقلالًا مطلقًا، وبعبارة أخرى لجعل ٣٧٠٠٠٠٠ نفس من المسلمين تحت سيطرة ٨٠٠٠٠٠ أرميني مسيحي.

أما الحاكم العام الذي كان يريد المندوبان الأرمنيان تعيينه فهو كما يتبادر لذهن القارئ (نوبار باشا) الذي كان يُمنّيه الإنكليز بتغيير لقبه وتحويله من حاكم

عام إلى والي أو أمير (برنس)، وهذا هو السر في كونه لبث نحو ستة عشر عامًا يوالي الإنكليز بخدماته و مساعيه ويجعل نفسه آلة لهم يستعينون به على قضاء مآربهم ونوال أغراضهم في البلاد المشرقية، وكونه وضع القطر المصري في قبضتهم وساعدهم على الاستئثار بالسلطة والأحكام فيه شيئًا فشيئًا بالرغم عن أميال سمو الخديو الشاب وعواطفه الوطنية.

ومما لابد من تذكير القارئ الكريم به هو أن بين المسئلة المصرية والمسئلة الأرمنية علاقة أكيدة ورابطة وثيقة تاه عنها كتاب الجرائد الأوروبية ورجال السياسة، فإن (نوبار باشا) طامح إلى الجلوس على منصة الإمارة الأرمينية الموهومة. وقد اتخذ الإنكليز هذا الطموح وسيلة لبلوغ مرامهم من وضع البلاد المصرية تحت حماية دولتهم، وليست الحوادث الأخيرة التي كانت بلاد الأناضول ميدانًا لها إلا حجابًا كثيفًا يستر مقاصد الإنكليز من الاستئثار بالسلطة في وادي النيل، ويخفي مساعيهم ودسائسهم المقصود بها وضع هذا الوادي في طي أملاكهم الشاسعة الأطراف.

وقد شعر المؤتمر البرليني بما كان يحاول الحزب الأرمني الحصول عليه منه، ألا وهو الإقرار بتعيين (نوبار) حاكمًا عامًّا على أرمينيا فاحترز أعضاؤه من الوقوع في حبائل ذلك الحزب بتحرير ما كان موضوعًا للمادة الحادية والستين من العهدة البرلينية. وهذا نصه «يتعهد الباب العالي بأن يجري بلا إبطاء ولا تأخير التعديلات والإصلاحات التي تستلزمها الحاجات المكانية والضرورات المحلية

في الأقاليم والولايات التي يسكنها الأرمن، وبأن يكفل لهم الأمن والطمأنينة من الجراكسة والكرد. ويتعهد كذلك بأن يوافي الدول من وقت إلى آخر بما يتخذه من الوسائل اللازمة لذلك كي تراقب تنفيذها.

والمتأمل في ظاهر هذه المادة يجده مناقضًا لما كان يخالج صدور نوبار باشا وأصحابه الإنكليز من الأماني والآمال، ولكن الدولة الإنكليزية تمكنت بواسطة هذه المادة من احتلالها القطر المصري ومن الحصول على جزيرة قبرص ومن التداخل في شؤون آسيا الصغرى.

ولقد نشر الماجور (عثمان بك) في جريدة غازتت مونيخ العمومية مقالة شائقة أماط فيها اللثام عن أسرار الاجتماعات التي حصلت في شهر سبتمبر سنة ١٨٨٧ بمدينة جنيفة (جنبرة) قاعدة بلاد سويسرة بين نوبار باشا ولوريس ميليكوف وتكران باشا وبوغوص باشا. وكان نوبار باشا عائدًا وقتئذ من لوندرة حيث تهاطلت عليه الوعود من أصدقائه الإنكليز بمعاونته وشد أزره في مشروع إنقاذ البلاد الأرمنية من الأحكام العثمانية الصارمة، فقرروا بينهم إرسال جماعة ممن لا شأن لهم سوى إثارة الخواطر، وغرس بذور الفتن ورفع لواء العصيان والاضطراب إلى بلاد الأناضول. وأوعزوا إليهم أن لا يتوانوا عن السلوك في هذا المسلك حتى تضطرب الأحوال ويختل نظام الأمن وتجد الدولة البريطانية فرصة للتداخل بحجة المراقبة والإشراف على تنفيذ مضمون المادة الحادية والستين من عهدة برلين. وتم الاتفاق أيضًا على أن الجرائد الإنكليزية في لوندرة والمبعوثين

البروتستانت في أرمينيا يوالون زعماء هذا الاضطراب بالمساعدة والتعضيد مبالغة في الحض وزيادة في التنشيط.

ولمناسبة ذكر المبعوثين البروتستانت، نقول إن المرسلين الدينيين في البلاد التي يخترقونها أو يقيمون فيها هم رواد التدابير السياسية والممهدون للدسائس القنصلية، ولهذا ترى أن مساعيهم نجحت بين الأرمن، وبلغ عدد الذين اعتنقوا المذهب البروتستانتي من هؤلاء أكثر من ٦٠٠٠٠ نفس وقد استعمل القسوس للوصول إلى هذه الغاية الفريدة وسائل وأساليب غريبة. منها أنهم كانوا يغرون الأرمن بقولهم إنكم إذا اعتنقتم هذا الدين شملتكم الحماية الإنكليزية التي تمتد بلا مراء على جميع الأمم البروتستانتية، وأمكنكم حينئذ أن تهزؤوا بموظفي الحكومة العثمانية إذا حاولوا تشديد الوطأة عليكم وتتخلصوا من دفع الضرائب والرسوم الفادحة التي أثقلوا بها كاهلكم».

وقد أتى الكاتب على أسماء اللجنة الإنكليزية التي شكلت لمساعدة الأرمن حيث قال:

«ونذكر من الإنكليز الذين شدوا أزر هؤلاء الأخلاط وعاونوهم على نوال مطامعهم المستر ستفنسون أحد أعضاء البرلمان ورئيس اللجنة الأرمنية الإنكليزية، والمستر أتكين أمين صندوق اللجنة، والمستر برايس أحد أعضاء البرلمان ووكيل إحدى الوزارات في وزارة المستر غلادستون، والدوق درجيل والدوق دي

وستمنستر واللورد روندل واللورد كمبرلي (وزير خارجية إنكلترا) والسير هاتير والمستر شفون والسيرسيتول والسير جون كينافاي والمستر شاننغ، وجميعهم من أعضاء مجلس البرلمان والمستر ستنن غلادستون مدير مدرسة هواردن والقس ماكول والمستر جون كليفورد ... إلخ.

ولا حاجة إلى إعادة القول في هذا المقام بأن المستر غلادستون المشهور بحقده المزمن على تركيا وضغنه للأتراك هو المدير الأعظم للحركة الأرمنية وأنه لم يدع فرصة تفوت بدون أن يجاهر فيها بعداوته للدولة العلية، وتحريض الجمهور على كراهتها والسعي في هدم أركانها».

وأوضح الكاتب السالف الذكر تاريخ اللجنة الأرمنية الثوروية الهنتساكية فقال:

«وفي سنة ١٨٨٧ شكل الفوضويون من الأرمن وهم روبن هان اسديان الملقب بكمبور، ونيشان مجاوريان وهماياك كوشبازيان جمعية سرية منسوجة على منوال الجمعيات العمومية الروسية (نهاست)، جعلوا مقرها حارة هفلبان بمدينة تفليس وقد سميت هذه الجمعية باسم هنتشاك ونيط بها إنشاء جريدة بهذا العنوان عهد بإدارتها وتحريرها إلى نزار بكيان ليون الذي كلف بالعودة إلى مدينة جنيفة (جنبرة) حيث ابتدأ في نشر هذه الوريقة الثوروية. وبعد مدة طائلة نقل إدارة الجريدة إلى مدينة أثينا لكي تتوفر لديه الطرق والوسائل اللازمة لإدخالها في البلاد العثمانية بالنظر لقرب تلك المدينة منها. غير أن الحكومة اليونانية لم

تستطع بقاء جريدة فاسدة المبادئ في بلادها وتحت حمايتها فطردت محررها وأربابها الذين هاجروا عاصمة اليونان قاصدين مدينة لوندرة ولا يزالون فيها إلى اليوم ينشرون تلك الصحيفة الثوروية.

ولكي يقف القارئ وقوفًا تامًّا على الغرض الذي يسعى أعضاء لجنة هنتشاك لنواله لا نرى بدًّا من ترجمة بعض لوائحهم ومنشوراتهم ترجمة حرفية نراعي فيها مطابقة الأصل من جميع وجوهه. وللقارئ أن يستنتج من خلال معانيها ما يلائم الصدق من الأحكام الصائبة فنقول: نشرت لجنة هنتشاك في سنة ١٨٨٩ بمدينة لوندرة رسالة قسمتها شطرين؛ الأول منهما عنوانه (التيار الجديد) والثاني (خطاب مفتوح) يقع نظر القارئ فيها بالصحيفة ١٩ على ما يأتي:

«من الواضح قبل كل شيء أننا فوضويون، وأن لنا رغبة وطيدة مبينة في لوائحنا ألا وهي نشر مبادئ الفوضى في بلاد الأناضول. هذا هو الغرض الأساسي، وللوصول إليه قد عقدنا الخناصر على إنشاء حكومة وطنية مستقلة في تلك البلاد وإحداث الاضطراب بلا توانٍ ولا إهمال، للحصول على الحرية السياسية الواسعة النطاق».

وقد أورد هذا الكاتب الجليل مواد لائحة الجمعية الهنتشاكية، وإننا نأتي على ترجمة بعضها:

«المادة ٦ هي: من الغرابة بمكان وهذا نصها «يجب على كل لجنة أن تعين رئيسًا للجواسيس من بين أعضائها، على شرط أن يكون من موظفي الحكومة أو تكون له رابطة وعلاقة بموظف أرمني في الحكومة ليتمكن من نقل أسرارها ونواياها إلى اللجنة، ويشترط في تعيين ذلك الرئيس أن يكون من ذوي الشهامة والقدرة على كتمان الأسرار. وينبغي أن يكون تحت إدارته عشرة جواسيس ينتخبون من أصدق رجال الجمعية ليقوموا بإخبارها أولاً بأول بما يكتنفها من المخاطر وعليهم أن يدخلوا في كل مكان متنكرين، بحيث يكون زي التنكر للواحد منهم مختلفًا عنه للآخر، ويهيؤوا مشروعاتهم في الخفاء وتكون المخابرات المختصة بهم منحصرة بين اللجنة وبين رئيسهم».

وتقضي المادة السابعة بتعيين خطباء يخطبون بين الجمهور لحضهم على الثورة والاضطراب. أما المادة الثامنة فإليك نصها: «يحب أن يكون لكل لجنة منفذ يكون تحت إمرته جماعة من المساعدين، والواجب المفروض على هذا المنفذ وعلى مساعديه أن يقوموا بإعدام من ترى فيهم اللجنة أنهم يضرون بها سواء كانوا من الحزب أو من الأجانب، وذلك متى صدر قرار اللجنة قاضيًا باتخاذ هاته الوسيلة. وأنواع العقاب ثلاثة التوبيخ والضرب بالعصي والإعدام وهذا النوع الأخير ينفذ إما بالخنجر أو بالرفلفر وإما بالخنق وإما بالسم. ولأجل نسف المنازل

والمباني على العموم يجب استعمال: أولاً، القنابل الديناميتية، ثانيًا: الديناميت السائل، ثالثًا: قنابل الحريق المملوءة بالبارود».

«المادة ٩: يجب أن يكون لدى اللجنة واحد تنحصر اختصاصاته في غرس بذور الفتن وتحريض الضعفاء على الأقوياء حتى تعم الفتنة وينتشر الاضطراب، وليس لهذا الشخص أن يعمل إلا بأوامر اللجنة وإرشاداتها».

«المادة ١٠: ينبغي أن يوجد حارس على الأسلحة موصوف بالنباهة والشهامة، إذ لا يخفى أن هذه الوظيفة أهم الوظائف وأخطرها والواجبات التي ينبغي عليه مراعاتها هي العناية بحراسة الأسلحة والخرطوش والبارود، وعدم اطلاع أحد على مكامنها ويجب أن يكون بين يديه دفتر ليسهل بواسطته عمل المراقبة كل ثلاثة أو أربعة شهور. كما يجب أيضًا أن لا يوضع مكان الأسلحة والذخائر على أكثر من مسيرة ساعتين أو ثلاثة من المدينة، وأن تكون العناية بحراستها شديدة جدًّا كي لا تقع بين أيدي الحكومة».

وقد أفاض (الفيكونت دي كورسون) في رسالته الفريدة في الكلام على دسائس الأرمن وفظائعهم وتكلم عن حادثة (كوم قبو) التي حدثت قبل محاكمة الأرمن بأنقرة وقبل اشتغال الرأي العام الأوروبي بالمسئلة الأرمينية. ومن ضمن ما كتبه بشأن دسائس الأرمن ما تعريبه:

«وقد تبين للقارئ أن الغرض من أحداث الاضطرابات، إنما هو إثارة خواطر الأرمن الذين كانوا ليوم وقوعها مخلدين إلى السكينة راغبين عن مشاركة اللجنة المشتركة في أعمال الشغب [illegible] الإنتقام ممن اشتهروا بتقبيح هذه الأعمال

وقد تمكن كل من همبرسوم بويادجيان ومهران دماديان من مغادرة الأستانة عقب تلك الحوادث التي تقشعر من ذكرها الأبدان، قاصدين مدينة جنيفة؛ حيث كانت تنشر وقتئذ جريدة هنتشاك التي نقلت فيما بعد إلى مدينة أثينا. وقد تمكن بعدئذ بويادجيان بالتنكر والتخفي من الدخول في بلاد الأناضول حيث التقى بأخيه مرديروس جراير المشهور باسم مروك. وبالاشتراك مع بعضهما أحدثا الاضطراب في يوزجات وموش وتلورى.

وعقب سفر بويادجيان استلم رئاسة اللجنة الهنتشاكية في الأستانة العلية شخص روسي الانتماء يدعى وارد برادر يكوف، ولكنه لم يلبث في الرئاسة زمنًا طويلاً حتى قبضت عليه الحكومة، وفتشت منزله بحضور مندوب من قنصلية الروسيا الجنرالية في دار السعادة، واستولت على ما وجد فيه من الأوراق واللوائح والمنشورات المتعلقة باللجنة الهنتشاكية، وبعد أن سجلت سفارة الروسيا عندها بيان هذه الأوراق وختمت عليها بطابعها أرسلت إلى المحاكم النظامية لمحاكمة المتهمين قضائيًّا».

وبعد أن أتى حضرة الكاتب الفرنساوي بالدلائل البينة التي تثبت ارتكاب الأرمن لأسفل الفظائع، استشهد بأقوال بعض أماجد الكتاب الأوروبيين على اختلاق الجرائد الإنكليزية للأخبار الكاذبة ونشرها الخزعبلات عن أحوال تركيا فكتب في صحيفة (٦٤) من رسالته البديعة ما تعريبه:

«وكتب المسيو دانوسو الذي أمضى ثلاثة شهور ببلاد أرضروم في رسالة مهمة بتاريخ شهر مايو سنة ١٨٩١ أن حماية الدولة العلية شاملة للأرمن والمسلمين بدرجة واحدة، وأن لا تفاوت في الحرية الممنوحة للطرفين. إلى أن قال: ولرجال الثورة في أرمينيا زعماء ترد لهم الأوامر من رؤسائهم بالأستانة العلية طبقًا لما يتوارد على هؤلاء من لوندرة من التعليمات الخصوصية المهيأة في دخل إدارة جريدة الدالي نيوز. وقال في الختام: ولقد اندهشت من تماثل الحوادث وتشابه الوقائع في أرمينيا وكريد؛ فالذين يدَّعون أنهم أصبحوا فريسة لظلم الدولة العلية وإجحافها بحقوقهم، نراهم يتمتعون في كلا البلدين بامتيازات لم يفز بها مواطنوهم المسلمون؛ أقلها عدم دفع الضرائب والإعفاء من الخدمة العسكرية، ولا يسعنا تلقاء هذا التماثل سوى الحكم بأن اليد التي أثارت الفتنة في أحدهما هي التي أثارتها في الآخر».

وكتب في صحيفة ٦٧ و ٦٨ ما تعريبه:

«أما اللجنة الأرمنية الإنكليزية في لوندرة، فقد انتهزت فرصة ذلك الانقلاب السياسي، وبعثت بعض نصرائها على آسيا الصغرى، وأوعزت إليهم تفريق منشورات يدعون فيها الأهالي علنًا إلى الثورة والاضطراب، وقد جعلوا مرسيوان ميدان دسائسهم التي امتدت منها إلى قيصرية ويوزجات وتشورن وجمشخانة وعزيزية وغيرها من الأماكن، وقد توجه رجل اسمه (الدون رشتوني) أحد أعضاء لجنة لوندرة إلى قيصرية لإيقاظ الفتنة فيها، فلما قبضت عليه الحكومة، وجدت

معه منشورات ولوائح جمعية هنتشاك الثوروية وطابع الجمعية. وفتشت الحكومة بإرشاد أحد المجرمين في كنيسة ديفونيك القريبة من (قيصرية)، فوجدت كمية

[redacted]

حكومة من حكوماتها، فإن الجرائد الإنكليزية أسرفت من الطعن والسب في مقام جلالته، ولم تدع نعتًا من النعوت القبيحة الا ألصقته باسمه. وامتازت الجرائد البروتستانتية على غيرها في انتهاج هذه الخطة؛ وذلك لكون طومايان وكايايان هما من الأرمن الذين اعتنقوا الديانة البروتستانتية. وبمجرد صدور الأمر الكريم بتخفيف تلك العقوبات، بادر كل منهما إلى مبارحة بلده لأنهما كانا من ضمن المحكوم عليهم بالإعدام. أما طومايان فقد ذهب مباشرة إلى لوندرة حيث صار من أكبر أعضاء اللجنة الأرمنية الثوروية وأكثرهم نفوذًا، وهو الذي كان الإنكليز يعرضونه على الأنظار في المجتمعات وفي إدارات الجرائد بمثابة مثال من الأمة التي وقع عليها الضغط والظلم من الحكومة العثمانية.

وكان بطريق الأرمن بالأستانة العلية في هذا الأثناء يبعث بالمنشورات تباعًا إلى الأساقفة وأكابر القسوس (مارس سنة ١٨٩٥)، كي يحرضهم على منع الأجانب من التغرير بالأهالي الداخلين في دائرة اختصاصهم الديني وقد جاء بأحد تلك المنشورات ما يأتي:

«محضوا النصح للطبقة الجاهلة من رعاياكم كي لا يقعوا في شرك المهيجين. أما الذين ينشزون عن الطاعة، ولا يأتمرون بأوامر الحق، فالتمسوا العفو والصفح لأجلهم لدى الحكومة باعتبار أنكم المدافعون عن وحدة الصداقة الوطنية».

وهي عبارة غاية في الحكمة والصواب، ولكن لم يكن لها ذرة من التأثير على العقول تلقاء ما تنشره الجرائد الإنكليزية والأرمنية التي تصدر بمدينة لوندرة من التحريض وإثارة الخواطر وشرح المواقع «التي فاز فيها الثائرون الأرمن بالانتصار على الجيوش العثمانية» إلى غير ذلك مما أفضى إلى مذبحة ساسون التي تقشعر الأبدان من ذكرها.

ومن الخطأ المبين أن يعتقد القارئ بحصول هذه المذبحة عفوًا وجزافًا، فلقد ثبت أن الإنكليز هيؤوها منذ زمن طويل، كما يتضح صراحة من تلاوة الشذرة الآتية المقتبسة من جريدة (الكونجريجاسيونالست) الصادرة في ٢٣ دسمبر سنة ١٨٩٣ بمدينة بوستن من أمريكا بقلم المستر هيروس هملن أحد المبعوثين البروتستانت وهي: «أكد لي شاب من الأرمن تظهر عليه مخائل الذكاء والنباهة ويتكلم الإنكليزية بنفس السرعة التي يتكلم بها اللغة الأرمينية، وهو من أفصح المدافعين عن مبدأ الثورة بأن الحزب الثوروي يأمل الإتيان بعمل يمهد لإحدى الدول الأجنبية وسائل الدخول في آسيا الصغرى والاستيلاء عليها. فلما سألته عن كيفية ذلك أجاب قائلاً: تألفت عصابات من الهنتشاكيين في جميع أنحاء الدولة العلية وهي تترقب الفرص المناسبة لقتل الأكراد والترك وإحراق قراهم ومساكنهم، ثم تعتصم بعدئذ بالجبال، فينشأ عن ذلك وقتئذ أن المسلمين يتملكهم الغضب فينقضون على الأرمن ويفتكون بهم فتكًا مريعًا، تضطر معه إحدى الدول الأجنبية إلى التداخل في أمور آسيا الصغرى والاستيلاء عليها

باسم الإنسانية والتمدن المسيحي. فقلت له إن هذا المشروع وحشي وفي أقصى درجات القسوة، فأجابني بكل سكينة: لاريب في أنه يبدو لك كما تقول، ولكننا معشر الأرمن قد وطَّنَّا النفس على نوال الحرية. فلقد تحركت عواطف أوروبا لفظائع بلغاريا فمنحتها الحرية وهي لابد أن يصل إليها نداؤنا فتمنحنا أيضًا هذا الامتياز».

وبعد نشر هذه المحادثة في الجريدة المشار إليها بسنة تقريبًا، وقعت فتنة بوادي تالوري (ساسون)، واتضح أن المحرك لها هو همبرسوم بويادجيان الذي تمكن من العودة إلى الأناضول بعد أن سمى نفسه مراديان، ووطد رابطة العلاقة بينه وبين الأرمن البروتستانت في ولايات بتليس ووان وأنقرة وأدنة، وكان ذلك الرجل يغرر بعقول ذوي الأحلام الطائشة بدعوتهم إلى حمل السلاح ومهاجمة المسلمين ويمنيهم بمساعدة إنكلترا وتداخلها في شؤونهم بالقوة الحربية، ولكي يموه عليهم بهذه الأكاذيب كان يبرز لهم خطابات ادعى أنها واردة إليه من أكابر رجال السياسة في لوندرة. وقد طبع منشورًا في هذا المعنى أرسله إلى أعضاء الإكليروس الأرميني القس وهابديان رئيس أساقفة أدنة سابقًا، وقد نشرته في شهر مارس سنة ١٨٩٥ أغلب الجرائد الفرنساوية.

وقد قال المستر إكزمنيس الذي سلف إيراد أقواله مرارًا في أوائل هذه الرسالة ما يأتي: «إن الباعث على حصول الاضطرابات المذكورة هو رجل اسمه

بويادجيان أحد تلامذة المبعوثين الأميركان. وهو الذي كان له ضلع في حادثة كوم قبو، وصدر أمر جلالة السلطان الأعظم بالعفو عنه.

ويقول الأرمن إن هذا الرجل قد حضّهم على الثورة بعد أن أقنعهم بمساعدة إنكلترا لهم وإسعافها إياهم بعساكرها، وأنهم سألوه كيف تتمكن العساكر الإنكليزية من الوصول إلى هذه الجهات البعيدة عن الشواطئ، فضلاً عن تعذر السير فيها، فأجابهم بأن أولئك العساكر سيصلون إلى هذه الجهات بواسطة بالونات (قباب تيارة) جسيمة الحجم حمراء اللون وهي آخر اختراع في العلوم العسكرية الجديدة. واعتقاد الأهالي بهذا الكذب الفاحش دليل على مقدار سذاجتهم وسرعة تصديقهم وبساطة فطرتهم، وقد اتخذ بويادجيان هذه الفرصة الطبيعية آلة لاستمالة سكان الإحدى عشرة قرية المكون منها مركز ساسون وكانوا يبلغون ثلاثة آلاف نسمة تقريبًا فتحصنوا في جبال أنطون داغ بعد أن تسلحوا بالبنادق المتكررة الطلقات الواردة إليهم من لوندرة وتفليس».

وكتب (الفيكونت دي كورسيون) في صحيفة ٧٢ وما بعدها من رسالته الجليلة ما ترجمته:

«أما الحادثة نفسها فنحتمي عن إيراد شرحها بمقتضى ما وصل إلى علمنا من الأخبار والمعلومات، بل نقتنع بنقلها عن جريدة النويورك هرالد التي لا يجسر أحد على اتهامها بالتحيز للأغراض أو الميل للأتراك.

وها هي:

إن الثائرين الأرمن الذين ظهروا في جبال تالوري الواقعة بين ساسون في الجنوب الشرقي من موش (ولاية بتليس)، وبين مركز كال (من متصرفية جوانح)، قد اجتمعوا في تلك الجهة بإرشاد وتحريض شخص اسمه همبرسوم أو مراديان لإثارة الفتنة بها. وهمبرسوم هذا ولد ببلدة هاجين (ولاية أدنة) وتفرغ لدراسة الطب بمدرسة الحكماء في الأستانة العلية مدة ثماني سنوات، وكان له إصبع في حادثة كوم قبو، ثم فر إلى الأستانة ومنها إلى جنيفة. وبعد أن أقام بها مدة تنكَّر بأحد الأزياء وانتحل اسمًا غير اسمه الحقيقي ثم عاد إلى ولاية بتليس عن طريق إسكندرونة وديار بكر، وأخذ فيها يحرض الجمهور على الثورة والاضطراب، وكان يساعده على هذا الفساد خمسة آخرون من بني جنسه. وكان همبرسوم يؤكد للأهالي بأن الدول الأوروبية قد أناطته بمأمورية مهمة وهي دك أركان النفوذ العثماني، ودأب على الكلام بهذا المثال حتى استمال إليه قلوب الأرمن القاطنين في قرى سينروسماي وجللي جوزات وآهي وهدنك وسنانك وسكند وإيغار وموسون وإيتك وإكجسر وقرية قالوري التي تشتمل على أربعة محلات.

وفي أواخر شهر يوليو سنة ١٨٩٤ بارح أولئك المغرورون بلادهم بعد أن وضعوا نساءهم وأولادهم وأموالهم في جهات أمينة، والتقوا بالثائرين الآتين من موش ومحلتي كال وسلفان في جبل أتدوك داغ، وهناك تم الاتفاق على أن

خمسمائة أو ستمائة منهم يهجمون على بلدة موش؛ فزحفت هذه الفرقة على قبيلة دليكان المستقرة بالقرب من سفح جبل كورلنك الكائن جنوبي موش، فسلبت أموالها وقتلت كثيرًا من رجالها، واستعملت في قتل المسلمين منهم أساليب التعذيب التي لا ترد على خواطر المتوحشين والبربريين، وذلك بعد أن شهرت بدين الإسلام وطعنت فيه أمامهم، ثم هاجت بعد ذلك العساكر العثمانية النظامية ولكنها لم تتمكن من تنفيذ مشروعها الأول ألا وهو الولوج في مدينة موش؛ وذلك لأهمية الحرس العسكري الذي كان مقيمًا فيها. أما بقية الثائرين الذين لبثوا في جبل أتدوك داغ فقد انقسموا فرقًا متعددة قصدت كل فرقة جهة معلومة للهجوم عليها. وقد اتصل بنا من أخبارها أنها أحرقت ابن أخي عمر أغا حيًّا وانتهكت حرمة النساء المسلمات الساكنات في قرية جولي جوازات، وعذبت المسلمين وألحقت بهم النكال وأكرهتهم على تقبيل الصليب وسملت عيونهم وجدعت أنوفهم وقطعت آذانهم وأذاقتهم من العذاب ألوانًا وأشكالاً.

وفي أول شهر أغسطس، هجم أولئك الثائرون على قبائل فانينار وبكيران وباديكان واقترفوا أفظع من تلك الآثام مع أهلها واقتدى بهم الثائرون في قريتي إليغرنك ويرموش الواقعتين بقسم إجنيان؛ فإنهم هجموا على أكراد تلك الناحية وأوقعوا بأهالي كيسر وشتشت. وهجم الأرمن في آخر شهر أغسطس على الأكراد المقيمين بالقرب من مدينة موش، فأحرقوا ثلاثة من القرى، أما الثائرون في تالوري فقد فتكوا بالمسلمين والنصارى معًا طلبًا للغنائم والسلب، ولما وصلت

الجيوش الشاهانية لمطاردتهم طلب رئيسهم همبرسوم النجاة لنفسه ففر إلى الجبل مع أحد عشر من رفقائه، وقد قبض عليه العساكر بعد أن قتل منهم اثنين بيده وجرح ستة آخرين، ولم يأت آخر شهر أغسطس حتى تفرق الثائرون شذر مذر. وقد عومل الأهالي من نساء وأطفال وشيوخ بأحسن المعاملة مراعاة لما أمر به الدين الإسلامي وأشارت إليه الإنسانية. أما الثائرون الذين قتلوا فهم الذين أبوا التسليم والإذعان لأوامر الحكومة وفضلوا الاستمرار على مكافحتها».

وكتب هذا الكاتب المحقق في صحيفة ٧٦ وما يليها ما تعريبه:

ولكن هذه الحقيقة الواضحة قد أسدلت الجرائد الإنكليزية عليها الستار، ثم أبرزتها في لفائف المبالغات والأكاذيب كي تستعين بها وزارة الخارجية الإنكليزية على إصابة ما ترنو إليه عيون مطامعها من الأغراض الذاتية، وفي الواقع فإنه بعد أن عمت الخافقين تلك الأكاذيب، طلبت إنكلترا من الدولة العلية تعيين لجنة دولية لمزاولة تحقيق المسئلة الأرمينية فقابلت الحكومة العثمانية هذا الطلب بالقبول لوثوقها بوضاحة الحقائق وتوفر القرائن المثبتة لإدانة الأرمن.

وبناءً على هذا القبول شكلت اللجنة وانتظم ضمن أعضائها مندوب روسي وآخر فرنساوي وآخر إنكليزي، وهو تشكيل يحق للقارئ أن يندهش كثيرًا منه لموافقة الروسيا وفرنسا لإنكلترا عليه، واشتراكهما معها فيه، ولكن لو نقب الإنسان عن الخفايا واستطلع الحقائق لاستحسن هذا الاشتراك؛ إذ لو كانت الدولة الإنكليزية استأثرت بالتحقيق، لكانت تمكنت من نشر الأكاذيب وإذاعة

المفتريات عن الدولة العلية بلا خوف من قيام أحد لتكذيب مدعياتها، وبرهنت على أن تركية آسيا قد أصبحت مرسحًا لتمثيل مذابح النصارى صباح مساء، وأظهرت بذلك أهمية تداخل «إحدى الدول الأوروبية العظمى» لتأييد دعامة النظام والأمن والعدالة في تلك الأنحاء.

وخلاصة القول «لو لم تشترك الروسيا وفرنسا مع إنكلترا في مسئلة التحقيق لاحتل الإنكليز أراضي الأناضول، كما احتلوا مصر بحجة توطيد الأمن وكبح جماح العصاة، ثم طاب لهم المقام فيها إلى الآن بالرغم عن طلبات الدولة العلية وفرنسا وعن العهود العلنية التي فاه بها رجالهم السياسيون مرات متعاقبة».

«ولقد أفضت عواقب هفوتنا السياسية في البلاد المصرية إلى انحطاط نفوذنا وخفوت صوتنا؛ بمعنى أنه بمجرد ما اقترحت الدولة الإنكليزية علينا فتح أبواب التحقيق في المسئلة الأرمينية، قابلنا هذا الاقتراح بالقبول وتمام الارتياح وإنما استدعينا أصدقاءنا الروسيين إلى الاشتراك فيه معنا، لاسيما وأنه يوجد من بين رعاياهم نحو مليون من الأرمن.

وقد تم التحقيق على قاعدة التجرد من الأهواء وتمام الاستقلال، ودل على ما كان يمر بالخاطر من أن الأرمن جنحوا للاضطراب بتحريض محرضين جاؤوا من الخارج لهذا الغرض، ووزعوا عليهم أسلحة إنكليزية متكررة الطلقات وارتكبوا معهم بعد ذلك أقصى ما يرتكب من الجرائم والآثام في أوقات الثورة

كالحرق والقتل والسلب، ثم اعتصموا بالجبال الشاهقة للتمكن من مقاومة الجنود العثمانية المنتظمة. وقد أثبتت لجنة التحقيق فوق هذا الاعتراف أن الحكومة العثمانية بإرسالها القوة العسكرية لإخماد الثورة قد عملت بمقتضى ما يخوِّله لها القانون من الحقوق.

وقد كان لظهور هذه النتيجة وقع سيئ لدي أرباب الجرائد الإنكليزية، ولذلك تراهم قد شددوا الوطأة على الدولة العلية واتسع أمامهم المجال لاختلاق الأكاذيب؛ فقالوا إن الأتراك بعد أن ذبحوا آلاف الأرمن في جولي جوازت، حفروا آبارًا عميقة ألقوا فيها جثث القتلى، ثم غطوها بطبقة من الجير، والحقيقة هي أن الجنود العثمانية لما التقت بالعصاة كما أسلفنا استدعتهم إلى الرضوخ للطاعة، فلما لم يقبلوا قتلت منهم نحو ٣٠٠ نفس تقريبًا. فلما انتهت الموقعة جمع العساكر جثث القتلى في حفرة أهالوا عليها الجير كي لا تكون منبعًا للعفونة وبورة للروائح الكريهة التي تعبث بالصحة، وهي عادة مرعية في جميع البلاد إذا وقعت فيها فتنة داخلية أدت إلى قتل جملة من العصاة. وإذا كان الإنكليز يجهلون مزية الجير هنا، فنقول إن الغرض من وضعه على الجثث هو تعجيل انحلالها ومنع الأذى الذي ينجم عن تصاعد الروائح الكريهة ومنها. والعاقل الذي لا تستولي عليه الأغراض الذاتية يحكم معنا بأن هذه الوسيلة الصحية لا يصح اعتبارها من الفظائع التي نسب الإنكليز للأتراك ارتكابها ضد فئة الأرمن العاصية.

وفي إبان شروع اللجنة في التحقيق، قلنا كما كان يقول كل أوروبي مجرد عن الأهواء وكل من تتبع أثر المسئلة الأرمنية بنفسه، إن نتيجة التحقيق ستأتي على نقيض آمال الإنكليز، وإنها لا تثبت شيئًا ضد دولة المشير زكي باشا قومندان الأوردي الرابع من الجيش العثماني الذي نيط به إخماد فتنة الأرمن، فإن جميع الأوروبيين الذين خالطوا دولته مجمعون على امتداح سيرته وطهارة أخلاقه وكرم طبعه وصدق ولائه لجلالة السلطان وكفاءته في المسائل الحربية».

«ولنرجع إلى الكلام على اللجنة الإنكليزية الأرمنية، فنقول إنها لم تدع وسيلة من الوسائل إلا تذرعت بها لإيهام الرأي العام في أوروبا بأن لجنة التحقيق قد توفرت لديها الشهادات والقرائن الدالة على ارتكاب تركيا ما ينسب إليها من الفظائع. ولما كانت الأمة الفرنسوية في ذلك الحين غير مهتمة بأمور أرمينيا، فقد طاف جماعة من الأرمن في أنحاء فرنسا لإلقاء الخطب في هذا الموضوع إثارة لعواطف أهلها وتنشيطًا لهم على التمثل بالإنكليز في طلب إنقاذهم من مخالب الحكومة العثمانية، وقد ألقى رجل اسمه شراسيون خطبة من هذا القبيل بمدينة باريس في وسط جمهور حافل من أهلها، وبالغ في وصف حوادث مرسيوان ويوزجات وتالوري، وحاول طبع هذه الأوصاف في نفوس السامعين بأن أبرز لهم جملة صور فوتوغرافية بعضها يمثل الأتراك وهم يذبحون الأرمن أو يطعنون الأطفال والنساء في بطونهم بالخناجر، أو يحرقون القرى، غير أن هذه الرسومات لم تفض إلى إحداث التأثير الذي كان ينتظره الخطيب على قلوبهم،

إذ لا يخفى ما اشتهر به أهالي باريس من شدة التحرز والتصديق بعد الإمعان والروية، فإنهم بمجرد إلقائهم النظر على تلك الصور، حكموا بأنها افتراء ومجرد اختراع لاستحالة وجود مصورين في بلاد أغلب أهلها يقطنون الجبال، وأثناء فتنة داخلية لا يعلم أحد تاريخ وقائعها، حتى يستعد المصورون الذين يجب أن يكونوا في هذه الحالة على جانب عظيم من المهارة والجسارة لأخذ صور تلك الوقائع. وهناك سبب آخر بث هذا الاعتقاد في مخيلاتهم (أي الباريسيين) وهو استحالة محافظة المذبوحين والقتلى على وضع يثبتون فيه أثناء ذبح الأتراك لهم إرضاءً للمصورين كي يتحصلوا على صور متقنة خالية من العيوب التي تنشأ عن تحرك الذات المراد تصويرها. وقد وضع بعض أهالي أمريكا رسالة قال فيها إنه رأى صورة فتوغرافية تمثل النساء الأرمينيات يلقين أنفسهن في المهاوي العميقة فرارًا من عبث الجنود العثمانية، وإنه علم بمجرد النظر إليها أنها مقلدة بالتمام من لوحة رسمها مصور شهير يسمى (آري شفر) وقد عقد بعض أكابر الإنكليز بمدينة لوندرة وفي مقدمتهم الدوق درجيل والدوق وستمنستر واللورد حاكم مدينة ليفربول، وبعض رجال الإكليروس البروتستانتي اجتماعًا حافلاً في ٧ مايو الماضي، عرضوا فيه ثلاثة أشخاص زعموا أنهم من أرميني ساسون مع أنهم كانوا لا يفهمون شيئًا من اللغة الأرمينية أو من اللغتين التركية واليونانية الشائعتي الاستعمال ببلاد الدولة العلية. وحصل اجتماع آخر بمدينة شستر في ٦ أغسطس الماضي ألقى فيه المستر غلادستون خطبة جعل حشوها الطعن بالحكومة العثمانية، وسأل من الرأي العام إعدام الدولة العلية واستئصالها من

الوجود السياسي مستندًا في طلبه هذا على مقالة نشرتها جريدة الديلي تلغراف، عن المستر ديلون مكاتبها في آسيا الصغرى ضمنها شهادة لص كردي اسمه مونتيجو لا يزال مسجونًا بعد أن صدر عليه حكم محكمة أرضروم بالإعدام لانحصار التهمة فيه بأنه قتل ونهب وهتك وارتكب من الفظائع ضد الأرمن والأتراك أجسمها. غير أن المستر غلادستون تغافل عن تعريف السامعين لخطبته بما إذا كان المستر ديلون السالف الذكر يعرف اللغة الأرمنية أم لا؟ وهل جميع مصادره الإخبارية مشابهة للشقي مونتيجو؟ على أن هذا تفصيل دقيق لا تهم الإفاضة فيه لما يعلمه القراء من تصديق الذمة البريطانية لكل المصادر والموارد الإخبارية ما دامت موافقة لمصالحها بصرف النظر عما إذا كانت تستحق الثقة أم لا».

هذا ما كتبه كاتب مسيحي منصف في حكمه غير متعصب ضد الإسلام. وقد اقتطفنا للقراء كثيرًا من شذرات رسالته الجليلة ليقفوا جميعًا على الحقائق وليكونوا على بينة من أمر الحوادث الأرمنية والدسائس الإنكليزية، وليعلم كل عثماني وكل مسلم مقدار الكراهة الشديدة التي أظهرتها إنكلترا للدولة العلية.

وقد عثرنا في جريدة الطان الفرنساوية الصادرة في ١٠ إبريل عام ١٨٩٧ على ترجمة عبارة كتبها أحد كتاب الإنكليز في جريدة (التيمس) بشأن المسئلة الأرمنية. لا نرى بدًّا من تعريبها:

لقد جاء الوقت الذي يجب فيه على الأمة البريطانية أن تعلم أن المسئلة الأرمنية وجهًا مظلمًا للغاية: فإن الجمعيات الثوروية الأرمنية هي آفة الأمة الأرمنية ومصيبتها، وإني لا أتردد في أن أصرح - معتمدًا في ذلك على خبرتي الشخصية - بأن هذه الجمعيات هي التي يقع عليها النصيب الأوفر من مسؤولية موت الأرمن العديدين الذين قتلوا في الاضطرابات الأخيرة. فماذا يستطيع الإنسان أن يقول عن أشخاص يبذرون بذور التعصب بين قومهم ويضحُّون نفوسًا عديدة وأروحًا جمة من بني جلدتهم، بقصد الإعلان عن المسئلة الأرمينية في أوروبا؟ وفي أية بلدة من بلاد آسيا الصغرى لا يستطيع أحد من الأرمن أن يكون آمنًا على حياته وأمواله، إذا كان أحد أعضاء هاته الجمعيات الثوروية مقيمًا فيها. فالأغنياء مجبورون أن يشتركوا في مصاريف الثورة الأرمنية وإلا قتلوا. وإذا تجاسر أحد على القدح في الجمعيات الثوروية أو العمل ضدها فقد حياته ولا محالة.

«وإني لا أعرف شيئًا عن الجمعيات الأرمنية بأوروبا، ولكن ما رأيته وما عرفته عن هذه الجمعيات الموجودة في الأناضول وفي العجم وفي تفليس، يحملني على التأكيد بأن الجمعية الثوروية الأرمنية التي مركزها لوندرة ترمي إلى إحداث مذابح جديدة (لكي تبقي أنظار أوروبا موجهة إلى مظالم الأتراك). وفي سلماس وغيرها من المدائن التي على حدود بلاد العجم، يستعد ثوار الأرمن للهجوم على الأتراك المسلمين ولهم هنالك من الرجال المسلحين بين الألفين والثلاثة آلاف،

ولكن لتركيا من الجنود هنالك نحو الخمسة عشر ألف مقاتل والحكومة العثمانية عالمة جيدًا بدسائس الأرمن وبنواياهم.

هذه هي السياسة التي جرت عليها الجمعيات الثورية في الماضي ومن المحتمل أنها تجري عليها في المستقبل. فأعضاء هذه الجمعيات ومديروها يريدون إجبار أوروبا على التداخل في أمور تركيا الداخلية بالسلاح والقوة، وللوصول إلى هذا الغرض، تراهم يحدثون ثورات ومذابح هم وحدهم المسؤولون عنها. وهم لا يتأخرون عن تضحية مئات وألوف من بني جلدتهم في هذا السبيل ولكنهم يحترسون غاية الاحتراس من تضحية رجل واحد منهم أنفسهم...».

ولا مراء في أن ما كتبه هذا الكاتب الإنكليزي في جريدة التيمس المشهورة بتعصبها الشديد ضد الدولة العلية وضد المسلمين لحقيقي لا ريب فيه. ولكن هذا الكاتب لم يقل لنا من المسؤول عن تأسيس الجمعيات الأرمنية الثورية وعن تشجيعها. أليس ساسة بريطانيا وكتابها؟؟ ولكن ما ذكره حضرة الكاتب الإنكليزي في التيمس أكثر مما كان ينتظر من مثله.

* * *

«لقد ودَّت إنكلترا أن تتداخل وحدها في المسئلة الأرمينية وتقف أمام الدولة العلية وجهًا لوجه، ولكن الروسيا كان مصلحتها مخالفة لمصلحة إنكلترا فكان من الواجب عليها أن تعرقل مساعي الإنكليز، وأن تمنع تأسيس مملكة

أرمينية تكون عدوة لها وآلة للإنكليز في آسيا الصغرى ضدها. وكذلك فرنسا فإن مسئلة مصر أفهمت رجال سياستها أن المسئلة الأرمينية ليست إلا حيلة لمنع الدول من الاشتغال بمسائل وادي النيل ووسيلة لابتلاع مصر. وقد تظاهر المسيو (هانوتو) وزير خارجية فرنسا من أول الأزمة الأرمنية بالميل للحضرة السلطانية. وفي فترة سقوطه من الوزارة كتب في جريدة (ريفو دي باريس) رسالة على المسئلة الأرمينية وعلى أميال جلالة السلطان أثنى فيها على الخليفة الأعظم الثناء الجميل وتكلم عن جلالته بصفته من الذين اقتربوا منه، وتحدثوا معه طويلاً وعرفوا خلاله وصفاته وأفكاره السياسية. وقد سمى أعداء تركيا المسيو هانوتو بهانوتو باشا وعبد الهانوتو إظهارًا لمحبته لجلالة السلطان واعتداله في سياسته نحو الدولة العلية، كما سموا جلالة الإمبراطور غليوم بعبد الغليوم. ولولا أن الرأي العام الفرنساوي كان متهيجًا بعض التهيج ضد تركيا بتحريضات أعداء الدولة العلية، وأعداء الإسلام لكان المسيو (هانوتو)، أظهر علنًا ثقته العظمى بالحضرة السلطانية وحقيقة المسئلة الأرمينية. إلا أنه كان مضطرًّا لأن يتكلم عن تركيا بلهجة فيها شيء من الشدة في بعض الظروف. ولكن سياسته العمومية كانت ترمي إلى منع تداخل إنكلترا وإحباط مساعيها.

وقد تداخلت فرنسا والروسيا وإنكلترا في المسئلة الأرمينية عقب حادثة (ساسون) فطلبت عمل تحقيق تام لإظهار حقيقة الحادثة، فقبلت الدولة العلية طلبها وسافر مندوبو الدول الثلاث مع المندوبين العثمانيين، وكان وصولهم إلى

(موش) في ٢١ يناير عام ١٨٩٥، وأثبت التحقيق إدانة الأرمن وخروجهم عن الطاعة. ولو أن المندوب الإنكليزي كان يبذل جهده في إثبات اعتداء السلطة العسكرية العثمانية على الأرمن. وفي ١١ مايو عام ١٨٩٥ قدم سفراء فرنسا والروسيا وإنكلترا للباب العالي مشروع إصلاحات يتضمن العفو عن مجرمي الأرمن السياسيين والعفو عمن حكم عليهم بالنفي من الأرمن وتأسيس لجنة مراقبة بالأستانة لمراقبة تنفيذ الإصلاحات وما شاكل ذلك. وقد أشارت فرنسا والروسيا على جلالة السلطان الأعظم بقبول هذا المشروع فقبله وصدّق عليه في ١٧ أكتوبر عام ١٨٩٥ ولكنه رفض تأسيس لجنة مراقبة.

وفي أثناء تداخل الدول الثلاث، كان ثوار الأرمن لا يغفلون لحظة واحدة عن تهييج بني جلدتهم وإشعال نيران الثورة والفتنة في كل بلاد الأناضول. ولم يكن بين الدول الأوروبية (غير إنكلترا) دولة تتظاهر بمساعدة الأرمن إلا إيطاليا. فإن (كرسبي) انخدع للإنكليز في المسئلة الأرمنية كما انخدع لهم في أفريقيا. أما ألمانيا فإنها كانت ضد إنكلترا وضد الأرمن، ولما اشتدت الأزمة وكثرت مطاعن الجرائد الإنكليزية، وبعض الجرائد الأوروبية على جلالة السلطان الأعظم، وقف جلالة الإمبراطور غليوم وأعلن أمام مجلس الرشتاغ الألماني «أنه له بجلالة السلطان ثقة تامة، وأنه لا يمكن الاعتماد على سوى جلالته في قمع الثورة الأرمنية، وإعادة السكينة إلى ربوع آسيا الصغرى». وقد أهاجت هذه العبارة الأرمن فأرسلت جمعيتهم الثوروية بلوندرة إلى الدول الأوروبية – ما عدا ألمانيا –

كتاباً رفعت فيه شكواها ضد الإمبراطور غليوم، وقالت عنه إنه يشجع الجرائم والمجرمين... فجعلت بذلك الجمعية الأرمنية وظيفتها غير دس الدسائس في تركيا تهذيب الملوك وتربيتهم وتعليمهم سياسة الممالك!!

وقد كانت إنكلترا تود كما قدمنا التداخل وحدها، ولما لم تستطع إلى ذلك سبيلاً أرسلت إلى سالونيك أسطولاً مركبًا من ثماني عشرة سفينة حربية بقصد إرهاب الدولة العلية وتهديدها. وفي ٩ نوفمبر عام ١٨٩٥ وقف اللورد سالسبوري في جيلد هال بلوندرة وألقى خطبة شديدة اللهجة للغاية ملأها بالمطاعن ضد الحضرة السلطانية، وأنذر المسلمين بقرب خلع خليفتهم، وأوهم العالم كله بأن دول أوروبا متفقة جميعها مع إنكلترا في خطتها ونواياها..

ولما رأت ألمانيا أن الإنكليز يريدون التداخل في تركيا، مهما كانت النتيجة سألت فرنسا والروسيا إشراك بقية الدول الأوروبية معهما ومع إنكلترا في المسئلة الأرمنية فقبلت وصار سفراء الدول الست بالأستانة يقررون كل أمر بالاشتراك. وقد شعرت كل دول أوروبا وقتئذ بأنه يستحيل عليها أن تتداخل تداخلاً عسكريًّا. وإن مثل هذا التداخل يجرّ على العالمين المصائب العديدة؛ حيث يكون سببًا لثورة عامة من المسلمين في تركيا، وداعية لسفك دماء كافة المسيحيين في الشرق وأصلاً لحرب أوروبية عامة. وقد اضطر اللورد سالسبوري نفسه أن يقول: «ما دامت السلطة العثمانية قائمة فليس لأوروبا قوة تضغط بها على تركيا، وكل ما في استطاعتها أن تؤثر على فكر جلالة السلطان». فليقارن القارئ بين هذه

اللهجة وبين لهجة اللورد نفسه في خطبة ٩ نوفمبر عام ١٨٩٥ يوم قال إن دول أوروبا كلها متفقة مع إنكلترا وأنذرنا معاشر المسلمين ومعاشر العثمانيين بقرب خلع صاحب الخلافة العظمى!!

وقد توالت الاضطرابات والثورات في آسيا الصغرى ولم يرضخ أهالي (الزيتون) إلا بتداخل الدول الأوروبية، ولما كان الإنكليز يوالون الأرمن على الدوام بالتشجيع والمساعدة، فقد هجم جماعة من فوضوييهم على البنك العثماني في أغسطس عام ١٨٩٦، ولم يسلموا أنفسهم إلا بتداخل الدول وبتعهد السفراء بعدم تسليمهم للحكومة العثمانية وتركهم يسافرون من الأستانة إلى الخارج. وقد أحدثت هذه الحادثة هياجًا عامًّا في الأستانة، وكانت الطامة الكبرى على الأرمن. ونادى عندئذ أعداء تركيا والإسلام بالويل والثبور ووجهوا إلى الدولة العلية وإلى جلالة السلطان الأعظم سهام الملام والشتائم، ولكن هؤلاء المتعصبين تجاهلوا ما حصل في كل بلاد أوروبا، وما يحصل لو قامت فئة بالثورة في وجه الحكومة الشرعية. فماذا عملت إنكلترا ضد أيرلندا عندما ثارت؟ وماذا عملت وماذا تعمل ضد الهنود؟ وماذا عملت فرنسا ضد الجزائر وماذا تعمل الآن لو ثار أهالي إحدى مستعمراتها ضدها؟ بل ماذا تعمل لو قام في فرنسا جماعة كاليهود مثلاً وثاروا في وجهه حكومة الجمهورية؟

لا جرم ولا مراء في أن أهل تركيا من المسلمين معذورون، إذا كانوا أجابوا على اعتداء الأرمن عليهم وقيامهم في وجه الدولة العلية بالاعتداء عليهم، فهذا واجب تفرضه عليهم الوطنية الحقة. وما ثوار الأرمن في المنصفين إلا خونة قائمون بتنفيذ أوامر الأجنبي.

وقد اتفقت الدول الأوروبية على وضع مشروع جديد للإصلاحات في أرمينيا، وأخذ سفراؤها بالأستانة يتداولون من ٢٦ دسمبر عام ١٨٩٦ إلى ١٠ فبراير عام ١٨٩٧. ولكن المسئلة الكريدية خلقتها يد الدسائس البريطانية فأنست أوروبا أرمينيا ومسئلتها.

هذا مجمل تداخل الدول في مسئلة الأرمن أتينا عليه بالإيجاز.

* * *

لقد أنتجت الحوادث الأرمنية عدة نتائج خطيرة. فأثبتت أن إنكلترا هي أشد الدول كراهة للدولة العلية وللإسلام، وأكثرها رغبة في هدم السلطنة العثمانية وتقويض أركان الخلافة الإسلامية، وأبانت للذين كانوا يظنون إنكلترا الصديقة الطبيعية للدولة العثمانية أنها العدوة الحقيقية الخداعة التي تلبس ثياب الصداقة طورًا وثياب العداوة طورًا آخر، عاملةً في الحالتين على الإضرار بالدولة العلية وعلى إضعاف نفوذ المسلمين. ولم يبق ريب بعد الحوادث الأرمنية ووقوف العالم أجمع على دسائس الإنكليز فيها في أن إنكلترا كانت تريد حل المسئلة الشرقية

بتقسيم الدولة العلية، وأنها لبلوغ هذا الغرض طلبت من الدول الأوروبية دخول البوسفور بالقوة وخلع جلالة السلطان الأعظم قهرًا. وقد فاه بهذا التصريح الخطير المسيو (هانوتو) وزير خارجية فرنسا؛ حيث قال في مجلس النواب الفرنساوي للمعترضين على سياسته ما معناه: (ماذا كنتم تقولون لو كنا قبلنا طلب الدولة التي سألت أوروبا دخول البوسفور بالقوة وإنزال جلالة السلطان من علوة مقامه وخلعه من ملكه؟) وما انتشرت هذه الخطبة في أوروبا حتى قالت الجرائد كلها، واعتقد الناس كافة أن المسيو (هانوتو) قصد بعبارته هذه إنكلترا. ولم يزد إنكار وكيل خارجية إنكلترا هذا الاعتقاد إلا ثبوتًا.

وقد برهنت الحوادث الأرمنية على أن إنكلترا هي عدوة المسيحيين في الشرق. فهي وحدها المسؤولة عن دماء الذين ماتوا من الأرمن ضحية لسياستها وفريسة لأغراضها. وإن المسئلة الأرمينية لدرس مفيد للمسيحيين في الشرق يرشدهم إلى أن اتباع الإيعازات الأجنبية ضار بهم كل الضرر، وأن سلامتهم وسلامة أبنائهم من بعدهم هي في التعلق بالدولة العلية والإخلاص في خدمتها. وإن ذكرى الحوادث الأرمنية تجعلنا نؤمل حصول الاتفاق التام والوفاق السليم بين المسيحيين والمسلمين في كافة أنحاء المملكة العثمانية. فقد وجب على بني الدولة جميعًا أن يخدموا الوطن العثماني بالاتفاق وأن يتحدوا ضد الأجنبي، فالدين الإسلامي والدين المسيحي متفقان على وجوب خدمة الوطن، وعلى أن

كل من يعمل ضد وطنه يكون خائنًا ليس أحط منه في طبقات الهيئة الاجتماعية أحد.

وكان من نتائج الحوادث الأرمنية أنّ أوروبا فقدت ثقتها بإنكلترا ووقفت لها في كل أمر بالمرصاد. إذ تبين لها أن سواس بريطانيا يريدون اصطلاء نيران الحرب العامة في أوروبا لتبقى إنكلترا على الحيادة وتستفيد كما تبتغي. ولولا ارتياب الدول الأوروبية في نوايا إنكلترا، لكانت قامت الحرب في أوروبا وانتشر لهيب الهيجان والحرب من اليونان إلى البلقان. ولا شك أن هذه النتيجة خطيرة في السياسة الدولية؛ فبسوء ظن الدول بإنكلترا تسلم أوروبا من الحرب ومن عواقبها الوخيمة وتسلم الأمم من الوقوع في شراك الدسائس الإنكليزية وبالجملة يسلم العالم بأسره.

وما علم المسلمون بحقيقة المسئلة الأرمينية وبدسائس الإنكليز ضد الخلافة الإسلامية، حتى أظهروا تعلقهم الشديد بجلالة الخليفة الأعظم ونادوا جميعًا بالإخلاص لسدته والاستعداد للدفاع عن عرشه الجليل. وهذه النتيجة لم تكن للإنكليز في الحسبان فقد ظنوا أنهم ببعض الخوارج يستطيعون تنفير المسلمين من صاحب الخلافة العظمى فشجعوا فريقًا من أعداء جلالة السلطان يدعي رجاله أنهم مسلمون وما هم في الحقيقة إلا خوارج لا دين لهم ولا مذهب. ولكن المسلمين ليسوا بسذج يستطيع الإنكليز أن يخدعوهم لهذا الحد، فقد ثبتوا في إخلاصهم الصادق للإمام الأعظم والتفُّوا أجمعين حول رايته الإسلامية، وأثبتوا

بذلك على أن الاعتداء على جلالة الخليفة اعتداء على المجموع الإسلامي، وأن الطاعنين في جلالة الخليفة طاعنون في الإسلام نفسه.

وقد كان اللورد سالسبوري يتباهى في الخطبة التي ألقاها بجيلد هال يوم ٩ نوفمبر عام ١٨٩٥ بأن مسلمي الهند من أصدق رعايا جلالة الملكة. فما بال الإنكليز ينسبون الآن ثورة الهند لمساعي جلالة السلطان الأعظم ولنفوذه عند المسلمين؟ أهل كانوا يجهلون هذا النفوذ العظيم يوم كانوا يطعنون على جلالته الطعن السافل، ويدسون ضد حكومته الدسائس العديدة ويقترحون على دول أوروبا خلع جلاله بالقوة والقهر؟

ومن النتائج الخطيرة التي أنتجتها الحوادث الأرمنية ظهور جلالة السلطان الأعظم أمام العالمين بمظهر السياسي النادر المثال، والسلطان الأمين على مصالح رعاياه. فقد توالت زوابع الحوادث الأرمنية وصواعقها وجلالة السلطان الأعظم ثابت ثباتًا عجيبًا لا يهتز كرسي ملكه لأكبر حادثة ولا لأعظم تهديد. والذين كانوا يجهلون قدرة جلالة السلطان الأعظم وسطوته ومهارته كان يخيل لهم عند قراءة الجرائد الإنكليزية أيام الحوادث الأرمنية أن حكم جلالته قارب الانتهاء، بل إن الدولة نفسها قاربت الزوال. ولكن السياسة الحميدية النبيلة فازت بالنجاح والفلاح وأنقذت الدولة العثمانية والإسلام من أكبر الأخطار وأشد البلايا، حتى إن المستر (غلادستون) زعيم أعداء المسلمين اعترف بأعلى صوته «بأن السياسة الحميدية تغلبت على السياسة البريطانية وقهرتها في المسئلة الأرمينية».

وإن عناية جلالة السلطان الأعظم بدولته العلية وبالإسلام تفرض على العثمانيين كافة والمسلمين عامة، أن يخلصوا لسدته الشاهانية الإخلاص الصادق الأكيد، وأن يعاونوا جلالته على إصلاح الأحوال ودفع النوائب والأخطار حتى يعود للدولة العثمانية مجدها القديم ويلبس الإسلام ثياب العز والرفعة السرمدية.

اللهم احفظ جلالة السلطان الأعظم والخليفة الأكبر الغازي (عبد الحميد الثاني)، وحقق على يديه آمال العثمانيين والمسلمين وأنقذ مصر بلادنا العزيزة من أيدي الإنكليز، واحفظ لها في ظل جلالة مولانا السلطان الأعظم سمو الخديو المحبوب (عباس حلمي باشا الثاني). إنك سميع مجيب.

«نهاية المتن»

معد التقديم في سطور

مجدي علي سعيد

- كاتب ومحرر وباحث. من مواليد حي السيدة زينب بالقاهرة عام ١٩٦١.
- تخرج في كلية الطب بجامعة القاهرة، عام ١٩٨٦.
- حصل على دبلوم الدراسات الإفريقية من قسم الأنثروبولوجيا بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٦.
- مدير قسم البحوث بشركة نيوميديا للأفلام الوثائقية منذ يناير ٢٠١٢.
- مدير تحرير قسم نماء – موقع أون إسلام/ مؤسسة مدى للتنمية الإعلامية، أغسطس ٢٠١٠ – أغسطس ٢٠١١.
- عمل لمدة عشر سنوات كاتبًا ومحررًا في موقع إسلام أون لاين، ٢٠٠٠ – ٢٠١٠.
- عضو مجلس الرابطة العربية للإعلاميين العلميين منذ يوليو ٢٠٠٦.
- نشر له ما يربو عن الـ ١٥ من الكتب والدراسات في الفترة من ١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٢.
- يمكن التواصل معه على البريد الإلكتروني: Magdy.said1961@gmail.com

اللجنة الاستشارية للمشروع

٢٠١٢/٢٠١٣

إسماعيل سراج الدين (مكتبة الإسكندرية)، مصر - **رئيس اللجنة.**

إبراهيم البيومي غانم (جامعة زايد، دبي)، الإمارات العربية المتحدة.
إبراهيم زين (الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور)، ماليزيا.
أبو يعرب المرزوقي (عضو المجلس التأسيسي، وزير مستشار لدى رئيس الحكومة التونسية في مجالي التربية والثقافة)، تونس.
جاسر عودة (مركز دراسات التشريع والأخلاق، كلية الدراسات الإسلامية)، قطر.
حسن مكي (جامعة إفريقيا العالمية)، السودان.
رجب شان ترك (جامعة فاتح، إسطنبول)، تركيا.
رضوان السيد (الجامعة اللبنانية، بيروت)، لبنان.
زاهر عبد الرحمن عثمان (مؤسسة إعمار بالرياض)، السعودية.
زكي الميلاد (رئيس تحرير مجلة الكلمة)، السعودية.
زينب الخضيري (جامعة القاهرة)، مصر.
سعيد بنسعيد العلوي (جامعة الرباط)، المغرب.
صلاح الدين الجوهري (مكتبة الإسكندرية)، مصر- **أمين اللجنة.**
ظفر إسحق أنصاري (الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد)، باكستان.
عبد الرحمن السالمي (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية)، عُمان.
عمار الطالبي (جامعة الجزائر)، الجزائر.
محمد زاهد جول (كاتب وباحث)، تركيا.
محمد عمارة (هيئة كبار العلماء، الأزهر الشريف، القاهرة)، مصر.
محمد كمال الدين إمام (جامعة الإسكندرية)، مصر.
محمد موفق الأرناؤوط (جامعة آل البيت)، الأردن.
مصباح الله عبد الباقي (جامعة كابول)، أفغانستان.
منى أحمد أبو زيد (جامعة حلوان، القاهرة)، مصر.
نور الدين الخادمي (وزير الشؤون الدينية)، تونس.
نوزاد صواش (مؤسسة البحوث الأكاديمية والإنترنت، إسطنبول)، تركيا.

سلسلة «في الفكر النهضوي الإسلامي»

صدر في هذه السلسلة

(١) **العودة إلى الذات**، تأليف علي شريعتي.
(٢) **الحياة الروحية في الإسلام**، تأليف محمد مصطفى حلمي.
(٣) **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، تأليف الطاهر الحداد.
(٤) **الإسلام دين الفطرة والحرية**، تأليف عبد العزيز جاويش.
(٥) **المرأة والعمل**، تأليف نبوية موسى.
(٦) **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية**، تأليف مصطفى عبد الرازق.
(٧) **دفاع عن الشريعة**، تأليف علال الفاسي.
(٨) **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تأليف الطاهر ابن عاشور.
(٩) **تجديد الفكر الديني في الإسلام**، تأليف محمد إقبال، ترجمة محمد يوسف عدس.
(١٠) **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، تأليف عبد الرحمن الكواكبي.
(١١) **المدرسة الإسلامية**، تأليف محمد باقر الصدر.
(١٢) **الإسلام وأصول الحكم**، تأليف علي عبد الرازق.
(١٣) **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تأليف خير الدين التونسيّ.
(١٤) **الحرية الدينية في الإسلام**، تأليف عبد المتعال الصعيديّ.
(١٥) **الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية وحقية الشريعة المحمدية**، تأليف حسين الجسر.
(١٦) **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث**، تأليف محمد الغزالي.
(١٧) **القرآن والفلسفة**، تأليف محمد يوسف مُوسى.
(١٨) **كشف المخبَّا عن فنون أوربا**، تأليف أحمد فارس الشدياق.
(١٩) **المرشد الأمين للبنات والبنين**، تأليف رفاعة الطهطاوي.
(٢٠) **شروط النهضة**، تأليف مالك بن نبيّ.
(٢١) **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية**، تأليف رفاعة الطهطاويّ.
(٢٢) **نهضة الأمة وحياتها**، تأليف طنطاويّ جوهريّ.
(٢٣) **البيان في التمدن وأسباب العمران**، تأليف رفيق العظم.
(٢٤) - (٢٥) **تحرير المرأة**، تأليف قاسم أمين، **وتربية المرأة والحجاب**، تأليف طلعت حرب.
(٢٦) **تنبيه الأمة وتنزيه الملة**، تأليف محمد حسين النائيني، تعريب عبد المحسن آل نجف، تحقيق عبد الكريم آل نجف.
(٢٧) **خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني**، تأليف محمد باشا المخزومي.
(٢٨) - (٢٩) **السفور والحجاب**، تأليف نظيرة زين الدين، **ونظرات في كتاب السفور والحجاب**، تأليف مصطفى الغلاييني.
(٣٠) **في الاجتماع السياسي الإسلامي**، تأليف محمد مهدي شمس الدين.
(٣١) **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟**، تأليف الأمير شكيب أرسلان.
(٣٢) **المدنية الإسلامية**، تأليف شمس الدين سامي فراشري، ترجمة وتقديم محمد م الأرناؤوط.
(٣٣) **المدنية والإسلام**، تأليف محمد فريد وجدي.
(٣٤) **المسئلة الشرقية**، تأليف مصطفى كامل.
(٣٥) **وجهة العالم الإسلامي**، تأليف مالك بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين.
(٣٦) **طلعة الشمس شرح شمس الأصول**، تأليف نور الدين عبد الله بن حميد السالمي.

’AL-MAS’ALAH ’AL-SHARQIYYAH

The Eastern Question

Mustafā Kāmil

DAR AL-KITAB
AL-MASRI



DAR AL-KITAB
AL-LUBNANI



في الفكر النهضوي الإسلامي

'AL-MAS'ALAH 'AL-SHARQIYYAH

(34)

هذا الكتاب

طُبع لأول مرة عام (١٣١٥هـ/ ١٨٩٨م)، ويُعتبر من أهم مؤلفات الزعيم مصطفى كامل؛ وهو ليس مجرد كتاب في التاريخ، وإن كان يمثل حدًّا فاصلاً بين ما يُسمى بالتأريخ الزمني والتأريخ الحديث، لكنه كان أداةً من أدوات كفاح صاحبه، وجزءًا من السياق الذي أراد بوضعه تنوير الأذهان في إطار كفاحه لتحقيق مشروعه في الاستقلال والنهضة؛ حيث يتصل بقضية «النهضة» بسببين: مسألة الوعي بالذات الحضارية، ومسألة فقه الواقع.

يشتمل بين دفتيه على: فاتحة، ومقدمة عامة حول المسألة الشرقية، بالإضافة إلى قسمين: يتناول القسم الأول- وهو القسم الأصغر- المسألة الشرقية في القرن الثامن عشر، بينما يتناول القسم الثاني سبع أزمات تضمنتها أطوار المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر، وهي: استقلال اليونان، ومسألة الشام (بين مصر والدولة العلية)، وحرب القرم، والحرب بين الدولة العلية وروسيا عام ١٨٧٧م، والمسألة المصرية، والمسألتان البلغارية واليونانية من عام ١٨٨٥م إلى عام ١٨٨٧م، وينتهي بالحديث حول المسألة الأرمنية.

يقول الإمام الأكبر أحمد الطيب عن المشروع:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن هذا المشروع الذي تقوم به مكتبة الإسكندرية - وهي تستهدف إعادة نشر الإنتاج العلمي والثقافي لأعلام نهضتنا في العصر الحديث - ليُعدُّ فيما أرى - من أهم المشاريع العلمية نحو تأصيل المفاهيم الثقافية في العالم الإسلامي وإعادة تأسيس عقل إسلامي معاصر يستوعب أصوله، ويعيش عصره. وإني أدعو إلى ترجمة هذه الأعمال إلى اللغات الحية، وتعميم نشرها، بكل الوسائل الورقية والإلكترونية.

شيخ الأزهر

أ.د/ أحمد محمد الطيب

ISBN: 978-977-452-171-6

DAR AL-KITAB AL-MASRI
CAIRO

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

DAR AL-KITAB AL-LUBNANI
BEIRUT